



النوازل منه لفتاوى ، تأليف أبي الليث السمرقندي ،
 ٢٧٤/٤
 رفرجه محمد - ٢٧٣ هـ . بخط محمد بن أبي الحسن رفرجه محمد
 ن. ٥
 الفشندي إيطالقافي ليدلي سنة ٥٢١ هـ .

١٩٨١ م

٣٠

١٩٥

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، بأخرها فوائد
 الظاهرية (الفقه الحنفي) ٢: ٢٦٨ كشف الظنونه ٢: ١٩٨١
 ١- المذهب الحنفي ، نقف المذاهب ليدريه م - المؤلف
 ب - إنا نحن
 ج - تاريخ النسخ د - النوازل
 في الفروع .

الله الرحمن الرحيم

الظَّهْرَ رَافِعًا

وقال ابو يوسف وروى عنه بول السناه وسبعين مبرج مبرج يعون ولا بول السنيه وما لا بول كل
سنة يروح ما البيرك وسئل ابو نصر عن الجنب يكتف الغرائ قال كان محمد بن سله
يقول لا يجوز وهو بمنزلة الزناه وسالت امرأة ابانصر فقال لاني امرأة معلومة فاذا حضت
افتح على الصبيان قال لا تفراي محمداية فامة واقراي خورانية فقالت اكتب الالواح وقال
لا تكتبني الالواح وروى عن ابانصر انه قال لو وضع الجنب الصحيحه على الارض ويكتب ولا يضع
بده عليه اجزاه قال الفقيه لا حنيطا ان لا يكتب فيه كان يقف الفقيه ابو جعفر الا ان يكتب اقل من
التي لا يروى عن السعي و فجاهد انما كرها كثره الغرائ الجنب وهكذا قال ابن المبارك وبه بائنه
وسئل ابو نصر عن البصر في البس قال من لبس من هذه وعن محمد بن فضال الرازي انه سئل ذلك
فقال لا بأس به عالم يظهر اللون وسئل خلف بن ابوب عن رجل حلت شاة فوقع في البس
بحره ابو نصر ان قال فيها من ساعته قال لا بأس به وعن بصير قال سالت الحسن بن زياد عن عورة شاة
وقع في البس قال ان في بها قبل ان يفتت فيه فلا بأس به قال الفقيه وفيه ناخذ لان فيه بلوى
وسئل ابو نصر عن تطيب القبور قال لا بأس به وقال محمد بن سوك الله صلى الله عليه بفر ابنة
ابراهيم فرائ فيه جذا فسدته ثم قال من عمل عمله فليفتقه هو اذا صب في ما فطره من خمر ثم ذلك
الما في الخمر قال بصير بن يحيى الخمر نجسة فلا يطهر ابدا وان صار خلا قال لا الماء اذا لم يشرب لا يفتل
عن نجاسته ابداه وسئل ابو بكر عن الماء اذا وقعت في الخمر ثم صار خلا قال هو نجس قال ابو نصر
هذا الجواب يصلح ان كانت في الماء نجاسة من الخمر واما اذا كانت النجاسة بالخمير فاذا وقع الماء بعد ذلك
في الخمر صار في القطرة من الخمر التي وقعت في الماء والجنس الذي خلط به الماء سواء فاذا صار خلا فقد زالت
النجاسة وسئل ابو نصر عن ذلك فقال لا بأس به وبهذا القول ناخذ وسئل الفقيه
ابو جعفر عن فارة وقعت في خمر فصارت الخمر خلا قال نعم الخمر قباح وقال بعضهم
لان الخمر اكله وشربه وقال بعضهم اذا لم يفتق فيهما جاز وان كانت قد تفتت فيهما لم يجر له قد بقي
فيها جزار فيها وهذا القول الحسن عندنا وسئل ابو الفهم عن بئر بالوعدة حفر بها و
حفلوها بمر الماء قال ان حفرها مقدار ما وصلت اليه النجاسة فالما طاهر وجوابها نجسة وان حفرها
اوسع من الاولى جاز وقد ظهرت السرو الماء وسئل بصير بن يحيى عن رجل اغتسل في الخبابة
وبين سانه فلم يصل الماء لخته قال أرجو ان لا بأس به قال هذا عند من منزلة الفسخ الذي في الاطافير
لا يصل الماء لخته فهو جاز وقال ابو بكر الاسكافي اذا اغتسل الجنب وفي بين سانه شئ من بوضه الماء
فانه نجس به واذ اتممت الماء توفى العجين بين اطافيرها فانه لا يجوز الصلوة معه واما الذي الذي
بين الاطافير اذا غسل الرجل المرأة جاز ذلك لان الذرث تفلد هناك فلا يكلف ايصال الماء لخته
قال الفقيه وقد قال بعض النصارى ان الرجل فر وناجس وان كان مذهبها لا يجوز لان الفروي يكون
بين اطافيره طين والطين نجس وانه الماء واما الذي فيكون فيه دسومة فلا يصل الماء لخته
وسئل ابو نصر عن ما الشح اذا جرى على الطين وفي الطير وفي سرفين ونجاسة لم يبين
فيه

قوله في البس
قوله في الخمر
قوله في الماء

عظام

ابو ضايه قال اذا نجست النجاسة في الطير واخلط به حتى لا يرى له اللون ولا ان يحور ان و
ضايه وروى محمد بن سله عن يوسف بن عظام السعني قال اذا كان في حجرى على حية فان كان
الذي لا يرى على الحية اكثر مما يظهر وعذ لك الماء اذا كان حجرى في جوف الحية فان كان الماء الذي
لا يلا في الحية اكثر فهو طاهر وان كان الماء الذي يلا في الحية اكثر فالما نجس قال ابو نصر هذا الذي
استدل به في الجنابة لان المطر لو جرى في فراغ من السطح وكانت عليه عذرة في موضع فالما طاهر
لان الماء الذي جرى في جوف العذرة اكثره وعن بصير بن يحيى قال سالت عيسى بن ابان عن سطح عذرة
في المطر فمر عليها فاصاب الميزاب ثوب رجل فلما سخن المطر اذا العذرة على السطح قال لا بأس
به لانه لم يزل الماء الجارى فليقله عن قال عن محمد بن الحسن قال ما المطر اذا مر بعد رات ثم استنقع في
موضع فخاضه انسان ثم دخل المسجد فطلى قال لا بأس به وسئل ابو بكر الاسكافي
عن سطح عليه عذرة في موضع فقال الما على العذرة الى الميزاب قال ان كان موضع الميزاب طاهرا فلا بأس
به لك الماء وهو طاهر عالم يظهر لون الماء وان كان العذرة عند الميزاب فان كان الماء الجارى يكون
كله يلا في العذرة فهو نجس وان كان الماء اكثر العذرة يلا في العذرة ويغسله يلا في طاهره
وسئل ابو نصر بن يحيى عن رجل جامع امراته دون الفرج قد دخل في فاه من الماء هل عليه
غسل قال لا وسئل محمد بن شعاع البجلي عن رجل منى بعد رة في نهر فاستنقع من وقوعها ف
صاب ثوب انسان قال عليه ان يغسله وكذلك قال بصير بن يحيى وقال ابراهيم بن يوسف لا يضره ذلك
وسئل ابو بكر عن رجل منى بعد رة في الماء ونشئ على ثوب رجل قال كان ابو نصر يقول
نجسا قال ابو بكر وانما قول لا يكون نجسا الا ان يظهر لون النجاسة قال الفقيه رضي الله عنه وبه ناخذ
وسئل ابراهيم بن يوسف عن حمار يبول في الماء فيصب من ذلك الرث ثوب انسان قال
لا يضره انما ذلك ما حتى يستيقن انه يبول فيه ناخذ وسئل بعضهم عن تغليم الاطافير هل له
وقت قال لا وقت فيه وقال ابو نصر سمعت محمد بن الارز قال سمعت زيد بن الخطاب قال سئلت
الثوري تغليم اطافير يوم الخميس فقلت له عذ يوم الجمعة قال ان السنة لا يوحى وروى عن
ابن حنيفة انه قال اكره ان يوقت الرجل يوم الجمعة يغسل اطافيره واحذر شاربيه ولو لم يكن ناخذ
منى طاك وكذلك قال ابو يوسف وقال محمد بن صفار اذا جز شعره او قصر اطافيره ينبغي ان يدق
الظفر والشعر وان منى به انسان فلا بأس ولا ينبغي ان يلقى في الكيف فانه يريده سواء ويغسل
ابو نصر عن غسل الميت اذا اصاب ثوب انسان فاحكمه ان اصاب ثوب القاسم من الماء الاول
او الثاني او الثالث قال اذا استنقع الما في موضع فاصاب منه فانه نجسة واما العاسل فانه ما
دامه علاج الغسل فنانز شتر عليه مما لا تنسعه منه فانه لا نجسه وسئل محمد بن محمد
عن غسل الميت وغسله الحي قال اذا كان في معلقة الغسل فانه لا نجسه وان كان بعد الفرج
فهو كقول ما بول كل الجمدة وقال ابو نصر لا فرق بين غسل الميت الحي وغسله الميت وروى بصير بن يحيى
معاد قال اذا اصاب الثوب من الفصوف قبل ان يقع في الطين فلا بأس وان اصاب بعد ما وقع في الطين
فلا بأس

قوله في البس
قوله في الخمر
قوله في الماء

قال له قد لم يترك عشرين فافتر بالزيادة ما ثبت وكذلك اذ قال لفلان علي اربعون او نحوها
وجعلك ها هنا لما قال اربعون ولو اوجرها الزم عشرين وزيادتها ما شئت واما ما سأل عن عشرين
دلو او ثلثون هـ وسئل ابو القاسم عن رجل اذا شاة يسكن ثم مسح السجدة على راسه او على شئ
يذهب ان الدم عنه فانه اذا انقطع بذلك السجدة فما قال اذ ذهب ان الدم عنه فانه
ظاهره وسئل ابو القاسم عن حصى اصابت في نجاسة كيف يغسل قال ان كانت النجاسة قد بلغت
فلا بد من ذلك حتى يلبس ويلبس النجاسة عنه وان كان طمأ الحصى عليه من الماء ما يذهب روثا
روي عن جابر بن عبد الله الجلي انه كان عند عمر بن الخطاب فحدث بعض القوم فقال عمر بن الخطاب
عليه السلام فقال جابر بن عبد الله الجلي اني كنت سئلا في الجاهلية ففقهني الاسلام
قال الفقه رضي الله عنه هذا علي وجه الاستحباب واما من طهر من النجاسة اذا علم كل واحد منهم ان الحدث
لم يكن منه فلا يجب عليه الوضوء كما قالوا في كتاب الخبر في عشرة لكل واحد منهم جارية فامسح
واحد منهم جارية فكل واحد منهم ان يسجد جارية نفسه اذ علم انه لم يمسحها فكل واحد منهم
وسئل ابو القاسم عن رجل نسي السجدة فقال ان كان النجاسة خاصة وبدا خلل بالمسجد فلا بأس به
وسئل ابو القاسم عن رجل نسي السجدة فمسح بها خروا الظهر في المسجد فيجب
بوارئ المسجد وارضه وانما يصب الرجل وهو رطب هل يجب عليه غسله قال كل طهر يستحبها
غير متين لا يجب غسله وما كان متينا لم يجب غسله وسئل ابو القاسم عن رجل نسي السجدة فمسح
ما استحب به تحت رجله ابصلي مع ذلك الخف قال ان لم يكن خفه فخرق جوف ان يسجد الامور
فهذا وان كان الخف متخرقا فخرق خفه فان كان نجس رجله ولغا فقه وداخا حقيقه قال الفقيه
رضي الله عنه لان الخف اذا لم يكن متخرقا فان الماء اخر يطهر خفه كما يطهر موضع استحبابه كما
روي عن محمد بن سلمه انه سئل عن رجل نسي السجدة بعد الاستحباب بالما قال طهر اليد مع طهاره الموضع
وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل كان له نجاسة رطبة وجعل يضع يده على عروقه
الفقه خلاصت فيه الماء ما كان اليد وعروقه الفقيه قال اذا غسل يده ثلاث مرات طهر عروقه
مع طهاره يده وسئل ابو جعفر عن رجل نسي السجدة فخرق الخف او فخرق جلد الفرجة بعد
ما برا هل يجب عليه غسله قال لا يجب عليه غسل موضع النجاسة والفرجة لان ذلك عضو قد تم
وضوءه على ذلك الحالة فلا ينفق ولا يمسح الخفن لانهما يدان عن شئ اخر قال ابو بكر لو ان رجلا
انى ما يوضأ فمعه رجلا عن الماء وقال ان يوضأ بهذا الماء فذلك او خستك جازله ان ينيهم
ويصلي قال الفقيه رضي الله عنه ولكن ينبغي ان يجد الصلوة بعد ذلك كما قالوا في كتاب الصلوة اذا
الرجل حنجره السجدة جازله ان ينيهم ويصلي ثم يعيد اذا خرج من السجدة وكذلك ها هنا اذا كان المني يفعل
العناد وجب ان يعيده وسئل ابو بكر عن ميت وجده الماء قال لا بد من غسله لان الخطاب للغسل
ليني ادم لا لاهل ولا لغيره من ادم فعلاه وسئل ايضا عن ميت دفن قبل ان يغسل ويصلي قال
يصل على قبره فيل فكيه بخور الصلوة عليه بغير غسل فلا لانه صار حال لا سبيل الى غسله و

وخرج من ان يكون واهل العسل فصار كالشهيد الذي لا يغسل ويصلي عليه ولو ان ثوبا طاهر اغسل
بالماء الثانية من غسله القوب الخمس قال ابو بكر يغسل مرة واحدة قياسا على البسائه يطهرها ما يطهرها
وسئل ابو بكر عن رجل انى على ثوب انسان نجاسة اكثر وقد لا يدرهم هل يجب عليه ان يخرجه
ان وقع في قلبه انه لو اخرج بذلك اغسله فانه لا يسعة الا ان يخرجه وان كان وقع في قلبه انه لا
يلتفت الى قوله فانه يسعة ان يكون عن اخباره بذلك هـ وسئل ابو بكر عن رجل نسي السجدة في
الكتف افاضت ربع فصاعدا قال قد قيل ان يذبح ربع الشئ الذي اصابه ان كان النجاسة ربع العود وان كان
الذيل ربع الذيل كما قيل في كسفة العود يغتسل ربع الساق او ربع الرأس ولا يغتسل ربع جميع يدها
وسئل ابو بكر عن رجل نسي السجدة في كسفة العود يغتسل ربع الساق او ربع الرأس ولا يغتسل ربع جميع يدها
الى حصة ومحمد بن طاهر الى ربع الثوب الذي فيه النجاسة هـ وقال ابو بكر لو ان رجلا معه ماء يغسله
اعضائه المرفوعة مرة سابقة ولا يغتسله للموتين ولا اخر مرة واحدة فانه يوضأ ولا يجوز به التيمم
وسئل ابو بكر عن رجل مات ولم يمتد مسبا هل يجب على الناس ان يكفونه قال بلى فوضع على
الناس ان يكفونه ان قدروا عليه وان لم يقدروا سألوا الناس ان يكفونه ولو لم يكن ميتا ولو كان حيا عاريا
لا يخذ ثوبا يصلي فيه فليس على الناس ان يسألوا الله تعالى ان يكفونه ولو لم يكن ميتا ولو كان حيا عاريا
هو نفسه او خيال خيلة او يصير حتى يزرقه الله تعالى وقيل لا يضر لو كان مع رجل فضل قوت والعارى
يعلم انه لو سأل اعطاه هل عليه ان يسأل قال بلى اذ اعلم انه لو سأل اعطاه فعليه ان يسأل وكذلك الماء
للوضوء هـ وسئل ابو بكر عن الدم الذي خرج من الجسد هل يكون نجسا قال ان لم يكن كد الدم وغيره فمما
فيه فهو طاهر لان الجسد هو دم جامد وكذلك الدم المملح اذا قطع والدم الذي يسيل منه فليس نجس قال
ابو بكر سمعت محمد بن سهل يقول سمعت الحسن بن مطيع يقول وخط على الارض خطا لو ان بولا اصاب ارضا طورا
فصب الماء على احد جانبي البول فانتفى الماء الى الجانب الاخر فانه يطهره قال ابو بكر وروي ان شاذان بن ابيهم
كان يوسع في شأن الماء وقال لو ان انسانا كان يوضأ فمعه الماء الفقيه على يده في الماء الذي
يسيل من الفقه البول فيل ان يقع على يده بعد ما خرج من الفقه فهو طاهر انه فاجاز هـ وسئل ابو بكر
عن ارض اصابته نجاسة فصب عليها الماء فاجتمع ذلك الماء في موضع اخر قال هو نجس قال الفقيه واما القول باخذ
ودكر عن صالح الجزرة انه قال لا يصح للفر يقين في المياه شئ يعني الذين يرون ان الماء لا نجاسة شئ ولا يصح
للفريقين في ميسر الذكري شئ وقد ذكر عن بعض الحديث انه قال لو صب حبره الشاهد واليمين ولا في النكاح يبرأ من
وهكذا ذكر عن محمد بن اسمعيل البخاري هـ وسئل عن البعوضة او وقع في البير قال لا يفسد الماء ما لم يكن
كثيرا فاجاب قال ابو بكر الكثير افاضته فقول ابن يوسف شئ في شئ يعني اذا اخذ من وجه الماء شيئا
فهو كثير فاجاب قال الفقيه سمعت محمد بن الفضل بن ابي قال سمعت محمد بن جعفر قال
سمعت ابراهيم بن يوسف قال سمعت ابا يوسف في الوضوء اذا مات في البير قال يخرج منها عشرين دلو او ثلثون فان
نفسخت فيها نوح الماء كله والوضوءة تنزلة الفارة قال الفقيه رضي الله عنه بل يعني ان الوضوءة على وجه

وع يكون له قدم ونوع كادهم لها فان كان من الوذج التي لها دم فهي كالقارة وان لم يكن لها دم
فلا يجب تركها بهذا الاسناد عن ابراهيم بن يوسف قال سمعت ابا يوسف يسأل عن رجل ينسج الى العقوم
وهم في الصلوة وعلى ثوبه اخلا فقدر الدرهم من دم وهو خشي ان يغسله ان يغسله الجماعة فان اخرج
الحن ان يدخل في الصلوة في الجماعة قال الفقيه سمعت ثقة يدكر عن ابي القاسم عن بصير بن يحيى
عن شمر بن الوليد قال سمعت ابا يوسف قال في الغليظ او العذرة العظيمة اذا اصاب الثوب فليس
في حنائه فانه لا بأس بان يصلى فيه وان لم يغسل فاما ساعى لم يمت قال الفقيه وقد قالوا في
كتاب الصلوة انه لا يجوز ذلك الا في المني خاصة كما نزل في روى عن عابسة رضي الله عنها وبه نأخذ
وسئل عن رجل اصابته نجاسة في بعض اعضاءه فلم يغسلها بلباسه حتى ذهب اثرها قال يجوز
وسئل ابو القاسم عن رجل شرب حمرا حتى يطرأ فيه قال اذا نزل في فيه من البراق ما لو كان ذلك
الحمر على ثوب طهرها ذلك البراق وكذلك الهرة اذا اكلت الفأرة ثم شرب الماء بعد ما وان
كان شرب بعد ما نزل في فيه وقتا طويلا فهو طاهر وان شربته فورها ذلك صار الماء
نجسا وكذلك روى عن شاذان بن ابراهيم انه سئل عن الهرة اذا اكلت الفأرة ثم شرب من الماء فذكر
بفسد الماء وان شرب بعد ساعة فانه نجس لا يغسلها الا اذا غسلت صلت فيها صارت طاهرة الغسل
وكذلك اذا اصابته السيف نجاسة فلم يغسله بلباسه او مسحها به جاز وبصبر ذلك طاهر او كان ذلك
الصبي اذا اقع على ثوبه ثم مضى بعد ذلك مرارا يطهر قال الفقيه واصل ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يمشي الى الهرة فيشرب منه ثم يمشي وضائه وعلم ان الهرة قد اكلت الفأرة قبل ذلك فلو
ان فيها صار طاهرا لما فعل ذلك وكذلك ما كان خوذ ذلك وسئل ابو بكر عن بول الهرة اذا اصاب
الثوب اكثر من قدر الدرهم قال يجوز الصلوة معه وسئل ابو بصير عن بول الهرة قال لو اصابته لغسلت
فقله ثم لم يغسل وصى فيها امرأة بالعادة قال لا قال الفقيه وقد ذكرنا عن ابي حنيفة والي وروى عن الهرة اذا
بالت البراءة برفا البراءة وروى عن شاذان انه قال سالت محمد بن عيسى عن بول الهرة اذا اصاب الثوب
قال يفسد ويهتأ فاحذر وسئل بصير بن يحيى عن بوضه وقعت في الدجاجة فوقع في الماء من ساء
عنها قال ينقع بالماء ثم يحلم عليها قدره وقال ابو بكر اذا خرجت فان وقعت في الماء وهي طرية فسد الماء
واذا لم يفسد ثم وقعت في الماء المرفقة لا يفسد بها والسجدة اذا سقطت رايها وهي ميتة فهي نجسة
فان جعلها الراعي فاصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة معه ولو وقعت في الماء في ذلك الوقت فسد
الماء ولو انها ليست ثم وقعت في الماء فهو طاهر وان صلى معها جازت الصلوة قال الفقيه هذا الجواب موافق
فقال ابو يوسف ومحمد واقا في قياسه ابي حنيفة فالبيضة طاهرة رطبة كانت او يابسة وكذلك السجدة
لا يفسد بها ما كانت ميتة او حية اذا اخرجت بعد موتها فهي طاهرة ولو دبح جازا وشيئا
من السباع فجدده طاهر قبل ان يغسل وسئل ابو بكر عن السيف يفسد دم لو غدا
في الخسنة حتى يبرئ النجاسة فمسح عنه الحرقه او تراب فانه يطهر هذه رواية عن ابي يوسف وقال الشافعي اذا
اكثر انسان ذكره بباطل كثر انفق وضوءه وان مسح بباطل لا ينفق وضوءه ولو مسح امرأته بباطل لم ينفق

الرجل

اوباطن كفه انفق وضوءه وان قبل كفه امرأته او ظهر الحنف انفق وضوءه ولو قبل كفه ابنته
او قبلته ابنته على كفه او ظهر يده انفق وضوءه وفي قولنا علمنا ان لا ينفق وضوءه في هذا كله ان
يخرج منه المذنب وسئل ابو القاسم عن رجل معه درهم قد وقع في النجاسة فاصابته نجاسة
في الوجه هل يجوز الصلوة معه قال لا يجوز على مذهبه ان لا يجوز الصلوة معه قال الفقيه يعني ان صلوة
فاسدة في قولنا اصحابنا لان النجاسة في الجانبين وهما اكثر من قدر الدرهم كما قالوا في رجل صلى ومعه ثوب
دو طافين فاصابته النجاسة مقدار الدرهم او اقل ونفذت الى الجانب الاخر فان صلواته فاسدة
اذا كان الوجهان اكثر من قدر الدرهم وكذلك هاهنا وليس كذلك الذي اصابته النجاسة في ثوب
ونفذت الى الجانب الاخر والثوب لم ينجس وطافين جازت الصلوة معه اذا لم يكن اكثر من قدر الدرهم
لان هناك حكم الجانبين واحد واقا في الدرهم بينهما فاصلا فبعض كلا الجانبين ولو كان امرأة عثرت
ثم غسلت يديها من العجين واخذت ذلك الماء بالعجين فان العجين يفسد
لا يغسل اذا غسلت يديها من العجين لا يكون الماء مستعملا وكذلك اذا غسل الانسان يده من العجين
لا يكون الماء مستعملا وسئل محمد بن سلمة عن الافرأ اذا غسل من النجاسة ولم يغسل يدا
وراء الجيلة من راس ذكوه قال خذيه ولا يجب عليه غسل ما تحت الجيلة لانها جيلة الا ان ترى الماء
اذا اغسلت ولم ينفق شعرها اجزاها ولو ان رجلا فليس قد روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
ان عليه وضوءا كان قليلا او كثيرا وعرضت الحسن انه قال لا يجب عليه وضوء ما لم يكن مالا الغم
وبه نأخذ ولو ان رجلا كان قايما في المسجد فاحتلم فان امكنه الخروج فمساغته ينسج ان يخرج
ويغتسل وان كان ذلك في خوف البيل ولا يقدر على الخروج من ساعته فانه يستحب له ان يشتم
وقال ابو القاسم سمعت بصير بن يحيى عن الحسن بن سعيد قال كنت نائما في المسجد الحرام فلم اخرج
من ساعتي فمكنت بعد ذلك قاتاني ابنته متاهي وخمس جني خسة كنت اجد وجعة شهيرة
قال ابو القاسم سمعت محمد بن سلمة قال قال ابو يوسف اذا وجدت دجاجة ميتة في البر بعادة
صلوة ثلثة ايام اذا كانت ميتة فميتة فميتة حتى يؤمها ببرقاني حياء في منقارها
حيقة قالها في البر فرجع ابو يوسف عن قوله وقال ليس عليه الاعادة حتى يعلم متى وقعت
وسئل ابو القاسم عن رجل غرد ابرة في بعض جسده فخرج الدم واستقر هل ينفق وضوءه
قال هو غير سائل ولا ينفق وضوءه وسئل ابو بكر عن ضفدع برئت من الماء او امثلت
قال هو طاهر قال رضي الله عنه وبه نأخذ وقال بعضهم اذا مات في المثلث يفسده وسمعنا الفقيه
ابا جعفر يروي عن علي بن ابي حمزة عن بصير بن يحيى قال سالت ابا مطيع وابا معاوية عن ضفدع مات
في المثلث قال يصيب فان سالت محمد بن شعاع ومحمد بن مقاتل فقالا لا يصيب وفي نسخة اخرى
فقال لا يصيب في الموضعين وروى بعضهم عن بصير بن يحيى انه سئل الحسن بن زياد عن ذلك
قال قال ابو حنيفة يفسده وقال ابو يوسف ان تقطع فيه يفسده والا فلا وسئل
ابو القاسم عن حية ملوثة في الماء ان كانت برية يفسد الماء وان كانت مائية لا يفسده قال لا

الحية

مصر

عن جليلان في مسجد قوم فقام أحدهم وحجج دأهم على أن يكفنه ففضل من ذلك شي ولا يعرف
له وارث أو كفنه بعد آخر ما يصنع لهذه الدأهم المحمودة قال بصرف ذلك إلى كفن مثله راحل الحاج
قال الفقيه أن عرف الدين أحمد منهم وعليهم فإن لم يعرف وفقد اختلط الدأهم صرف إلى كفن مثله فإن لم يقدر
على صرفه إلى الكفن تصدق على الفقراء وسئل أبو نصر عن رجل جمع ما لا يفي بالشرع على
عليه أن ينفقه في بناء مسجد فإن تصدق في ذلك فبقيتها في جوارحه ثم يرد بقدرها في
نفقه المسجد وماله أسع له ذلك قال لا يسعه أن يستعمل شيئا من ذلك حاجة نفسه فإن
استعمله حاجته فإن عرف صاحب ذلك المأذنة عليه وسأله جدي الأذن فيه فإن لم يعرفه
سأله إلى آخره فما استعمل فممن فإن تغدر عليه ذلك رجوت في الاستحسان أن يجوز له أن ينفق
مثل ذلك من ماله في المسجد قال أبو نصر وعن الحسن بن زياد عن أبي حمزة قال لا يصلي على أهل البغى
مادام الحرب قائما وإذا أوقف الحرب أوقفها صلى عليهم وأقامي رواه محمد بن الحسن لا يصلي عليهم
وضعت الحرب أوزارها ولم يضع عقوبة لهم قال الفقيه وسئل الرواية بأخذ إذا قتلوا في حال الحرب
فإنه لا يصلي عليهم وإذا قتلوا في غير الحرب أو ما نزلت عليه صلى عليهم وكذلك قطاع الطريق إذا قتلوا في
حال حربهم لا يصلي عليهم وإن أخذ منهم الأمان وقتلهم صلى عليهم وروى عن خلف بن أيوب أنه قال
من صلى بعد ذلك لا تقبل شهادته لأنه لما عرف أن الصلوة مع الرد أفضل وتركه كان ذلك منه استخفافا
بأمر الدين قال الفقيه هذا خلاف قول أصحابنا وروى ما ثبت أبو بكر قال قلت لأبي بصير في ثوب
واحد فقلت له يا أبا بصير ثوب واحد وثيابك موضوعة قال يا ابنه إن أحرق صلوة بصلاتها
رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلواته في ثوب واحد وسئل أبو نصر عن الأمان إذا كان
في الركوع فسبح شخصا جابيا فطول الركوع ليدرك الجابيا في الصلوة هل يجزئ قال روى عن السجيني
أنه قال لا بأس بمقدار تسبيحة أو تسبيحتين قال أبو نصر هذا المقدار حسن مقدار ما لا ينقل على من خلفه
وروى عن عيسى بن مسعود أنه قال لو أنظر قسدت صلوة ورؤي عن أبي حمزة في حبيفة وابن أبي ليلى أنها
كروها ذلك وقال أبو حمزة أخاف عليه أرا عظماء يعني الشركه وسئل أبو بكر الأسكافي عن إمام
طول الركوع لاجل رجل حتى يترك الركوع قال بطول التسبيحات ولا يزيد العدة وعن أبي القاسم الصقار
أنه قال إن كان غنيا فإنه لا يجوز وإن كان فقرا فإنه يجوز قال الفقيه إن كان الإمام عرف الجابيا لا ينقل
لأنه يشبه المبلو إليه وإن لم يعرفه فلا بأس بذلك لأن ذلك أعانة منه على الطاعة وسئل أبو بكر
عن الإمام بطول القراءة الركعة الأولى حتى يترك الناس الركعة قال لا بطول تطويل لا ينقل على
القوم فقيل له لو طول المؤذن الأقامة ليدرك الناس الصلوة قال ينبغي أن يكون هذا اتفاقا جابيا
قال أبو نصر روى محمد بن الأزهري عن شاذان أنه قال إذا قال الرجل في الصلوة أيا وتجاوزا أحبب الصلوة
قال الفقيه هذا على قياس قول أبي حمزة ومحمد وأما في قياس قول أبي يوسف فلا يفسد صلوة الأهل
كلها وسئل أبو نصر عن من فات يوم الجمعة هل يركأه فضلا أو مات ملكة هل يركأه فالن الذي
فصل يومه على بعضه وفصل بعضه الباق على بعض غير مستكمل من فضله وسعته رحمته

سأله
لردا

إن مرقات في النفقة المفضلة في الوفاء المفضل من أجله العمل على غيره وسئل أبو بصير
عن رجل اشتد على رجل وهو في الصلوة فقال المصل أن دخلها باسمه أمين قال لا يفسد صلوة
وإذا كان قال أقبل ولا تخف أنك تؤني جوابه أوله بنو قال الفقيه رضى عنه وله قول أبي حمزة
ومحمد إن أدا به الجواب فسد صلوة وسئل عن العام إذا رفع رأسه من الركوع قبل
أن يقول المقتدى قلت تسبىح قال أبو نصر نعم المقتدى قلنا ولا يكون التسبيح في الركوع أقل
من ثلث وقال أبو نصر يجب على المصل أن يقرأ عند الافتتاح كل سورة يسجد اسم الله العظيم
لأنه لو وجب لو جبت التعوذ في الصلاة روى الحسن بن زياد عن أبي حمزة المصنف إذا قام
إلى قضائه لم يكن عليه أن يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم لأن الإمام قد قرأ أو قرأه الإمام له قرأه ورؤي عن
محمد بن الحسن أنه قال إذا قام إلى قضائه يتعوذ ويقرأ باسم الله الرحمن الرحيم فيه يأخذ وسئل
أبو نصر عن صلوة الجمعة والعيد بن خلف المصلي الذي لا يجد له الجوز قال إن سار فممن غلب
بسم الله الأمر الحكم فيما بين عينه لحكم الولاة رجوت أن تجوز وسئل عن الرجل يدخل
في صوم القريضة فلك أبو نصر السجعة والوفا لا يدخل في صوم القريضة وأما في سائر الطاعات
فإنه يدخل فيها قال الفقيه رضي الله عنه وأما قال ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل الصوم
لن وإن أجرى به وقد قال بعضهم أن الرجل لا يدخل في شيء من الصلوات ولا يخرج عنه ثواب
المضاعفة روى أبو سليمان عن حماد بن زيد أنه سئل عن أمان سبقة الحديث بعد ما صلى ركعة
فقد ركع ركعة أخرى قال قال أبو بصير السجعة يصلي بهم فقام صلوة الأمان ثم يتأخر ويقدم
أدرك أول الصلوة حتى يسلم بهم ثم يقوم هو إلى بقية صلوته قال وقال الحسن البصري
يسلم ثم يقوم هو إلى بقية صلوته قال حماد بن زيد إذا أخذ بقول الحسن البصري قال أبو سليمان
فلقيت حماد بن زيد بعد ذلك فادأهق بروي عن الحسن بن زياد رواية أبي بصير أن
أصحابنا في حبيفة أخذوا يقولون إبراهيم وعمر بن محمد بن الأزهري قال أمروني أبو الرماح لا سئل أبي سليمان
عن رجل صلى فقامه صلوته لا يقرأ القرآن فتعذر أو سألها حتى طال ذلك هل يفسد صلوته فسا
لأنه قال لا يفسد صلوته وإن طال وسئل عن إقامة الجمعة خارج المصير قال أبو بكر كان
الموضع منقطع طائر العمران لا يجوز قال الفقيه قد ذكر أبو يوسف أنه ما لي إن أمانا لو خرج مع
أهل المصير من المصير مقدار ميل أو ميلين لحاجة بهم فحضر الجمعة جاز له أن يصلي بهم الجمعة
لأن قبا للمصير تنزلة المصير فيه فأخذه وقال بعضهم في المسئلة احتلا وله قول أبي حمزة
وأي يوسف يجوز وله قول محمد بن الجوزي قالوا الجمعة منها وسئل أبو بكر الأسكافي عن رجل قام في صلوته
وتؤني مقام إبراهيم ولم يتناول الركعة قال لا يجوز صلوته قبل أن يؤتي المسجد ولم يتوكل البيت قال
لا يجوز لأن المسجد عن البيت فلو جاز بنية المصير لجاز الصوم قبله ليس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الركعة قبل المسجد والمسجد قبله لأهل الحرم والحرم قبله لأهل الأفاق فكان في الحاصل جمع
إلى شيء واحد وهو البيت قال الفقيه وقد سئل أحمد العياشي بسم الله عن تؤني مقام إبراهيم

سأله

لردا

سأله

لردا

قال ان كان الرجل قد ادى في مكة لم يصح صلواته لانه غير ان المصلي غير البيت وسئل
ابو بكر عن رجل افتح الصلوة ثم قام وقرأ في صلواته وهو قائم قال يجوز به غير الفلاة فذله
لأنه لم يزل ولو طلق امرأته في حال يومه لا يطلق قال لان الجنون والصلوة لو صلى كانت صلواته صالحة ولو طلق
لا يكون طلاقه طلاقاً وسئل ابو بكر عن امرأة صلت ولم تستر رجلها قال يجوز بها صلواتها
لانها يجوز لأجنبي ان ينظر ذلك الموضع قال أفنته يعني به ظهر القدمين فيه ناخذ وروى عن محمد بن
مقاتل انه سئل عن ذلك قال اخبرني ان لا يجوز صلواتها وسئل ابو بكر عن رجل قام في الصلاة في
الشراوى ولم يفعله الثانية قال ينبغي ان يرجع ويفعل ويسلم اذا ذكر قبل ان يسجد وان ذكر
بعد ما ركع وسجد وان اصاب اليها ركعة رابعة كانت هذه الاربع ركعات يجوز عن روى
واحد قال الفقيه هذا الجواب مستحب فاحتمل انه اراد بخبري عن روى واحد وخبره انه يجوز عن
تسليمين لان روى واحداً ولو سلمت من غير ان المصلي من كان نواوي وجوز كل تسليمين
فيسمى تسليماً من روى واحد وكان الفقيه ابو جعفر يقول واذا لم يفعله الثانية نوى صلى اربع ركعات
جوز عن تسليمه واحدة قال الفقيه رضي الله عنه وعندي جواز اربع ركعات لان الرجل لو اوجده
على نفسه ان يصلي اربع ركعات بتسليمين فصلى بتسليمه واحدة اجزاه هكذا قال ابو يوسف
انه لا ياتي في ذلك ما صار اربع ركعات بتسليمه واحدة اجزاه وان ترك الفعدة
بنيها استسماها وسئل محمد بن عبد الله عن رجل قرأ القرآن وكلما انتهى الى قوله يا ايها الذين
امنوا رفع راسه ويقول ليك سيدى ارايت ان قال ذلك في صلواته هل يفسد صلواته قال لو لم يفعل هذا
وافتر على ما فعله العباد كان احسن ولا يفسد صلواته بذلك وسئل ابو بصير عن رجل فاته صلاة العصر
ثم اقام ما فات فاته ايضا صلوة العصر فبنا بقا فاته فانه قال لا يجوز حتى يقضى الاولى فالاولى في
التسليم ان كان السائل هكذا استسماها الجواب على قولنا ان لا يفسد صلواته في ذلك ما سبق عنه
الترتيب هكذا ذكر ابو يوسف الامالى قال العار بن جلاس في صلوة فذكرها بعد شهر فصلى بعد ذلك خمس صلوات
اجزته فذكر الصلوات ولا يشبه هذا الذي كان في الوقت وكذلك ذكر الطحاوي عن اصحابنا ان رجلاً نسي صلوة فذكرها
بعد ايام فصلى صلوة وهو ذاك لها اجزته وبه نأخذ وسئل ابو بصير عن رجل عريان وجهه وجهه
مبتدئ ومعه ثوب واحد فحضر الصلوة قال قال ابو عبد الله الخليلي الحنفى اخرج الى الثوب يوارى الميتة والاب
وبلبس الحنفى الثوب وكذلك لو كان جثا معه صاع فمعه ميت يغسل الميت ويؤتمر الميت قال الفقيه هذا
الجواب يصح اذا كان ملك الثوب الحنفى وله ان يلبسه ولا يجزى الميت وما اذا كان ملك الثوب الميت فلا
يسمى الحنفى ان يلبسه ولكنه يجزى الميت لان الكفر لو كان بالبراء وكذلك اذا كان الملك للميت لا يجوز
الا ان يغسل الميت وما اذا كان للميت الحنفى او كان مباحاً فالحنفى او كان له وقال ابو بصير عن الحسن بن ابي عمير
ابو يوسف انه قال ان رجل صلى في غير القبلة متعمداً فوافقه ذلك للعبث متعمداً قال ابو حنيفة هو كافر وقال ابو يوسف
حازر صلواته قال الفقيه القول فما قال ابو حنيفة ان كان فعله ذلك على وجه الاعتقاد وقال ابو بصير سئل
محمد بن سله عن رجل كفر ميتاً وعبد الكفر مع رجل قال له ان اخذ وهو لعن به ولبسه الميت ليس بمالك
منه

فانه هذا الميتة وهو كقوله قال ابو حنيفة وسئل عن رجل صلى في غير القبلة وسئل
محمد بن سله عن رجل صلى في غير القبلة وسئل عن رجل صلى في غير القبلة وسئل عن رجل صلى في غير القبلة
في بعض الليل فلم يستيقظ حتى طلع الفجر قال بعضهم ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه القضاء بعد
وان استيقظ قبل طلوع الفجر فعليه القضاء في قولهم جميعاً وروى عن محمد بن الحسن انه قال عاينته ليلة عن
هذه المسئلة قال محمد بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ابو يوسف اصبغة في فيه واشارت اني ان اجلس في بيتي ثم انا اني في حنفية وقال هوذا اوفى محمد بن الحسن
احتمله ليلته فقال يا ابا حنيفة ما تقول في غلام اجلس بالليل بعد ما صلى العشاء هل عليه ان يصلي من الصلوة
قال علي بن ابي حمزة صلوة العشاء فقام محمد بن ابي حمزة وقال يا ابا حنيفة في صلاتي في صلاة العشاء وروى عن
شاذان بن حكيم انه سأل عن رجل صلى في المنام فقال في سنة واحدة انفق من الاعمال قال النظر في المصنف وكان
يرفع نفسه بعد ذلك يوم الاثنين والخميس فيبكي بالنظر في المصنف وسئل ابو الفهم عن امرأة تتعلم القرآن
عنى هذا ما ذكر قال ان تعلمت من امرأة فتعلمت في سنة واحدة عورة فلا يجوز للرجل ان يسمع نغمتها والدليل
على ذلك ما روى ان النبي صلى الله عليه واله قال في النبي صلى الله عليه واله في سنة واحدة عورة فلا يجوز للرجل ان يسمع نغمتها والدليل
النظر في قاعدة ارا ان من ركع في سنة واحدة عورة فلا يجوز للرجل ان يسمع نغمتها والدليل
استوى قايماً في ركع اجواه ولا ينبغي ان يفقد ركوعه قبل ان يسلمه فاما ان ذلك لا يكون ركوع فاهم ولا ركوع
فاهم وسئل محمد بن ابي حمزة عن رجل صلى في سنة واحدة عورة فلا يجوز للرجل ان يسمع نغمتها والدليل
الفقيه ان كان دعا في ركعة في سنة واحدة عورة فلا يجوز للرجل ان يسمع نغمتها والدليل
ان يصلي او يقرأ القرآن فيما كان عليه الركعة ان يركع في سنة واحدة عورة فلا يجوز للرجل ان يسمع نغمتها والدليل
مما كان في العذاب وخوفه قال لا يفسد صلواته لان هذا الخطي كان سهواً او قسراً محمد بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
فليس بعينه ان يخرج من المسجد لانه قال انما كان يلزمه فالزمه هاهنا قال الفقيه هذا قولنا وقاعدتاً
فله ان يخرج وقال محمد بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
افضل بين فاته بعد الصلوة لان هذه بتسليمه كلام الناس وسئل محمد بن ابي حمزة عن رجل صلى في سنة واحدة عورة
فله ان يصلي في سنة واحدة عورة لان هذه بتسليمه كلام الناس وسئل محمد بن ابي حمزة عن رجل صلى في سنة واحدة عورة
المعسر فحضر طعمه واما اذا لم يستحل ذلك فان صلواته تنفعه لان الصلوة افضل الاعمال فيرجو ان تنفعه قال الفقيه
معهما عندك ان صلواته لو كانت خالصة لله تغلظ لثمة من الفحشاء والمنكر ولما لم تنفعه طهر ان صلواته لم
يكن خالصة لله تعالى ولم يكن مقبولة وسئل محمد بن ابي حمزة عن رجل صلى في سنة واحدة عورة
قال لا بأس بان يقدم اماماً في المحراب ويصلي فيه فاذ لم يكن رخصة فلا ينبغي ان يقوم فيه وسئل
محمد بن ابي حمزة عن رجل صلى في سنة واحدة عورة فلا يجوز للرجل ان يسمع نغمتها والدليل
الجمعة كسائر الصلوات لان الجمعة تقوته فلا بد ركعها وصار حكم الجمعة كسائر الصلوات اذا خاف
ذهاب الوقت فلو خاف في سائر الصلوات ذهاب الوقت فانه يركع الطمأنينة ويصلي الصلوة في وقتها ولا يحل له
الا ذلك وسئل محمد بن ابي حمزة عن رجل صلى في سنة واحدة عورة فلا يجوز للرجل ان يسمع نغمتها والدليل
محمد بن ابي حمزة عن رجل صلى في سنة واحدة عورة فلا يجوز للرجل ان يسمع نغمتها والدليل

عن المسير بين الماء وهو شامس لما خفي وكذلك قال ابن حنيفة وسئل بعضهم عن الأعمى
هل يكون محرماً للمرأة في السفر قال ارجو ان يكون محرماً قيل له هل يجوز للمرأة ان يسافر مع ابن
تزوجها فلا بأس به ولا يحسن لا يرفعها ولا يصحبها لانه يخاف ان يقع في قلبه شيء وسئل
ابو القاسم عن صبي لم يحتن ولا يفتح ان يجلد ذكره فيقطع الا يشهد به وحشنة طاهرة اذ ان
العا انسان بربته كانه قد احتن كيف القول فيه قال ينظر اليه الثقات واهل البصرة من
الحجازين فان قالوا له على خلاف ما يمكن الاختار فانه لا يشهد عليه ويتركه وسئل
ابو القاسم عن رجل صلى فومره فلاة من الارض كم مقدار ما ينبغي ان يكون من الامام والقوم حتى يجوز صلواتهم قال
ان كان من الامام والقوم مقدار ما لا يحسن ان يصدق فيه فزم جازت صلواتهم فيلزم ان صلى القوم في المصلى يعني
مصلاة العبد فالله اعلم السجد لان ذلك الموضع جعل للصلوة يعني وان كان من الصفوف وصل جازت صلواتهم وكذا
كان الفقيه ابو حمزة وسئل ابو القاسم عن امام صلى يقوم على الطريق واصطفى الناس الصفوف في الطريق
على طول الطريق يجوز صلواتهم قال اذا لم يكن من الامام ومن القوم مقدار ما يترقبه الحمل فصلة بهم نامة و
كذلك فيما بين الصفوف الاول والاني وسئل ابو القاسم عن رجلين اقاموا صلاة في فلاة من
الارض فجاء ثالث فدخل في صلواتهم ففقدوا الامام حتى جاوز موضع سجدة فمال فسند صلواتهم جميعا لانه
ليس هناك موضع جليل للصلة الا مقدار ما جعله الرجل للصلوة ومقدار ذلك موضع سجدة فالفقيه عند ذلك
انه لو تقدم مقدار ما يكون من الصف الاول والامام لا يفسد صلواتهم وان جاوز موضع سجدة وقال ابو
القاسم اذا اجتمع نواب المسجد والموضع المسجد يكون له حرمه المسجد واداسط فله حرمه المسجد قال
الفقيه لانه اذا اسبط حاز منزلة الارض والبناء واذ كان موضعاً فهو منزلة للنبي الموضع وسئل
ابو القاسم عن رجل سجد في الخندق في الصلوة فذهب بنحو ما فسبح في ذلك الوقت قبل ان يتوضأ قال صلواته نامة
فيلزم ان قرأ القرآن قال صلواته فاسدة قال الفقيه يعني اذا سبقه الحدث فحال القيام في موضع الفلاة وسئل
ابو القاسم عن رجل صلى في ساطع واحد طرفه ناحية فصلى على الباب الاخر قال اذا كان يخرج في الطرف
الذي فيه النجاسة يخرج منه فصلواته فاسدة لانه مستعمل له وان كان لا يخرج فصلواته نامة قال
الفقيه وكان الفقير ابو جعفر يقول صلواته جائزة في العجمين بعد اذ كان في صلواته على موضع الطاهر قالوا فما
بعشر الحزكة اذا كان لا بأس بالشوب فاحذر طرفه يجلسه ويحمد من سنن الوليد عن ابن يوفى رجل ليس
توباً وطرفه ناحية فصلى بالطرف الذي فيه النجاسة على الارض قال ان كان النجس يخرجك يخرجك المصلى
لا يجوز صلواته وان لم يخرجك يجوز وقال محمد بن سالم كذلك البهيم والقياس لو حلف لا يلبس من غير فلاة
وكان عزاءه طرف الشوب ولا يخرجك النجس الا يسر لا يحسنه وسئل عن رجل الطير في الارض
له كراهية الا ان الاطباء يقولون انه يورث الله وهو صفوة الوجوه واما فرجة الحبل والحزقة فلا قال
الفقيه وقد روى بعضهم وقالوا فكل الذين فقد اعان على هلاك نفسه فالاحذر ان يغتصبه وسئل
محمد بن فضال الرازي عن رجل ابتداء صلاة سورة فبراه ولا يسمي قال هو خطا ان يبتدئ بها قال وقال ابو القاسم
الصحيح ما قال محمد بن فضال الرازي لان صلاة اول اذان يفتدي فراياته سورة والفقير كان ما موريات كنعين

بالحق من الشيطان الرجيم وينبغي ذلك ليعلم الله الرجيم فذكر كذا اذا كان يفتدي قراءة سورة التوبة وسئل
ابو القاسم عن اذان يوم الجمعة على المنارة اذ اذن واحد بعد واحد لا يكون للشافعي من الحرمة ما لا يوافق
ليس له من الحرمة ما لا يوافق ولا اذان هو الاول وسئل ابو القاسم عن رجل نزل به صيف فله ورد من الصلوة
الطوية ابتزك ورده قال كان يصبر بن جبري يقول ان كان هذا اذ كان كثير الضيق فلا يترك ورده وان كان
هذا يكون في الاجاب من مرة فيترك ورده من قبل الضيق وسئل ابو القاسم عن رجل يصوم مع حنة ثبته
لجسته ابعث عليه اربابا ان كان مبطونا لا يسطح حنة شي الا يجسر من سلعته على عليهم ان يسطوا له في
كل صلوة ثوباً يبتن لنا قال لانه ان يصلي على حلاله ان كان يجسر الثاني وكذلك ان لم يجسر الثاني الا يحسنه بصد
ويزداد في فرضه بذلك فليس عليه تكليف وسئل ابو القاسم عن رجل اراد ان يقرأ في صلوة سورة فالتفت سورة
اخرى فلما قرأ الآية او اثنين اذ ترك ذلك وان قرأ السورة التي ارادها قال هو لعند مكرهه وسئل محمد بن مسلم
عن قراءة القرآن على التاليف كالمصلاة قال لا بأس به وكان ابن عباس رضي الله عنهما قال التاليف وابتدع الله التاليفين
يقرأ على التاليف وعن ابن عباس ما كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرءون القرآن على التاليف وسئل
ابو القاسم عن مسجد يقع على سور المدينة فلا ينبغي ان يصلي فيه وسئل ابو القاسم عن قوم اجتمعوا
في دار وفيها مسنأة جارية وصاحب الدار خاضع فارد رجل ان يؤمر فيها التوضأ فادبها مسنأة جارية اذ
كتب الدار قال لا بد من المسنأة جارية وسئل ابو القاسم عن رجل صلى على جنازة والوكي خلفه ولم يرض قال
ان يبعده وصلى معه فلا يعيد وان لم يتابعه فله الاعادة وسئل ابو القاسم عن المريض يصلي قائماً
كيف يقعدته كمال قيامه قال يجلس فترتفع قال الفقيه وهذا لوقول اصحابنا الثلثة انه يقعد من بعد او مخبئاً
وقال زرارة كذا يفعله الشهيد فيه ناخذ لا ذلك اسير على المريض قال لصبر كان ابو القاسم التاليف اذا
اراد ان يقرأ القرآن ليس من صالح ثبته ويحتمل ويستقبل القبلة ثم اخذ القراءة وقال محمد بن سالم اذا ادرك
الرجل الامامة الشهيد يوم الجمعة فصلّى الجمعة ركعتين عند ابن حنيفة وابن يوفى فله قول محمد بن جبري
الاربعة كلها في سنن الجمعة وقال شداد بن حكيم كسبت ابن محمد بن الحسن رجل له عبد مريض لا يستطيع
ان يتوضأ قال نجس على مولاه ان يوضيه قال الفقيه لانه لم يكن ان يسعه او يعفقه فلما افسكه وجب عليه تعافده
وقال ابو مطيع اذا صلى الامام بالقوم ثم قال بعد خمسة اشهر الى صليته يومنا يعرضون فانه لا يصدق وقول
يعاد الصلوة واذ كان ذلك من الشهر فالتهم يعيدون قال الفقيه وان قال بعد خمسة اشهر او اكثر انما ظهر ان كان
ولم يكن علمت قبل ذلك وكان ثقة نجس عليهم ان يعيدوا قال نصر سالت شداد عن المقدي يرى البول على ثوب
الامام اقله فقدر الذرهم والمقدي من رايه ان لا يجوز الصلوة اذا كان البول قليلاً او كثيراً راي الامام الصلوة
جائزة قال علي المقدي ان يعيد الصلوة قال فان كان يراى المقدي جواز الصلوة وراى الامام فساد الصلوة
ولا يعلم الامام به وعلم المقدي قال لا يعيد الصلوة وانما انظر الى راي المقدي قال يصبر عليه ما خاف
خلف سالت ابا بصير عن رجل استظمره الى سارية فنام او فوضف من مسكه انسان وتولا السارية او ما
لمسكه ما استمسك قال اذا كانت البنية مستنوية فلا وضوء عليه قال الفقيه وقد ذكر الطحاوي عن
اصحابنا انه يجب عليه الوضوء والا حيا طان يعيد الوضوء وسئل محمد بن الحسن عن قراءة في الاستماع

وروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله كان أحف الناس صلوة في بامره وسئل الشيخ أبو بكر بن أبي
عن المريض الذي أصابه المرض فلهذه قال قال بعضهم الذي لا يقدر أن يقوم إلا أن يقم له انسان وقال اخر من
إذا كان صاحب فراش وان كان يقوم بنفسه وقال بعضهم إذا كان لا يقدر على المشي إلا أن يهتدي بين
انفس وقال بعضهم إذا لم يقدر ان يصلي قائما وحشي غرضا أنه صبت ما في خوز ركوعا خوز ركعا فمضى
قال لو ان به احفظ هذا إذا كان يشترط أن فيه قوة فحوز بصره قال الفقيه قول من قال أنه إذا لم يقدر ان يصلي قائما
أحياى فيه أهواه وسئل عن سائمة عن سنة الصلوة قال إذا كان وقت التكبير حال الوقوف له أي
صلوة نصلي أمكنه أن يجيب عن فكرة فهو نية ونجزيه وقال أبو بكر لا يسكا ف كان ابن عمر يدخل سوق المدينة
له أيام العشر ويذكر للناس حتى يكثروا من عزائهم كان له عزاء في السوق قال الفقيه وهذا قول ابراهيم
بن يوسف وفيه جوب العادة في أسواق بلخ وسئل عن رجل أصابه طمير أو مشي في الطريق فله يصلي
فدومته وصلى قال بخروبه قال بخروبه أنه إذا كان في صلاة أو في صلاة لا يسفي لم كانت له
أربع الأقدار من سلك أن مشي في الأسواق وأما قال ذلك لكيلا يصبه إذا الطريق ولا أنه إذا كان في
تسوي وسط الطريق وينزل سراط الطريق للناس وسئل عن رجل سائمة عن الصلوة نصف النهار يوم
الجمعة قال كان خلفه أيوب بن قعدة ولا يصلي وكنت ما أنا أصلي ثم اخترت أن أصلي للمجاورة إذا كنت
تة تسعة الصلوة نصف النهار يوم الجمعة وروي عن عمار بن مسعود أنه قال لا أرى الصلوة عن الميت
يعني إذا فاته الصلوة فقال عصام واهمهم بن يوسف بصلية عنه وقد قبل الشافعي واحتجوا بالجمعة المشه
وروي عن محمد بن الحسن أنه قال نصت في كل صلوة من غير خطه فيه قال محمد بن النضر ومحمد بن سلمة وأسامة
وقال شاذ إذا دخل الرجل دار الحرب بأمان سبعة أن يسرف في الأسارى وإن قدر على أن يقاتلهم ففعل فإذا كان
بهم فخرجهم ففأجرار وعبيد المسلمين فأما الأحرار فلا تجب لهم شئ وأما العبيد فينبغي أن يسعت
أبهم فيهمهم ويكون العبيد لهم أن يشاء المولى أن يرفع أبهم فيهمهم وقال شاذ إذا كان في أيدي
العدو فمعه عن الوضوء والصلوة فانه يتيمم ويومئ أيا ونجزيه قبل ويجعل تلك الصلوة إذا خرج قال لا
قله فإن يتم وهو ينظر إلى الجوز به ذلك قال نعم ولا يجب عليه إعادة قال الفقيه أنه فيا سرف علمانيا
الثالثة ينبغي أن يجبة الصلوة وهذه المسألة منزلة المسئلة التي قالوا كتاب الصلوة إذا كان الرجل محبوسا
له السجن فهو يجد الثواب ومكانا طامرا ولا يجد المكافاة يتيمم ويصلي فإذا خرج أعاد الصلوة فذلك هذه
وسئل عن رجل يصلي النطوع في مسجد الجامع والمساجد من غير أن يدب قال صلوة نامة ولا تنم على
الذي لم يروى عن أبي مطيع أنه قال لا تحل لأحد أن يعطي سؤال المسجد وروي عن خلفه أيوب أنه سمع
صوفاء المسجد فسل عن ذلك فقال الشريط يخرجون السؤال عن المسجد قال الحسن بن يوسف عن خلفه أنه
من يسأل العتي وهو غير الفزان وهو يخرج يده فأخذ رفته ووضع على كفة يعني أنه حره فزاة الفزان
لا جيل السؤال وعن الحسن البصري أنه قال ينادى نادى يوم القيامة ليقم بعض الله تعالى فيقف من
سؤال المسجد فروي هذا الخبر أيضا فروى قال الفقيه إن كان السائل لا يتطهر فأب الناس ولا يشترط
المصلي فيقول سائلا لا مركب له منه فلا بأس به لأن السؤال كان سائلا ون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله

قوله
أسا

في المسجد الأثرى أن عليا صدق في خلافه وهو في الأخرى فمدحه الله تعالى بقوله وبوتون الركوة وفيه العود
وأما إذا كان السائل يخطأ فابا الناس أو من يدين المصلي ولا يباي فان هذا محروم والتصدق على غيره
محروم وسئل خلفه أيوب عن السائل إذا قال علي الباب السلام عليه هل يجب رد السائل قال
أما جعلوا ما ينشأ من السؤال لهم يعني لا يجب رده ولو كان المصلي يفتح سبيل الجاساسه لم يرداه لا يفسد صلوة
لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان في السجود فطرح بعض المشركين على ظهره حبة وكان على
حاله حتى جات فاطمة فرفعت ذلك عنه ومضى على صلاته وسئل أبو بكر عن المودن إذا أخذ من
الإقامة المستحب له أن يركع فيقيم أو يقيم حتى يركع من الأقامة قال الفقيه رضي الله عنه وكان الفقيه أبو جعفر
يقول إذا بلغ إلى قوله وقامت الصلوة فمضى بالخيار أن يشاء مشي وإن شاء وقف حتى يفرغ سواك أو أاما
أو غيره وسئل أبو بكر عن امرأة الشافعي معها قال يجوز الصلوة وإن كان في كثير أو أحسن
وحكم المرأة حكم النكاح قال الفقيه وقد روي عن أبي عبيدة عن محمد بن خزيمة أنه قال امرأة كل شئ جوبه
وبه تأخذه وسئل أبو بكر عن رجل صلى ومعه جلا حية أكره فذكر الله قال لا يجوز صلوة له
تة لا تحل الدباخ وقد ذكر عن نصرته قال إذا كان قد توجه نحو القبلة معها فلي ذلك الفياض نحو الصلوة
مع جلا حية وقال أبو بكر سمعت أبا نصر يقول المصلي إذا لم يضع ركبتيه على الأرض عند السجود ولا تجزبه
قال الفقيه وبه ما أخذ وقد روي عن أبي يوسف أنه جاز به فليك رواية شاذة وقال أبو بكر إذا صار للمريض حال
لا يستطيع أن يصلي على حاله من الأحوال يعني لا يلبس ولا يغسل حتى مات فانه لا يجب عليه كفارة الصلوة
ولا يكون مأخوذ أو أن يركب وصحة فانه مأمور بأن يقضي تلك الصلوة قال الفقيه يعني إذا كان ذلك قبل منعه
وليلة فأما إذا كان أكثر يومه فليته لا يجب عليه القضاء وإن سبى كما قالوا في الغنى عليه وقال أبو بكر
لو أن أمة افتتخ صلوة الجمعة لم يردم وإن أخر من صلى على صلوة له قولهم جميعا أن افتتاحه صحيح وصار
كرهلا مولا فامان يصلي بالناس فإن حجروا عليه قبل أن يدخل الصلوة فانه لا يعمل حجه وإن حجروا عليه
بعد ما افتتخ الصلوة كان حجرة باطلا فله أن يلجأ على صلوة له قولهم جميعا وكذلك هذا وليس كذلك
بغير الناس عنه بعد ما افتتخ الصلوة في قول أبي حنيفة هو قال أبو بكر معنى قول أصحابنا أن الرجل إذا صلى
على دابة وسرجه خمس أنه يجز به يعني إذا كان النجاسة عرفت الدابة أو لعانة لا تزيل الله تعالى الدابة
أشد هذا فأما إذا كان على سرجه مثل الدواب الصلوة أكثر من قدر الدابة فصلاته فاسدة وبهذا القول
تأخذه وسئل أبو بكر عن رجل لو لم يعرف أنه ركعة الثالثة قال ينبغي أن لا يجوز أن يعلق قبله
البسر لو تركه عند أبي حنيفة منزلة الفريضة قال ليس يلحق حركه بالفريضة من جميع الوجوه لأن الله لا
قبله كم الصلوات قال خمسة وسئل أبو بكر عن المقتدر إذا أتم في صلاة الشبهة ففرغ قبل فرغ
الأقار من الشبهة ثم بكى أو ذهب قال صلوة جازية لأننا أن الأمام لو كثر بقوله التحمات لم يرد حتى
كان يحاك لو أن الشبهة أمكنة ذلك جازت صلوة فذلك هذا وسئل أبو بكر عن الإمام إذا فرغ من صلوة
فأراد أن يسلم فلما قال السلام جازيا على افتتخ الصلوة قبل أن يقول الإمام عليكم قال لا يصير ذلك خلافة الصلوة
وقال أبو بكر إذا صلى بعد الجمعة فارة مسك أكثر من قدر الدابة فصلته جازية إذا كانت بأربعة وبسها

فلا تترك الركعة الأولى من الصلوة في غير المسجد أو في غير المكان الذي كان فيه إذا كان في غير المسجد أو في غير المكان الذي كان فيه

سبيل على زاهر عن رجل قال يوم الجمعة يعني في صلاة الفجر سورة السجدة قلنا سجدوا وقاموا فوالله ان
 الكتاب ثم قرأ انما اوتي جنوهم فلما جئت عليه سجدا الشهور قال لا قبل له ان يسجد فذوالو الفجر والحق الكتاب
 من سن ساهبا لجنت سجدا الشهور قال يجب اذا قرأ من ثلثين وثلاثين وسبيل الفقيه ابو جعفر عن امام
 عن امام طعن ان عليه سجدة الشهور فسجدوا وسجدوا المسبوق قال قال بعضهم لا يفسد صلواته فقال بعضهم
 فسدت صلواته حيث انبعده في السجدة من ولا حوط ان يجلس صلواته ان عليا ان الامام لم يكن عليه سجدة
 الشهور وسبيل ابو القاسم عن امامه صلى يقول فسجد سجدة الشهور ولم يكن عليه ذلك سجدة الشهور
 وسبيل ابو القاسم عن امامه صلى يقول فسجد سجدة الشهور ولم يكن عليه ذلك فسجدوا في القوم مسبوقين
 فانبهوه في سجدة الشهور قال صلاة المسبوقين فاسد قال الفقيه فيه ناخذ وسبيل ابو القاسم عن قوله
 قوله هو الله احد ثلث مرات عند ختم القرآن قال لا سجدة لا بها محدثه قال الفقيه هذا شيء قد استحسنه
 الفقه او اوجه الامصار فلا بأس به الا ان يكون ختم القرآن في صلاة المكتوبة فلا يزيد غير مرة واحدة
 وسبيل ابو بكر عن رجل سها في صلواته ونسيت هذا ركوب الدابة بعد فراغه من سجدة
 الشهور او قبله قال قال محمد لا زهر يدعو احد فاسجد سجدة في الشهور وقال ابو بكر بن شاذان
 يدعو قبل ان يسلم يعني قبل السلام الاول ولو كان مسبوقا بركعة او ركعتين فانه
 يتشهد ولا يبد عليه لان ذلك ليس بقعود فرض فاما يقع ذلك على وجه التبعية قال الفقيه
 وقد قال بعضهم ان في قيس قول اي حبيبة وان يوسف يتشهد ويدعو قبل السلام الاول
 لانه يخرج من حرفة الصلوة بالنسليم وفيه قيس محمد بن حمر الداعي الى الفعدة التي بعد السلام لان
 لان من صلى الله لا يخرج من حرفة الصلوة وقال ابو بكر اذا قرأ الرجل اية السجدة بالهيكل عليه
 السجدة لانه لا يقال في القرآن وانما يقال في اية القرآن ولو فعل ذلك في الصلوة لا يقطع صلواته
 لان ذلك في القرآن وانما هو موجود في القرآن قال الفقيه يعني اذا قرأ الحزف في القرآن وسبيل
 ابو بكر عن رجل قرأ القرآن كله فسجد لكل اية سجدة ثم قرأ فاتبا وهو في مجلسه قال لا تجز عليه
 السجدة ثانياه وسبيل عن سجدة التلاوة في الصلاة او في غير الصلاة استقر فيها قال بعضهم
 يقرأ فيها رب اني ظلمت نفسي واعف عني وذكر عن اي بكر بن ابي سعيد انه كان يقول احب الي ان
 يقول سبحان ربنا ان كان قد عذر بنا لم يعف حتى يكون موافقا لآية وقال ابو بكر الاستساف
 يقول سبحان ربنا لان السجدة المكتوبة افضل من سجدة التلاوة وفي السجدة التي هي اكد ولو جئت
 يقول سبحان ربنا لعل في ذلك سجدة التلاوة فهو افضل لآية ناخذ وسبيل ابو القاسم عن سجدة
 التلاوة في ركعة بعد الانشاء والانتها قال بكر كما يجز في سجدة الصلوة وسبيل بعضهم
 عن رجل جاء الى الامام وقد رفع رأسه من الركوع وكثر للفقيد وركع ثم سجد فعد السجدة
 قال لا يصير قدرها للركعة وعليه ان يقضي ركعته وان كان الامام ركع وسجد سجدة فجا
 اجلا ودخل معه وركع وسجد فسدت صلواته فان قبله لا يفسد صلواته في فصل الاول

وقد اذ حل في صلواته زيادة ركعة فانه قبله لم يدخل فيها الا زيادة ركوع واحد لانه قد وجب عليه
 ان يتابع الامامة السجدة من قبله بقى الا زيادة ركوع واحد وسبيل محمد بن سنان عن الخط الذي
 خطه المصلي امامه يعني اذا صلى في الفضل الخطه طولا او عرضا فان خطه طولا لانه بمنزلة الحنيفة
 المعصرة امامه وكذلك السوط بلقي بن بديه طولا وبه كان الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم خط الخط
 لمنزلة الحراب وبه ناخذ وسبيل محمد بن سنان عن مقدار الذي لا ينبغي للماشي ان يمر بين يدي المصلي
 قال قدر ما بين الصفتين وقال محمد بن العباس عن مقدار موضع سجوده وسبيل ابو القاسم عن
 السفيينين انهم يكونا مقرونين فصلوا الجماعة قال اذا كان حال يقدر ان يركع واحد الى الاخرين
 من غير خوف فها بمنزلة المقر وثبت في يجوز صلاة الطائفتين جميعا فذوي عن ابن جعفر انه قال اذا قطعت
 الامام نور الجماعة فخطبها او قلعت الخبز به وسبيل ابو نصر عن ابواب المسجدين ان خلفت وانضلت
 الصفوف لحيطان المسجد قال ان كان باب من المسجد مفتوحا من جانب كان فصلونهم ثاقبة قبل ان يركع
 لو كان هذا الباب الذي يدخل فيه ابر قال لا يستحسن جابر قال الفقيه وقد روي عن علي بن جعفر ان صلواتهم جازية
 وان كانت الابواب كانت مغلقة اذا الخف عليهم احوال الامام وسبيل انصري عن الامام اذا امر بشي
 هل يلزم طاعته قال لا لانه امام طاعته مفترضة عليهم وهو امام عدل فقيه يلزم الناس قوله
 ولجب الطاعة على الابهام فيما قضى وامر وامام طاعته مفترضة مفسرة وهو كل امام هو عدل
 وليس بفتية يعني اذا امر بامر فالحال يقصر ان قضيت تسبب كذا وكذا الانجبار وهو اما طاعته
 مفترضة معقولة وهو امام جابر كالبر فوالا بعد المعرفة انه حكم بحق يعني ما لم يخالف ذلك منه لا
 يلزم طاعته وسبيل بعضهم عن قوله وعرفت وصحني للذي فطر السموات والارض عفا عما سلف
 قال قد اختلفت العلماء في ذلك فمنهم من يقول ذلك قبل الافتتاح ولا بعده ومنهم من يقول
 ذلك بعد ما افتتح الصلوة قبل قوله سبحانك اللهم وهذا القول روي عن ابن جعفر وقال بعضهم يقول
 قبل الافتتاح ثم يكثر قال الفقيه هذا القول احسن وبه ناخذ وسبيل ابو القاسم عن رجل صلى بالقوم في
 مسجد بن السراويلح قال ما سار له ولا من يسجد في مسجد الثاني ولا يؤتى في الاول لان النبي صلى الله عليه
 قال اجعلوا اخر صلوتكم من السجود وسبيل الفقيه ابو جعفر عن الامام صلى يقول فترك سجدة من
 صلواته قال هذا على اوجه ان مسجد الامام والقوم قبل ان يرفع من صلواته جازت صلواتهم جميعا ولو سجد الامام
 دون الامام القوم جازت صلواته الامام وفسدت صلوات القوم وان سجد القوم دون الامام فسدت صلواتهم
 جميعا وذكر عن اي مطيع انه قال ينبغي المصلي ان يقول بين السجدين سبحان الله وحده وقال ابو يعاز
 يقول استعف الله فقال ابو حنيفة في الجامع الصغير يسكنه

باب سجدة الصلوة

سعدت ابراهيم بن يوسف قال سمعت ابا يوسف عن رجل قال ركعتي فلما بقى على ان يسجد قال حتى
 قام وركع الثانية ثم سجد اربع سجرات لما جميعا قال يكون السجدة ان منها للركوع الاول ويجوز
 الركعة الثانية باسرها قال الفقيه لانه لما ركع ركوعا اخر قبل ان يسجد فقد صار افضا لاحد الركعتين

وعليه ان يجيد احد الركوعين في السجدة بين الاخرين بعد ركوع لا بعدهما فكانه
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الركوعين وهو في السجدة بين الركوعين
مسافر بين فاحد في فقدم رجلا منهم فتوى الثانية اقامة قال لا يجب على الفقير ان يجاهد
حكمه حكم مسافر سبقه الخريف فقدم رجلا منهم فتوى الثانية اقامة قال لا يجب على الفقير ان يجاهد
فراحتي يسلم لهم فكذلك هاهنا اذا نوى الثانية اقامة فعليه ان يتم صلوته امامه ثم يتأخر ويؤتم
عنه حتى يسلم بهم ثم يقوم ويصلي اربع ركعات وبهذا الاسناد قال ابراهيم بن يوسف
ابا يوسف عن السيد والرجل اذا كان مسافرا في بنى فتوى السيد اقامة ولا علم للعبد به حتى صلى صلوته
او صلى من ثم علم باقامة السيد قال يعيد تلك الصلوة فليكن له وكذلك المرأة لو كانت مع زوجها فتوى
الرجوع المقام ولا علم له به ولا يجب ان يمسح بالارض ولا علم له قال نعم قال الفقهاء وهكذا روي
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال اذا نوى الخليفة او ائمة خمسة عشر يوما كان على منعه ان يمسح
الصلوة فان لم يعلموا حتى قصر الصلوة ثم علموا فاعلموا ان يجردوا الصلوة التي قصرها وبها علموا
ومعنى هذا انه اظهر نفسه واخبر انه نوى اقامة واعلم اصحابه بذلك ان العبد والمراة لم يعلم بذلك
واما اذا نوى في نفسه ولم يتكلم بشيء ان لا يلزمه ما لم يعلم بذلك واما اذا اظهر نفسه وان حكمه
حكمه فمقتضى مقتضى عباد مسافر او لم يعلم العبد بان الرجل مقيم فصلى سجدة واحدة وعلم العبد بشراة اوله
لم يعلم فقد ارفقته اربع ركعات في الاول قال ابراهيم بن يوسف بغير اسناد يقول في الرجل اذا جاء يوم العيد
وقد كبر الاقام الصلوة واقتصر في القراءة فان الرجل يكبر فاخافه قال ابراهيم بن يوسف يروي عن ابي
ابن ابي عن ابي عبد الله لا يرى بعد الاية في الصلوة باسائه وابو يوسف عن عبد الوهاب الثقفي عن
ابو عبد الله بن سيرين انه كان يحد في الصلوة باسائه وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة عن عمار عن ابراهيم
انه كره عدا الاية في الصلوة وهو قول ابي حنيفة ذكر في الجامع الصغير وروي عن ابي يوسف ومحمد انهما
لا يريان به باسائه ولو ان رجلا افتتح المكتوبة ثم سئى فظن انها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ
منها فالصلوة هي المكتوبة ولذا كبر للتطوع ثم طوى انما المكتوبة وصلى الصلوة كلها على نية المكتوبة
قال الصلوة هي التطوع وان كبر للتطوع ثم كبر وتوالت الفريضة وتوالت الصلوة هي الفريضة وان كبر
للفريضة ثم كبر وتوالت التطوع فالصلوة هي التطوع وبهذا المعنى عن ابي حنيفة وروى في
الثالثة الفنون وسنن القراءة حتى ركع قال عليه ان يرفع راسه ويقرأ الفاتحة والركوع وسجد سجدتي
الاستسقاء وان قرأ الفاتحة الكتاب ولم يقرأ معها شيئا حتى ركع فليرفع راسه ويقرأ السورة ويجيد الفنون
والركوع فان قرأ الفاتحة الكتاب والسورة ولم يقرأ حتى ركع فليتم سجدة وسجد سجدتي الاستسقاء وروي ابراهيم
عن الحسن بن سعيد انه سئل عن عظمى في الصلوة المكتوبة قال الحمد لله تعالى ونحوه وهكذا خرجت سجدتي
وروي محمد بن منصور عن ابراهيم بن محمد انه سئل عن نفسه قال الفقهاء بعد ما خدوا لا يتبعون ان شئت العا
طس فان ذلك يقطع الصلوة وبهذا الاسناد عن ابي حنيفة في الرجل يكون في المسجد فيخرج بعد
ماذن المؤذن قال اخرجه قبله وان كان هو امام ومؤذن قال ابراهيم بن محمد انه سئل عن سفيان الثوري

أما

A

لا بأس بان يحل المصرا في الخوف من القرآن منزلة الحبيب قال ابو حنيفة رضى الله عنه لا بأس بان يحل
المصرا في القرآن فلعنه كفيل ويؤوب وروي عن محمد بن الحسن انه قال لا تستظهر بالدعاء وادعوا بها
لخضركم فان خفف الدعاء شغلكم عن البرقة وكان الفقير ابو جعفر يقول هذا في الدعاء الذي في غير
الصلوة واما في الصلوة فينبغي ان يدعو بتمامه يحفظ لانيهم لم يدعوا في الصلوة بدعائهم يحفظ ودعائهم يحفظ
في سبيل اخرى على لسانه ما يشبه كلام الناس وبهذا الاسناد عن ابي حنيفة في الدعاء الذي في غير
وفدعة الرابعة وذكر الشاهد ثم قال في الخامسة ناسيا هل يتابعه القوم قال لا ولكنهم يمكنون بالناس
فان جمع الامام قبل ان يسجد للخالفة وسلم ساموا معه ولو انه سجد للخالفة سلم القوم ولا يتابعونه
قبلة فان سجد للخالفة ثم تكلم قال في قول من رفع عليه قضاة كعشرين في قول ابي يوسف لا ينبغي عليه
وبهذا الاسناد عن عبد الله بن المبارك عن خزيمة بن ابي العيصي اذا ختم القرآن ان يختمه في الصف اول النهار وفي
الاستسقاء اول الليل ان الملايكة تصلي عليه حتى تمسح وحيث يصلي هو سجد عبد الله بن المبارك عن من دخل
في صلوته بالفارسية قال اخرجه قبله ايعيد الصلوة قال اظن ان ابا حنيفة لا يرى عليه ان يعيده قال
الفقير وروي عن ابي حنيفة انه قال ايضا لو شققت بالفارسية او خطبت بالفارسية اجزاه وبهذا الاسناد
عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن كبر في الركوع ثم بدا له ان يقرأ او يركع الفارة قال لا علم له باسائه في ركعه
وبهذا الاسناد عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن كبر في الركوع ثم بدا له ان يقرأ او يركع الفارة قال لا علم له باسائه في ركعه
ثم خولوا وجهه الى ما ياله وادخلوا حوله او ضربوا دابة فلا بأس اذا لم يصنع شيئا كثر اقال الفقهاء وقد روي
ابو جعفر الطحاوي انه يجوز ان يفتح الصلوة حيث ما توجهت به كما جازت الصلوة فيه باخذه وبهذا الاسناد
الفقير ابو جعفر عن رجل صلى خلف الامام فزاد الاقامة صلوته سجدة ناسيا هل يجب على القوم ان يتبعوه
في تلك السجدة قال لا يجب عليهم ان يتابعوه لان ذلك السجدة خطأ لا يتقاون ولا يجوز ان يتابعوه في خطا
فليس هذا بمنزلة زيادة التكبير في العبد وهو بمنزلة ترك الفعدة في الركعة الثانية انه يتابعه
وبهذا الاسناد عن الفقير ابو جعفر عن رجل دخل في الصلوة وظن انه ترك مسح الرأس والمصروف فلم يخرج
في المسح حتى تذكرانه قد مسح ولم يتكلم هل يجوز له ان يني على صلوته قال لا يجوز له ان يني على صلوته
وعليه ان يستعيد الصلوة لان اصرافه كان يرفع الصلوة وليس كالذي ظن انه قد أحدث ثم علم قبل ان
يخرج من المسجد انه لم يحدث جاز له ان يني على صلوته قال الفقير سمعت ابي حنيفة عن اصحابه رجل فأنشأ
حسن صلواته بالامس فقصاهن اليوم مع كل صلوته قال ان بدا في كل صلوته بصلوة اليوم ثم بصلوة
الامس فصلوة الامس كلها جائزة وصلوة اليوم فاسدة فان بدا بصلوة الامس ثم بدا بصلوة اليوم فصلوة
الامس جائزة وصلوة اليوم فاسدة الا العشا فاما حادثة لانه قد صلى العشا بعد ما قضى جميع ما كان عليه
من الصلوات وبهذا الاسناد عن الفقير ابو جعفر عن رجل فأنشأ ثلث صلوات من ثلثها بام الظهور وبوم العشا وبوم
والعشا وبوم وبلا يروي ابي حنيفة فأنشأ اولها قال له ان يبدأ بثلاث من ثلثها لا بد ان يقرأ على يوم
وليلة وانما كان الترتيب واجبا لما يروي على يوم وليلة فلو فأنشأ صلواتا من يومين كان يصلي الظهور
ثم العصر ثم الظهر في قول ابي حنيفة لانه لو خاوت يوما وليلة فأنشأ فأنشأ ثلثها ايام فقد زاد على يوم
وليلة

وسقط عنه الترتيب فله ان يقضي كيف يشاء فيه فاحذره ولو ان رجلا فأنته صلوة واحدة مع
ولا بد ان آية صلوة هي قال سفيان الثوري يصلي الفجر والمغرب ثم يصلي اربع ركعات فلو كانت
الظهر ظهرا او عصر او العشاء الآخرة اجزائه ذلك وهو من سنة عبادات يصلي اربع ركعات ويصلي في الز
كحزبه في الثالثة والرابعة فلو كانت الفريضة صلوة الفجر اجزائه حيث فعدته الثانية ولو كانت
المغرب اجزائه حيث فعدته في الثالثة ولو كانت الصلوة ظهرا او عصر او العشاء الآخرة اجزائه حيث
فعدته في الرابعة قال محمد بن عفاة الرازي وقال ابو حنيفة وهو ابو يوسف يعيد صلوة يوم وليلة وفيه
ياخذها ولو ان رجلا جاز الى الامام وهو راكع فكثر الركوع وهو راكع او هو الى الركوع او قرب فصلوته
قاسده وان كان الى القياس افرق فصلوته خابرة ولو ان رجلا شك في صلوة فلم يدركها اتمها فان
كان في الوقت وعليه ان يعيد وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه وان شك في نقصان الصلوة
فظن انه ترك ركعة فان لم يفرغ من الصلوة فليأخذ بالاحتياط وليست بها ولو تعدد ترك ركعة وان شك
بعد ما فرغ من الصلوة وسلم فلا شيء عليه هكذا روي عن الحسن البصري وفيه ياخذها وروي الحسن
بن زياد عن ابن جهم في حديثه الذي اخذ الامام خلفه اذا سلم نواه فيمن يتوكل عن نفسه وهكذا قال ابو يوسف الا قاله
وروي بصري عن شريك بن ابى رافع عن ابي بصير عن رجل صلى خلف الامام وهو يقول في ركعة فاداه عن عهده
قال الخبر به وان تولى حين كبر خلف الامام يعني انه اقتدى بالخليفة قال يعيد الصلوة قال بصري فيه ياخذها

باب في الزكوة
لو كنت العبد غائباً عن ماله درهم هل خذ له ان ياخذ الزكوة قال روي محمد بن سنان عن بعض اصحابنا ان الله
قال ان كان عندك كتاب العبد غائباً درهم يعطى له زكوة ماله وان كان عندك مضاجف القرآن لا يعطى
ثم رجوع ولا يعطى وقال ابو القاسم كل من كان عبيده من الكتاب وهو محتاج الى حفظها ودراسيتها اذا
كان فقها او حرياً جاز له ان يعطى الزكوة وان كان غائباً عن ماله درهم وسبيل ابوبكر ابا عبد الله
له كنت العبد وهو غائباً عن ماله درهم هل خذ له ان ياخذ الصدقة قال خذ له ذلك لان ذلك عامه ولا يحسب
ذلك من ماله وان كان له مضاجف واسابيع يساوي ما بين درهم فلا يخل له الصدقة وليس المضاجف
كالكتاب لانه يمكن ان يخدم مضاجف اخر مثله واما الكتاب فانه لا يخدم مضاجف كسبه ولو وجد في
يزيد شيئاً او ينقص فيسكن عليه وقد صحح كسبه واحكمه قبل له فان كان له كنت محمد بن
الحسن قال قد اخذت للمضاجف فيه قال بعضهم ان هذا صار الحال لا يزاد فيه ولا ينقص فلا يخل له
اخذ الصدقة وقال بعضهم خذ له لانه ليس كل انسان تحسن هذه الكتب وتحفظها حتى يعرف الزيادة
والنقصان قال ولو كان بصري بن يحيى يقول صحوا هذه الكتب فليعلمكم لا يخدموا الشاذ اخرها
قال الفقهاء ويقول ابن القاسم ياخذها روي عن طاووس ان الدراهم اذا دانت على ما بين درهم لا يجب شيئا مالم
يلعب اربع مائة فاذا بلغت اربع مائة ففيها عشرة دراهم ثم لا يجب حتى يبلغ ست مائة قال الفقهاء وهذا القول
خلا لا جامع ولا يوجبها فاما ما اخذ بقوله في حديثه انه اذا دانت على ما بين اربع دراهم ففيها عشرة الدراية
درهم وعن الحسن بن زياد في رجل اعطى رجلاً ذراهما ما ينصف فيهما على المساكين تطوعاً او لم يتصدق بها

ماون

حتى يروى الا هو ان يكون من زكوة وكذلك لو قال تصدق بها عن كفاية ارباب ثم توى عن كفاية
ماله ثم تصدق بالماثور جاز عن كفاية وان قال ان دخلت هذه الدار فقل على ان تصدق بهذه المائة
الذراهم قد دخل الدار وهو يتوكل بدخوله ان تصدق بها عن كفاية قد دخل ثم تصدق بها فانه لا يجرده قال
هذا كله قياس قول ابى يوسف فيه ياخذها لان دفعه وجب له بمنزلة دفعه فصار كأنه توى ثم دفع
هو بنفسه واما في دخول الدار فهو بمنزلة دفعه جازاً بالقول المتقدم ولا يجوز رجوعه وسجل
ابو القاسم عن رجل دفع زكوة الى اخيه وهي تحت زوج هذا يجوز ان كان هو ماله ما بين درهم واكثر
ولا يمنع الزوج عن الاداء لو طلق فانه لا يجوز وان كان هو ماله ما بين درهم واكثر من المائتين الى اربعمائة
لا يعطيه الا ان الزوج محض جاز في دفعه اليه وهو اعظم اجر او سبيل يصير عن رجل دفع الى
رجل كل واحد منهما دفع اليه ذراهم لينصفق بها عن كفاية ماله فخلط الذراهم قبل الدفع ثم تصدق
فالوكيل ضامن والصدق نفسه وكذلك لو كان في يد الوكيل او فاقه فخلط امواله او فاقه فخلطها
تصدق بعضها ببعض فهو ضامن وسبيل يصير بن يحيى سالت الحسن بن زياد عن رجل له مائة درهم
في حال غلبه الحول اليوم فخلط من كونه ذراهما في حال الحول على ما بين درهم واكثر فخلطها
عنده بعد الحول سنة اشهر ثم استفاد درهمها فان ابى يوسف قال يستقبل بها حولا وقال هتكت زكوة
اذا مضت سنة اشهر تمام السنة الثانية زكاتها وسبيل ابوبكر عفا ياخذ الشلطان من العشر
والصدقات قال ينبغي ان يعطى ثانياً لا يتم لا يصغر موضعها ولو توى الصدقة عليهم فهو جاز
وذكر غير الشيخ الى بكر بن زياد سعيد انه كان يقول اذا اخذ من الصدقات لم يجرى واذا اخذ من الخراج يجوز
لان الخراج للمقاتلة وقد يصغر موضعها واما الصدقات فلا يصغر موضعها وكان الفقهاء ابو جعفر
يقول اخذهم جاز وسقط عن صاحب المال يعني الصدقات لان لهم حق الاخذ فقد صح اخذهم فاذا او
صغر موضعها لا يبطل اخذهم وسبيل عن المصنف اذا دانت على حق عاينه قبل الوجوب
قالوا ان لا يامان يعطيه ذلك جاز ولا فضل له ان لا ياخذ لانه لا بد من ان يعطى في وقت الوجوب
ام لا وكذلك الامين والفاضل وسبيل عن عمر بن عبد العزيز انه كان له ابن خذلف الى الكتاب
فقال يوما اني لا اذهب الى الكتاب فأت القسيان بغير توى في خرف فبصر فيعت الى خازن
بيت المال دفعه وقال ان رايت ان توجة الى وزير في الذي سيجب الى راس اشهر مقدار ما اشترى
لا يني فبصر فقال الخازن انا كنا نعمل لكم ما كسدت من ثمننا بالطاعة فاما اذا امرتوا بالجوهر
فاما لا نعمل لكم ثم كتب على دفعته وقال ان صممت في نفسك بان تنفي المسلمين الى راس الشهر
وجهمت اليك فلما نظره فيه فقال لا يني يا بني اذهب الى الكتاب مع هذا القدر ليغيرك
الصبيان وسبيل عن ابى بكر الاسدي عن عدي بن بلح افنت عنوة او هي صلته قال بل
فنت عنوة قبل وكيف تركت الكتاب في البيع قال لا تها في الا بتد كات وفيها قبل الفتح والامام
اذ افنت كونه وفيها بيع وكما يسر فله ان يقلع الكتاب من التي فيه او يبعها ولو تركها ولم
يتغير ضررهم ولم يقلع ولا كتابهم جاز وليس لا حيلان يقلع شيئا بعد ذلك وكان الفقهاء ابو جعفر

نعم

على سني منه ومن اخذه منه شيئا فقيهه فقيهه وان استعمله ففقيهه ولا ي
على صاحب الارض الباقية والذبح لا يجره وروى عن ابن عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله
فان ليس في الحجر زكاة قال وكذا لو كان صيدا او باعها او ارضه ايضا فهو لمن اخذه وليس هذا كالطير والصيد
وما سوى ذلك مما ذكرنا لا يجره الا ان يخرج منه الطير فيطير واما العسل والطيور في الجبال
فيه قال ولو ان صيدا باعها الارض او نكس في ارضه لباخذة فمنعه صاحب الارض وذلك ان كان
قربا منه في موضع لو اراد صاحب الارض اخذه بقدر على اخذه صار منزلة اخذ من صاحب الارض وملكه ولو
كان بعيدا منه لم يملكه فلو كان الرجل مرة اخرون واخذة فهو له لان المنع لم يكن باحراز منه وسئل
ابو يوسف عن الخطيب في المروج قال ان كان في ملك رجل ليس له ارض لا يجره الا باذنه وان كان في ملك
احد فلا بأس بان يخطب في ارضه وان كان في ملك غيره فلا بأس بان يخطب في ارضه يعلم ان لها مال
يملكها فلا يجره حسنة وكذا في المروج والمزارع والكسرة في المروج والمجال والاربعية وروى عن عمار
انفاضي قال سالت بشرا لم يروى عن اهل الذمة الخبي والوسط والفقير قال الخبي فيهم من ملك الذمة يعني عشرة
الا فدرهم والوسط من يملك ما بين درهم والفقير الذي لا يملك ما بين درهم قال مسالت ذلك عيسى بن ابيان قال
اقايني لا اعبر ذلك لكن انظر الرجل وما يملك فان كان يملك ما يكفي عياله ويقتل فهو غني و
الذي يملك ما يكفي عياله وكفاه ولا يقتل فهو الوسط واما من يملك ما لا يكفي عياله ولا يقتل
وهو اقل من الكفاية فهو الفقير قال الفقير وكان الفقير ابو جعفر فيقول انظر الى حال كل بلد فان عاذه البلدان
مختلفة لان صاحب عشرة آلاف لا يجره المكنز بل يجره صاحب خمسة آلاف او نحوها واما اهل بغداد ونحوها
فانهم لا يجره صاحب خمسة آلاف والمكثرين واما في البلاد الصغار فانه يجره صاحب عشرة الف والمكثرين
وسئل ابو القاسم عن امام امر رجل ان يجره من ماله على ان ينتفع بها ولا يكون الملك له غلا اذا جاز
ها فقد ملكها والشرط باطل لان الزكاة لا تملك الا بالملك الصبي وامره بان يخطب من الجبل
على ان لا يملكه او لا عن غير الزكاة على ان لا يجره فالشرط باطل فكذلك هذا قال الفقير هذا الجواب على
ابن يوسف وهو واما في قولنا في حصة يجوز شرطه لانه لا يملك الارض الا باذن الامام بالملك
لا يجره الملك وروى عن علي بن ابي بصير انه كتب الى ابي عبد الله النخعي ما فوكله رجل له صبيعة ففهمها
قلته لا فوله عيال ولا يخرج منها ما يكفيه هل يعطى له من الزكاة فكيف انه لا يعطى له من الزكاة وهو منزلة
منه من المناع والمجور ما يبلغ قيمته ما بين درهم فصاعدا الخور له اخذ الزكاة قال يجره كسب الى محمد
فقالت بذلك قال لا بأس به وروى عن محمد بن الحسن انه قال اذا كان لرجل حواشيت او دنانيرها غلة لا يجرها
غلتها لقوته وقوت عياله وفيها ثلثة الاف او اكثر فان هذا من الفقير او يجوز ان يعطى من الزكاة وروى
هشام عن محمد ايضا انه قال لا بأس به وروى عن يوسف قال لا ياخذ الزكاة وروى عن محمد بن مسلم انه كان يجره
بفعل محمد ولو ان رجلا اعطى زكاة ماله مملوكا رجلا ومولاة وموسى ومولا بعل اجزاه فقلنا لا يجره محمد
ولا يجوز في ماله يجره ولو اعطى لثلاث رجل غني جاز في قولهم جميعا عليهم اولم يعلمه وسئل شاذ
بن حكيم عن رجل ماله مصنف يساوي ما بين درهم قال يعطى من الزكاة وروى عن مسالك بشرا بن الوليد عن رجل

قال الفقير هذا الفقير عندنا ان يكون فيها الصلوة
عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون فيه الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
وان لم يكن على وجه المجرر فهو ذنوب ولا يجره من تركها استخفافا او بغيره فانها تخاف عليه لان تركها
اسلامه وعرفوا ايضا بقوله لا يتوهم ان تركها استخفافا بها وسبب ابو القاسم عن رجل ما
وعليه صلوات واجبة كمن يعطى لصلوة كل يوم فان عصاره من حمله كان يجره بان يعطى نصف ما عمن يجره
قال ابو القاسم سمعت محمد بن سلمة يقول لما رجع من العراق فبينما هو في قفار على اجوبة مسال
كثير البهايل وروى عن المسال اذا فيها اجاب لي كل يوم ولبنة نصف صاع فقاظته وقلته هذا
خلو الصلوة والصوم معلق اوله باجره والصلوة كل صلوة بنفسها معلقة فمن حواشيه وكنت على حاشيته
نصف صاع لكل صلوة ولما قد منعت لم يجره فقلت لي عليكم منه ردت محمد بن قفاز الخ فوفى وعلمته ذلك انه
عن الجواب وكنت على الحاشية قال ابو القاسم وروى عن محمد بن سلمة افوك والحجة الحجة وسئل
ابو القاسم عن الصلوة خلف المشيخات الجوز اريد من صلى خلفه صبا لانه لغيره فقال له لم يجره بل يجره في
اغادة صلوة الفجر والعصر بعد ما صلاها قال ان صح توجيذه جازت الصلوة خلفه وان كان صاحب
قنصيه فلا جواز لصلواتهم خلفه والصلوة من التي ماله بينه فانه اهل ربيع اتبع ما شابهه من القرآن وينبغي
ان يتبع ما انزل الله فعمل محكمه وبومن من مشايخه كما قال الله فاما الذين فلو بهم ربيع فينبعون ما شابهوا
به منه اتبعوا الفقه وانني على ذلك السجين العلم لا اعتصامهم ومشتكهم بالامان به حجة وسئل
ابو القاسم عن رجل ادرك الامامة الركوع الشغل بالثنا او بتسبيح ان الركوع قال لا يجره ولا يتبع
وقاسه على تكبيرات العباد فاك وكان الفقير ابو جعفر يقول بترك التثنية والتسبيح في
الركوع وبما اخذوا التثنية بتكبيرات العباد لان تكبيرات اوجب بتسبيحات الركوع الا ترى
انه ان يترك تكبيرات العباد يترك التسبيح والتسبيح لا يجره التسبيح لا يجره التسبيح ولا هذا
للمعنى صارت التكبيرات الركوع اولي من التسبيحات واما التثنية في اول التسبيحات الركوع لان
التثنية ان لا يترك التثنية وهو قول مالك بن انس وليس لاحد لا يرى تسبيح الركوع فكذلك قالوا بان تسبيح
وتسبيحه بقصد الصلوة عند بعض الناس وهو قولنا في مطيع فاذا كانت التسبيحات كذا بالامان التثنية
ولا اشتغال بها اول اذ ركع وقال ابو بكر لو ان اماما خطب يوم الجمعة وفرغ منها ففرغ اناس
وذهبوا كلهم لم يجره من تسبيح الخطبة فصل فيهم الجمعة اجزاهم لانه خطب والفقير
حضور وروى عن القوم حضور وقال ابو بكر اذا اراد الرجل ان يركع ففناج الصلوة فلا يجره عليه ان
يفرج بين صابعه اذا رفع يديه ثم قال سمعت محمد بن سلمة يقول روى في الخبر ان رسول الله صلى
كان اذا كثر شرا صابعه قال الصحاب للحديث اراد به تفرج الاصابع وتفرجها فلنا لا يجره بالسط
لا التفرج والتفرج لانه يقال شرا التوب اذا سطره فالو كذلك التثنية لا يفرج بين صابعه واما
تفرج الركوع فقط

[illegible]

أجل قيل فإن في الصلاة سنة أو بدعة قال لا أعلم إنما هي للوقوع في سنة
أو بدعة أو سنة أو بدعة عن أمهات علماء وهو غاي عنهما وقد في هذا ولا يصح عنه قد
حول أن ينسب في موضع يكون في آخر منهما قال لا ينسب اليك بعد ذلك ولا ينسب إليه
أن ينسب على منسبها وقد ذكر في كتابها بالذبح والقرآن حيث دفن وقال مات عبد الله بن بكر وحمل
إلى مكة ودفن هناك فخرجت عائشة رضي الله عنها معتمرة فأتته إلى قبره فقالت لو شهدتك
ما كنت بك ودنسك حين مات قال **باب** حديث النبي
وكتابه في الصلاة حقيقة من الأثر حتى قيل إن تصدعا
فما لم يركب كأي وما لك لا يطول اجتماع لم يثبت لملة محمدا
وسئل عن إمام يصلي على الجذارة خمساً البنية المقننة إلى خمسة أم يحق إذا كثر الخامسة
قال أبو نصر بن علي بن خيفة روي عن أبيه أنه بكف إذا كثر الخامسة فإذا استمر سبعة وعشرين
أو سبعة ولا ينظره والذي قال بكف حتى يسلم أحده إلى قال القبة وبها خلا مسلمة روي عن سفيان الثوري
أنه قال الشيباني أن كعب بن مالك كونه أحسن من القراءة وقال أصح ما أنشا في أوائلنا
سبح وان شئت كنت قال القبة وقراءة فاتحة الكتاب أحب إلى من السكوت والشيباني وسئل
أبو بكر عن قوم صلوا التراويح ثم أرادوا أن يصلوا بعد ذلك يصلون فإرادى جماعة قال صلوة
المنطوع فرادى أفضل من الجماعة ولو كانت الجماعة أفضل لفعلاها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسئل أبو بكر عن إمام يصلي التراويح ثمانية عشر ركعة في كل مسجد يؤذن يؤذن في مسجد ويصلي معهم ثم يأتي
أبو بكر سمعنا أن عمر يقول لا هلك كل مسجد من وثقه يؤذن يؤذن في مسجد ويصلي معهم ثم يأتي
معهم ثم يأتي مسجد آخر يؤذن ويصلي معهم فلا يكره وإنما يكره إذا أذن وأقام ولا يصلي معهم
فأما إذا صلى معهم فلا يكره فكذلك في التراويح وإنما يكره ذلك في مسجد كما أن الأذان وأهامة
في مسجد واحد مرتين قال القبة فوالله إن يك أحباتي وإن كان هذا غير الإمام فاستقبله جماعة في مسجد
آخر فلا بأس أن يدخل معهم كما أنه لو صلى المكتوبة ثم أدرك الجماعة جاز له أن يصلي مع القوم في التراويح
وسئل أبو بكر عن الصلوة بين التراويح أكره للإمام أو غيره قال لا أكرهه قال وقد اختلف
الناس في كان محمد بن مسلمة يقول هذا لأنه من أعمال العلانية وإنما يقصد العمل بالنية وكان يكره ذلك
وروي عن هشام قال سألت محمد بن الحسن عن القيام في شهر رمضان في المسجد أحب إليك أم في بيته
قال كان من يقضى به فضلوته في المسجد أحب إلى وقال أبو سليمان كان محمد بن الحسن يصلي مع الناس
في التراويح ويؤذن ثم يرجع وهكذا كان يفعل أبو مطيع وخلفه وشدداد وأبوهم بن يوسف
وسئل أبوهم بن يوسف عن رجل يصلي بين التراويح قال حسن جميل وروي أيضا عن خلف وشدداد
أنهما كانا يكرهان الصلوة بين التراويح وسئل أبو مطيع عن مقدار القراءة في التراويح قال
عشر وأية أو ثلثون يعني كل تسليمة ثم يسأل عن ذلك قال يقرأ عشرين أو ثلثون مرة هذا
وكذا

قال الفقيه يعني اذا كان فاجرة لا يستعابه باير مضاعفة ولا يمكنه ان يقضي واما اذا امره الله
بحلة او متعة فينبغي ان يقضيها ولا يوجزها وكذلك الحج والركعة اذا لم يكن له عذر لا يستعفه فاجرة
ولو ان جلا وجذنا او عسلا او فاجرة في الجبال فعليه العشرة وعن ابي يوسف انه قال لا عترة
وقال ابو طيغ ان وجذ من الثمار ما يكون في البذر فعليه العشرة وان وجذ من الثمار ما لا يكون في
البذر مثل الفستق والجوز فلا شيء عليه

باب الصوم وسئل ابو الفهم احمد عن
عن امة افطر في يوم من شهر رمضان بانها صغفت زار سيدتها فغسل الثياب والحجر وخوذ ذلك قال
اذا اجتهد في الصوم حتى خاف على نفسها وانها عليه قضاء يومه وسئل عن من فطر عن التمتع
بدخل في شهر الصيام قال ان كان فطر او فطر تين او نحو ذلك لم يضره وان كان ملوحنه واجتمع فيه
شيء كثير فانه ينقض صومه اذا ابتلعه وكذلك الصلوة بعين لا يفسد الصلوة بالقليل وسئل
نصبر عن الزم اذا اجتمع في الانسان دخل الحلق والرجل صابر قال عليه الفضا قال الفقيه يعني اذا كان العلة
للدمر وغدس سئل ابو بكر الاسدي عن صابر خرج الدمن بين اسنانه فابتلعه قال ان كانت العلة
للدمر فانه يفطره وتجب عليه الفضا ولا كفارة عليه وان كانت العلة للزاق فلا شيء عليه
سئل ابو بكر عن الصابر اذا اكل شئ عزمه لم يوجز قال ينبغي ان تجب عليه الفضا ولا كفارة عليه وليس
كاللحم قال الفقيه وعندئذ ان عليه الفضا والكفارة وسئل ابو بكر عن الصابر اذا اكل الميتة فلان
كانت الميتة دودا وانفذ فعليه الفضا ولا كفارة عليه وان كانت عذبة فعليه الفضا والكفارة
وسئل ابو بكر عن رجل دخل اصبعه في دبره وهو صابر قال عليه الغسل وقضاء يومه فلا لات
الا صبيغ من لحم وهو منزلة الذكر قال لان علما قالوا في صبيغ وطى امرأة فلا حرج على ولا عترة
لان ذكره منزلة اصبعه فزال المرأة نجس عليه الغسل وان كان ذكره منزلة الاصبع فذلك ها هنا قال
الفقيه لانا اخذ بهذا فلا ينقض الصوم ولا تجب الغسل لان الاصبع ليس باله للجماع فصارت
منزلة الخشبة ودون ابرهم رستم عن محمد بن جراد دخل خشيته في دبره فان طر فها حرجا
لا ينقض صومه وكذلك اذا ابتلع خبثه وطر فها يده ثم اخرجه فلا شيء عليه ولو ابتلع خبثه تجب
عليه الفضا وقد كثر عن ابي عبد الله محمد بن خزيمة الفلاس انه سئل عن الصابر اذا ابتلع حوزة رطبة قال
عليه الفضا والكفارة لان ذلك يتناول الذوات قال الفقيه وانا اخذ بما قال ابو يوسف اما ان يفتن الله
لوزة رطبة تجب عليه الفضا والكفارة لانها لو كان ولو ابتلع حوزة رطبة تجب عليه الفضا والكفارة
عليه لانها لو كان ولو سئل ابو بكر عن الصابر اذا دخل الخياط انفه من راسه ثم استنثته فاد
خل حلقه على نعم منه قال لا شيء عليه الا ان جعله على كفه ثم ابتلعه فعليه الفضا وسئل
ابو الفهم عن من لدغته الحية في شهر رمضان الجوزان شرب الدواء بانها رطبة فاد قبل ذلك الدواء ابتغى
فلا بأس وسئل عن من ابتلع نفاق عذبة في رمضان ما حال صومه قال يفسد صومه قال الفقيه
عليه الفضا ولا كفارة عليه لان الناس يعاقبون الزواق بعد ما خرج من الفم فصار كمن اكل عذبة

وسئل ابو الفهم عن رجل ابتلع سمسة واحدة قال عليه الفضا وكذلك ان مضغها ودخر عن ابي نصر
ان عليه الفضا والكفارة وروى ابو سماعة عن محمد بن جراد ان ابتلع سمسة بين اسنانه لم يفطر وان شاولها
من خارج فطرته وسئل ابو الفهم عن رجل اكل حبات سمسم قال ان اكلها كالا فمذا كالعلى الفضا عن
الكفارة وسئل ابو الفهم عن الصائم اذا استنفض به استنجاه حتى بلغ الماء مبلغ الحنفية قال هذا
لا يكون وان تكلف حتى بلغ ذلك الموضع فطره وسئل عن الصائم اذا اكل الخبز فذكره في يده حتى
امسا قال لا تجب عليه الفضا ولا كفارة قال ابو بكر وروى عن محمد بن سلمه انه قال فليح عليه الفضا قال الفقيه فيه ماخذ
وروى عن ابي بكر انه قيل له الجمل لا يجز ان يفطر مثل هذا فقال ان لم يرد به الشهوة وراذله بكسر ما به فلا بأس
وهو ما جوزه قال الفقيه وروى عن ابي حنيفة انه قال اما يجنب ان يجرؤا شاربين ولو ان صقيا مجنونا
ادرك في شهر رمضان فوافقا فبعض لا يجوز صوم يومه ذكرا ولا يملك منه الفضا وان ادركه من صبيح ثم
جاء فوافقا قبل الزوال قال فصومه جائز ان يوفى الصوم وان افطر فلا فضا عليه وسئل ابو بكر عن رجل
انى عترة في شهر رمضان فامتنع فلا فضا عليه وهو بمنزلة الخبيث قال الفقيه هذا القول منه قوله وقال في
قياس قولنا منى بها تجب الفضا ولا كفارة وفي قولنا اهل المدينة تجب الفضا والكفارة وسئل ابو الفهم
عن رجل افطر في شهر رمضان ثمارا فمضغ ثمارا اخرى على الشفا سقط عنه الكفارة وقال ابو يوسف
لا يسقط صومه باخذ وسئل عن رجل ابتلع حبة حنطة في رمضان متعمدا قال تجب الكفارة وان
مضغ حبة حنطة قال لا تجب الكفارة لانها لا يشاء بالمضغ وفيه وسئل ابو الفهم عن رجل سافر في شهر
رمضان وخرج من مصر ولا يفطر ويشتي شيئا فرجع الى منزله ليجز ذلك الشئ فاكل في منزله شئ ثم خرج
قال الفيا سئل تجب عليه الكفارة لانه على صوم الا انه وهو يفطر عندا كلفه قال الفقيه فيه ماخذ لانه لما جف
فقد رخص صومه وسئل الحسن بن بادر عن رجل اصبح في شهر رمضان لا يتوى الصيام ثم نوى الصيام
ثم اكل متعمدا قال لا شيء عليه لان ذلك اليوم قبل ان يتوى الصوم او بعد ما نوى اكل قبل الزوال
او بعده فعليه الفضا ولا كفارة عليه وقال ابو يوسف ان نوى قبل الزوال ثم افطر فعليه الفضا والكفارة
وان افطر قبل ان يتوى الصوم فعليه الفضا ولا كفارة عليه وقال في ان افطر قبل ان يتوى الصوم او بعده
فانوى قبل الزوال او بعد الزوال فعليه الفضا والكفارة قال الفقيه ولا فرق بين ان اكل قبل الزوال فعليه الفضا
والكفارة وان اكل بعد الزوال فلا كفارة عليه سواء نوى او لم يتوى وهو اهدى ما قيل عن ابي يوسف وسئل
عن رجل اكل من بعد ما صبح صابا نظروا ثم بدله فافطر قال لا شيء عليه لان ما اكله لا يفسد صومه
اذا كان يومه رمضان في انى اكله قال محمد فكا انه في هذا القول لا يرى بذلك ما سألني الطوسي
وروى بصريح خلفه ابيوب انه قال لو كان صابا نظروا او فضا رفقان فاكل بطلا او اكله على ان
يفطر فلا ينبغي له ان يفطر ويده حتى تخشع بمينه قال الفقيه وانا اخذ بقول الاول وهو موافق
لما روى عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله اضافه رجل وفيهم رجل صام فقال له رسول الله
اجب الخاك واقطروا قنونا فقام مكانه وسئل عن رجل مضغ اذا اكل في الصوم فافطر
قال اذا كان الى نصف صاعا وان كانت اربعة وروى عن ابي هريرة قال لا يضرك اذا لم تقدر

التي عترة في شهر رمضان فامتنع فلا فضا عليه وهو بمنزلة الخبيث قال الفقيه هذا القول منه قوله وقال في قياس قولنا منى بها تجب الفضا ولا كفارة وفي قولنا اهل المدينة تجب الفضا والكفارة وسئل ابو الفهم عن رجل افطر في شهر رمضان ثمارا فمضغ ثمارا اخرى على الشفا سقط عنه الكفارة وقال ابو يوسف لا يسقط صومه باخذ وسئل عن رجل ابتلع حبة حنطة في رمضان متعمدا قال تجب الكفارة وان مضغ حبة حنطة قال لا تجب الكفارة لانها لا يشاء بالمضغ وفيه وسئل ابو الفهم عن رجل سافر في شهر رمضان وخرج من مصر ولا يفطر ويشتي شيئا فرجع الى منزله ليجز ذلك الشئ فاكل في منزله شئ ثم خرج قال الفيا سئل تجب عليه الكفارة لانه على صوم الا انه وهو يفطر عندا كلفه قال الفقيه فيه ماخذ لانه لما جف فقد رخص صومه وسئل الحسن بن بادر عن رجل اصبح في شهر رمضان لا يتوى الصيام ثم نوى الصيام ثم اكل متعمدا قال لا شيء عليه لان ذلك اليوم قبل ان يتوى الصوم او بعد ما نوى اكل قبل الزوال او بعده فعليه الفضا ولا كفارة عليه وقال ابو يوسف ان نوى قبل الزوال ثم افطر فعليه الفضا والكفارة وان افطر قبل ان يتوى الصوم فعليه الفضا ولا كفارة عليه وقال في ان افطر قبل ان يتوى الصوم او بعده فانوى قبل الزوال او بعد الزوال فعليه الفضا والكفارة قال الفقيه ولا فرق بين ان اكل قبل الزوال فعليه الفضا والكفارة وان اكل بعد الزوال فلا كفارة عليه سواء نوى او لم يتوى وهو اهدى ما قيل عن ابي يوسف وسئل عن رجل اكل من بعد ما صبح صابا نظروا ثم بدله فافطر قال لا شيء عليه لان ما اكله لا يفسد صومه اذا كان يومه رمضان في انى اكله قال محمد فكا انه في هذا القول لا يرى بذلك ما سألني الطوسي وروى بصريح خلفه ابيوب انه قال لو كان صابا نظروا او فضا رفقان فاكل بطلا او اكله على ان يفطر فلا ينبغي له ان يفطر ويده حتى تخشع بمينه قال الفقيه وانا اخذ بقول الاول وهو موافق لما روى عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله اضافه رجل وفيهم رجل صام فقال له رسول الله اجب الخاك واقطروا قنونا فقام مكانه وسئل عن رجل مضغ اذا اكل في الصوم فافطر قال اذا كان الى نصف صاعا وان كانت اربعة وروى عن ابي هريرة قال لا يضرك اذا لم تقدر

الحرف في الصوم ولما كان صائما اكل عجافا من محمد
الحسن عليه الفضا ولا كفارة عليه وان اكل اذ فبقا فعليه الفضا والكفارة وعنه ان يوسف انه قال ان اكل
دقيقا فلا كفارة عليه وان اكل حنطة فعليه الفضا والكفارة وبه تاخذون وقال محمد بن الحسن ان
كل صومك او غالية او زعفرانا فعليه الفضا والكفارة وان اكل ورق الشجر فان كان مما يؤكل فعليه الفضا
والكفارة وان كان مما لا يؤكل فعليه الفضا ولا كفارة عليه هـ هشام قال سالت محمد بن عيسى
اراد ان يقول لله على صوم يوم فخرى على ليلته صوم شهر قال فعليه صوم شهر وان اراد شيئا فخرى على
لسانه الطلاق او العناق او الفدر لثمة ذلك وهو قول ابن يوسف وقال ابو حنيفة ان يؤى رجل قبل ان يصب الشمس
ان يكون صائما غدا لم يجز اذا اعتمر عليه لو قام حتى زالت الشمس وان يؤى بعد غروب الشمس كان ورعي
ابراهيم بن سلم عن محمد بن رجل اوجع في رمضان قبل الصبح فاما حتى الصبح فاحرق فامسى بعد الصبح قال ليس عليه
شيء وهذا منزلة الا حلام وروي الحسن بن زياد عن ابو حنيفة انه قال اذا جامع ناسيا فقد كفر فذاكر على ذلك
فعليه الفضا والكفارة ولما كان صائما مضطرا فدخل المأكل فله ان يؤصا لصلاة المكتوبة
لو تنقض صومه وان كان التطوع نقص وروي ذلك عن ابن عباس وروي عن حماد بن عمار النخعي وعطاء الله ما لا
الصابر اذا مضى ودخل المأكل فلا بأس به وعنه لا حرج عن فليس عن ابن هشام قال اذا كان في ثلثة
مرايات فلا شيء عليه وان كان في الرابعة فانه يقضى وعن الحسن قال يقضى وهو قول ابراهيم النخعي وابو
حنيفة وابو يوسف ومحمد وسفيان وعبد الله بن المبارك اذا كان في احوال الصوم وان كان ناسيا فلا شيء عليه وعن
الحسن البصري انه كان لا يرى باسبابا يضلحج الرجل اراده في رمضان ليس بينهما ثوب قائم تجاوز ذلك و
يقضى فرجها وروي عن ابن حنيفة انه كره للمأثرة الفاحشة يعني ان تفس فرجة فرجها وليس بينهما ثوب
واسئل عبد الله بن المبارك عن رجل افطر يوما في شهر رمضان فتجد اقامتك حتى اذ ركعت رمضان اخر
فافطر قال عليه رقعة واحدة قال الفقهاء في احوال الكفار بان فيه تاخذون وسئل الفقهاء
ابو جعفر عن صوم يوم السبت قال هو على اربعة اوجه فان يؤى غير رمضان فانه يكره ويجوز صومه
ان طهراته في رمضان وان يؤى تطوعا جاز ولا يكره فان طهراته في رمضان فله رمضان وان كان
شعبان فله تطوع وان غيابه صام ان كان اليوم في رمضان وان كان في غير رمضان فله غير صائم لم
يجز صومه وصار كانه قال انما صام غدا او غير صائم هـ وان غيابه صام في رمضان ان كان اليوم في رمضان
فان كان في شعبان فله تطوع جاز صومه وهو مكروه قال وكان محمد سلمه فاختار له عطارة يوم السبت
وقال يصبر حتى يختار الصوم غير التطوع قال الفقهاء ينبغي ان لا يعمل بالاكله يوم السبت ويضطروا ويقلون
فان اياه حراما فدراني الهلال نوال الصوم وان لم يابه الحسن حتى كان في ثلثة اوقات الا فطر وان يؤى
في التطوع اجزاء فان سمعت نضر بن يحيى قال سمعت اسد بن عبد الله قال كنت على كاهن من الرشد

فأجابه أبو بكر اسمعيل بن محمد قال سمعت علي بن أحمد قال سمعت محمد بن الحسن الجوساري عن بشير بن الوليد قال سمعت
أبا يوسف قال سمعت يوم الفطر خمس قبل الخروج السواك فإن يطعم شيئاً ويغتسل ويصيب طيباً
انقذ عليه ونخرج الصدقة قال الفقيه وسمعت أيضاً أن يلبس أحسن الثياب عنده في هذا الأسناد
عن أبي يوسف قال ان أعطى رجل من غله الكبار فغرامه بامره او بغيره فانه يخرج عنهم بغير اثم
والمساكين يعطى عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله فيعطون كل ائمتهم حيث هم وان اعطى عنهم
له موضع الجزاء هو ان كان مسافراً فاقطره رمضان فليس يظلم ذلك عنه وكذلك المصنف في هذا
الاسناد عن ابن يونس قال لو ان رجلاً جعل عليه ان يهدي مملوكاً له في يوم الفطر قبل ان يهديه كانت
عليه زكاة الفطر ولو كانت للتجارة كان عليه زكاة التجارة وفي هذا الاسناد عن أبي يوسف قال لو ان رجلاً
قال لعبيده اذ انما يوم الفطر فانت حر وفي الخدمة في يوم الفطر فحقيق كان عليه صدقة الفطر
ووجب عليه قبل العتق بلا فصل ولو كانت للتجارة ووجب عليه زكاة التجارة اذا كان الحول باستيفاء
الخير في يوم الفطر وفي هذا الاسناد عن ابن يونس قال في زكاة الفطر الدقيق احب لك والخبث لا تأخذ
منه من الخبث والخبثه درهم احب الي من الدقيق وكلما عجلت منه عتقه له هذه البلاد احب الي
قال وانما كان يعطى بلحاز الخبثه درهم يسرون بها مائة درهم وهي اذا وقعت عند السيد
له هذه البلاد بددت او عاتقها قبل ان ينتفع بها وذكروا عن محمد بن سلمه انه كان يقول في يوم السبعه دفع
الفقيه احب الي وفي يوم السبعه دفع الخبثه احب الي وكان الفقيه ابو جعفر يقول دفع الخبثه افضل
والاحوال كلها لان فيه موافقة السنة واظهار الشريعة وروى ابو سليمان عن ابن يونس انه قال من
رجلين ولدت منهما فليس على واحد منهما زكاة الفطر عن الامام وعن كل واحد منهما زكاة الفطر عن ابنه
لا اله الا انت فعلى كل واحد منهما نصف صاع وقال محمد بن كنان في زكاة الزباد ان عليه ما صدقه وما
حدة وبه فاعده وسمعت محمد بن عثمان عن صدقة الفطر في اي وقت افضل قال الوقت الذي لا اختلاف
فيه بعد طلوع الفجر الا ان يضلي الاقامه صلوة العيده قال الفقيه وروى ابراهيم بن سنن عن محمد قال لو اعطى
صدقة قبل الوقت بسنتين الجزاء وروى عن اي حبيبه انه خوه وروى نصر بن الحسين بن زياد قال لو عجل
صدقة الفجر او اخرها لا يجوز فحماها كالا صحة قال وقال ابو عبيدة وروى في يوم الفطر فقلت
ان اعطى في شهر رمضان ارجو ان تجوز وبه قال ابو الحسن الصغار وسعيد بن جابر فقلت وقال ابو جرح
الجامعي ان اعطى في النصف الاخر من رمضان كان وقال سيف بن عميرة ان اعطى ليلة الفطر بعد ما عرفت

اذا دخل على الزوج ولم يعرفه احد ولم يعرفها الزوج فمكث ساعة ثم خرجت قال يكون حرام
وكذا اذا دخل الزوج عليها ولم يعرفها او كانت بائنة فمكث ذلك خلوة قال الفقيه هذا لا يكون خلوة حتى
يعرفها وسئل ابو بكر عن امرأة تزوجها رجل بشهادة شهود من اهل البلد النكاح والزوج
آخر وقد مات شهيد الاول قال هو النكاح لا يفسد الا بشهادة اهل البلد انما هو المدة دون زوجها
او اهل البلد الاول بعد ما تزوجت بالنكاح لا يجوز قلنا لم يجز ان يزوجها ما لم يخلو
الزوج على خلوة فان خلفت وان نكح عن اليقين فله ان يخاصم الماه وتخلفها وهذا الجواب على قياس
ابن عيسى ومحمد بن وهب في ان حصة محمد لا يفسد النكاح والنفقة على قولهما وسئل ابو بكر عن
زوج الصغيرة من رجل كان حرة معقوبة ومرو كان للصبية ابا احراز قال النكاح باطل وان ادركت فاجاز
لم يجز فكذلك لو كان حرة كما قالوا فاسلم فلا يكون كفوا لمن كان له ابوان او ثلثة في الاسلام احرازه قال
ابو البتة وانما لم يجز النكاح بلحار ما بعد الكبر لان العقد لم يكن موقفا لانه لم يكن كغيره وليس في الصبي
اذا تزوجت نفسها في حلال الصغيرة بعد ان اولى فادركت فاجاز النكاح جاز النكاح لان ذلك النكاح كان له
واما اذا كان الزوج لم يجز كفول لان النكاح محقق فله فجزا لا يعقد خبره وسئل
ابو بكر عن رجل له عشرة الف درهم يريد ان يتزوج امرأة لها مائة الف واخوها لا يرصن بذلك قال لا يجوز ان يزوجها
من ذلك ولا يكون كفوا عن اهل الفهم احمد بن حنبل في كتابه في غير موضع في النكاح لا يجزى في
الكفاة قال ابو الفهم وانا في به قال ابو البتة يعني ان كان الزوج يملك مقدار نفقتها او اكثر من الماه الا ان
فلا عبرة لفته المال وكثيرا اذا كان الزوج والمراه كمالا من العجز ولم يكن في الزوج معنى يستفاد
منه لا يكون حبا عا ولا حاما ولا حاكبا وهو ينفق على نفقتها فهو كفولها وقال بعضهم ينبغي ان
يملك مقدار مهرها او زيادة على نصف مهرها ولكن قول اهل الفهم المحب الى به نأخذ به وسئل عن
امرأة تزوجت بعد ان وليها غير كفولها ابو بكر النكاح قد انعقد ولا تلحق المرأة ان منع نفسها ولو
ليها ان خاصة قال ابو البتة فيه نأخذ به وقال بعضهم ان لها ان تمنع نفسها وسئل ابو الفهم
عن رجل باع ابنته بشهادة شهود من رجل قال لا يجوز ويكون نكاحا قال ابو البتة وقد روي عن ابي
انه كان يقول لا يجوز ويكون نكاحا وقد روي عن ابي بصرة انه قال يقول لا يجوز النكاح بلفظ البيع
وسئل ابو بكر عن ذلك قال لا يجوز وليس البيع كالمهنة فله ان كان ابو الفهم الصغار جيزة قال
قابو الفهم الى النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا انما خصمهم يوم القيمة وذكر رجل باع حرا او احل منه قال
ابو البتة وروى عن ابي حنيفة انه قال كل لفظ يكون في الامنة فملك الدفينة من القيمة والصدقة يكون
في الحرة نكاحا وسئل ابو بكر عن رجل قال لامرأة محض من اليهودي راححتك وقالت
لمرأة نكحت هل يكون نكاحا بينهما قال لا يكون نكاحا فله ان قال لامرأة محض من اليهودي راححتك وقالت
بالفردية فقال لا حرة قلت قال يكون نكاحا قال ابو البتة وكان ابو جعفر يقول البيع بلفظ الاقالة لا يجوز
وبه نأخذ به وسئل ابو بكر عن رجل تزوج ابنة الكيسر بعير امرأه صغرة زوجها ابوها
ان ابنا الصغيرة فمكث قبل ان يجسر الكيسر قال لا يطل النكاح لانه كان لاب الصغيرة ان يفسخ النكاح

ابو الهيثم

مرعبي

ويخرج فيه فهو من غير ان يزوجها ولو كان مكان الصغيرة كبره لا يطل النكاح لانه لو اد
ان يفسخ النكاح في ذلك وسئل ابو بكر عن رجل تزوج امرأة وهو لا يزال يذهب معها الى الفرج
ويحترق ويترك امرأته هل لها ان ترضى قال لا يرضى قال لمعه من طيب المعانين ويقال للزوج لا يخرج منها
من نفسه كن معها اقاما واطلب معاينة اقاماه وسئل محمد بن سلمة عن رجل طلب من امرأته ان
تقاتل وهدت منك فحضر اليهودي وقيل الرجل قال لا تكون نكاحا اذا وهبت نفسها على وجه النكاح وهذا
كرهه قال ابو بكر وهدت ابنتي منك للخدمك وقال الرجل لا لا وجه ابنتك اليها لخدمك فقال وهدتها
فهدت فحضر من اليهودي لم يكن نكاحا وسئل ابو بكر عن رجل تزوج امرأة على ان اباه بالخيار
قال النكاح جائز والخيار باطلاه وان قال تزوجتك وان مني ابي قال النكاح باطل قال ابو البتة لان
هذا النكاح معلق بالخطب والنكاح لا يعلق بالاختار وفي الاول وقع النكاح في المثل وسئل ابو بكر
عن رجل تزوج امرأة نكاحا فاسد النكاح بالاولى وقتب بعينه قال في قول ابن حنيفة وابن عيسى وقتب
التزويج الى سنة استمر في عداوة وقتب التزويج ثبت السنة قول الجاهل جميعا سواء دخل بها اولم يدخلها
خلاها اولم دخل وقد قال بعض الناس لا يثبت السب ما لم يخل بها وذلك القول اعجب الى لان الزوج ولو كان صغرا
لا يثبت السب وان كان بينهما قرابة وانما يجزى الفرائض مع تمكن الوطء وسئل ابو بكر عن رجل قال لابنته
زوجتك من رجل ولم يسم لها اسمه ولم يسم لها فزوجها من رجل كان لها الخيار لان سمي قال ابو البتة
قد فرق ابو بكر بين الماضي والمستقبل وذكر عن ابن الفراء قال في الوجهين جميعا للخيار
اذا علمت به وبه نأخذ به وقال ابو بكر لو باع ثوب رجل بجراره ثم قال لصاحبه بعث ثوبك ولم يسم
له الثوب قال قد اخرجت من علمه بالثمن قال لا خيار له لان هذا الجارة الثوب ما مضى قال الفقيه هذا اذا باعه بثمن
يساوي ذلك وان طهر له الله باعه بثمن قليل لم يجز فلو قيس قول ابن عيسى وسئل
ابو بكر عن رجل يضرب امرأة الشاذب هل يجوز قال يضرب الرجل امرأته على تزويجها ولو تزوج بغيرها
فاذا ادعاهما الى فاسد النكاح او قد قيل انه يضربها نكاحا او قد قيل ان يضربها نكاحا او قد قيل ان يضربها
وسئل الحسن بن زياد عن رجل تزوج امرأة ثم تاب هل يكون محرما له منها او امها قال توه وقال الحسن
زوج حرة المرأة محرم لها ان كان دخل بها سواء كانت الحرة وقيل ايها او قيل امها وان لم يكن هذا الحرة
فلا يكون محرما لها وسئل عن ابنت ابنتها وزوج ابنت ابنتها محرم لها دخل بها اولم يدخل بها وقال الحسن
توه رجل قال لامرأته ان تزوجك على ان امرئ يدي بعد عشرة ايام او قال على انك طالق بعد ما تزوجك
عشرة ايام او قال على ان امرئ يدي بعد ما تزوجك بعشرة ايام جاز قال ابو البتة لان في الفصل
الاول لم يصف الكلام الى النكاح وفيه الفصل الثاني اضا
وقالت زوجت نفسي منك على اني طالق بعد عشرة ايام او على ان امرئ يدي بعد عشرة ايام او على انك طالق
ذكر التزويج الاول المذكور ان قول الزوج اذا كان يعتقد لها يكون الطلاق بعد النكاح وسئل عن
رجل تزوج امرأة فمكثت فيه فلما استبان حملها تزوجها الذي نكحها ولم يطلها حتى ولدت فاقول فيه
قال ان لم يكن له عدة غيره جاز النكاح وعليها التوبة قال ابو البتة فان جاز بالاول عند تزوجها

مسألة

حسية

ابو بكر عن رجل تزوج امرأة ثم تاب هل يكون محرما له منها او امها قال توه وقال الحسن زوج حرة المرأة محرم لها ان كان دخل بها سواء كانت الحرة وقيل ايها او قيل امها وان لم يكن هذا الحرة فلا يكون محرما لها وسئل عن ابنت ابنتها وزوج ابنت ابنتها محرم لها دخل بها اولم يدخل بها وقال الحسن توه رجل قال لامرأته ان تزوجك على ان امرئ يدي بعد عشرة ايام او قال على انك طالق بعد ما تزوجك عشرة ايام او قال على ان امرئ يدي بعد ما تزوجك بعشرة ايام جاز قال ابو البتة لان في الفصل الاول لم يصف الكلام الى النكاح وفيه الفصل الثاني اضا

ولو قال الرجل لاراه تزوجته حتى القدرهم فقال له المرأة قبلت النكاح على حسامه قال المهر
النكاح ولها خمس مائة كانه منل عن الزوج ه وقال شداد لا يثبت النكاح وهو قول في النكاح
الثبت وهو الاختصاص مثل ما قالوا في رجل وكله بان يبيع عبده بالدرهم فباعه بالدينار
البيع في قول علماءنا الثالث ه وقال علي بن ابي حمزة الفارسي رايته في مسأله بن نصر بن يحيى لكان رجلا قال لرجل
ن وحينئذ اني على مهر الف درهم فقال الرجل قبلت النكاح وقال المهر قال النكاح باطل وان قبل النكاح
وسكت عن المهر قال النكاح جائز على ما سمي في المهر وسئل بن نصر بن يحيى عن رجل قال لامرأة ابراهيم
من مهر ك حتى اهدى لك كذا فابراهيم ثم اني تزوجت ان يعطينا ما قال لها قال يعود المهر عليه
كما قال ابو الليث لا نهأوه بنت علي بن رطل المال فاذ لم يحصل لها المال لم تجز الهبة ه وعن ابن سنان
قال فلان سجد لزوجته امرأته اني الفاضل اني اريد ان تزوجك وليس لك في ذلك ولا يصح فني احد
هل يجوز النكاح ان يقول لها ان كنت صادقة فترجعي قال يقول لها ان لم ترضي فترجعي ولا عريضة
ولا صلوك ولا ذاف زوج ولا في عدة وكان ذلك رغبة فقد اذنت لكون بن نصر بن يحيى سماعه
عن ابن يوسف بن عبد قال لمؤلاه ابدت لي في النكاح فقال انك تعلم وذلك فقال ليس هذا باب
وان قال ذلك الك فقول اذنت قال بن نصر بن يحيى وسئل ابو الفهم عن رجل له امرأته وهى
نايسة ورايتها وكان الزوج غائبا في ابنة ان ورايتها ووضع يده على صدرها وعكها درع قرين قار
تتبعته فحنته عن نفسها وجلس بين يديه يتيقن وانزل هذا الرجل هل يوجب ذلك حرمة على ابنة
قال بن بطون القزويني عليها فان كانت كفاية تمنع من تعدد حرارة بدنها الى بده لم يخرم بذلك
وان كان رفيقا لا تمنع ذلك خفت الحرمة على مؤلاها وما جلس بين يديها وجود الشهوة من بعد
فانزالها من غير مسيس فهو غير معتبر في الحرمة ه وسئل ابو الفهم عن رجل صاح في ربيته فانزلها
هل يوجب ذلك حرمة قال ان كانت الشهوة منكرية في ذلك الوقت ثم استمر بعد ذلك لم يخرم عليه
اقلها قال الفقهاء فلا تناسل يقع في الجماع لان الجماع له خصوصية وهو وجود الحي والعسل
والصداف فكذلك الحرمة في هذا القول فلا بأس له ه وقال شداد بن حكيم رجل له ثلثة الاف
درهم فهو كفو لمؤله ما بالف ه وقال ابو بكر الزوج ان يخلق الباب على ابراهيم وتمنع الزوار عنها الا الوا
لديروا ولد وتعمل له عند رايهم اياها وقتا معلوما يفتح لهم الباب قال الفقهاء ان كانت عمة او
خاله او غير ذوات الرحم المحرمات ازارها احيا لا يمنع من زيارتها ه وسئل ابو نصر عن رجل
وكله رجلا بان تزوج اخنته من رجل بعينه وسمي بها مائة فترجعا فوكلا ذلك الرجل ما
مما سمي له الاخ وزوجت المرأة واني اخ ان يجوز قال ان كان الزوج كفو لها كان النكاح قال ابو
الليث اذا كان مهرها فقدا راضيت به فهو جائز بالانفاق واما اذا كان مهرها اكثر من ذلك كان
ايضا فزواني يوفى في قول ابن حنيفة للاخ ان يبيع بها مائة مائة مائة ه وسئل ابو نصر عن رجل له
جارية تظلمها ويجعل عنها ثياب بولدها سبعة ان يبعها قال ان كانت الجارية غير محصنة تدخل
خروج واكثر من الرجلان الولد ليس منه فهو من سبعة رغبة ولا يجرى على العزل لانه قد يعزل
يتعلق منه

قال ابو نصر بن يحيى عن الحسن بن مالك انه قال من العزل لانه لا يحسن من ذلك فان الرجل اذا اراد ان يعزل
يتبعي ان يصيب فو ذلك العوض حتى لا يدخل فيه فانه اذا صبت ذلكا جفت ان يدخل ويولد له ه وعن
عن علي بن ابي طالب انه قيل له انتم يزعمون ان العزل هو المودة الصغرى قال علي بن ابي طالب انه لا
يكون مودة ما لم يقع الا رأت الشبهة يعني به قوله عن رجل ثم خلتا النطفة علقه فخلنا العلقه
مضعة الى اخره ه وسئل ابو الفهم عن رجل تزوج امرأة بغير شهود ثم قال لزوجي فذ فخلنا كذا
وكذا فصدقته المرأة بذلك هل يصح النكاح قال ان قال الزوجين على وجه الخبر فقد انكح بغير شهود
وان قال على وجه العقد قال صح النكاح بشهادة الزوجين ه وسئل ابو الفهم عن جارية لها امر
حرية والدم متعلق بزوج من محقق هل يجوز قال فيه نظر قال ابو الليث ينبغي ان لا يكون الزوج
كفو لها لان الزوج اذا كان معقفا فقد جرت عليه الرقة وقد بقي عليه اثر الرق وهو الاول والحرية
لما كانت امه حرة فهو حرة الاصل واذا كانت حرة الاصل لم يكن الذي جرت عليه الرق كفو لها ه
وسئل ابو الفهم عن رجل تزوج امرأة على انها بكر فوجدها غير بكر فخلها عليه من المهر
قال المهر واجب لتمامه والعدة بالذهب بالثوبه واقرط الحسن فليحسن الطلق بامر الله لان الله تعالى
قال اجنبوا خير امر الطلق اليه وسئل عن امرأة بريرة زوجها اخراجها عن البلد ولم يبق فيها جميع مهرها
قال ابو الفهم لها ان يخرج من بلدها الى بلد اخر او في المهر او لم يبق فيها لفساد الزمان لانها لا يضمن
على نفسها من مهرها فكيف اذا خرجت الى السفر قال ابو الليث وفيه فخذ فكيف لو ادرك ابو الفهم
ر ما شاهداه وقيل لا يضمن النفس السنين يجوز له ان يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة
قال له بنووية وليس سفر ولا الى بلد سفر وليس بنووية ه وسئل عن رجل تزوج امرأة
ثم اراد ان يطلقها بغير رضاها بغير ذنب كان منها هل سبعة ذلك اذا استرحها باحسان وهو ان يعطيه
مهرها ونفقة عدها ه وقال ودكوع عن حسن بن علي انه كان كثيرا ما يتزوج ويطلق فقبل له في ذلك
فقال لا ياتي الحب العنا ورايت الله تعالى جميع العنا في هذين يعني النكاح والطلاق اما النكاح
فقول تعالى ان يكونا قافرا بغيرهم الله مرفضة واما في الطلاق قوله وان يتفرقا يعني الله كلا
من سبعة وروي عن معوية بن سفيان انه كان له اربع نسوة فصنفهن صنفا واحدا وقال انهن حسن
الاخلاق ناعمان الارزاق طويلات الاعناق لكني رجلا مطلقا اذهبن فانهن طلاق ه وقال ابو نصر
سئل الاحنف بن قيس عن رجل له امرأته قال هي شقي بن شري بن ه وسئل عن بنت قال باكلها
وهي بن عمر ه وسئل عن اربع قال هذا البلاوغاية الشفاء ه وسئل عن امهات الاولاد قال
حافله عن جلوده من شيمهن العذر قبل فاما من بابا باخر قال قوة بلكها وراياها قال احبات
اراه الى مالك بن دينار وقال اني اريد ان تزوجك فاني صاحب مال يتفق مالي في حولك فقال لرجل اذهبي
الى نابت البنانى وقالت اني اريدك فقال ما علمت اني طلقك الدنيا لنا وانك من الدنيا فلا حاجة لي
فيك ه وسئل عن امرأة تزوجت وهو غير كفو لها قال ان كان الاولاد لم يولد منها فليمنع من النكاح
الفاضل حتى يفرق بينهما وان كان ولها ابن عمر او حرة فليس له حق الخصومة لان الحبة والعمارة لها

انها يدخل على فترت من مهادن ذوى رحمهم قال ابو البت و قد قال بعضهم ان من كان وليا
لها قلما ان يفرق بينهما فيه نأخذة وقال ابو بكر كان في زمان بصر جملنا امره و هو من بكر ابو جهم
زوجها فماده من الفرج قلما اذا اوان ولادتها الخير بذلك بغير نهي وامر وانما ينفقته فتنفس لها
و جعلوا ذلك فوضعن الخلد فقبل لبيبا او يكون مثل هذا قال نعراد ان شئنا على السطح و ما يقع الماء
نه الكوة قال ابو البت و ذكر ان اراه حبلت و هي بكفها ما شاو وقد كان زوجها حله من فماده من الفرج
و غاب زوجها فلما اذا ولادتها امروا بان يقطع عذنها لخرود ربه ففعلوا ذلك فخرج الولد وقال
ابو بكر اذا اخرج الشرايى النصرانية على خير بعينها و لم يقبض حتى اسما فلما عين تلك الحرة
فقال ابى حنيفة قال هذا قول الاول و اما في قياس قول الثاني ينبغي ان يكون لها القيمة العينية و
الخير والدين سواء كما قاله الركون اذا تزوجها على ايل يا حيا يا اويجر اعيانها ففعلوا سوا من ففعله
الاخره و سبيل ابو بكر عن رجل تزوج لراة و هو لا يملك هذا رفقها و هي لا تملك شئ ايضا هل
يكون كفوا لها قال لا يكون كفوا لها سوا كانت موسرة او معسرة لان الزرع هو الذي
لخناج ان ينفق عليها فلا اعتبار للمرأة و سبيل ابو الفرج عن رجل تزوج امرأة و هو كفوا لها في النسب
غير انه لا ينفق ر علي مهرها و نفقها هل للولي ان يفرق بينهما قال الرواية المشهورة عن اصحابنا في كتاب
النكاح ان من ملك المهر و النفقة لا يكون كفوا له قال و يروى بغيره عن ابى يوسف انه لا يعتبر في
الكفاة ملك المهر و يعتبر النفقة و هذا القول صحت الى قال ابو البت و به نأخذ قال ابو البت و سمعت
ابن ابي كزبا سنده عن ابن المبارك قال قال يونس قول ابى حنيفة لا الكفو هو الذي لم يكن حيا فاما ولا حيا
و هو من المهر و ليس من المهر و ان كانت المرأة قاسفة في البسار و الرجل قدما يستطيع ان
يعولها و سبيل بعضهم عن اراه زوجت ابنتها لصغيرة و قبضت الصداق فزاد ركت ممن يطلن
صداقها قال ان كانت المرأة وصية ابها جاز قبضها و لا يثبت ان يطلها و ان لم تكن وصية ابها لم يخر قبضها
ولها ان تطلب من زوجها و الزوج يزوج على امره و سبيل ابو جعفر عن رجل بعث جارا
لكن ثبت زرع ابنته و لم ينفق حيا و حيا ابى هدية ولا غيرها قال الخلد على الهدية و ظهر هذا رجلا
دفع الى قضار ثوبا لبقصة و لم يذكر الاخر فانه الخلد على الجارة على ما جرى النكاح فيه
و سبيل عن امرأة و كانت رجلا بان تزوجها من رجل على مهر اربع مائة فزوجها الوكيل و اقامت المرأة
مع الزوج سنة ثم زرع الرجل الوكيل و حيا فيه بدنيا و صدقه الوكيل ما الحكم فيه قال ان اقر الزوج
ان المرأة لم توكله بدنيا قال بالخيار ان شئت اجازت النكاح بدنيا و ليس لها غيره و ان شئت ردت
ولها عليه مهر مثلها بالتمام و لا نفقة لها العدة و ان اختلفا في امر فقال الزوج امره بدنيا
فالفعل ففعل المرأة مع ثمنه و سبيل ابو الفرج عن رجل قال لرجلين اشهدوا اني تزوجت
بفدية المرأة التي هي هذه البنت و عاتيت المرأة ففعلت فسمعت الشهود ففعلت ففعلت و اشهدتها
فقال ان كانت البنت فقردة لا امرأة فبها سواها فالتكاح جائز و ان كان معها اواه اخوي و التكا
فاسد لا يجوز و سبيل ابو جعفر عن رجل خطب امرأة و بدل لها اربع مائة درهم صداقا ثم تزوجها

طال

بمهر عشرين دينار و امره اقر لها بهذه الزنا سرية و صنيته ثم ماتت الخت لها فابى زوجها جديا و سبيل
اورد يا و ذكرهم قال الخلد انما ينفق العالقة في الصارفة و في التجارة التي يتابع بها يوم تزوجها و ان
لم يكن شئ في ذلك غالب لخت لها الوسط فذلك مسس و ردت من الا برى يعقوب الى ان يصر
سلام ما تقول روى الله في امرأة زوجها و لهما من رجل بجر امرها ففعلها ففعلت النكاح و ابى ان يصر
لها عاذا البها في مجلس احد فقال لها ان افوا ما تخطينك فقالت لطلما انا راضية لما فعلها من زوجها
من الذي ردت نكاحه فابت ان لخير النكاح الثاني ايضا هل لها ذلك قال ابو الفرج محمد بن مسلم ان راضية
بما فعلت ان ليس ينفق بصرها و انما يصر قبحا لا قول من الرجال و ذلك كقول الولي لها اذا البنت ان رضى
بفلان فان خطبك فمفقول رضىت بما فعل فبقوم الدلالة و ذلك على انها اذا ردت خيرة و كذلك لو ردت
هي لو لم يخطب فلان و فكرهته فزوجي رضىت بما فعل و تفعل فزوجي و فلا فقام رضى
فزوجي من رضى لو من خيار البصر و النكاح غير و هو بمنزلة من طلق امراته فيقول الرجل
ان يكون رضىة فلانه و طلقها فزوجي امره رضىة فلان فذلك الامر يقع ما سوى المطلقة او باع عيدا
فما رضىة رضىة و لهما انظار كثيرة و انما امر قال البصر كان بصر اذ رجع عنده صبيحة يعقود النكاح
مرتين مرة يعقود النكاح بالمهر و مرة يعقود بغيره و كان يقول لو كان في الشبهة نقضان في النكاح
الثاني لخب من المثل و كان يخطي عن شدة اذ كان يفعل ذلك و قال بصر قال الخلد الصغرة اذا تزو
جها و لهما و نفق مهرها جاز النكاح و لخت مهرها و سبيل ابو الفرج عن امرأة لها ولد باح
ابحطى لولدها الخنثى اش قال لا اعلم بالطيب و لخت ان اعطت لولدها ما يحطى النسوة فلا بأس بذلك
و سبيل عن امرأة لها مال بك فقالت لزوجها انفق عليهم من مهرى فانفق عليهم فقالت المواة لا احسب
النفقة لانك استخر منهم قال ابو الفرج فانفق عليهم بالمهر و نفق محسوت عليها و سبيل ابو الفرج
عن رجل اذ ان تزوج و ابنته الصغرة ابنت بعل و هي صغرة فقال اب الصغرة و زوجت ابنتي و ابنتك بكذا
و كذا و لهما فقال اب الصغرة فقلت فلم يقل فقلت لا بى قال يجوز و يكون بمنزلة قوله فقلت على ابني
و سبيل ابو الفرج عن رجل تزوج ابنته و انا على ذلك فهو ففعل الاب ان ابنتي صغرة و انت غير كف
و لم يخر النكاح فخرجت البنت فقالت انا مدركة و رضىت بهذا الزوج قال اذا اقرت ان اب زوج
جها و هي مدركة قال قول قولها و سقط كلام الاب و سبيل ابو الفرج عن امرأة و كانت
رجلا بان تزوجها و زوجها و سمي باسمها و خلط في اسم ابها و لم يكلها امرأة خاضرة قال لا يعقد
النكاح ما سالت فان كانت خاضرة و اشار اليها جاز النكاح و سبيل ابو الفرج عن جارية
صغرة لها اخ فزوجه و لختها و لم يخر الاخ فادركت الجارية فاجازت قال اذا ردت الاخ
النكاح فلا جواز بعد ذلك لا يخر يد النكاح و ان لم يرد الاخ حتى اجازت المرأة بعد ما كبرت
و الزوج كفوا لها جاز و سبيل ابو الفرج عن امرأة زوجها و لهما و هي مدركة بجر امرها ففعلت
بلفها الخلد قالت اني لا اريد الزوج او قالت لا اريد فلانا او قال قولها لا اريد الزوج لا يكون ردا
للكناج و هو بمنزلة رجل اشترى من رجل ثوبا على انه بالخيار ففعله ايا من ففعل قال في و حيه البائع

يكون

وروي عن أبي بصير قال لا يقع الطلاق لانه اراد باليمين نفى العز عنها فانصرف الى غيرها وكذلك هاهنا
لغيره وانصرف الى غيرها وبه ما اخذوه في قول أبي حنيفة ومحمد بن زياد لفظه ولفظه عام وسئل
ابو بصير عن رجل قال لامرأته كل امرأة انزجها فقد بعت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأة قال القبول
ميتا بعد فانزج امرأة فان قالت او قالت طلقها او قالت اشترى بطلاقها فاقبلت كماله سر او لم يقع
الطلاق وان قيلت قبل ان تزوج فهذا ليس بشيء وسئل ابو بصير عن رجل كان له امرأة بعت منك طلاقا
منه الذي ليس على من فقلت طلقته نفسي قال يقع الطلاق في غير هذا يصير منزلة في الشترين وسئل
عن رجل بعده عن رجل حلف النكاح بثلث تطلقات ارادة ان لم يكن معه درهم غير الذي اخذ فانه حلف
الرجل ثم طلقه لانه كان معه مقدار ثلث حبات او دنانير او نحو ذلك هل يخلو منه في بعت رجوت ان لا يخلو
منه قال ابو الليث ان كان يمينه باللفظ الذي ذكر فانه لا يخلو من ماله بكن معه ذلك درهم
او اكثر لان اقل من ثلث لا يسمى دراهم واذا كانت يمينه بالقياسية او بالدرهم هيست فانه لا يخلو
ان كان معه اقل من درهم وان كان معه درهم او اكثر فان كانت يمينه بالطلاق ونوع الطلاق علم به
اوله يعلم لان النكاح لا يكون بالطلاق والعنف وان كانت يمينه بالله فان كانت لا يعلم به فهو ملين للنكاح
وان قالوا انه كرايو سميت فان كان النكاح محال لو علموا ذلك لا خروا فيه والجواب عن ذلك وان كان
محال لو علموا انه لم يخلو من ثلث يمينه وسئل عن رجل بعده عن رجل شترين مع امرأة فقلت
له امراته وهبت منك حقي حينك ان تزوجها او قلتم نجسها الزوج حتى طال بينهما الكلام ثم قال الزوج حينك
فان شترين بثلث ان قال حلفت ان يكون طلقته بثلث مرات قال ابو الليث عذري انه لا يقع الا واحدة لان
قوله حينك عازا شترين منزلة قوله بالعز يمينه خلت سبيلك فهو لفظ اليقين واليمين لا يلحق باليمين وسئل
عن رجل بعده عن رجل قال له امراته حينك ان تزوجها او قلتم نجسها الزوج فادار فقال الزوج فادار شترين قال طلقته واحدة قال ابو
الليث اذا تولى طلاقا فاقبل طلاقا وان لم ينعوط طلاقا لا يكون عذري طلاقا ولو ان رجلا قال لامرأته بعت
نفسك منك ولم يذكرها الا فقلت اشترى قال ابو بصير يقع الطلاق ويؤد المهر وقال ابو القاسم
يقع الطلاق بغير شترين ويكون الطلاق قابلا وسئل ابو بصير عن رجل قال لامرأته خذيني
ان تزوجني شترين فقال الزوج فزوجني قال يقع بطلقة بانه ثم قال كان ابو بصير عرض الفول
فيه مرة بقول برد المهر ومرة بقول لا برد المهر قال ابو بصير فادار شترين قال ابو بصير فادار شترين
الطلاق وقع الطلاق بغير شترين وان كانت لم تقبض الصراف بدين الزرع لان فصد الزرع بالخلع براءة
نفسه وسئل ابو بصير عن رجل قال لامرأته هشتي قال نعم فخلعت له الخلية وختم طالق
فان شترين لو لم يزوجها ذلك وروي عن ابن عباس انه كان يقول هو لمن تزوجته انت طالق ويقع بطلقة
وجعية تؤنوا ولم يزوجها فاحذروا وسئل ابو بصير عن رجل قال لامرأته انك تصلي السجدة
رجعتين فان طالق فقلت وكبرت تكبيرة الاوفت فحاضت او قال لها ان لم تصف من عذرا
فان طالق فقلت من الغد ساعة ثم حاضت قال الراد اذهب وقت الصلوة او ذهب ذلك اليوم
خونت ليمينه وسئل ابو بصير عن رجل طلق امراته واحدة ثم قالها في عذر فقال اني كنت امرأت
فان طالق ثلثا

مسألة
شترين

مسألة
الطلاق

قال ان كان طلاقا اوليا لم يقع عليه الشترين وان كان جعيا يقع الشترين وسئل ابو القاسم
عن رجل قال لامرأته ان تزوجني فلا تبارك خلدك اذ كنت طالق فارتفعت
تلك المرأة السطح ومرت على السطح فخرج علم هذه المرأة التي خلف عليها قال ان يعلم المرأة حتى جاوزت
سطحها لم يخلو من ثلث يمينه لو ان رجلا قال لامرأته انت طالق ثلثا او قال من شترين يعني لا يقع
الطلاق وكذلك اذا قال انت طالق ثلثا او قال انت طالق ثلثا ان كان لو قال انت طالق ثلثا ان لم يكن فقد اكمله
استثنى وقال محمد بن الازهر لو قال انت طالق ثلثا ان كان او قال انت طالق ثلثا وان لم يقع الطلاق وسئل
محمد بن الازهر لو قال انت طالق ثلثا او قال انت طالق ثلثا او قال سمعت ابا سليمان يقول هو شترين
يقع الطلاق وكذلك لو قال انت طالق ثلثا ان لم يكن او قال انت طالق ثلثا ان كان لا يقع الطلاق وهو
استثنى ولو قال انت طالق ثلثا وان لم يقع الطلاق فهو تأكيد للطلاق ولو قال انت طالق ثلثا ان يقع
لانه لا معنى له ومن ناقضه وروي ذلك عن ابن عباس قال ابو بصير سمعت ابن الازهر روى عن ابن سليمان
عن رجل قال لامرأته انت طالق ان او قال لعبدته انت حران قال طلقته المرأة وعنت العبد ان يقول ان
كان وذكر عن بعض اصحابنا انه قال يقع لان قوله انت طالق ان اراد ان يخلو ولم يخلو فقال بعضهم
هذا رجل اذا ان يستثنى علم يستثنى قال ابو بصير ذكر هذه الحكايات عند محمد بن سلمة فقلت له اني
لو اعتدلت القول ان لا يلحق من الحكم انا عرفنا هذه الما قبله مطلقه وشكر كماله طلاقا
فلا يقع الطلاق بالشترين واستصوب فوقه وروى به وسئل عن امرأة اعارت دابة فقلتها
ردها الى المستعير قال زوجها ان الدابة صارت معيبة وانكرت المدة فقال الزوج ان لم ارك العيب الشلعة
فانك ثلثا كذبي وكذا وروي بذلك طلاقا قال ابو بصير اخاف عليها الطلاق وان انقضت الساعة التي
حلف عليها ولم يرها العيب وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل قال لامرأته بعتك
من سر طلاقه هشتي في ثوبين هل يكون هذا خلعيا فان اباه هل يقع الطلاق فلا خلاصه
محمول على اليمين فام يرد به الا بغيره وسئل عن رجل انتم امراته بربع شترين فانه كرت
فقال الزوج بالقياسية توارى من سر طلاقه هشتي اكرت يرد الشترين ثم ظهر انما لم يردعه
قال طلقته ثلثا لان شرط طلاقه عدم الزرع وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل قال لامرأته
ان تزوجني عليك او اشترى بتي جارية فاعيشت انت بعبر مرادك فخللا الله على حرم ثم قال
يوم ما ثلثي ان تزوجت عليك ارادة او اشترى بتي جارية بعبر مرادك فالطلاق على وجهه ثم
تزوج عليها واشترى جارية ايضا قال يقع على كل واحد منهما بطلقة حين تزوج لقوله
خللا المسلمين على حرم ويقع بقوله الطلاق على وجهه بطلقة فيبصر في علي يمينها شترين اذا
اشترى جارية بالبرقة شترين ولو بثلثا شترين جارية وقعت عن المرأة بطلقة ثم اذا تزوج امرأة
لا يقع عليها شترين وسئل ابو جعفر عن رجل قال لامرأته كل شترين سألني الله زاحلك بسبيل المهر
وعينه تراهم وحينم بدان طلاقك كتراب فرست فقلت المدة اشترى بتي طلقته قال لا يقع الطلاق
وسئل الفقيه ابو جعفر عن امرأة قالت لزوجها على وجه المهر وكيل توهمهم فقال الزوج

مسئله وكيل من فقهاء الامراء طلقني فلما قال الزوج نفوس من حرام كسني ما اجد الشايد
فنفقوا ثم اراد ان يراجعها قال سئل الزوج عن نيته فان اراد التوكيل بالطلاق ولم يوافق
طلعت واحدة رجعية وان اراد به التوكيل بالمفارقة ولم يوافق عددا طلعت واحدة بائنة
وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل طلق امراته بائنا فزوجها بلفظ المراجعة قال ابو جعفر
يقول يجوز وقال ابو جعفر بن ابي بصير لا يجوز ولو كان بالطلاق رجعية بلفظ المراجعة
قال روى عن اسمعيل بن حماد عن ابي حنيفة قال لا يجوز وروى عن محمد بن الحسن انه قال لا يجوز فيه
ما حزنه وسئل عن رجل قال له امراته انك تحب ولا تخلف لي نفقة وقامت الخراج
فقال الزوج ان خرجت بغير اذني فانت طالق فلما قالت المأمة لم تكن هذا كلاما عظيما
تخرجني الى ان تخلف ان لم تكن عظيمي فانت طالق ما بين مرة ما الفول فيه قال محمد بن اسامة
ان كان ذو قدر من يكون من هذه الشكايه سعة من قدره وقع الطلاق عليها وان كان
الرجل الخلفي لذلك لا يقع الطلاق وسئل ابو جعفر عن رجل قال يا لمارسبه اكره ان اجد فلانة
رئي ثباتا وسأهاها هذا طلاق دأه فاراد الرجل ان يتزوج بغيرها قال ان بدا فبترزوج امرأة
سوى الذي يريدك احبها ثم قبل فبطلت ثلثا فيلزمه نصف مهرها ثم يتزوج التي يتزوجها
يريدك احبها اجبى من المهر فلا تطلق له يعني له بئنة كل امرأة يتزوجها وسئل ابو بصير
عن رجل قال لامراته ان دخلت دار فلان ماذا لي في تلك الدار فانت طالق ثم ان فلانا نحو ل عن
تلك الدار زمانا ثم عاد الى تلك الدار ثم دخلها المأمة قال كان محمد بن اسامة وروى عن محمد بن الحسن
مثله فيه ناخذ قال ابو بصير روى الحسن بن زياد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه رجل قال لامراته اعزتك
صار كقول امرئ بربك لانه ملكها منافع الطلاق وسئل عن رجل قال لامراته ان
دخلت دار فلان فانت طالق فانت صاحب الدار ثم دخلت الدار قال محمد بن اسامة ان كان على الميت
دين يستغرق تركته فالطلاق يقع لان الدار عاد الى تلك الميتة قال الفقيه رضي الله عنه عندي
انه لا تحت لان الميت وان كان عليه دين فقد زال ملكه بالموت بدليل ان المركة لو كان عبدا
واعتقه الوارث ثم ان العز ما ابتاعه عن الدين فقد ذهب ذلك العتق ولو جعل كانه على ملك
الميت لا ينفذ العتق لما يعتقه بعد ان يرا من الدين فثبت ان ملك الميت قد زال بالموت ونحن
حق العز ما قاما يقال ان المال على ملك الميت على وجه المباح لا يصح المسائل لا على جهة التحقيق
وسئل ابو بصير عن رجل قال لامراته اكره من كسني كسني في هذه القرية فانت طالق فلما قال
لا يجزي ان يذرع هذه القرية ولا يتخذ فيها قبرا ولا مفطقة قبل له ان يذرع لو سقي رعا قد رجع
عنه او حصدا او كرب الحنث في نفسه قال لا يحنث المأمة بيد قبل له ان يذرع لو دفع الى غيره مزارعة
او استأجر اجيرا فزرع اجرة قال لا يحنث ان كان الرجل ممن يذرع نفسه ان يعنى ان لا يامره
وان كان ممن يذرع نفسه فزرع هو بنفسه او راع غلامه اجرة له قد كان يحنث له
قبل ذلك في ذلك القول فانه لا يحنث ان يعنى عمله بنفسه ولو ان رجلا حلف بايمان مخلطة

فقال
الزوج

فلان

بان لا يطلق امراته ثم اراد ان يستخرج منها ولا تحت قال محمد بن اسامة يتزوج امرأة رضية و
بامر اخت امراته او امها وجد نفقها فبانت منه امراته جميعا ولا تحت بئنة وسئل
محمد بن معاوية عن رجل قال لامرته فافاة اولمته وكان يتعجب في الكلام لتفك لسانه فلا يتم الا بعد طول
المدة فحلف بالطلاق واراد ان يستثنى او اراد ان يقول امراته طالق ففعل كذا فبطل الطلاق
امراته ومضى كلامه غير انه اظن في نوديه حتى اتم بئنته واستشاه قال ان عرفت انه
هكذا يتكلم فانه يجوز استثنائه وبقوله منه ثم اتم بئنته انقضا وفيما بينه وبين الله تعالى
لان ذلك كلامه الذي يمكنه ان يتكلم به وسئل عن رجل عزم على طلاق امراته
تطليقة رجعية ثم قال لها في العدة انت عدي كذا كنت او انت امراتي ونوى له الرجوع
قال يجوز الرجعة وان اراد ان يتكلم في حجب من لم تطلق في الظاهر والمبرات وغيره لا يكون رجعة
وان لم يتوشى لا يكون رجعة وسئل ابو بصير عن رجل قال لامراته طلاق علي واجبت
ان دخلت الدار فدخلت الدار قال يقع تطليقة رجعية يسو فوي اولمته بنو وذكور
عن يوسف بن عاصم صاحب خلع بن ابيوب ان رجلا قال لامراته طلاق علي او طلاق علي
واجبت لا يقع الطلاق بنو اولمته وذكور عن ابي عبد الله بن محمد بن حنبل انه كان
يقول ايضا لا يقع الطلاق وكان يستدل بما قاله في كتاب الامان ان رجلا قال لامراته
طلاق علي لا يقع شيء وذكر عن ابي بصير بن يوسف انه كان يقول ان نوى الطلاق يقع
وان لم ينو لا يقع وذكر عن محمد بن اسامة انه كان يقول طلاقا نوى او لم ينو لو كان
يقول للناس في نوع بهذا النطق وكان يصبر حتى يقول بكون طلاقا ايضا وكان يقول لو كان
القول بالعين بئنة يكون ثلثا نوى او لم ينو وهو ان يقول الطلاق علي واجبت او لا زم او قال
الطلاق لي لازم قال ان قال واجبت يقع قولان حقيقه وخرق والمحمد في قوله لازم يقع
في قوله واجبت لا يقع وهو قياسي قول ابي يوسف وكان الفقيه ابو جعفر يقول ان كان
قال طلاق علي واجبت يقع له في الدار واستحبابهم وان قال لازم او انت او انت
لا يقع لان الناس لم يستعملوا هذا النطق وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل حلف بطلاق
امراته ان لا يخرج امراته من الدار وكان جنب دارة خربة مفتحة الى الشارع وقد سد باب الخربة
واحدت لها حوطة الى دارة لها فيها فزيت المأمة اليها ففعل الحوطة هلك تحت قال ان كانت
الخربة اصغر من الدار رجوت ان لا يحنث وسئل ابو بصير عن رجل قال لامراته ان خرجت
في هذه الدار فانت طالق فدخلت كرمي الدار قال كان يصبر يقول ان كان لكم اصغر من الدار
لا يحنث وان كان اكبر فانه يحنث وكان محمد بن اسامة يقول ان كان لكم اصغر من الدار اذ كنت
الدار فيم الكرم بذكرها فانه لا يحنث وان كان بذكرها لا يقع لكم حنث وسئل ابو بصير
عن رجل قال لامراته ان خرجت في هذه الدار فانت طالق وكان كرمها جرب ملاحق هذه
الدار وكان طينها كرم في الدار فخرجت المأمة من الدار الى الكرم قال ان لم يكن للكرم باب الى مخرج
لعر

يكون مكان هشته اسم **سئل** قال تطلق على امرأة تزوجها وتزوجها بكذا قال
وسئل ابو بكر عن رجل قال حلال الله علي حرامه ولها ربع شقة قال تطلق كل واحدة منهن بثلث
وان لم يكن له امانة يكون لها نصف ما كان عليه كقارة المهر وسئل عن رجل قال لا تطلق امرأتى
وطلقها الرجل عندها وتنفق عدها قال لا يملك الطلاق ولا نفقة ولا ينسب هذا قول الرجل لا يملك طلاق امرأتى
تطلقه كحصة وتطلقه بثلثة فبأنه يقع بثلثه رجوعا لان هناك لم يأت بالثلاثين
وهذا هو الذي قال في التعلق فاني لا اقول ما امر وهذا من جهة رجل قال لا يملك طلاق امرأتى فقال لها الولي
انت طالق ان شئت قال لا يملك طلاق امرأتى وسئل ابو بكر عن رجل تزوج امرأة وكان يختلف اليها
وهي تبيت اياما وتخرج معها ليلة فقال لها حلال الله علي حرامه ان شئت البتة في هذا البيت فخرجت
من ساعته امر زوجها وابتات تلك الليلة في موضع الذي اقامت فيه فاجابها ان اريد الزوج حق يملكها بنفسها
لا تحت الرجل والقول قوله ذلك وسئل ابو بكر عن رجل قال لا امرأته انت طالق ولها رة او اثنين وللمرأة
غير مخرجولة بها قال وقعت عليها بثلثه ولا يجوز الزوج ان ينفقها في حرامه وصارت اجنبية
وسئل ابو بكر عن رجل قال لا امرأته انت طالق اكرناك ما فانو خسم ثم فصل ذلك قال هي امرأته
بثلثين وقد نفقت عليها بثلثه وان الفقه لان الطلاق وقع عليها حين جامعها
ثم يصير من حضانة الجماع وسئل عن سكران اعطى امرأته دراهم فقالت له امرأته انتك اذا صحت
اخذت مني فقال لها ان استردنا منك قانت طالق فاستردتها منها فاستردتها وهو سكران فلا تحت
وكذا منته جوازا بالكلية وسئل ابو بكر عن رجل قال لا امرأته هي صداقت مني فقالت له هي
فقال انت طالق ثلثا ان لم تنفقي فاني على ذلك اياما ثم ان المرأة تزوجت بها فحلت وتنفق منه اة الله سمع
قال لا يصح للمرأة وتطلقت ثلثا وسئل ابو بكر عن رجل اذ ان جامع امرأته فام رطو عه فقال لها
انك تدخلين معي البيت قانت طالق ثلثا ولم تدخل معه البيت بعد ما سكن لشهونه لم تنفقه ذلك وقد طلقت
ثلثا وسئل ابو بكر عن رجل سال امرأته ان تخرج معه الى نزع قانت ان تخرج معه فقال لها الزوج
بالفارسية اكرناك من يرون نياي مع فلانة قانت طالق ثلثا فخرج الزوج فخرج المرأة ثم رجع
فخرج مرة اخرى قال ان لم يكن خرجت المرأة التي قال الزوج ان لم يخرج مع فلانة على انك لم تحت لها
لقا في يمينه فان رجع الزوج رجعته فقد سقطت اليمين ولا تحت ابدا وان خرجت فلانة في المرة الاولى
ولم يخرج المرأة معها طلقت ثلثا وسئل ابو بكر عن رجل قال لا امرأته انت طالق ثم قالت بعد ما
سكت ثلثا قال ينظر ان كان سكوتها لاجل النفس فانه يقع ثلثا وان لم يكن سكوتها لاجل النفس يقع
واحدة وسئل محمد بن سلمة عن رجل نظر الى نزع امرأته او استباحت الى موضع فحلت الشتر من الفرج
من شهوة هل حرم عليه امرأته قال نعم لان منابت الشتر من الفرج ولا يراد به النظر الى الشتر خاصة
قال الفقيه وقد روي عن محمد بن الحسن انه قال انما يخرج ملاذ النظر الى موضع الجماع وذكر عن حماد بن عوف
انه اذا نظر الى زوجها وهي قائمة لا حرم موبه باخذ فاما بتطويع موضع الجماع لا يوجب الحرقة
وروي ابن سماعه عن محمد بن الحسن انه قال يساني طلاق فلانة وولاءه الا فلا نه جازا استننا

سئل
المرأة

ان

لانه قال ساني طواق وكذا العتق وقال محمد بن الحسن ردا قال ربي امرأتى طالق ثم قال لا امرأته
بالجمرة يقال لها ربي واياها عتقت فانه لا يصدق ويقضي الفاضل بطلاق هذه وان قضى بطلاق
هذه ثم قدمت المرأة الاخرى وعرفها الفاضل وعرفت انها امرأته فاني انما قضى بطلاقها وبطل
طلاق الاول وكذلك هذا عن العتق وقال محمد بن مفضل لسير الرجل ان منع امرأته ان تعزل نفسها من
فوطئها او غيرها لا جرم لمن شئت الا عند حاجته اليها وسئل محمد بن مفضل عن رجل قال للمرأة
قد طلقك الله او قال لا عتقتك الله قال طلقت المرأة وعتقت الجارية اراد به الطلاق او لم يرد
لانه لا يطلق الله الا من طاف وقال محمد بن مفضل اذا قال الرجل لا امرأته ان لم يزل اربع ركعات قانت طالق
ثلاثا فلو انقضت الصلوة حاضت فليكن نفقي اربع ركعات قال طلقت ثلثا وسئل ابو بكر عن رجل قال لا امرأته
ان كلب ربي القدر الذي تطلقني انت قانت طالق ثلثا ثم وضعت القدر في الثوب قال ان سكرت هذه
المرأة الثوب فانه لا يملك طلاق وان سكرت غيرها وضعت القدر امرأته فانه لا يملك طلاق قال الفقيه
لو ان المرأة وضعت القدر على الكانوب او في الثوب فاقدرها النار فافا تطلق فاما اذا كانت في
الثوب نارا او قد نجرها فوضعت فيها المرأة القدر اخاف ان يقع الطلاق روي عن محمد بن الحسن انه قال
لا يملك قال سنا بعد لا طلاق طلقت امرأته اذا كانت له امرأة بعد ذلك وعرض يوسف انها لا تطلقه و
سئل ابو القاسم عن رجل قال بالفارسية هر ري كن كن بكان بكان هشته است حنا جذا قال تطلق
على امانة تزوجها وتزوجها بكذا قال بيا وسئل ابو القاسم عن رجل وقع بينه وبين امرأته
ثلاثا جرف قالت المرأة طلقني ثلثا فقال لا اقول ثم قالت المرأة بالفارسية اذني ذاهن فقال الزوج
دايم نه انصد بكم ليه نه فالمرأة الكلام تحت لاجاب ثم تدمر ولحقته انه اراد انكا لا يخرج جميعا
وان كان في قوله دايم سمحا في اللفظ يعني نفقي فهو جواز يعني يقع الطلاق وان كان في قوله دايم
داذي ثقل اللفظ فهو رد قال الفقيه لا نه اذا دخلته كلابه شيئا من الثقل فمصر قوله طلقت
لمنزلة قوله اطلقت علي وجه الاستفهام فالرد ذلك كلامها اذا اقرت به لا وسئل ابو القاسم عن رجل
قال لا امرأته ان حلت النكحة بالحرار عند انت امرأتى قانت طالق فقالت لعدني رجل يعز هوكن ووطئني قال
ان كان لا كراهة لحال لا بقدر الا شعاع منه لم تحت وان كان بقدر شعاعه فمحتا وسئل
ابو القاسم عن رجل قال لا امرأته انت طالق ثلثا ان لم اقل عندا جيك عندا تلك فمحتا الذي اهل له وجهه
نه فمحتا قال كراهة ان ينسبها الى شي من الفواحيش ولو قال عنها بشي من اخلاف اليبا والصور والحاردين
والمجانين والغاليلين فهو اثم بار في يمينه ولا يقع ثمينه على جميعا فقال الفقيه حتى لا ينفق في
الديار فيم ولا ينفق على قوله كسب في ذلك اوله ثلثه انواع من الفتح لان الجميع لا يخص قال الفقيه
الا فضلا انه اذا اخبر اخا عنهما بذلك يقول له رسا عنه انما قلت ذلك لاجل ان ينفق عليك وهو يريد
من هذه الاشياء فيكون ذلك نوبة منه وبوجهه وسئل ابو القاسم عن رجل حلف ان لا يعطى من
لحرار فمعتاق امرأة حتى امسا قال لا تحت وسئل ابو القاسم عن رجل حلف ان لا يطلق امرأته فاني
طالق اكرناك وقطع الكلام قال لا يقع الطلاق وقال نصير بن يحيى نه رجل حلف ان لا يطلق امرأته فاني

سئل
المرأة

سئل
المرأة

سئل
المرأة

سئل

من المسكر ان يشبهه وانه سحرنا خارجا من مجلس الشراب فخذوا شهدا واعيدوا
 فلم يحكم بذلك فكيف اوجه لها بعد ما صح عندها سره قال المحاكم ان الحماط لنفسه ولا يقبل شهادة
 ولو يعاين الشرب وهي الحماط لنفسه الا خبايا بمقارعة بالصداء وسئل ابو الفرج عن رجل قال
 امراته طهني فقال الزوج لا افعل فقال اني انطلقني فادعني وانزوح فقال له اني افعلها بالقرار
 بيته فذكرت حوائج من حوائج من دوست هاربع بذكر فقرة قال لا يقع بذلك طلاقه وسئل
 ابو بكر عن رجل قال امراته انت طالق على دخولك الدار قال ان قبلت يقع الطلاق فمساغته وان لم يقبل
 لا يقع وصار منزلة قوله انت طالق على ان يعطيني العدة يوم خناخ اني القبول فادعني فوقع الطلاق
 وكان له نوديه وسئل ابو نصر عن امرأة سمعت زوجها طلقها ثلثا فلا يقدر على ان تمنع نفسها
 ان يسهلها ان يقبله قال له ان يقبله قال الفقه يعني في الوقت الذي اراد ان يقبلها ولا يقدر
 على منعه الا بالقتل وسئل محمد بن سلمة عن رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار غير اذن
 وانت طالق ثم قال لها بالعربية فقد اذنت لك ان خرجت فابيه مرة والسرقة لا تعرف بالعربية هل
 يكون ذلك اذا اذنا وقال وفي رواية قال لا يكون ذلك اذا قال الفقيه وهذا قول ابو حنيفة ومحمد وهذا
 فمنزلة اذنية في حال عينته عنها وسئل عن رجل اذا انشئت جارية فقال لامرأته ان انشئت
 بنت الجارية فخير خلعك فذكرت عترة فانت طالق ثلثا فاشترى جارية ودخل عليها العترة فان ان
 عادت وقت الشراء فانت طالق وان عادت بعد ذلك وانها لا تطلق لانه علق طلاقها بوجود العترة
 وقت الشراء قال الفقيه فانت طالق اذا ظهر العترة بلسانها فان خلت في قلبها العترة ولم
 تتركها الا تحت الرجل في بيته وسئل ابو بكر الاسكافي عن امرأة قالت لزوجها كما يبتعد
 تخشع من مواسمك فاذا رجع طلقك الزوج والمهر قال ان لم يطلقها الا بمهر من المهر وسئل
 عن رجل له امرأتان فقال احداهما طالق ثم انتهى جاسكرا ووطئ احداهما قال ابو بكر انصرف الطلاق
 الى الباقية لان عداها ووطئ حلالا فقل له لو كان ذلك لكان بين قوطئ لهما كما يكون اختيارا بعد
 اني عتيقة قال هذه رواية عن ربيعة الحرب العراب ولا يجوزها وقال ابو بكر اذا قال الرجل لامرأته
 ثلث تطلقك عليك وانها تطلق ثلثا وكذا في العترة الا ترى انه لو قال هذا العترة عليك
 بالمهر قال فقلت يكون بها وسئل عن رجل طلق امرأته فمهر زوجها خوت فانت منه الاخرى
 لمراجعة المطلقة فحلف الزوج وقال بالفارسية اكر دخي فلان ما باشتد في لاله على جمل
 وانما سمع والامرأة والوالد ابنت اخرى فزعم الخالف انه عن ابنت الاخرى ولم يعنى المطلقة فراجع
 المطلقة قال الشافعية بنية الزوج ولا يقع الطلاق عليها وسئل ابو الفرج عن رجل قال لامرأته
 لا حال الغضب انك ان فعلت كذا الى خمس سنين فتصير مطلقة مني وادعني فوقعها فقرة
 ان يفعل ذلك فعادت المرأة قبل انقضاء هذه المدة ذلك الفعل هل يقع الطلاق عليها قال سئل الزوج
 حلف بطلاقها فان اخرجت بيمين بطلاق حمل على ما اخرجته فان لم يكن حلفا والقول قوله فوقعه
 لا يقع بذلك الطلاق وسئل ابو الفرج عن رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار بعد اذني فانت طالق

فسأله الخرو وج الى فيقول بحضر اهلها فقال لها اذهبي فمهر خري وكنيت فكنيت
 الدار فخرجت الى باب تلك الكنيسة اباب فلما ان خرجت ذكرت ثمين الزوج فوكلت الدار هذا
 تطلق قال اذا خرجت ما تطلق لها حلفت وان خرجت الى ذلك الموضع بعد ما ذكرت الخروج فخرجت
 عن وقت اخر اخاف انه قد حلفت وسئل ابو الفرج عن رجل قال لصديق له انك تفعل بامرأة
 كذا وكذا كانت هذه المرأة من سبط و امرأتها حلفت به سبطا فحلفت فقال ان فعلت بك المرأة ولم
 يسمها واسمها بيه الى المرأة الاخرى فامرأته طلقا ثلثا ولم يعنى تلك المرأة التي انكر عليها فكان
 يقعها وكان ثلثا بطلقة فطلقة ولم ير صدقة حيث انشأ الى المرأة الاخرى في سبط اخر الا ان السوط
 متصلة بعضها بعض قال اما في الحكم اذا سمع منه هذه المقالة عقيبت ذكر الرجل اسم فلان
 المرأة اجد بذلك والى واما في بنية فيقول الله تعالى اذا لم يسم طلع المرأة فله بيته وسئل
 ابو الفرج عن رجل حلف بطلاق امرأته ان دخل دار امرأته قط فباع الدار من رجل فاستأجرها الخالف
 من مشري الدار ودخلها هل حلفت قال لا يظن الى هذه البيعة فان كان كره دخول تلك الدار لاجل
 ملك الدار سقطت البيعة وان كانت البيعة لاجل الدار لا ملك المرأة وقع الطلاق وسئل عن رجل
 عن رجل اشترى جارية فقال لامرأته سبعة هزار طلاق فادعني فوقع الطلاق قال ففقت
 عليها ثلث تطلقك وسئل بعضكم عن رجل خلع امرأته فقال لها بعثت منك ثلثة الاف درهم فقلت
 انشريت ثم قال بعثت منك ثلثة الاف درهم فقلت انشريت ثم قال انشريت ثم قال انشريت ثم قال انشريت
 واحدة ولم ار ثلثا واما اردت به تكرار الكلام هل يصح قال لا يصح في القضاء وقد وقعت عليها
 ثلث تطلقك كما قال لها انت طالق انت طالق انت طالق ثم قال عقيبت بالآخر بين بطلان الطلاق والاول
 ولم يصح في القضاء قال الفقيه وبه نأخذ ولا يجب على المرأة الا ثلثة الاف درهم وسئل عن رجل قال لغيره
 وهى سكران ان شاربك بعد ذلك فحلف الله على حلف من المال فافترقا ثم بدلا منها ان شاربك
 ولما اقبل ابنه يدركه غير ذي مال كيف الوجه حتى لا تخلف قال يدفع ماله الى ابنته مضاربة بنصيب
 قليل قبل ذلك ان يعرفه براه ثم يشار الى ابنته فادعها لكان الرجل الذي لا يبر على ما اشترط
 ولا تخلف وسئل ابو الفرج عن امرأة كانت ترفع من قال زوجها وتوقع اني اراه لتعزل
 لها فظنا فخره الزوج ذلك فحلف فقال اني فعيت من مالي شيئا فانت طالق ثلثا ففقت وماله شيئا
 واشترت شيئا من حوائج البيت او فخرت رعيها وكانت الجارية خيرة بيته فاحتاجت الى شي من الزقيق
 فاعطتها والزوج لم يكن يكرهها وانما كان يكره ما تدفع للعزل قال اذا لم تكن من ثلثة سنين
 حوائج المنزل مال الزوج وما دونه فقد حلفت الرجل في بنية ما اعطته وسئل ابو الفرج
 عن رجل قال لامرأته يا فاطمة سبعة اكر ريشة ثوبا كما ركده فوسود زجان فادعني فقلت
 المرأة وكسست نفسها وصيبتها هل حلفت الزوج وهل يكون هذا حولا في سود زبانه قال لا
 تخلف بنية قبله فان قضت ذمتها كان على زوجها قال لا تخلف بنية ما اعطته واما يقع هذا الكلام
 على الدخول الى الملك فقط قبل له اذ ايت ان عقلت للمرأة في البيت والخبر والطبخ واشياءه هل يدخل

فيمنع من طلاق المرأة
 فيمنع من طلاق المرأة
 فيمنع من طلاق المرأة

والذي خلا هذه سنة النبي **قال ابو القاسم** اذا طلق الرجل امراته ثم قال لها وقد طلقك فانه يقع
الطلاق باثنية وان قال قد كنت طلقك ولا يقع شيئا وان قال لها بامطلقه لا يقع شيئا **عن الاول**
وسئل ابو القاسم عن رجل قال لامرأة الحبيبة بالفارسية اكر جذاذنه منكم او قال اكر من احد انك
روى باسند في طالق ثلثة نكاحات ثم تزوج امرأة اخرى بعد ذلك هل طلق قال ان كانت لفظه
بنيته حاسلت ولم يخلع حرز فان اول امرأه يتزوج بها بطلاق ولا تطلق التي تليها **وسئل بعض**
عن امرأة قالت لولدها بالفارسية يا بلاذه زاده فقال الزوج ان هو بلاذه زاده فانت طالق ثلثة نكاحات يقع
يقع الطلاق قال ان لم يرد به التحليل وان اراد به التحليل لم يطلاق
الحجره وان علمت المرأة انه من نكاحها طلق ولا منعها المقام معه **وسئل بعض** عن رجل قال
لامرأته بعد نكاحها البت مهرك ونفقة عذرك فقالت اشترى بك ثم طلقها قال يقع البت باطلاق
وهو على ملك الزوج ويقع الطلاق قال الفقهاء انما ينظر البيع لان نفقة العدة لا يجب الا بعد الطلاق
واذا باعه بما لا يجب بعد لا يجوز البيع ولا مقدارها مهورا ولا يجوز الحقة فيه **وسئل ابو نصر**
عن رجل حرى بيته وبن امرأته كلاما فقالت المرأة اني منكم حتى ميتك فقال الزوج ان كنت تريد مني
النكاح فامرك بيدك وعني الطلاق فقالت المرأة طلق نفسك القاف فقال الزوج قد جئت قال ان لم يكن الزوج
عني ثلثا وقعت بطلقة باثنية قال الفقهاء وهذا قياس قول **ابو القاسم** **وسئل ابو نصر** عن رجل
قال لزوجها انت لي زوج فقال الزوج صدقت وهو يمين بذلك طلاقا هل يكون ذلك طلاقا قال اخاف
ان يقع الطلاق اذا نوى قال الفقهاء وهذا الجواب على قول ابن حنيفة خاصة وهو قياس قول **ابو القاسم**
لا يقع الطلاق كما قال في كتاب الطلاق واذا قال لامرأته انت لي باعرة لا يقع الطلاق او انوى
اذا نوى وفي قول ابن حنيفة يقع فيه نافذه **وسئل ابو نصر** عن رجل وقع بيته وبن امرأته تشاجروا فقال لامرأته
ضع ثلث تطلقك من طلاقها هنا وكان الزوج واقفا وكان هناك ثلثة قصبات صغار مطروحات
بلاغزك فابان الزوج القصبات باصابع رجله وقال هذا طلاقك هذا طلاقك هذا طلاقك حتى حيا
عن اما كن ما قال ادفعه الى لولده لبيته ثوب ثوب ماله الخمر فيه قال رجل ان كان طلق بعد الكلام لا
ان يحصى الزوج عن صميره ما يتوجه الى وقوع الطلاق **وسئل الحسن بن مطيع** عن رجل قال لامرأته
لا تخرجي الى منزل والدك هل طلقك خراج يديه قال لهما ان خرج الى زيارة والدتها ولا يطلع الزوج على
ذلك ولو قال لهما اخرجي الى منزل والدك فانت طالق ثلثا وهو من بيت فخرجت فانه ان كان ذلك
المورد الى لا بد لها منه وقال الحسن بن مطيع سالت بشر بن عياض عن رجل قال لامرأته انت طالق ان شالله
او قال لعبدك انت حر ان شالله قال لا يقع الطلاق ويقع العتاق لان في الطلاق يقع الاستثناء بعينه
ولا يرد استثناء الحر ان شالله في العتاق الاستثناء والوفاء كلها سواء اذا وقع في وقت وقع في الاوقات
وسئل بعض عن رجل قال لعبدك حر هو يرد ان يقول ان شالله ولم يتكلم قال يعنى ولا عبرة بما في قلبه
وسئل الحسن بن مطيع عن رجل قال لامرأته ان لم تزدني الا بئانا التي اخذتني من كيسي فانت طالق فلا
التبائن في كيسي قال في قول ابن حنيفة لا يثبت ولا يرد في يمينه مثل مسألة الكوز **وسئل الحسن بن مطيع**

عن رجل قال لامرأته انت لي زوجة فقال ان كنت معي مع هذا الخارية فانت طالق
وان اراد به التور حاضه فقالت له امرأته ان كان لك في بيته هذه معي فانت طالق فقال نعم ونوى معنى
سوى فانطق به قال طلق ثلثا **وسئل ابو القاسم** عن رجل قال لامرأته انت لي زوجة فقال نعم ونوى معنى
كذا فاعطاه الرجل من ذلك فقال طالق ثلثا كانت تفعل ذلك والزوج يكذب المحرم قال الفقهاء
قوله الرابع ويقع الطلاق قبل فعله على الزوج فبين قال ان قالت المرأة وقد فعلت ذلك وانت تعلم
ذلك خلف الزوج على ذلك على غيره **وسئل ابو بكر** عن رجل قال لامرأته انت لي زوجة فقال نعم ونوى معنى
فاداني بيته سراج قال خنت قال الفقهاء ان وقعت عليه الخيانة بعد حياضه طلب منه ان يستوفد
نار او خرد لك خن الرجل وان كان خيسته لا حياضه او خرد لك لا خنثا فبينه وان لم يخر له ثنية
يبقى ان لا يثبت لانه لا يثبت في ارض على الاطلاق **وسئل ابو بكر** عن امرأة قال لها زوجها انت طالق واحدة
قالت المرأة بالفارسية خوامي هار فقال الزوج هار ولم يرد على هذا ولم تكن ثنية قال هذا الى الوقوع
او في غير الوقوع اذا لم يرد شيئا **وسئل عن رجل** دفع الدار امرأته على وجه الامانة
ثم انقضا عند الاسترداد فقال لهما بالفارسية ان يردم برداشي فقالت لا فقال لها اخر نوازيك ثم برداشي
سنة طلاق هنته قالها على وجه الاستفهام فقالت المرأة هنته ثم استبان ان المرأة قد رقت هل يقع
الطلاق والزوج يقول اردت بذلك خويفا قال الفقهاء او جعفر استيفاهما الخمل على وجهين احدهما خويص
ابيه والرضا بالخنث والآخر اذا خويصها الحي تصدق فان اراد به وجهه او طلق وان اراد الوجه الثاني
لا تطلق والفقهاء قول مع ثنيته **وسئل الفقهاء** ابو جعفر عن رجل قال لامرأته ان اذ يرك فانت طالق فاما
تشرى حارية وتشرى اها فانت طالق قال ابن بكير عمن ثنيته ما يصرف معنى الا اذ اليه سوى ما فعل ذلك
طلقت امرأته **وسئل ابو جعفر** عن رجل قال لامرأته انت لي زوجة فلبس اخر ثوبين من ثيابي هار طلاق
هنتي فلما اصبحا في غد قالت له زوجتي ثوبين ثوبين فخلعها في صبيحة هذا اليوم قال الحسن بن مطيع
قال ان لم يكن له ثنية فقد برئت من ثنيته ان خلعها قبل غروب الشمس من العقد فان تزوجها بعد العقد كانت
امرأته بتطليقتين ولو كان يقول انت امرأتى بعد اخونها امرأته بعض العقد فان كان بعد ما اصبح اخر
الخلع بعد ما طلع الف فقد طلقت ثلثا **وسئل بعض** عن رجل قال لامرأته انت لي زوجة فلبس ثوبين
طالق ثم تزوجها قال لا يقع شيء لان هذا طلاق قبل النكاح **وسئل ابو نصر** عن رجل قال لامرأته
لست بحبيبي فقالت ان لم اجدك فانت طالق ثلثا فقال لها الزوج خذي بالفارسية قال قوله خوي
اجع الى ما ذكرت من الطلاق المعلق بالشرط الذي علقته وكان في ثوب المعنى وقوله بل انت ان لم
تحبيني فان فارقتي قبل ان يقول شيئا لم يقع **وسئل عن رجل** قال لامرأته كفت لا تطلقين
فقال لها الزوج بالفارسية تحوذ از سرنا باي هنتي قال ابو القاسم هذا رجل خبر بطلاق نفسه عفا
اراده **وسئل ابو القاسم** عن رجل سأل امرأته فخلع بطلاق امرأته فقال ان خرجت فها هنا اليوم
فان جعت الى سنة فانت طالق ثلثا فان خرج هذا اليوم الى الصلوة او غيرها الى حاجة للزوج
الطلاق قال ان كان سبب البين خروج الزوج انقال او ان سبب فلا يقع ذلك على الخروج الى الصلوة وغيرها

الاستسنا كابد وهو طالق شمس ويكون الاستسنا على واحدة من الاثنين هـ وإذا قال أنت
طالق اثنين في شمس أو ثلاث في شمس لانت الاستسنا انما يقع عليهما جميعا فيكون
منشأه واحدة ونصف من اثنين وشمس واحدة ونصف من اثنين والتشبيح والتشبيح
نصف واحدة فيكون طالق اثنين هـ وهذا الاسناد قال ابراهيم بن محمد بن يوسف في رجل
قال لامرأته أنت طالق اليوم واحدة من اثنين والله وان لم يثبت في اليوم ولم يطقها
وقفع عليها اثنين لان الله تعالى لو شاء واحدة لا أخرى ذلك على سبيل البذل وان طلقها واحدة
لم يزل بها اكثر من هذا وهذا الاسناد قال ابراهيم بن محمد بن يوسف في رجل قال لامرأته
امراة قالت لو رجعت كنت مهوى عليك على ان تجعل امرئ يدي ففعل ذلك فلم يطق المرأة
نفسها قال ليس تركها المهر بشئ والمهر فامر على حاله قال لم يطق نفسها قال الفقيه سمعت
ابا بكر اسجد بن محمد قال سمعت علي بن محمد قال سمعت محمد بن الحسن الجوهري عن بشر بن
الوليد عن ابي يوسف في رجل قال لامرأته أنت طالق على حرام وعني واحدة من اثنين والاخرى واحدة
فهل طالقان قلنا وروي عن ابي حنيفة انه قال هو كمن اتوى هـ ولو اتوى واحد بها طلاقا والاخرى
مبينا قال ابو يوسف يقع عليهما جميعا الطلاق وسقطت البيعة كذلك اذا قال لثلاثة نسوة أنت
على حرام واتوى واحد من طلاقا والاخرى مبينا وفي الاخرى الكذب طلق جميعا ولو قال لا
مرأته أنت على حرام مؤتمن يعني برة الطلاق ومرة البيعة قال ابو يوسف هو كمن اتوى هـ
هذا قد نسبها الى المهرين هـ وسئل الفقيه عن رجل ادعى دابة في يدي رجل انها له قال
نكر الدابة يد به فحلف المذعي بطلاق امرأته قلنا ان الدابة له ولم يكن له بيعة هل يقع امرأته
ان يقيم معه والرجل يقول اني اعلم باليقين ان الدابة لي وهل يفرق الحاكم بينهما قال
يسخفها تصديقه والمقام معه واله حوطا لها ان تخلفه وان خلفت اقامت معه وان
نكر عن البيعة راو عنه الى الحاكم وان كان خلف فرق بينهما هـ وسئل ايضا عن رجل
قال لامرأته ان صعدت هذا الشجر نلت تطليقا وسكتت ثوبه صعدت الشجر قال لا
يقع الطلاق بما ذكره هـ وسئل ابو بكر عن رجل قال لامرأته ان اكلت والديك من مالي
فانت طالق قلنا قطعت امرأته قدر الحرام ما جعلت فيها من شيئا من الفضة من مال زوجها قال
كلت والديك من الفضة هل يطلو المرأة قال ان فعلت برفها صاحب الفضة وكان زوجها
ضابطا لك فارحوا ان لا تخش قال الفقيه لان الماع صار لصاحب الفضة هـ مسئلة وردت على
ابن نصر بن محمد ما قولك الشيخ في رجل قال لامرأته ان رجعت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت
طالق قلنا نعم ان الرجل امر جاريتة بلان تعطين كل شئ طلبوا من ذلك الدار رجلا انسان من تلك
الدار فطلب شيئا فاعطيت امة ما طلب منها فلم يرض الطالب ذلك الشئ فقالت المرأة ليجاريته
اجلني فاحملني في الشئ الآخر فرجعت وجانب باجود من ذلك وذهبت بذلك الشئ الى تلك الدار هل
تطلق امرأته قال ان قامت دلالة ظاهرة انها اطاعتة ذلك مولاهما خفت عليه الجنة وان

وان قال لدلالة انها لم تخش علي فوطا واما ما عرفت على قولك هـ ان لا يكون خائلا
وان فحدث الدار سبيل الجارية فانت شئ عتوت عن نفسها من طاعتها ومحصنها ركون
ان سمع الاعمال على ما عرفت هـ مسئلة وردت على ابني نصر بن محمد الجليل ما قولك الشيخ
في رجل قال لامرأته ان رجعت من جنتي او من شعيرتي وبعتني الى الفاحي فانت طالق قلنا وكان
من الميزل يرد ووافقا كان بين يديه شعير افضل من اكله مقدار كف على وجهه خاله في فخايمه فحدث
المرأة فرجعت الفحانة مع بقية الشعير فملا منه من شعير غيره وبعتني الى الفاحي فلما كاله الفاحي
ذكرت المرأة اليهم فاستردت الشعير هل يقع الطلاق قال لم يطر الى ما عرفت في الفحانة فان كان الزوج
لا ياتي فملا منه ولا يبعده من شعيره فاني ارجو ان لا يكون خائلا وان كان ذلك خفت بياني به الزوج
وله عنده ورأيت شعيره ويصير به خفت عليه الجنة هـ وسئل ابو نصر عن رجل قال لامرأته ان
لومي على اهل من التراب فانت طالق كيف يسئل عنه وعلى ابني شئ وقع قال ان استنفا
بها استنفاة بظهور وبعد ذلك اذا طاف بها فاستنفاة من مثلها مثل ذلك المرأة كان يلعن اهلها
ما يخرج من الجنة عندي هـ وسئل ابو يوسف عن رجل قال لامرأته أنت طالق في قول الفقيه
وفي قول المسلمين ثم قال ثم ارد به طلاقا وان اردت به الخمر فما لا يقع قال فانها طالق في القضا
واقا فيما بينه وبين الله تعالى فانها خاضعة الفقيه او خاضعة المسلمين فانه يسجد هـ
سئل ابو بكر عن امرأة طلقها زوجها قلنا انه تزوجها قبل ان يترك زوجها فمات منه
له هل ينبت الشئ قال ان كان لا يعلم ان يفسد النكاح فان شئ الولد ثابت وان كان باعلا
ففي قول ابني حنيفة ثبت الشئ وفي قول ابني يوسف ومحمد لا ينبت بمنزلة من تزوج بعد ان يترك
منه هـ وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما
كيف حال عدتها قال كان ابو الفهم يقول يجب عليها وقت الوطى وكان الشيخ ابو بكر بن ابي سعيد يقول
يجب العدة من وقت الفرقة قال الفقيه وهذا الاختلاف بين ابني يوسف وقوله قول زفر بن العدة
من وقت الوطى وهـ قول ابني يوسف وقت الفرقة وبها خذه هـ وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل
قال لامرأته انت طالق نصف تطليقة وثلاثها وربعها قال كان ابو بكر اسكاف يقول وقع تطليقتان
لا ركا اذا جمعت بين هذه الاجزاء يكون تطليقة وزيادة فذلك الزيادة يكون تطليقة اخرى وكل
الشيخ ابو بكر بن ابي سعيد يقول يكون تطليقة واحدة لانه اضاف الاخر اكلها الى تطليقة واحدة
الا انهم اخطا في التفسير هـ وسئل ابو بكر الاسكاف عن قوم جاؤا الى رجل وزعموا ان امرأته
كلمته باخلاقها فباع منهم تطليقة بالقي درهم فانكرت المرأة التوكيل قال ان كانوا ضمنوا
المال للزوج طلقتم المرأة وعليهم المال وان لم يضمنوا لم يقع الطلاق الا ان يدعي الزوج انها وثلثهم
فيلحق الطلاق ولا يجب المال قيل لهم كان ابو الفهم يقول لفظة الشتر لفظة الصناب ولا يحتاج الى
صنابهم قال فانما الضم خالف اصحابه قال فسمعت عنه قال بلغني خلاف في القوم هـ مسئلة ثم قال
ابو بكر انما يكون لفظة الشتر امهونة اذا كان انفا بالذلك تسليم ما وقع الشتر امهونا

مهر

عليه فاذا لم يكن سليم ذلك الشيء منسوبا عليه فان لفظة السرا لا تكون لفظة ضمان
وسئل ابو بكر عن رجل قال لا اريد هذا الطلاق نه يعني كدم قال يقع عليه الميثاق ومعناه ان
طلقتها القابدة بوجه واحد او في نفس واحد قبله لو قال لها هرقان طلاقا فبني حكم
واراد به طلاقا قال يطلق ذلك لان مثل هذا الكلام مراد به التخييل وسئل ابو بكر عن رجل
وقعت بغيره وبن امراته فحاشته فقال حلال الله علي حرام ان دخلت هذه السكة التي سهر
فحوله انسان علي كره منه وادخله تلك السكة فماتة دخل الدار بغير كرهه قال لا تخش قال لا
تخشاته لو حلف لا يدخلها الكرم فحمل وادخل ثم دخل بغيره في غرابين الكرم لا تخش في ميثقه
وكذلك هذا قيل له ان اريد لو دخلت الدار من طريق السطح ولم تخرج الى السكة فخرج من الوجه
الذي دخل قال ان لم يدخل كانا عجب ان قيل له ان دخل قال اجوان لا تخش قال الفقيه هذا عند
اقرب الى الخشنة وسئل عن سكران قال لا امراته بالفارسية فيرا فيفرام فمرام توامرا
جبري ثباتي فقالت للمرأة الى متى يقول قائل الحاشية لم يبق شي في بيتك شي فقال الزرع
خود جبري حوامر فلما صحا قال لم لا تخرجي من بيتك قال ارجوا اني اطلق وهي ارادته وسئل
ابو بكر عن رجل قال لم يدخل طلقا اري علي شرط ان اخرج من المنزل شيئا ففعل وان يقول لها الزرع
انك اخرجت من بيتي شيئا من المتاع والمرأة تقول لم اخرج قال فقول الزرع وهذا كالا خلافا
يقع بينهما في الخشنة فالقول قول الزوج وكذلك هاهنا وسئل ابو بكر عن رجل خلع امراته
عليها مال ثم انما اذنته بذي الخلع قال هذا باطل ولا اعتبار به في الزيادة وقعت والساحنة مستهلكه
وكذلك لو صالح من ديم العير ثم اذنته بذي الخلع وسئل ابو بكر عن رجل طلق امراته تطليقة
رجعية ثم قال لها ارجعي علي الف درهم فلما خب عليه الف وهو يكون زيادة في مهرها قال
لا تخش الف ولا يكون زيادة في المهر كما ان في باب الفالة اذ الفالة على الزيادة جازت الاقالة ولا
يجوز الزيادة وقال ابو بكر اذ قال الرجل حلال الله علي حرام الكفر استوا بدين شهر درهم فوجه
من اعنه للزوجه فحمل وصار حال كرهه كونه للزوجه من البلدة ونفي الى الصباح قال خش في ميثقه
فيله لو اخذ وحبس علي كرهه فيه فلم يملكه للزوجه حتى اصبح قال بعد ما تفكر ساعة
فحب ان يكون علي الا خلافا قول لي حقيقة ومهر لا تخش ولا قول ابى يوسف خش قيل له فالدن
حيث لا يكون هكذا قال لا لانه لم يكن ان يستأجر لحيث يحملوه وفي هذا الوجه الخروج ما قدر
عليه ورؤيت عن محمد بن الحسن فخرج قال لا امراته اذ اطلقتك فانت طالق واذ اطلقتك فانت
طالق فلم يطلقها حتى مات قال نطلق تطليقتي قال الفقيه لانه لما مات فقد حلت فمهره لا فعل
فوقعت عليها تطليقة لعدم الطلاق ثم قد صار مطلقا لها فيخرج عليها تطليقة اخرى فمهره
عن محمد بن الحسن فخرج حلف ان لا يتزوج المرأة كان لها زوج فطلق امراته تطليقة ثم اذ ان تزوجها
ثانية فذلك ان تزوجها لان ميثقه وقعت علي غيرها وسئل عن رجل سكران قال
لا امراته بالفارسية اني سرح بك ما اردت كذا بغير طلاق واذ شويت قال ينظر

ان كانت هذه المرأة ميتا وكاتب لها زوج قبل هذا الزوج طلقا ثم تزوجها هذا فانه لا يقع الطلاق
عليها بهذه النكحة ان لم يكن له ميتة الطلاق وهو ان لم يكن لها قبل هذا زوج يقع الطلاق بغيره او لم
يؤده وسئل عن امرأة قالت لجليها بالفارسية اريد شهره كخبر طاردا اريد بوزن اريد
قال ينظر ان كان مولود بعينه وان كانت مستبينة لا بعينه بالية وان كان نكح به الحق بعينه هو
كانت مولود او مستبينة

الامارات والمسند

سئل ابو بكر عن رجل من الجند اسكاف عن رجل حلف ان لا يقرب امراته فاستلقى علي ففاه
فجاءت المرأة فقصت حاجتها له هل خش في ميثقه قال لا تخش في ميثقه قال لو كان رجلا حلف ان لا يقرب
امرأة فصارت نحوها فوجه امراته لا تخش في ميثقه وسئل ابو بكر عن رجل طلق امراته الف درهم
مال صدقة ان فعلت كذا وفعلت كذا لا يملك الا مقدار ما دهم قال لا تخش في ميثقه ولا يصح
يلزمه الف درهم وقال بعضهم لا يلزمه الا مقدار ما ملكه قال وكان ابو عبد الله الفلاس يقول بالقول الاول
انه يلزمه قال ابو بكر وانا اقول به قال الفقيه القول الذي يقول لا يلزمه الا مقدار ما ملكه اصح عند
واشبهه يقول الحاشية ان ترى انما في كتاب العتق لو ان دخل قال لعبد غيره انت حر
مال فانه لا يعتق اذا اشتراه لانه لم يضيف العتق الى ملك نفسه فكذلك هاهنا قال الفقيه من
مال لم يخل له ملك فيما ورث المايه وكما ضافة الى ملكه فان قيل هذا يشبه ذلك لان هناك اشار الى
العين وهاهنا لم يستثن العتق فوجب في خشيته قبله هناك اضافة الى المال فربما يقع على ملك
في الحال فصارت كانه قال من المال الذي املكه في الحال ان ترى انه لو قال مالي في المساجين صدقة
وليس له مال لا يلزمه شي فكذلك هاهنا وهذا قول نصير بن جبرين وروى نصير بن جبرين عن محمد
انه قال يصدق بمقدار ما عنده ولا يلزمه ما يستفيد وسئل ابو بكر عن شجرة في الطريق
اعضاها في دار رجل فحلف رجل ان لا يدخل دار فلان فارتقت تلك الشجرة هل تخش قال لا ولو
سقطت الدار خش في ميثقه قال الفقيه وهذا القول موافق لقول اعمامنا انهم قالوا لو وجد علي سوطها
او حابط من حيطانها خش ولكن اقول ان كان الحائط من بلاد الفرس فانه لا تخش هذا كله ما لم يدخل
الدار لان الناس لا يعرفون ذلك دخولا في الدار وسئل عن رجل حلف ان لا يخرج من هذه الدار
وه الدار شجرة اعضاها خارج الدار فارتقت الشجرة حتى توسط الطريق خش لو سقط سقط
في الطريق قال لا تخش لان الشجرة منزلة بنا الدار ان ترى انه لو دخل حيفا فانه تلك الدار لم تخش
وسئل محمد بن سامة عن رجل حلف ان لا يتزوج امرأة فزوجه رجل امرأة بغير اذنه فبلغه فآ
جاز قال لا تخش وتجاوز النكاح وهذا يرجع الى الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد بن جابر حلف ان لا يتزوج
ابنته فزوجه رجل بغير اذنه فلما بلغه اجاز قال ابو يوسف خش وقال محمد بن جابر لا تخش
عن رجل حلف لامرأة ان لا تشرب من بيت فلان فاكلت شيئا فان لا تخش لان فقه النعز جميع
المأكولات وقال ابو نصر الحق انه يكون ميثاقا لان الناس يكونون ميثاقا فقول به ولو قال حلفا لا يكون

الفقيه
القول

وهو من رواية قوله يدعى في الحديث من سأل الله أن يعطيه حبة من الجنة
فقال الله تعالى فصار كانه قال الله لا يفعل كذا وقال ابو بصير
والحق لا يفعل كذا ان توفى به اسم الله تعالى فهو غير وان لم يرد به لم يشأه يكون ثباته وسئل ابو
بصير عن رجل خلف في شرب هذا الماء فاكل الجمل فاكل الخنزير فاكل الجمل فاكل الخنزير قال
الفقير وهذه المسئلة كذا قال ابو بصير عن رجل خلف في شرب هذا الماء فاكل الجمل فاكل الخنزير قال
عليه لم تخلف ولو فقهه فصار يصا طائر يحلس عليه حيث كانه صار بساطا فيفصر الى جلا لا يزا
درة الفحل وسئل عن رجل خلف في شرب فلاتة فليس فورا قد حبط بعزله فلاتة فلا
ابو القاسم الخنثي في ثمينه قال الفقير وهكذا ايضا ابو جعفر وفيه واحد وروي بصير عن
شاذان بن حكيم في رجل خلف كادخل سكة فلان فدخل مسجدا في السكة ولم يدخل في السكة
قال لا تخف ولو ان رجلا عصي من رجل شيئا فحلف المعصوب منه ان لا يقضيه من الغاصب
فما به من الغاصب وقال سلمة بن ابيك وقال المعصوب منه لا اقبل منك قال الفقير ابو جعفر
لا تخف في ثمينه وبعث الغاصب من الضمان الا ترى ان رجلا لو خلف لا يورث في ثمينه فليس على الغاصب
فاخذ منه الزكوة خارج عن ثمينه ولا تخف في ثمينه وسئل الفقير ابو جعفر عن رجل طلب
عن ثمينه فمهرج منه في رجل خلف صاحب الدار انه لا يعرف ابنه هو قال ان راى الخالق الله لا يعرف
فما في مكان هو فانه لا تخشى في ثمينه قال وروي عن ابيهم الخنثي انه كان متواريا من الحاج
فما طالب فخط خطا مذورا او قال الخادمه فليرها فاشا بغير الخطه وسئل الفقير ابو جعفر
عن رجل خلف لا يشرب خمر في هذه الفترة في شرب في كرمومها اوله ضياعها قال ان يشرب
في العزبان او في كرم متصل بالعزبان حيث في ثمينه وان يشرب في ضياع او كرم غير متصل
بالعزبان لا تخف قال ابو القاسم في رجل خلف بالطلاق ان لا يشرب المسكر فافق في وقت في ثمينه
مسكرة في ثمينه ثم شرب بعد ذلك خنثي وسئل عن رجل قال الف درهم ان من يدري
داده اكره فاستكر رجل فقه فلم يثبت الكلام وهو يريد ان يقول ان فعلت كذا قال لا تخلف الفقهاء
فيها فاجعل بعضهم الخمر حشوا وفي بعضهم هذا الكلام ولو كانت اليمن بالطلاق فانه
لا تخف في ثمينه وان كانت بالصدقة فالقاية الحسن والحوظ وسئل ابو القاسم عن
أحد رجل اقرب من مال والده غصبا واسترد منه ابوه فاني خلف الولد وقال بالطلاق علي ولحن وطلب
في المساكين صدقة ان كنت نزلت واني غير هذا الذي اخذت ثم دعه الرجل علي ذلك قال
لا يصير جانا في هذا اليمن في ثمينه ولا بعد وقاية قال الفقير لانه لو جئت حيث بعد الموت ولا
يخوز ان تخلف بعده وسئل ابو القاسم عن رجل قال بالفارسية اكر من دسب هرا ان كتم تاك
سأل قال له المساكين ثم جاء معادون الفرج لا تخف وان تركها رجة اشهر بان تبطل بقة
وسئل عن رجل قال وتركا اما وابنا فاقوم فادعوا اليهم بنوا عموه واكرت الام والابنت
كيف تلبي اليمن على العلم او على الثبات قال الخلق ان يانه ما لهم في تركه كذا سهم فكذا من

مسلم
ابو بصير
ابو القاسم

الوجه الذي يدعون وسئل ابو القاسم عن رجل عا حرة واهله من ابي يدعي رجلا فادوا
ان خلفه هل يخل ولحقه عليهم ان يخله على حصته قال ان ادعوا من انا عن رجل واحد ولا تخلف للواحد
منهم لم يكن للآخر ان يخله وان كان الدعوى منهم غير مردود الى سبب فكل واحد منهم ان يخل
على ثمينه وسئل عن رجل اخر من رجل حسين درهما واشترى منه حجر من ابي بصير
هل يخل الاجر قال ان كان حجر اصابك وليس له قيمه فلم يخله لاجاره وسئل عن رجل سأل
حسنة ان يخلها الى الطاحونة ووضعها في حجر الطاحونة وامر الطحان بان يدخلها بالليل
ثم بيت الطاحونة فلم يدخلها وبقيت الخواص بالليل فسرق ابصر الطحان امره قال ان كان الحجر
فما على عليه خايطا من ثمنه في ثمينه مقدار ما يشترى الاسلم فلا ضمان علي واحد منهما وسئل عن رجل
ادعى على عبد رجلا انه دفع من خزانة مائة درهم فلما ادان خلف العبد والموثق قال ان كان العلام
مادوا بالخلف على الثبات فان خلف خلف ما لك على العلم ان لا يخل عليه ذين ضحي سيوى ذلك
كأحد المتقاضيين اذ ادعى على احد مما لا يسبب لوكاه فانه يستخلف على الثبات فاذا خلف يستخلف
شريحه ايضا على العلم وسئل ابو القاسم عن فقار ذهب من خزانة ثوب فانهم اجبره
فقال بالفارسية نوزار بار كدي تخلف وقال اخر من نازيان كرم فامر اني طالق ثلثه وفد كان فوجه
وفد كان الثوب لغير الفقار قال الخلق انه تخلف في ثمينه انما يريد الفقار الخيانة فيما في يده لا حقيقة
المالك ولو ان رجلا اشترى كراسا وادى الثمن وطلب البايع ان يرد البسع فحلف المشتري
ان لا يدخل هذه الدار راسه سودا رايه ثم يدور على ذلك كيف يصنع قال نعم وله المباح من ذلك الدار
وبعث المشتري منه الثوب فلا تخف في ثمينه وسئل عن رجل اشترى لامرأة هدية وسلمها اليها
ثم انشغل عنها منها في الله وقال ان لم تعطني هذه الثياب فان انا اسألك هذه الدار فامر ان طالق
فبعث ابوه الثياب على امرأته انه على يدي رجل لا ساكنة قبل ان يعطيه حيث ان يرد المرأة الهبة
ان لا يبقي فليقع الابن الى ابن فيسقط ثمينه ولو كان ساكنا معه وقت اليمن فلم يخذله الثقلة
حين يعني اذ لم يدور اليه وسئل عن رجل عظيم فيه ما الخور في المذ في الشهر ووقع في ارض
قزاة فزاد عوار جنبهم وطلب صاحب الخور منهم الخمر فادان خلفهم انهم ما زرعهم في الخور
فما يسعهم اليمن قال ان يقصد اسباق الما فهم في سعة وان خلفوا على ذلك ولو ان خلف رجلا
ان لا يفعل خراقا ابدا وعنى به الوحن فنزوح امرأة يكاخا فاسيرا ووطيها لا تخف لانه ليس
خرا او مطلق وسئل عن رجل خلف ان لا يشرب اكثر من مرة كل متر بدخل فيه فشرب
ثلاثة ايام مرة ثوب في الشبان مرة هل تخف قال ان كانت الضيافة واحدة خنثي في ثمينه وسئل
ابو القاسم عن رجل قال ان وحب ابنتي مال يدرى قال درهم من مالي صدقة لعل قسيك درهم فدا
له فزوجها قال خنثي في ثمينه والحوالة لو تصدق بذلك على مسكين ولحقه جازا وحب له
المسكين لم يضره في جواز الصدقة وسئل عن رجل اشترى خرا او يخله له فحلف اجبر
لا يعمل معه ثم بدا ان يعمل خنثي في ثمينه ان لا تخف قال يستخلف ذلك المشتري الذي يريد ان يعمل

نواة
ان ساكنه

فيه ثم سبعة منه إذا فرغ من العزاء وسئل عن رجل زاعج برعي الرماح وله راع آخر خلفه
الذكور من الذوات في الراعي الذي يركب الذكور قال سئل الذوات مع الرماح من غير أن يسامها الرماح
الراعي ثم أضاف واحد منها هل على رأي الرماح هناك قال أبو القاسم إذا انصامت الذكور إلى الأناث
فسافهن جميعا لانه حفظ الجميع فإن ضيع شيئا منهن فإن هلك حيث لا يعلم به أو نزل
صالح عليه وإن سلم الله رأي الذكور فصار صبي ما هلك من ذلك ضيع أو لم يصنع قال الفقهاء
الجواب على قول أبي يوسف ومحمد أن أصله أن مواعيد المودع ضمن إذا هلكه وسئل عن
الرجل عن رجل خلفه أن لا يأكل خبزا فأكل قرضا أو جوز يثقا أو ميسرا قال الخت لا ترى أنه لو رجع
عنه حشوه يسمى خبزا قال الفقهاء أما الجوز يثقا فقد قال أصحابنا في كتاب الأيمان أنه لا يحنث
وأما القرض والميسر ينبغي أن يحنث كما قال نصيرويه ناخذ وقال محمد بن سنان في هذا كله
لا يحنثه وسئل أبو القاسم عن امرأة قالت إن كنت فلا تأفعلني صوم شهر من شهر رمضان
فكأن الحنث عليها الصوم فثابتا أو مفترقا قال إن ثبات متتابع أو إن ثبات مفترقا لم يكن
لها ثبوت الشايع قال الفقهاء قال بعضهم بلزمتها متتابع لأن صوم رمضان متتابع فوجب عليها
كذا كذا بمنزلة شهر رمضان قالوا الذين قالوا لا يحنثون في الصوم فلو كان شهر رمضان في الصوم
لا في الشايع فالمتتابع وبه نأخذ وسئل عن رجل قال إن كنت فلا تأفعلني من هذا الشهر
يوما يعني شهر رمضان فكله قال إن أراد البراءة في نفسها فهو بمن وإن أراد البراءة من آخرها فهو بمن
وإن لم يكن له ثبوت فهو على أقل الخالين وهو البراءة من آخرها لا من أولها وإن لم يكن له ثبوت
أن لا يحنث فلا تأفعلني الشيا أو في الصيف أو خلفه لا يحنث في الشيا كله قال محمد بن الحسن ليس عينا
في ذلك شيء معلوم في ذهاب الشيا والصيف الأقول أن الشيا يبرأ ذوالها جميعهم وقد ذهب الشيا
فقد ذهب كذلك الصيف وقال بعضهم يعتبر فيه الوقود والاصطلاح فإن ترك الناس الوقود
وقد خرج الشيا وإذا أخذوا في الوقود والاصطلاح فقد دخل الشيا في بعضهم اعتبروا بالشيا
الشيا السنوية وفرعها وعلقوا الحزم به ولو خلفه لا يحنث في الوقود والاصطلاح فإن ترك ذلك
إذا قدم واحد من الحاج إلى قديم جميعهم ولو أن رجلا خلفه فقال والله لا عهد بك فحنثه
قال محمد بن الحسن ليس هذا بعهد وإنما التحذير والتحذير وعبره أن يعني ذلك وسئل
نصير عن امرأة سرق درهما من كيس الزوج فخلطها بدهانهم غيره فقال الزوج إن لم تتركين
الدرهم بعينه فأنت طالق قال الخليل أن تزد عليه واحدا واحدا فأفعلت ذلك فقد ردت
بعينه ولو أن رجلا خلفه أن لا يبيع هذا العبد ولا بعينه قال نصير بن يحيى يبيع نصفه ويبعث
نصفه فلا يحنثه وسئل اسمعيل بن حماد عن رجل أخذ الفقة فوضعهما في فيه فقال
له رجل امرأة طالق إن كنتها وقال الحرام أن طلقا آخرهما فربك قال يا كذا يحضر الفقة
فيلقي بعضها ورؤي عن أبي حنيفة أنه قال للحسن بن زياد أسلك عن شيء فإن أحنثت عنه فأنك
تفقد على تعلم الفقه ثم قال ولدت عن رسول الله لا يحنث ولا يحنث ولا يحنث ولا يحنث

أبو

أبو

ولا أسودين ولا أسودين ورجع الحسن بن زياد عنه فعلى أبيه فقال إن الولدين أحدهما ذكر
والآخر أنثى وأحدهما حرة وأحدهما أبيض ولا أسود وسئل عن خلف بن أيوب
سألت أسد بن عمرو عن رجل قال والله لا أتزوج امرأة من أهل هذه الدار ولا من أهل هذه الدار
فوقد تزوج منها أو قال والله لا أتزوج من نيات فلان وليس لفلان بنت ثم ولدت ابنا فزوجهما
قال لا يحنث لأن البعير إنما يحنث على أعيان أهل الدار وأعيان نيات فلان ولو قال لا أتزوج
من أهل هذه الدار فزوجهما لم يكن ولا يومه فإنه يحنث لأن البعير يحنث على الجنس دون العين
وسئل أبو القاسم عن رجل زاعج برعي الرماح وله راع آخر خلفه قال الخت لا ترى أنه لو رجع
عنه حشوه يسمى خبزا قال الفقهاء أما الجوز يثقا فقد قال أصحابنا في كتاب الأيمان أنه لا يحنث
وأما القرض والميسر ينبغي أن يحنث كما قال نصيرويه ناخذ وقال محمد بن سنان في هذا كله
لا يحنثه وسئل أبو القاسم عن امرأة قالت إن كنت فلا تأفعلني صوم شهر من شهر رمضان
فكأن الحنث عليها الصوم فثابتا أو مفترقا قال إن ثبات متتابع أو إن ثبات مفترقا لم يكن
لها ثبوت الشايع قال الفقهاء قال بعضهم بلزمتها متتابع لأن صوم رمضان متتابع فوجب عليها
كذا كذا بمنزلة شهر رمضان قالوا الذين قالوا لا يحنثون في الصوم فلو كان شهر رمضان في الصوم
لا في الشايع فالمتتابع وبه نأخذ وسئل عن رجل قال إن كنت فلا تأفعلني من هذا الشهر
يوما يعني شهر رمضان فكله قال إن أراد البراءة في نفسها فهو بمن وإن أراد البراءة من آخرها فهو بمن
وإن لم يكن له ثبوت فهو على أقل الخالين وهو البراءة من آخرها لا من أولها وإن لم يكن له ثبوت
أن لا يحنث فلا تأفعلني الشيا أو في الصيف أو خلفه لا يحنث في الشيا كله قال محمد بن الحسن ليس عينا
في ذلك شيء معلوم في ذهاب الشيا والصيف الأقول أن الشيا يبرأ ذوالها جميعهم وقد ذهب الشيا
فقد ذهب كذلك الصيف وقال بعضهم يعتبر فيه الوقود والاصطلاح فإن ترك الناس الوقود
وقد خرج الشيا وإذا أخذوا في الوقود والاصطلاح فقد دخل الشيا في بعضهم اعتبروا بالشيا
الشيا السنوية وفرعها وعلقوا الحزم به ولو خلفه لا يحنث في الوقود والاصطلاح فإن ترك ذلك
إذا قدم واحد من الحاج إلى قديم جميعهم ولو أن رجلا خلفه فقال والله لا عهد بك فحنثه
قال محمد بن الحسن ليس هذا بعهد وإنما التحذير والتحذير وعبره أن يعني ذلك وسئل
نصير عن امرأة سرق درهما من كيس الزوج فخلطها بدهانهم غيره فقال الزوج إن لم تتركين
الدرهم بعينه فأنت طالق قال الخليل أن تزد عليه واحدا واحدا فأفعلت ذلك فقد ردت
بعينه ولو أن رجلا خلفه أن لا يبيع هذا العبد ولا بعينه قال نصير بن يحيى يبيع نصفه ويبعث
نصفه فلا يحنثه وسئل اسمعيل بن حماد عن رجل أخذ الفقة فوضعهما في فيه فقال
له رجل امرأة طالق إن كنتها وقال الحرام أن طلقا آخرهما فربك قال يا كذا يحضر الفقة
فيلقي بعضها ورؤي عن أبي حنيفة أنه قال للحسن بن زياد أسلك عن شيء فإن أحنثت عنه فأنك
تفقد على تعلم الفقه ثم قال ولدت عن رسول الله لا يحنث ولا يحنث ولا يحنث ولا يحنث

مسألة

قال ابو نصر وكذلك انما في الصلوة اذا حرك لساعة جاز وان لم يسمع اذا ناه فهو اوثق
قال الفقيه عليه واخذوا سبيل ابو نصر عن رجل خلف ان كان ينام على هذا الفراش فجعل ذلك الفراش
في فراش فنام عليه قال لا تخف لان الحكم للفراش الظاهر لا ترى انه لو خلف هذا الفراش في فراش
جناح فقال هذا فراش الجناح وسمي باسم الظاهر قيل له فان اخرج الحشور من الفراش فنام
عليه بعد ما نزع الحشور قال الرجل ان لا تخف لانه لم يطلع عليه اسم الفراش وقال ابو نصر
سمعت محمد بن ابراهيم يقول سمعت خلف بن ايوب يقول اذا رأت المرأة زوجها في الفاضل
وحجرت الروح اليك فاحلف بالله واذا خلف يقول الفاضل فترقت بينكما وروى عن محمد بن ابراهيم
ابن عزي بن يوسف مثلك وقال بعضهم اذا خلف يقول له الفاضل ان كان امرتك في طائف فيقول
الزوج نعم فاذا قال ذلك فدخلت منه وسبيل ابو نصر عن رجل خلف قال ان وضعت
يدي على جازتي هذه في حجره فصر بها قال لا تخف لانه اذا لم يسمع اسمها في حجابها
اذا كان سبب اليقين ذكر انما يراه وسبيل ابو نصر عن رجل خلف ان لا تخف لانه اذا لم يسمع اسمها في حجابها
زوجها فاحلف بالله فاحلف بالله قال الرجل ان لا تخف لانه اذا لم يسمع اسمها في حجابها
ان لم يسمع زوجها في حجابها فاحلف بالله فاحلف بالله قال الرجل ان لا تخف لانه اذا لم يسمع اسمها في حجابها
قال لا امراته والله لا يسمع من تحت فركبها هل يكون مؤلفا قال لا يكون الجناح الا بذلك
وسبيل ابو نصر عن رجل قال والله لا وضعت يدي اليوم فاعطاه ولم يقبل هل تخف قال ان قضيت
تخف بئرا له بده كل فاحلف وسبيل ابو بكر الاسكاف عن رجل خلف لا يدخل هذا المسجد فهدم
وبنى مسجدا ثم دخل قال تخف في نفسه قال الفقيه وليس هذا الذي خلف لا يدخل هذا البيت فهدم
ثم بناه الخ فدخله لا تخف لان اسم البيت قد زال عنه حجبهم وهاهنا لم يزل عنه اسم المسجدة
وسبيل محمد بن مقاتل عن رجل خلف بطلا فامراه قلنا ان لا يكلم امرأته قلنا سبيل قال ينبغي ان لا
يرسل اليها او يطلب منها ان ترضى منه وتدخل في حلاله وسبيل ابو نصر عن رجل خلف لا يدخل هذا المسجد فهدم
الله خرامه قال هو كافر وسبيل محمد بن مقاتل عن رجل خلف حتى يمدح صلى الله عليه وسلم قال لا يكون شيئا
في قول الحمد واكثر حقه عظيمة وسبيل محمد بن مقاتل عن رجل خلف ان يبيع عبده او دابته ولم
يؤقت وقتا فيسرف منه قال لا تخف ما لم يستبشركم بونه وسبيل ابو بكر الاسكاف عن رجل
قال لا امراته انك تفسد بين طعامي وخلف بها فقال ان ادخلت في المنزل شيئا الى شهر فعلى
كذا فادخل منزله الخ الى الجيرة قال لا تدخل البئر لتتبع به المنزل رجونا ان لا تخف وسبيل
ابو بكر عن رجل كان مع نضر على سطح فاراد واحد منهم ان يذهب فاراد ولهم معه قوض فقدمه
على ناحية من السطح وقال يا ابن ابنت اليلة او اكلت هاهنا يعني به الموضع الذي وضع قدمه
فامرته ان تظلم فقام على ذلك الموضع من السطح فان تظلم امراته واما فيما بينه وبين امر
تعالى فهو مصدق وقال شاذلي عن رجل خلف لا يدع ماله على عذبه هذا اليوم قال واذا قدمه
ان الجاهل حتى يحسبه فاذا حسبه بقر في نفسه قيل له فان كان لا يصدق في الحكم او قد ماله

ان

قال حسيه قال لا بد من ان السيل في نفسه وروى ابن سماعة عن محمد بن عبد الحنف ان لا يفسد عن
ولا نه شيئا وليس عن رجل خلف او نكحته ففوق حلف وكذلك الرقعة التي يكون في الثوب ولا تخف
في النكحة لا بها السبب وليس وقال محمد بن عبد الحنف لا يكسوا عبده فاعاره ثوبا عسره سبيل او نكحته الى
السفر فاعاره ثوبه لا تخف لانه لو كان له لم يكن الثوب للعبدة وقال الحسن بن زياد كذا عن رجل خلف
في حلفه قال ان الصلوة خلوا على السبلة فذهبوا كل سبيل في حلفه ان اخبر باسمهم وهم معي
عن السبلة انما لم يفلو كسبت بذلك هل تخف في اليقين قال الفقيه خسران كسب السام جيرانه
عليهم وجعل عليه ويقال هل كان فلان فيقول لا فاذ انفقوا ان اسمهم سبيل او يقول كاذب ففعلوا
فخرجوا مناعه وقال نصير بن يحيى سالت الحسن بن زياد عن رجل قال والله لا اكلم ولا اتوقا والله لا اكلم
ولا ناسه والله لا اكلم ولا ناسه وقال ان كلمته بعد ساعة فعليه ثلثة ايمان وان كلمته بعد العبد
فعليه ايمان وان كلمته بعد شهر فعليه ايمان واحد وان كلمته بعد سنة فلا شيء عليه وروى نصير
بن يحيى عن ابن سماعة عن ابن جعفر ان خلف قال والله لا اكلم ولا اتوقا فقال هذا على ان يخرج
بيده ولو قال والله لا اكلم ولا اتوقا الا ان كان هذا على النكحة منها ياهله ونديه وقال نصير سالت الحسن بن
زياد عن رجل كان له على فلان الف درهم فقتله بعد ذلك عدل ان لم يذق من المال هل يسمع ان
احلف عند الفاضل ان لا اكلم له على ان شيئا قال لا احب له ان تخلف يقول الشاهدين وروى شاذلي عن رجل
في حلفه لا يدخل هذا المسجد فهدم الله خرامه وقال الفقيه هذا هو القياس فيه باقت
وله قول علي بن النضر بن خلف وقال نصير سالت الحسن بن زياد عن رجل قال والله لا اكلم ولا اتوقا
عك يذهب حتى يعطيني حتى تم ما هذا الخالف فقام العور وذهب قال لا تخف وان قام الخالف
وذهب فتركه فانه تخف قال قلنا ارباب ان خلف ان لا بدعه لخرج من الكوفة فخرج وهو لا يعلم
قال لا تخف وان اراه يخرج فتركه حيث وان لا رمة لم يقوى عليه حتى ذهب ولا تخف
وسبيل ابو بكر عن رجل خلف ان لا يستشير عبدا فاحذر عده بعده قال لا تخف لان الجارة غير
البيع الا ترى لو ان عبدا اجزعه الى يد ارباب فلا تنفعه الشفيعه وسبيل ابو بكر عن رجل
المطاهر اذا ما امرته قال الكفارة لا يسقط عنه وكذلك اذا كان الرجل الكفارة لا رمة
لانه لو مات فعليه كفارة قيل لا يسقط قال الفقيه وهذا القول موافق قول الشافعي ولا يوافق
صحابنا وانما تخف الكفارة عنه فمضى الوقت وليس له كفارة القتل واليمين وسبيل ابو بكر
عن امرأة قالت لا يورثني في صحتي ما رحت منك ما كسرتني في بدنه ففقيه كاه من مات المرأة وقد هبت
ذلك اليه فهدم منها خلف ابوها فقلت نطليقات ان ابنته لم تخلف شيئا في الشر كذا دراهم وخلف
فل يبعها مطلقا فان كانت سلمت جميعا ما كان لها الى ابوها حتى لم يبق له يد هاتين لم تخف
وارهاه في نفسه فارتفع عليه شيئا من الثياب او غير هاتين ما كانت حيث اوت في نفسه وسبيل
ابو بكر عن رجل خلف بالقرار سبيل ان لا يكلم الا جيران فلان فقام اول من ما جحد الملو وعلية قال لا
تخف لانه يمينه ان اهلكه الله ان لا يذهب الى هذا الا ترى انه لو اكل من فطر بطيخة لا تخف لان

مسألة
قرا الكيس

4

V.

五

المراتب داره بغيره زاد له من جرحه ان لا تحت الا ان جرحه بالباب المصروف وهو على بغيره
ولو حلف على شيء فلا يخرج من باب ذرية من جرحه في نفسه وان كانه من باب دار
في جرحه من ماله من جرحه من باب النار لا تحت الا ان جرحه من باب النار وان حلف على شيء
الى مكة لا تحت الا ان جرحه من باب المصروف ما يستلزم مكة من جرحه وان جرحه من باب دار
فمنه لا تحت الا ان جرحه من باب المصروف ما يستلزم مكة من جرحه وان جرحه من باب دار
حلف لا يتركه الى مكة فمنه بعض الطريق وركب البعض فانه تحت وقال محمد بن مقاتل اذا
حلف الرجل في نفسه وكان عنه قوت يوم وليلة لا يخرج به الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار الطعام
عشرة مساكين قال وقال بعض اصحابنا ان كان عنه اقل من قوت شهر حلف ان يصوم وروى عن ابي
الله وان اذا تحت الرجل وليس له الا الثياب التي على يديه وليس له دار يسكنها او يريد ان يسكن الناس
ما ياكل وكان له خادم فانه لا يخرج به الصيام وكذلك ان كان عنه الطعام يبلغ الكفارة وليس له غير
ذلك او دارهم او ذنابير مقدار ما يسكن به واما كان عنه عروضة او اقل من مقدار الكفارة لا تحت
عليه شيء يعني سوى الصوم ما لم يكن فضلا على الكفارة مقدار ما يبلغ قيمة الطعام وسئل
نصير عن رجل حلف ان لا يلبس حبيبا نه من عول فانه لا يخرج من الحالف فامر في صلاة فرغ من الصلاة فحاسبه
وذكر خلو في هذه الصلاة وداموا مع والديهم قال ان صار من ذلك الملاءة على حبيبا نه ما يكون لبس تحت
وان كان حلف ان لا يلبسهم فانه لا تحت وقال نصير سمعت الحسن بن زياد حلف فقال والله لا يلبس
من عول فانه لا يخرج من حبيبا نه من عول فانه لا يخرج من حبيبا نه من عول فانه لا يخرج من حبيبا نه من عول
الفلسوة وروى محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن قال اذا حلف ان لا يلبس من عول فانه لا يخرج من حبيبا نه من عول
عماه لا تحت ولا يترى عن كفارة البس قال الفقيه نه قد ذكرنا هذا في باب في المسئلة الاولى
لم يتركوا ثوبا وسئل نصير عن رجل حلف ان لا يلبس من عول فانه لا يخرج من حبيبا نه من عول فانه لا يخرج من حبيبا نه من عول
خرقة يدر ثوبين ثوبين باليمين فرضي بها قال لا تحت وقال نصير سمعت ابي عبد الله عليه السلام
نه رجل حلف لا يدخل دار فلان فقال علي جاريط مما يلي السكة او قام علي جاريط بين داره ودار جاره
قال ان قام علي جاريط الذي يلي السكة تحت وان كان الحاريط الذي بينه وبين الجار هو لمنزلة دهلير
بينهما لا تحت وقال الفقيه وفي قوله لا تحت الوجهين جميعا نه واحد وسئل اشداد
عن رجل حلف ان لا يدخل دار فلان الا مع جبري شلفه وذا قال ان يترك بهم بنية او قتل او هدم او يوت
لا تحت وقال نصير سالت الحسن بن زياد عن رجل حلف لا ياكل من هذه الطعام مادامه فليكن
فما ع بعضه ثم اكل ما بقي قال لا تحت وقال علي بن محمد بن علي نصير بن الحسن وانما حلف في
رجل حلف لا ياكل من مال فلان فمات المملوك فحلفه فوري الحالف فاكل منه فانه لا تحت لانه
صار مال القارنه وكوفال الاكل من كسبه فمات فوري الحالف فاكل حلف لانه كسبه
وروى علي بن احمد عن نصير انه كتب الى ابي عبد الله الشامي امرأة حلفت تؤامر ثياب الزوج
فقال لها الزوج ان لم تردني التوبة الساعية فانت طالق فذهبت المرأة لترده فحلفها التوبة

الا

وهو خرج من العينة لترده فاحده منها او من العينة قبل ان يخرج من العينة هل يترى
فيه قال القياس تحت لانه لم تردده وانما احده منها فترى وان كان احده يد فحلف تحت قال
الفقيه وعنه اذا حلف العينة لترده فاحده الزوج فصار كأنها عن اي ردته ولا تحت وهو
الاستحسان وقال نصير امرأة سرفت عشرة دراهم من كسبه وجعلها يدرهم غيره
فقال الزوج ان لم تردني علي العشرة بعينها فانت طالق قال الحنفية في ذلك ان ترد عليه درهمها
درهما فطعنة فطعنة فادفعه فقلت ذلك فقد ردته عليه بعينه ولا تحت وروى الحسن بن ابراهيم
عن ابي يوسف في رجل حلف لرجل فقال ان لم اقبض مالك كذا فعلى يمين من عاب المملوك عليه فادفع
اذا دفع الى القاضي يترى فيه قال الفقيه ان دفعه الى القاضي يترى فيه ولا دفعه الى وكيله
سئل محمد بن مقاتل عن رجل قال لاسه ان يتركك تعمل مع فلان فعلى كذا وكذا فتمناه ولم
يتبع الا بعد قال ان كان الا من مديكا لا يفتي معه فانه لا يتركك يعمل مع فلان فعلى كذا وكذا فتمناه ولم
قال الله على بشر حجة قال عليه بقدر عي لا يفرقة اكثر من ذلك الا ترى انه لو قال بنية على ان حج سنة
عشر مرة وما بقي فمات قبل ذلك لا يلزمه شيء وهكذا روى عن محمد بن ابراهيم بن عثمان بن ابي
خوة وروى عن محمد بن رجل حلف لامرأة الا يخرج الا ياذنه فقال لها اذنت لك ان تذهبي كل اذنت
فان هذا اذن وليس عليها شيء حتى تنهاها عن الخروج فاذناتها عن الخروج وليس لها ان يخرج
حتى ياذن لها مرة اخرى وسئل ابو بكر عن رجل حلف ان لا يطحن على هذا الملو على هذا
الماط حونة فحول هذا الملو من هذا النهر الى نهر اخر وعلى ذلك النهر ايضا حونة فطحن الحالف
في تلك الطاحونة قال ان كان الملو الذي حلف عليه اقل من تحت وسئل نصير عن رجل حلف
قال ان عافاني القصر هذا المرض لا افطر الا ان اصلي الغداة قال هذا ليس بشيء وليس هذا الله
وقال الحسن بن مطيع رجل حلف ان لا يكلم فلانا ففرغ فلان اباب فقال الحالف كسبت ان
او قال كسبت ان لا تحت ولو قال حتى توتحت وقال محمد بن سلمة تحت في الوجوه كسبت ان
الفقيه قول الحسن بن مطيع الحث اني وسئل محمد بن مقاتل عن رجل حلف ان لا ياكل
فطر فيه وقهره قال لا تحت في قول ابي يوسف وقول محمد بن الحسن وهو قول الحسن بن زياد ولو كان
رجل حلف ان لا يكلم فقرا القران في الصلوة او غيرها قال محمد بن مقاتل تحت فيهما جميعا وقال
ابراهيم بن يوسف لا تحت في كليهما وقال ابو حنيفة واصحابه ان قرأ في الصلوة لا تحت وان
قرأ في غير الصلوة تحت قال الفقيه ان كانت يمينه باليمين حثت اذا قرأ في غير الصلوة كسبت
قال اصحابنا وان كانت اليمين باليسار حثت كسبت كذا قال ابراهيم بن يوسف ان الناس لا يعرفون
من كسبناه وسئل نصير حلف ان لا يدخل هذه القرية فدخل ارضها قال لا تحت لان هذا عند
يقع على العمارة وكذلك ان حلف لا يدخل بلدة كذا وان حلف ان لا يدخل كورة كذا فدخل
ارضها تحت وكذلك ان حلف ان لا يدخل رستاق كذا وسئل نصير عن رجل حلف
وانا والميت على رجلين في اوارت الميت في حرم العزم فحلف العزم لم يترك علي شيء

دری امرنامه الحق المدعی فان حق المدعی لا یثبت بحدیك المحمود ذك الواحد حقه وحلفه
على دعواه وسئل ابو بكر عن رجل باع صبيعة لابنه الصبيعة التي يبيع امه اهل الار
ان يطل اليه اذا كبر قال اذا كان الابن رجلا مستورا المحمود لحد الناصر فليعه جازر وليس
ليها من ادراك ان يطل اليه وسئل الاب عن صبي فبان قال صاع او فان العت عليه
قال قول قول الاب وان كان الاب فاسبقا لا يجوز بيعه وسئل ابو بكر عن رجل باع عبد
فادان ببيعه من فاسق قال اكراه ان يبيعه ممن تعلم انه يعصى الله تعالى به وسئل
ابو بكر عن امرأة ماتت وتركته وولادها صغارا وتركته كزوا ودارا او وطبا الى اخوها
فباع الوالد الصبيعة وانفق بعض ثمنها على نفسه واشترى بعضا صبيحة لنفسه ولا يبر
صبي الوصي لذلك قال ان كان مستورا ووصي المرأة فداصلح جميع امور المرأة فبيع الاب جازر وما
اشترى من الصبيحة واستهد عند الشرا انه اشترى دون الولد فاستراه له والتمس ذنب عليه وان
كان الاب رجلا فاستداه فبيعه وسئل ابو بكر عن رجل اشترى برة من رجل فقام فقبض
التمس فلا يبيع منها الى منزلك حتى اصيرانا الى منزلك وسوقها الى منزلك فانت البقرة في منزل
البائع قال هل كنت من مال البائع وان قال البائع كنت سلمتها الى المشتري والقول قول المشتري مع فيه
انه لم يقبضه وسئل ابو بكر عن رجل اشترى صبيحة على ان يخرجها من ديارهم وامسكها سني
وكان يوقر ذلك في هذه السنين والآن يدعها اهل القرية على ذلك ولا شهدا فيهم وليس عليه من
الخارج الا ما كان يوقر في زمانه حتى شهد سادات عدلاب من اهل تلك القرية على زيادة
مع ثمنه فاذا ثبت ذلك وحكم عليه القاضي فهو بالخيار ان يشاردها وان شاء امسكها الا ان يكون
حدث هذه نقصان بالصبيحة قال الفقيه انما لا يقبل شهادة اهل القرية من كانت له صبيحة فاما اذا
شهد من اهل القرية من لم يكن له صبيحة ولا ولد له وزوجته والديه وكان عدلا يبيع ان يقبل
شهادتهم وسئل ابو بكر عن رجل كانت له سلعة طرأ بها رجة الالف فباعها فاربعة
بقر ليل واحد منهم انفق من ثمن معلوم فلما وزنوا وجدوا ناقضا من المقدار المقدر بكثير
نظامون البائع بالتمام السلعة هل لهم ذلك قال ليس لهم ان يطلبوا من البائع ان يوزن سلعتهم
ولعنهم بالخيار ان شاءوا احد حصصهم من الثمن وان شاءوا تركوا وجعلوا بالتمس قال الفقيه يعني اذا
ادان كان البيع منهم جميعا في حالة واحدة ولو باع منهم مقرا فالنقصان على الآخر خاصة و
الآخر بالخيار وبيعه من الاول ليس جازر ولا يخذل واحد منهم فامر الفقيه قال ابو نصر دحلان
اذا اشترى رجل ارض فمطروا الى ظاهره ثم قال لهما صاحب البصلة السوق ذلك البصل الذي
مطروا الى ظاهره بعه منكم ايضا فقالا لا اشترينا به فقلعا بعضهما ثم اردا البيع قال
ابو نصر اذا قلعا بعضه لزمهما ما قلعا وما لم يقلعا ثم قال ابو القاسم بيع البصلة الا ان يباع
اذا كان له ظاهر وان لم يكن منه شيء ظاهر وان البيع فاسد قبل ان يفسد البيع وما انفصل
به هذا ونحن ان يبيع حنطة له لخبث قد حثت حتى لا يراه والحنطة الحنطة موضع

معاونة لا يبيع البائع في ذلك الموضع ضرر والبصل المعبد لا يبيع موضع خبث ان طلبت
الارض قبل خلع على البائع ضرر قبله اذا كان شيئا من ظاهر البصل الفلح يودي الضرر وان لم يوضع
ذلك ما ظهر او رافه معروفه ولا يدرى فليعه على كل حال اذا هو بقاءه ووزن رجل البصل على المشتري
ضرر وذلك لو قال بعثت منك ما في هذه الاخرية من البصل احتاج المشتري الى ان يقبل المنة او خيرة
حتى يصل الى ما اشترى او لا يعلم قال الفلح على المشتري فلا اقلع شيئا منه من طاهره فيما ولىه وفيما
لم يقلع واذا ادان المشتري ان لا يطل خبثا فلا يخذل ان البائع اذا اقلع بعه فان خيار المشتري
لا يطل في الباقي ان فيه الصغر والكبر وما يطلع الصغر وما يطلع الكبر يكون محلا لشرط
شرا في دوائ فيه الصغر والكبر فخرج البائع فراه اياه لم يقبل بذلك خيار ربه فيما بقي قبل
له او رافه الا هو طاهر البصل لا يحتاج اليه وهو ما يوقر به كيف وجب جواز البيع بظهور
قال انه بعضه ويظهر بعضه بعرف موضع ما غاب منه ولذلك جازر وقال ابو نصر اختلاف في المسئلة
التي اخذ ابو بكر عليها ما به الصفا بعضهم كانت المسئلة ان هرون احب جازر فان كان يشتريها
فلا يخذل عليه الا سيرا فقال نزوجها البائع رجل ثم يبعها منه في طهر الزوج قبل ان يخذلها بعد ما
يقبضها المشتري وقال بعضهم ان زبده خلع امير المؤمنين ان لا يشتري عليها جازر ولا يشتريها فاحت
جازر فلا يشتري بعضها ويوطئ لك نصها قال الفقيه ان كان المشتري خاف ان يطلها الزوج يبيع ان يقول
للزوج قبل ان يزوجها فامرها يدي بعد ما نزوجها فاطلقتها متى شئت ثم نزوجها ثم يشتريها
ويقبضها ثم يطلها فلا يخذل عليه الا سيرا وسئل ابو القاسم عن رجل باع بيتا وعليه فقل
قال الفقيه لا يخذل في البيع سواء كان مقفلا او غير مقفل لان الناس يخافون رفعه فيما بينهم
واذا باع جارا او كفا فان كان موكفا دخل الحاف والبرذعة في البيع وان كان غير موكف لا يخذل
في البيع قال الفقيه وقد سالت الفقيه ابا جعفر عن هذا قال يدخل الحاف والبرذعة في البيع واذا
باع وشاد دخل العدان في البيع واذا باع غلاما دخل ثياب مثله في البيع وفيه ما خذ وهذا السمينان
لتعاطل الناس وسئل ابو بكر الاسكافي عن رجل قال بعثت هذا الثوب بعشرة دراهم
محتاج ومكسرة قال يجوز ويلزم من كل واحد منهما نصفه من ذل ونصفه من ذل قال البيهقي فاسد
وسئل ابو بكر عن رجل باع على البائع او على المشتري قال ان قال المشتري دراهم
حيثه فعلى البائع ان ياتي به والاجر عليه وان قال المشتري غير مثله فهو على المشتري
وسئل ابو القاسم عن رجل اشترى مشجرة فوجد فيها بعض الاشجار معبها فان كان
المعيب خاصة ليس له ذلك وان كانت متباينة متفاوتة فهي كشي واحد لا له الورع عليه
خاصة لا يشتري منه كما يشتري الكلا والمشتري ان اخذ كلها او فرد كلها وكذا لو اشترى
اسايع فربا فوجد بعضها معيبا فليس له ان يرد ما خاصة ولكن باخذ الكل ان شاع جميع الثمن وان
شاردها في لوان رجلا اشترى عبدا فلم يقبضه حتى باعه من البائع لا يجوز البيع قال ابو نصر ولو
هبة فيه قبل القبض يصير له اذ قاله ويكون لفظ الهبة منزلة الاقالة وسئل ابو بكر عن رجل



فيه كبرية... قال لا بأس به...
فلا بأس بان...
لو كان...
المخاطب...
ذلك...
منهم...
بالعقود...
يا ميم...
دفع...
من...
لأنها...
ليصير...
ان...
قال...
السلم...
من...
عزوة...
لا...
برفعه...
وسئل...
رده...
نقصان...
ذرا...
امعة...
وغير...
وان...
الضباع...
يسلم...
الحكم...
قال...
الجبران

واقعة...
سعر...
حين...
المصير...
المستز...
وفيه...
في...
حله...
من...
بما...
عوض...
وهو...
مخرج...
بما...
اعطاء...
لا...
على...
جارية...
عليه...
او...
فالمشتري...
صير...
قاي...
سطح...
ذلك...
الحايط...
المشتري...
من...
مكان...
الارض

العدالة وما حال البيع ان كان وقت ما باع لم يكن له حسيب ظاهر امر المتدفع
له ان اتيان كان ارضا عظيمة فقال بعثت منك ما في هذا الا بصر بصل الزعفران او قال كل حبوب
بكذا وكذا فجزى المتعامل بينهم قال ابو القاسم اما اذا باع كل حبوب فالباع فاسد كان المتدفع
يقع على ما لم يقع البيع عليه واقا البيع بعد ما ثبت في فيه فان كان ثابت منه ما يقع
وجوده في الاصل وجودا لم يقع قلعه ويكون له قيمة فالباع في الجميع جائز واد اقلع
منها فلا خيار له فيما بقي ولا يقدر على ان يرجع بشئ من الثمن ما وجد عهلا راضيا بالباو ان لم يثبت
له الخيار لانه لو ترك فسد واما اذا كان الشئ فيه ثابرا ولا يفهم سبانه وجوده بحال وجود
لم يكن دفعه فالباع فاسد لانه عود وحرك اذا لم يكن ظهر منه شيئا وانما باع ما غلبته الارض فقال
ارابت ان كان الفلح وقت الزمان لا يفسد قال لا خيار له ايضا لان اعادته مؤنة وسئل
ابو القاسم عن رجل اشترى شيئا من الارض فاشا مثل البصل وغيره فقلع الباع شيئا من موضع وقال ابعد
على ان كل مكان مثل هذا من كثرة قال الباع فاسد لانه يتفاوت وسئل ابو القاسم عن رجل باع
ثوب رجل بعراره فصنعه المشتري فاجاز صاحب الثوب البيع قال الباع جائز ولو قطعه فاحاطه
ثم اجاز ثوب البيع الثوب الباع قال لا يجوز لان الثوب باحلات الصنعة فيه صار عيبا اخر لانهم
قالوا في الجامع لو اشترى ثوبا فقطعه فبيضا واستحقه رجل بالبيضة فان المشتري لا يرجع على
الباع بشئ من الثمن لان الذي استحق غير الذي تحت العقد ومثله لو ان المشتري زاد في الثمن في هذا
الحال جاز ذلك جعل كانه زاد وفي الثمن عند بقا المعقود عليه والمسئلة مسطوية في الجامع و
سئل ابو القاسم عن رجل اعطى دابة الى خيار وياخذ كل يوم شيئا كيف يفعل قال يقول
كلما اخذت فهو على ما فاطعتك عليه وسئل عن رجل اشترى عبدا وقيضه فابق العلام
ثم خاصم المشتري الباع بالحكم فيه قال لا خصوصية بينهما حتى يظهر العبد وسئل
ابو القاسم عن رجل باع عبدا وقد ظهر ثماره بغيره فذهب المشتري ووقع الثمن على الباع
وكان العبد عند المشتري عشرة ايام ثم جاءه ويرعدانه فدخلت بحبسه والباع باي حيلة
فلا سطر قال ان ثبت المشتري ان ربه انه اليوم مخلوق الحية وموتان على البيع وقت ثبوته خرج
الحية كان المشتري ان ربه وان كان عليه من الوقت ما قد خرج الحية في ثمارها وثبت انه مخلوق
كان للمشتري ان يخاصم الباع فان قام البيضة ان ذلك كان عنده كان له الرد وان لم يكن له بيضة كان
له ان يستحيل الباع منزله ما اذا وجد ايقاه وسئل ابو القاسم عن رجل اشترى عبدا فباعه من
رجل فابو عبده ولم يوفق على اثره فحما صاحب العبد في صدم مع الباع وبامره بالمعقود والطلب
معه هالة ذلك قال لا يلزم ما الباع بالطلب بعده وسئل عن امرأة باعته دارا فزهر ولم يثبت
الحراود الا بيعة ولم يعرف المشتري الحدود قال اذا لم يقع بينهما فاحد وقد عرفوا جميعا البيعة
فالباع جائز لا يفسده الا بعور جيران الدار وسئل ابو القاسم عن رجل باع غلاما بغيره فاحسب
واذعن الانسان ان الغلام كان له وانه اعنته فندسة قال بسئل المذعن البيضة على ما يند

عن الملك

لا على ما يندعن من العتق فان قام البيضة على الملك استحقه وقد افترق العتق وثبت
له الاول وان لم يكن له بيضة استحق للمشتري على ما يندعن من الملك وسئل ابو القاسم عن رجل
اشترى عبدا واختلفا في الثمن فقلع كل واحد منهما بيعة فقال
الباع ان بيعة الابن فهو حر وقال المشتري هو حر ان اشترى بيعة الاخمساء فالباع لازم وقلع
منه من الثمن ما اقر به ولا يعتق العبد واقا لم يبق البيع لان الباع مؤثر بان المشتري حنت في بيسته
وعتق البيع فلا يلزم من نقص البيعة وسئل ابو القاسم عن امرأة اشترت لولدها الصغير شيئا
على ان يرجع عليه بالثمن قال هو جائز من طريق الاستحسان ويكون كالهبة وسئل
ابو القاسم عن رجل باع ثوبا كرميا وجرى في ارض مجرعة ففلا صفة في حدود اربعة احمود
حين يفرق بينهما بين الحرف والكرد ولا يضر طريق العامة اهل القرية ملكا لهم فكتب الصيكة
على ذلك عند الشراء او البيع والباع والمشتري كان اعلان ذلك فان اذ الباع اربط بالبيع قال في هذه
المسئلة فتوى وحكم اما القسوين فاذا علموا جميعا ما وقع عليه الشراء والبيع فالباع جائز ولم
يكن لاحدهما الرجوع بشئ ولا لنقص المبيع واما الحكم فيها فان كان ذكر في البيع بطريق فها التي
هي لها من حقوقها وكان ذلك طريق فقير في الكرم فان المشتري يرجع على الباع بحصة
ذلك الطريق من الثمن ولا خيار له في نقص البيعة وسئل عن رجل اشترى عبدا على ان يكون
سرقته على الباع ابا الى ابد وكتب كويته ان ثلث ليل وجنونة عليه ان يستهل الهلال
واسنان عليه الجنون قبل مستهل الهلال فذهب المشتري بالعبد الى الباع رد عليه فلم
يقبض وكانا في الخصومة فمات العبد قال الباع ما ذكرت من هذه الشروط فاسدة فاذا
رد عليه بحيث يناله يده فقد روى وسئل ابو القاسم عن رجل اشترى رجل دجاجة
لخمسة بيضاة بغير عينة فلم يقبضها حتى باصت الدجاجة خمس بيضات ما الحكم فيه
وقد استهلك الباع البيضاة قال فيظر الى قيمة خمس بيضات التي استهلك الباع وان
قيمة الدجاجة وان كانت الدجاجة تساوي خمس بيضات كانت الدجاجة لازمة للمشتري
ثلث بيضات وثلث له فيما سرقه من ثمنه واما في قياس قول ابن يوسف ومحمد للمشتري بالخيار وهذا
لمنزلة رجل اشترى دجاجة فوالت عند الباع فدخ الباع ولولها ولو كان الباع لم يستهلك البيضاة
فالمشتري يأخذ الدجاجة والبيضات ويوقع الى الباع الثمن ولا يجب عليه التصديق اذا كان الثمن
حسنة بيضات بعينها واما اذا كان بغير عينها فنصف المشتري بالفضل هكذا روى عن محمد
بن الحسن لان البيضة اذا كانت بعينها لا يجوز فيها الا ان يراها لو باع خمسة بيضات
بعينها خمس بيضات ودجاجة تجوز البيع ولو كانت بغير عينها لا يجوز وكذلك هاهنا اذا
كان الثمن بغير عينها لا يجوز فكذلك هاهنا اذا كان الثمن بغير عينة وجب ان تصدق
بالفضل وقال تضر سالت خلقا وشذاذا عن فضل يده ثوبا فقال وكلني فلان يبيعه بعشرة
وانا لا تقصر منه وطلبت منه بيعة فاعطاني بيعة هل يسعني ان اشترى منه بيعة

قال ان كان وقع في قلبك انه اما قال ليروجه عشرة سعة ان تشتري منه وقال
سالت ابا سلمة عن رجل باع ارضا بثلثي دينار قال لا بد له من عشرة سعة والتمس فان له ربح
بعض الناس عن ابي يوسف انه قال لا بد له من عشرة سعة ان يشتري منه عشرة سعة
وكان وهما سعة وقال عيسى بن ابراهيم لو ان رجلا باع ارضا بثلثي دينار فباعها بثلثي دينار
ردها والبايع يعلم ان ذلك العيب كان بها عينة قال سبعة ان لا يبايعها حتى يقضي العيب
عليه برده التمن لانه اذا قبضها بعير فصار قاض ليس له ان يردّها على بايعه الا في قول واحد
الوصي اذا علم بالدين سعة ان لا يقضي حتى يقام البينة وقال بعض سالت الحسن بن ابي داود
قال البايع للمشتري بعد ما قبض المبيع ومضى اياما ثم ان بالخيار ان يردّها له في المجلس
لان قوله لك الخيار منزلة قوله لك الا قاله في ذلك اذا قال انت بالخيار ثلثة ايام فله الخيار
في المجلس وقال محمد بن الحسن بن علي بن ماسية قال القبيح يقول عمن له ربح وقال بعض قال نداد
اذا قال الرجل بعثت منك جميع مالي هذه الدار لا تجوز ولو جوزت هذه الجوزت اذا قال بعثت
مالي في هذه الميراثية ولو جوزت اذا قال بعثت منك جميع مالي في الدار واذا قال بعثت منك جميع
مالي في هذه الدار البنت جاز والبنت كالصندوق في الجواز قال القبيح اذا قال بعثت منك جميع
في هذه الدار ينبغي ان تجوز في قول ابي يوسف ولا تجوز في قول ابي حنيفة ومحمد بن حنبل
نصيبه في الدار ولا يعلم المشتري بان في قول ابي يوسف فله ان يردّها اذا قال بعثت مالي في هذه الدار من
الشباب وقال بعض لو قال بعثت منك جميع مالي في هذه الدار من الشباب او جميع مالي في هذه الدار
او البر او الدواب كان له وقال بعض اذا قال الرجل لك هذه الثوب بعثت من المشتري احدة
بعشرة فذهب بالثوب فملك في يده فعليه قيمته وان قال البايع بعد ذلك الا انقصه من عشرة
فذهب به فعليه ان يدفع العشرة وقال محمد بن قيس فقلت له رجل اسلم الي رجل عشرة دراهم
اقض حظه ولم يجز الدارهم عنده فدخل بيته ليخرج الدارهم قال رجل حين نواه المسلم اليه
فانه تجوز وان نوارى عنه فانه تجوز السلم وعنه خلف بن ابي ثوب قال سمعت محمد بن ابراهيم
رجلا قال يشتري له عبيد فلاب بالبيعة ربحه ففطعت يد العبد ثم استنزهه قال لا تجوز قلت فان
وكله بان يشتري له عبيدا بعير عينة فما اشتري عبيدا ففطعت عينة يده قال تجوز وقال علي بن ابي
حنيفة عند نصير فقلت له انسان عن ابي حنيفة في رجل امور رجلا ان رجل نوا باع من له ليرميه فحل الماء
مؤذ فباعه من انسان قال ابو حنيفة كان البيع والتمس للبايع فرضي نصير بذلك وقال به قال
الفقيه لا يمارى برميه فقد رخصت بملك من سبقت يده اليه وادان له في بيته وسئل
ابو القاسم عن رجل كان له على رجل دين فكتب عليه الصك واستهدوا او ضعا الصك عند رجل
لحفظ حتى اذا ادنى المطلوب الدين دفع الصك اليه فادنى المطلوب بعض الدين وياتي الظا
لث ويجوز دفعه المقبوض وعلى الذي الصك في يده ما اذا المطلوب استعده ان يسلم الصك
الى ورثة الطالب قال لا بد من خمسة حتى يبرأ الوارث المطلوب مما قبض الموت او يبرأ به قد
قبضه

قال وهذا المنزلة رجل اودع عند رجل سيفا فاذا ان با خذ منه ليقبل اسما فلان المودع لمعه
حتى يعلم انه رجع الى الحق وسئل ابو القاسم عن رجل باع من رجلين سعة وللبايع الشجر
اعضاها مندنية في الارض التي باعها للمشتري ان يكون للمشتري ان يخذ البايع يقطعها وقالت
المشتري ان يخذ البايع يتفرع ما كان في حيد المشتري من الاعضا وكذا لو ورثها ورثها
وفيها العضان لا حرا ولو ارث اخره وسئل ابو القاسم عن رجل اودع في حيد المشتري ان يكون للمشتري ان يخذ البايع يقطعها وقالت
واما ان يبيع كرمك من ابيك فباع الكرم منه ولم يشر ب ما القول فيه قال ان كان هذا الشرب فما
يجعل شربه جاز البيع وان لم يخل شربه لم يجز البيع وسئل ابو القاسم عن رجل باع من رجلين
فباع احدهما نصيبه من بركة وهو حصرم هل يجوز بيعه اربابا قال المشتري ان يخذ البايع يقطعها وقالت
بصير عينا قال اما يقضي انفاضي يبيع اذا طلب المشتري القطع فاما اذا لم يطلب حتى ادرك
لم يطل البيع وسئل ابو القاسم عن رجل اشترى من رجل ارضا قد يدر فيها صاحبها ولم يثبت
ولم يصره قيمة هل يدخل في البيع قال لا يدخل في البيع عينا قال القبيح فلا يملك الاستاذ
ان الذرع اذا لم يكن له قيمة او الثمر اذا لم يكن له قيمة دخل في البيع مع الارض ويقول اي القسم نأخذ
وسئل ابو جعفر عن رجل طلب الدارهم بده وازده فوضع المقبوض ببيعة فقال للمقبوض بعث
منك هذه السلعة بهذه الدارهم وقال اخر اشترى وسلم اليه ثم قال للمقبوض بعث من زيادة فباعها
منه بزيادة بعد ما تقدم الشرط بينهما ولم يكن الشرط في البيع قال جاز البيعان جميعا ولا فرق اذا
راد الشايع ان يقول الذي يريد معاقلته كل معاملة بشرط كان يشاء فقد تركته ثم يبايعه
فقد لعسنه وسئل ابو جعفر عن رجل اشترى دارا وفيها سرداب مفتحة الى دار المشتري واسئلة
الى دار جارية او حبيبة مثل ذاك فتنازع الذي اليه المفتحة والذي اليه الاسئلة قال المستردان للذي
المفتحة اليه فان قام الذي اسئلة اليه البيعة قضى به له فان كان المشتري استراه حقة فيه فله
ان يرجع على بايعه لحصته من الثمن وسئل ابو جعفر عن رجل اشترى من رجل دارا بثلثة ابراهيم
فاذا ان بيع الدار بثلثة ابراهيم قال لا تجوز لان هذا ليس بمشتري بعينه ولو وجد بها عينا فليس له
ان يرجع بعينه بثلثة الدارهم وسئل ابو جعفر عن رجل اشترى من رجل دارا بثلثة ابراهيم
مفتحة الدار الاخرى فباع الدار الذي مفتحة لها ثم باع الدار الثانية قال السرداب للذي مفتحة
اليها وبايع الدار التي السرداب خلفها فقد ملك المشتري السرداب التي تحت داره وله ان يامر البايع
حتى يسد مفتحة ولا يتفجع بملكه فاذا باع الدار الاخرى لم يجز للمشتري السرداب حتى كما
لم يكن للبايع حق وسئل ابو جعفر عن رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ببيعة له ثوبا سواه فانفق
المدفع اليه العشرة واشترى له ثوبا من عينة قال في ابي يوسف تجوز الا في قول
محمد لا تجوز لان يكون العشرة قايمة قال القبيح قد ذكر هذه المسئلة في كتاب البيوع وعنه قد ذكر ان
الوكالة قد بطلت لفوات ما وقعت الوكالة به ولم يذكر هناك اخذها واما الذي روي عن
ابي يوسف ان الوكالة لا يبطل فلعله يقول انفقوا له او استهلك رجل الدارهم عند الوكيل لا
يبطل الوكالة

مسألة

مسألة

مسألة

فكذلك اذا استهلك هو وان قيل فام مقامه وسئل ابو القاسم عن رجل اشاع
من رجل ثوبا تسعة دراهم قال رب الثوب بالفارسية ده درهم ثم درهم بسدرى يدبر فقال
الرجل يصيب فقال صاحب الثوب لا يبيع له ذلك قال قوله ده درهم ثم درهم ليس فيه ولا
على الخياط البيع فلا يبيع به البيع ما لم يقل بعد فادعى المشتري فدفعه وسئل ابو القاسم
عن ثوبين جليلين ولهما اذانان وكان علي راس الثوبين فاني احدهما هلكه ذلك قال اما الثاني
واستروا يا اخوتي ان تضعوا علي راس الثوبين فاني احدهما هلكه ذلك قال اما الثاني
ولا حرجهما ان لا يدع ثوبين ذلك وليس له ان يبيع الثوب الا ان يعلقه موضعين ولو كان
الاول استند له بالثوب الثاني فليس لو اوجد منه ان يبيع من ثوبين موضعين وسئل ابو القاسم
عن ثوبين اشترى راضا فوجد خراجها ثوبا هلكه الرد قال اذا كان خراجها ثوبا هلكه الرد
ولم يكن لحدث المشتري ذلك فاني لم اجد ما خلف بالله ما كان يعلم بخبر
جها قبل شرائها به اياها ولا من يبيع بعلمه ولا ابراه من عبويه فقال الفقيه هذا الجواب الخليل
بوافق فقلت لابي يوسف وفي قولك حيف ومعه لا يخلو للمشتري وان لم يدع البائع وسئل
ابو القاسم عن رجل اشترى دارا او شيئا في سبعة وكان له ثوب باعة يدفع فيها المشتري هل الجيران
منعه قال ان كان ثوبا عذرا يودى على الدوام ينبغي ان يمنع بذلك فانه لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام ونقول له نكاح والتدين يودى في المومنات الا ان كان الذي الجيران منع ذلك
ان يكون ذلك في بعض الاوقات والندرة فمعه لا يخلو ذلك العمل فلا يخلو منه
وسئل ابو بكر عن المشتري ومين اذا قال احدهما بعض عشرة وقال الاخر اشترى تسعة
فرصا بذلك قال ينظر الى اخرها كلاما فيكم بقوله وسئل شداد عن قوم جمعوا المال
ودفعوا الى رجل يدخل دار الحرب فيشتري الاسارى كيف يفعل قال اذا اراد ان يشتري
الاسير فينبغي ان يسأله ويحلف ما حاله ويسئل التجار وغيرهم ببلادهم وان اخبروا انه اشترى
حره يشتري به ولو تجاوز قيمة لو كان عبدا في مثل ذلك الموضع او قد رما بغير النصارى
مثله ولا يشتريه في الشرا فان استامره في الشرا فقال اشترى فاشتره فادى من ثوبه الذي
عنده فهو ضامن ولا يكون الشرا الا بالملك لا نه اذا اشتراه باذنه صار ما ادى ذبا على
الاسير فصار كانه اقرضه فصار ضامنا وان قال الاسير اشترى في اوقاف كني فليقول اني اشترى
بنك حبيبة لا صاحب الاموال ثم يشتريه ولو كان الاسير عبدا او امة فاشتره بالمال الذي عنده
صار ضامنا لان العبد والامة ما صاروا ملكا لاهل الحرب فاذا اشتراهم صار سيرا وهم لنفسه
صار كانه اشترى عبدا اهل الحرب قال شداد لا بأس ببيع الاسارى من اهل الحرب ويعطيهم الذلهم
الزبور والسوقه ولو اشترى من غيرهم يعرض في عبيطهم المعروف المشوشة ويعطيهم عيش
نسا ويرفقهم الاسارى كيف يشاء لان شرا الاسير ليس بشرا ولا ينجب لهم على الشرا مال فكيف ما
سقطوا ان يخلصهم من ايديهم فعلة واذا كان الاسير عبيدا لا يبيعه ذلك اذا دخل ما من وقال شداد

سور
جواب

اذا قال الاسير لخراساني بالف درهم فاشتره باكثر فهو جابر عليه من ذلك الف درهم
والعقل لا يلزمه لانه بطوع في ذلك وليس هذا كالمكيل بالشرا اذا اشترى باكثر لان هذا
ليس بشرا وانما هذا خليف فصار مثله رجل امر رجلان ببيع دينه الف درهم ففقد دينه
اكثر يرجع بالف ولا يرجع ما زاد فذلك هذا وانما قال له اشترى بالف درهم فاشتره
بالف دينار او بعرض العرض جاز وله ان يرجع عليه بالف درهم ولا يرجع باكثر من ذلك
وسئل ابو بكر عن رجل اشترى عبدا او حرا في دار الحرب اشترى من اسراها بالف درهم بامر الخليفة
لما خرجها الى دار الاسلام قال يصير الف على قيمة العبد وعلى قيمة الحرة ان لو كان عبدا او حرا
اصاب قيمة العبد والعبد له وما اصاب قيمة الحرة فهو على الحق دينه وسئل ابو بكر عن رجل
باع عبدا من رجل وسلم اليه العبد ثم ان العبد ابلى يده وادعى هناك انه حر هل ينجب للمشتري
على البائع شي قال لا ينجب للمشتري على البائع شي ما لم يثبت حرية العبد بعين القاصي
وسئل ابو بكر عن رجل كان له دخل في كرم صديقه وبنسا ول منه فباع صدقة الكرم وهو
لا يعلم فدخل واكثر منه هليا ثم قال لا امر علة موضوع ونجيب عليه ان يستحل من المشتري او يضمن
له وكذلك اذا تزوج امرأة ودخل بها ثم تبين انها اخته من الرضاعة وسئل ابو بكر عن رجل
الفاس عن رجل اشترى خورا في الواحدة والاثنتين والثلاث وما زاد على ذلك لا يجوز الا بالورث ولا
يجوز بالعدد وهكذا قال ابو بكر عن رجل اشترى بقره فادى البقرة باخذ
بصرها واملص جميع لثتها قال هذا عيب يرد به فله ان يرد ثمنها فليكن عيبا
قال لا بأس بذلك منعه عن المشتري قال ابو بكر السلام لا يرد خيار الرقبة ولا الاستبضاع
له ان يرد لان في الاستبضاع لوردة ان يفسد الاستبضاع ولا يفسد الاستبضاع عهده واما السلام
لوردة لا يبطل فحتاج ان ياخذ مثله فلا فائدة في رده وسئل ابو بكر عن رجل اشترى دود
القر قال البيع فاسد فان تعاوده المشتري حتى صار فيلقة فذلك كله محقق ولا شيء عليه
وهذا حكم اشترى جارا امية وبيع جلدته قال يجوز الفقيه يجوز ان يقال الفيلقة لصاحب الدود
لانه لا يفسد بغيره ما يبيع ففني على ملك البائع وكذلك الخمار فيه اقول رفر قال بعض المشايخ ان
بيع دود الفرج جاز لان الناس يمشون به وهكذا روي عن محمد ان بيعه جاز وفرد وعرض حبيبه
ان بيعه لا يجوز وانما جمعوا انه لو كان معه قر وفيلق فباعه ان بيعه جاز ووكذلك بيع
الخنزير على هذا وكذلك لو استهلك ذلك رجل لم يضمن عند ابي حنيفة وعبد محمد يضمن وسئل
عن امرأة اعطت امرأة ثوبا لفيلق بالنصف فقامت عليه حتى ادرك الفيلق قال الفيلق لصاحب الثوب
ولها عليها فتمه الاوافق واخر مناهما فبما هو على ذلك لا تما استنها حرها بشي محمول فصار
مستلقة فرفع دانتها الى رجل يعلقها وتعاوده فاو بواحدة على ان فاستنفذ من عليها كان
بينهما نصفين كان ذلك فاسدا وكان للاخير قيمة غلبه واخر مثله فله هذا وسئل
ابو بكر عن رجل عليه ديون وليس له مال سوى الدار التي يسكنها فان بيع الفلح الدار ويؤدى
دينه

مسألة
اذا عتق

مسألة
نحوه

مسألة

قوله اذا باع داره تركته الصحرا قال يذهب الى باطن الجوارك فمن كان الترهة من
يد به وسئل عن رجل باع داره الى رجل ايضا غلة ليعملها الى بلد اخر فبقيت الدار
الداراهم جردعة حجارة فنزل في باطن عند القافلة فربط الحمار عندهم فسر الحمار مع الداراهم
فحمل عليه الصمان واما حمل بعير آخر فقل لا صمان عليه وسئل ابو القاسم عن رجل دفع
رجلا ما لا يسعه في بلد اخر فحملته الى تلك البلدة وباع بعضه بالنقد وبعضه بالنسيئة فلما
قمت السنة ارجع وبقى بعض الثمن على الناس هل يجب ان يستره على الخرج الذي اذلت الله
ما على الناس او يتركه ولا يقصد ذلك المال قال لا يستر على الخرج ولكن يجوز على ان يترك
المال على احد الوجهين ما يشهد عدول بالخروج الى تلك البلدة او باحتساب القاصي الى
قاصي تلك البلدة وسئل ابو بصير عن رجل اشترى نحو سبعمائة دينار بدينار فباعها
ان عتني من المسلمين فقلت نفسي الخوز له ان يبيعه من الجوسر قال لا بأس ببيعه من الجوسر و
سئل بعضهم عن فطن له ارض لرجل والفقير بينه وبين جاره وهو غير مدرك فباع الرجل
نصيبه من الجاره قال البيوع فاسد ولو باع الاكار نصيبه من ربة الارض فالبيع جائز ولو كانت الار
ض بينهما وفيها فطن بينهما فباع احدهما نصيبه من شريكة او من اجبي قال لا يجوز البيوع
يعني اذا باع الفطن دون الارض وسئل بعضهم عن رجل اشترى جارية وهي ممن خصم فار
تفع حبسها قال في قول ان حبسه يدعها حتى تبين انها ليست لحامله وقال ابو مطيع يدعها لشبهة
تسعة اشهر وقال سيف التميمي يدعها ستين وهو قول زفر وقال محمد يدعها اربعة اشهر وعنه
وسئل الحسن بن مطيع عن شجرة فزع ثبث فملك رجل فصارت له حبس لرجل فانهقدت فيه فرقة
حتى عظمت فلم يفر على اخرجها الا بكسر الحب او الفرع قال ينظر ان كانت الفرقة اقل قيمة
من الخائبة امز صاحب الخائبة ان يرد عليه قيمة الفرع وان كان قيمة الخائبة اقل من قيمة الفرع
اقر صاحب الفرع باذا قيمة الخائبة وان شاع الخائبة مع الفرع فحضر كل واحد منهما
بقيمة عن الثمن وقال الحسن بن مطيع سالت ابا العراف اوليك يعني اصحاب ابي يوسف ومحمد
عن القبلة في حال الاستبراء اذ كانت الجارية مستبرا لا يجوز ان يملكها ما لم يشرها واذ
سببت فوقع في سهم رجل وسئل ان يملكها او يباشرها لان الجارية المستبرا ان ظميرها
يظل البيوع وفي استين لا ينقض الملاك وروى عن ابن عمر انه قال وقع في سهم يوم جلول جارية كان
عنفها ابريق فوضه فملكها ان قبلتها والناس ينظرون وقال سيف سمعت ابا يوسف يقولون
قد مر الكوفة والاولان تناروا منها ويضربون ذلك باهل الكوفة قال منهم عن ذلك ان لا يملك
البلد عن استير الجارية فهذا الوجه ولا سيما في الجور لو ان اعرابا قد مر الكوفة بشر الطعام
فوق ما يحتاجون اليه قال منهم عن ذلك ان لا يملكها بلده وسئل الحسن بن مطيع عن رجل
له دين ولا خوزة فاحتلطا كل واحد منهما نصف من ثمنه قال يصيران فيه كل واحد منهما بقية
شبه مختلط لان هذا نقصان دخلها في بيعه ولعل منها وسئل الحسن بن مطيع عن رجل

باع النواة في التمر او حب الفطن قال هذا فاسد لانه لا يزرع الا بصر وقال الفقيه ابا بيع
النواة كما قال واقاح حب الفطن فبيعه جائز عندك لانه لا يزرع في نزع بل فيه منفعة
وسئل الحسن بن مطيع عن رجل اشترى رجلا دارا وله جاربان وله جارية واحدة
جارية بينهما بالشركة قال في قولنا ان يوسف صاحب الجارية او في البيعة الجارية وفيه الدار
بينهما وقال محمد صاحب الدار الحق وهو منزله الشريف في الطريق والمجرب وفيه ناعده
وسئل عن رجل دفع رجلا دارا فقال المزمع للراهن الخمر به كما الخمر به قال ابو بكر
قال امره بان يخرم كما يخرم دارا من الخمر فانه يصير عاربه وان اخرجته من البيوع فانه يكون
رهاكنا كان لان امره بالحبس لا باستعماله وسئل عن رجل اشترى شجرة في صايد
ما صيدها على ان لا يقطعها ويتركها على حالها هل يجوز البيوع قال الفقيه ابو جعفر ان اشترى بها
حق فزارها من الارض جاز بشر او لا وان اشترى بها بغير ارض واشترط فيه ما ذكره فالبيع فاسده
وسئل الفقيه ابو جعفر عن رجل دفع الى رجل امره بان يكرهه واشترى له بالكره شيئا فحج
البحير به به فباعه واخذ الثمن فهلك في الطريق هل يجب عليه الصمان قال ان باع البعير
في موضع لا يقدر الوصول الى الحاكم ليامره بان يبيعه فلم يفعل او كان يستطيع امتساكه
او يستطيع ردة مع العي فهو صا من قيمته وسئل ابو بصير عن الزبوف ما هي فقال الزبوف
داراهم مخشوشة والنهر الذي يضرب في غير دار السلطان والستوفة صفرة موهنة
بالفضة وكان الفقيه ابو جعفر يقول الزبوف ما رتبة بيت المال والتهرجة ما تهرجة الخمار
والستوفة فارسية معربة وهو سنة وسئل ابو القاسم عن رجل اشترى عبدا على ان
يطعمه خبضا قال البيوع فاسد واذ اشترى عبدا على ان يطعمه طعاما جاز قبله ابن القرق
بينهما قال لانه ليس عليه ان يطعمه خبضا وقال بصير بن جني كان شدا يقول المسلم اليه
اذا وجد في الداراهم زبوا بعد ما تفرق فابيعه ان اخذ اليك او لا ثم يرد الزبوف قال الفقيه هذا
كله خباطا ولو رد الزبوف ثم اخذ اليك قبل ان يفارقه جاز ايضا فلو علمنا ان الثالث اذا جاز
اقل من النصف اذا اخذ اليك قبل ان تفرق فاعز مجلس الرد ولو ان رجلا باع من رجل شيئا
مقدرا معلوما من ارضه وثقايضا ثم انه بعد مدة باع الارض كلها من هذا المشتري فمن معلوم
ولو شهد الشفيع فان ادا المشتري ان يمنع من الثمن مقدار الاول ملكان الشفيع قال ان كان ما
سمي في العقد الثاني لجميع الارض يكون حصه الشفيع واكثر فعليه جميع الثمن الثاني لان بيع
الاول قد انقض بالثاني وان كان حصته من الاول ففي ذلك الشفيع البيوع الاول هو المعبر
وفي باقي الارض الثمن الثاني يرفع منه حصه الشفيع خلف بن ايوب قال سالت اسد بن عمرو عن
رجل باع قال بعد لا يهاك من التجارة هل يكون هذا اذا او قال الرجل لآخر لا يهاك عن طلاق
امولي فطلق قال لا رضى قال لا يجوز وقال الحسن بن محمد ذلك قال الفقيه على قياس قول
علمنا ببيع ان يصير العبد ما فدا ولا يصير الرجل فكيلا بالطلاق

مد
قاع

بعير

جاء الخرم من البيع قال الفقيه سمعت احمد بن محمد
 قال سمعت محمد بن جعفر قال سمعت ابراهيم بن يوسف قال سمعت ابا يوسف يقول اذا سلم
 الرجل فلو سافر في سفر او في حديد او في قصب او في ثياب او في ثوب او في ثوب او في ثوب او في ثوب
 هذا ما طره واداه السلم فطناهم واما في ثوب فهو جائز واداه السلم فطناهم واما في ثوب فهو جائز
 من ثوب فان كان ينقص ذلك المبيع حتى يصير شعرا فهو باطل وان كان لا ينقص فهو جائز
 وقال ابو يوسف لو ان رجلا باع حشيشا في ارضه من رجل فاحتشش المشتري فان المشتري
 ان يرجع على البايع بالمر وسلم له الحشيش وليس للبايع ان يسترده قال الفقيه هذا اذا كان
 الحشيش ثوبا بنفسه واما اذا كان صاحب الحشيش هو الذي اثار الارض وسقاها لاجل الحشيش
 فنبتت نكاحه فالحشيش ملك له وليس له ان يأخذ منه بجزء من ثوبه ولا يجوز بيعه واما اذا نبت
 الحشيش بغير نكاحه فهو مباح ولكل واحد من الناس ان يأخذ منه الا ان لصاحب الارض ان
 يمنع عن الاخذ في ارضه فان كان الطالب قد احتشش في موضع اخر لم يكن له ان يدخل
 في ارضه وان لم يجد في موضع اخر فله ان يقول لصاحب الارض امان فاذن لي في الاخذ واما ان
 الحشيش ينفعه الى ولا يجوز بيعه ودون مجاهد عن ابي عيسى عن النبي صلى الله عليه وآله قال المسكين
 شركا في الماء والنار والكل لا يملكها حرم وبعضهم قالوا بانه لا يملك الحشيش وان كان قد
 نكح في ارضه لان اثاره جات بغير بيعه مطلقا وان نكح في ارضه فليس له ان يملكه ذلك
 من حشيشه اصل حتى كان مستند ملك الحشيش الى ذلك الاصل لانه ليس في اليد حتى كان
 ملكا ملك البذر ولا يجوز ايضا ان يملك الارض فان ملك الارض موجود في جالها
 نبتت بنفسه ومع ذلك لا يملكه ولا يجوز ان يملكه بنفسه ونكاحه والقيام عليه لا ذلك
 موجود منافع فلا يجوز ان يكون سببا لملك الحشيش الا ترى ان احشيشا واثار الارض وسقاها
 حتى خرج الكلا فانه لا يملكه فكذا ذلك اذا فعله صاحب الارض او لا يرى انه لا يملكه هو لا
 يستخرج ذلك فاطهاره فيما انه لا يجوز بيعه في الخابن جمعا فكذا ذلك في الكلا واداه
 المشتري الرجل ثوبا على ان يثابره في ثوبه فلو نبت ثوبه فليس له ان يملكه بجزء من ثوبه
 والولد وقيل ما شرب من اللبن ولا شرب له مما انفق كان باسدا وكانت خبائه وكانت
 النقة عليه وكذلك في الهبة الفاسدة ولو ان رجلا اشترى شيئا واشترى شيئا بعد الشراء فهو جائز
 يزور عن عمر انه كره ذلك وروى عن علي بن ابي طالب انه اجاز ذلك وقال هو اعظم البركة
 وروى عن عمار بن ياسر انه اجاز ذلك قال الفقيه سمعت اسحق بن ابراهيم العطار قال سمعت محمد بن صالح
 الثوري قال سمعت سويد بن نصر عن عبد الله بن المبارك قال سمعت ابا حنيفة قال في رجل اشترى عبدا
 فاعنته المشتري قبل ان يقيضه جاز عتقه وليس للبايع ان يبعه ولا يبيعه بالثمن وان ذره فهو
 جائز وله ان يأخذ قبل ان يودي الثمن وكذلك ان كانت جارية فوطئها فولدت قبل ان يقيضها ولو
 وطئها فلم يعلق كان للبايع ان يبيعه حتى يعطيه الثمن ولو كانت الجارية حرة فوطئها المشتري

ينسب

ماتت كانت من مال المشتري ان لم يكن مفعها البايع فان كان مفعها بعد الوطي فهو من مال
 البايع وان لم يطلها المشتري ولكن كانت قبل ان يقيضها كان للبايع ان يبيعه اياه بعد الكفاية
 حتى يستوفي الثمن فاذا انقضى قبل ان يقيضها كان البايع وطئها قبل ان يقيضها المشتري
 فولدت منه لم يثبت نسبته من البايع والولد مملوك للمشتري وعلى البايع عتقها للمشتري ويصدق
 المشتري بالعقر قال الفقيه هذا كله عن ابي حنيفة حار وروى عنه في العقر فان في رواية محمد بن الحسن
 لا يجب على البايع العقر فلو ان حنيفة والذين رواه ابن المبارك اختلفا في ذلك فاولا ترجح و
 قال لا عقر عليه وسئل الحسن بن زياد عن رجل باع شاة على ان الثمن عليه من الموسم قال البيع
 جائز والموسم عندنا اذا ركب الشمس يوم التروية وان باعه على ان الثمن في النحر او في الصبح والبيع
 فاسد وان باعه الى النحر الا ان الثمن في النحر الا ان الثمن في النحر الا ان الثمن في النحر الا ان الثمن في النحر
 وكذلك اذا باعه الى النحر الثاني جاز البيع وسئل ابو نصر عن رجل اشترى عبدا للتجارة فآخرو
 هلك خرج ذلك من حكم التجارة او اشترى دار التجارة فآخروها فادخلها فآخروها فقد نصبه للعتنة
 فقد خرج من التجارة وسئل ابو نصر عن رجل اشترى متاعا بالدينار ثم اشترى شاة على ان
 يعطيه الثمن في نقد كان يومئذ ما حاله هذا البيع قال البيع فاسد وبرة المتاع الى البايع ان كان ثوبا
 بعينه وقيمته ان كان هالكا فبینه يوم قبض وسئل ابو نصر عن رجل اشترى ثوبا باعه على ان
 عشرة اذرع كل اذرع يدرهم فوجده تسعة اذرع ونصف قال كان ابو عبد الله الفلاس يروي عن علي
 بن ابيه ثلثة اذرع لا قول باخذه تسعة اذرع ودرهم ان ثوبا في قول باخذه تسعة دراهم ونصف
 وفي قول باخذه عشرة دراهم فاقا وقال باخذه تسعة دراهم فلان ما زاد على التسعة لم يوجد حال
 الشرط فيه فلا يجب عليه اكثر من تسعة واما من قال انه ياخذ تسعة ونصف فلا يملك كل
 ذراع يدرهم فصار يار اذ نصف ذراع ونصف درهم واما من قال بانه ياخذ تسعة ونصف فلا يملك كل
 ذراع كانه ثوب على حدة حبل سمي لكل ذراع ثوبا فصار كل رجل اشترى حقة يدرهم على انها
 ذراع فاذا هي نصف درهم كان هو بالخيار ان يشأ اخذها بكمال الثمن وان شأ غيرها كذلك
 هذا او يصير كانتا اشترى ثوبا بعشرة دراهم على ان عشرة اذرع ولم يسم لكل ذراع ثوبا فوجده
 تسعة ونصف كان بالخيار على من لا يذري ان الذرع في الثوب حقة فكذا هذا وانه ياخذ
 سئل محمد بن الحسن بن علي بن ابي حنيفة عن رجل اشترى ثوبا باعه على ان الثمن عليه من الموسم
 فحمله فعطفت الدابة قال هو من مال المشتري وكان له ثوبه قبض وسئل ابو نصر عن رجل اشترى
 شاة على انها بعينة فاذا هي فخر قال يبيع ان يبيع وله الخيار لان حكمها واحدة الصدفان
 وروى بيع النحر بالبحر والبن بالبن وسئل ولواشترى بقره فوجدها حرة فباعها فباعها فباعها فباعها
 لمسألة ما اشترى غلاما فوجده جارية كان البيع جائزا وانه بالخيار استحسانا كذلك هذه
 سئل ابو نصر عن رجل اشترى عبدا على ان يبيعه ولم يرد على هذا كان البيع جائزا لانه ليس
 ها هنا حصر بخاصه قبل البيع العبد فيه منفعة وخاصة قال هذا يثبت للعبد من غير شرط

سئل
 اشترى
 دابة
 اذرع
 مع
 ثوبا
 فوجده

وهما كاذبان وقد خرج حمله فاك هذا الكلام منهما باطلا والفقير كله لما ولهما عليه ما ولف
البرضاد وأجره بينهما فيما عملانه ذلك بغير قيمة الوفاء وسئل أبو بكر عن حصة الجوز
نفسه الخدمة من رجل ذي عيب قال لا بأس به وأما أجره إذا خلا بهاه وسئل أبو بكر عن رجل
نزل به من رجل فأن المواجه استأجر الخائف من المستأجر قال بطلت الإجارة الأولى قال الفقيه هذا إذا
استأجر المواجه وقبض من المستأجر لأنه لو قبض منه بغير استئجار سقط عن المستأجر الأجر فكذلك
إذا استأجره وقبض فلا إجارة لا بطل ما استجاره من المستأجر ولا المستأجر أن يطالبه بغيره
عبرة للإجارة الثانية أن يرى أنظر فلو كان كتاب المزنة لودفعه فمراة ثمة فأن ذب الأرض
فمراة ثمة من المزارع فالأجرة الثانية باطلة والأولى على حالها وسئل أبو بكر عن مستأجر إذا
أجره من رجل فأن المواجه استأجره من ذلك الرجل قال بطلت الإجارة الأولى والثانية قال الفقيه عن
أن إجارة المواجه وإجارة المستأجر الأولى جارية على حالها ولا يجوز إجارة المستأجر إلا حرة من المواجه
وسئل أبو بكر عن رجل قال الخياط خط هذا الثوب لا أعطيك أجرك فقال الخياط لا أريد منك الأجر
فخطاه قال لا أجر له وقال أبو بكر لو أن رجلا قال لا أجر إذا أجاز أس الشجر فخطه فخط هذه
الدار كل شجر بكذا فإن ذلك جائز ولو قال إذا أجاز أس الشجر فخطه فخط هذه الإجارة فإن ذلك لا يجوز
وسئل أبو بكر عن امرأة قالت لزوجهما أعجز رجلين علي أن لك الله على الف درهم فغرم الزوج رجلا
ألا أن قالت لا أريد الزيادة ما القول فيه قال الإجارة باطلة ولا تنفذ عليها ففعلت استجارا له
زوجها في الخدمة باطلا لأن هذا ليس بإجارة وإنما سئل أبو بكر عن رجل قال علي أن
قال أنه جازي على البايع ودنت الثمن على المشتري وأجره النافذ أيضا على المشتري لأن على المشتري
أن يعطيه الجبادة وسئل أبو بكر عن رجل استقرض دراهم من رجل وقال له أسكن حائوني فالمرء
عليه دراهم فلا طالبك باجرة الحائون والأجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدرهم وسكن
الحائون مدة فقال إن كان ذلك عليك الأجرة عليه منع استقرضه من المال فالأجرة على المقرض واجبة ولو
كان ترك الأجرة قبل أن يستقرضه أو بعده فلا أجر على المقرض والحائون عنه عارية وسئل
أبو بكر عن رجل استأجر فقيضا لليلسة ليدهب إلى مكان كذا فلم يذهب إلى ذلك الموضع وليس
به مقوله قال هو مخالف ولا أجر عليه كما في الآية قال الفقيه وعندي غير مخالف ويجب عليه الأجر لأن
هذا خلاف إلى حيزه وليس كمن استأجر دابة ليدهب إلى موضع كذا فركبها المصرفة خوارجة فهو
مخالف لأن الآية لا تجوز الإجارة إلا أن يستقر المكان وله الثوب يحتاج إلى بيان الوقت ولا يحتاج إلى بيان
المكان وسئل أبو بكر عن رجل قال لا أجزرك دارك هذه يوما واحدا أو سنة فحان فاستأجر
سنة قال عليه أجر مثله يوم واحد وسئل أبو بكر عن رجل قال لا أجزرك دارك هذه يوما واحدا أو سنة فحان فاستأجر
قدرا فحان يوم واحد على حمار فزاد رجل الحمار فأنكسرت الفدر قال إن كان الحمار يطيق حمل ذلك
الفدر فلا ضمان عليه وإن كان لا يطيق حمل ذلك الفدر فانه يضمن قيل له إنما كان ردة على المواجه فإذا
حمله المستأجر فلم يضمن قال لأن العادة جرت بيننا بأن المستأجر هو الذي يحمل إلى المواجه
فلا جرم ذلك لا يضمن

ذكر

وسئل أبو بكر عن رجل أجر نفسه من المجهول لم يوف قد لهما قال لا بأس به قيل له أسكن الفرف
لأبي يوسف ومحمد بن هذا ومن الذين أجر نفسه المجهول للضاري قال لأن الثاني يجوز التصرف فيها
والأول لا بأس به وليس للمجهول كذلك وسئل أبو بكر عن رجل إذا استأجر حمارا فحان فاستأجر
من أن السلطان أخذ الحمار للمحمل له فحاشا قد ذهب الحمار وحمل الحمار واستعمل ذلك فحان
لن من الحمار فحان للمحمل قال لا بأس به يستعمل يستعمل لم يجد بد أو ذلك الشغل ولو ترك خاف العقوبة
من السلطان فلا ضمان عليه وإذا كان غير ذلك فهو ضامن وقال محمد بن سلمة تفسيره فلا ضمان إن
المستعمل إذا رضى للضمان أن يصنعه أن يقول الضمان هذا الذي استعملتني فهو لك فما
استعملتني فيقول ذلك نصيب محبيد لا يكون له منعه قال الفقيه هذا القول موافق
قول ابن القيسم وكان يقول الاستعمال وعدا وليس هو جرمه قال بعضهم هو عقد واجبة وليس
للعامل أن يمنع من ذلك وقول محمد بن سلمة وأبي القيسم أصح وأما لو أن رجلا استأجر حمارا على ربه من
الشجرة فأراد أن يستأجر الشجرة إلى أن ينضج قال هذا لا يجوز ولا حيلة أن يقول المشتري للبايع بعد دفع
الثمن أخذت منك هذه الشجرة معاملة على أن لك جزوا من الفجر والفجر جزوا من الأجر وسئل
أبو بكر عن رجل وقف أجره الثمن من رجل فحان الأجر فزاده في أجره هالة أن يفتقر الإجارة بينه وبين
الأول قال إن كان أجر الحمار وجب أجره مقدار أجر مثله أو نقصا ما يتبعان الناس في مثله فليس للثمن أن
يخرج للمستأجر منه ويؤجره زجره قبل مضي مدة الإجارة قال كانت الإجارة الأولى نقصان لا يتبعان
الناس في مثله فلا إجارة فاسدة وسئل أبو بكر عن رجل أجر حمارا سنة ستمائة درهم على أن
يخط عنه أجر شهره النعطل قال الإجارة فاسدة قال الفقيه ولو قال على أن مقدار ما كان معطلا فلا
الأجر عليه فإنه يجوز لأنه يسقط عنه ذلك المقدار بغير شرط فالشرط لا يرد إلا أكيدا وهذا إذا قالوا
أن جامع الصغير إذا استأجر من شاعلي أن يخط عنه لا جرم الزجر خمسين رطلا فهو فاسد ولو قال على أن يخط
عنه وزن الرق فهو جائز وسئل أبو بكر عن رجل قال لرجل أجر من مثله هذه الدار سنة بالف درهم
كل شهر مائة درهم قال الإجارة يقع على ألف ومائتي درهم ويصير قول الثاني فسخا لا أول حكماته
لو باع بالف درهم ثم باعه بالثمن فالبيع الثاني هو المعتمد قال الفقيه وهذا إذا قصد أن يكون الإجارة
كل شهر مائة درهم وأما إذا غلط إلى التفسير لا يلفه ألف درهم وسئل أبو بكر عن رجل استأجر
قلما ليكتب قال الإجارة جارية إذا بين الوقت أو الكتابة وقال أبو بكر سمعت محمد بن سلمة
قال استأجر عصا من مرف قلما يدينار بعد فأنكسر قلما المجلد له لم يرد أن يذهب عنه الحادث
ولو ذهب منه ما كان يدينار يدينار ولا يكثره وسئل أبو بكر عن رجل أجر حمارا سنة ستمائة درهم
حمارا أو يذهب إلى مكان كذا على أن يوفى الأمر الأجرة وفعل الأمر ذلك للمأمور ذلك وأدخله
رباطا ففجئ النصوصة ذلك الرباط واستوفى على الحمار هل يضمن قال إن كان الرباط على الطريق
الذي كان ممن أمرا المستأجر عليه فلا يرى عليه الضمان وعليه الأجر إن كان فرع من استعماله و
سئل أبو بكر عن رجل استأجر رجلا حمارا ليدهب به إلى موضع فلما هو بالموضع قال ذلك الموضع

حمل أحمال الجوارح فلما بلغ الموضع بئر لونه دارة ووضع ذلك أحمال في دارهم ثم ورثها على ما
 جرت بها وأسلمها إليه فلم يرد معها إماما على من يجب كذا ذلك الموضع وصاحب الدار يا خذ الجوارح
 يا كيرني إني لو طلبت صاحبها بالقرابة لكانت له ذلك قال إن كانت له موضع من الجوارح
 بالعقد قال كيرني على من استأجره وإن كان له موضع أطلق استعجاله يا خذ جرح عقد عقد أو
 زن والسليم يجب على المسلم إليه وفقد ذلك على الحال ولا يجب عليه الزن ثمانية وسبيل
 أبو القاسم عن رجل استأجر جرحا فوفوا على العقد فأتاه رجلان من بني عمنه زمانه وبنوهما
 من بنيان يريد في أجره وعلى من أجازها منه أطلق ذلك قال لا يطلق لها ثمانية إلا أن يرد له الجرح
 وينبغي على مقدار ما لا يخاف على البنا فانه يطلق له ذلك غير زيادة في الأجرة وسبيل
 أبو القاسم عن مسلمة بن ربيعة ولد الكافر بالأجر قال لا بأس به وأجرت له على ما طلب رضى الله عنه
 قالها جرح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجرت نفسه من يهودية على أن يستغنى لها المال من البرير
 ولو يهودية وسبيل أبو القاسم عن رجل عصب دار أجرة الجوارح استأجرها من صاحبها ثلثي
 جرحها ثمانية قال الأجرة ماضية وإن استغنى بها فهو أفضل وأطيبه وسبيل أبو القاسم عن رجل
 استعجب دار أجرة الجوارح استأجرها من صاحبها ثلثي الجوارح استأجرها من صاحبها ثلثي
 أرضا في قرية أخرى ثم بدله أن يترك ويرد على أرضا في قرية أخرى قال إن كان بينهما مسرة ثلثي أجرة
 قلده ذلك فإن كان أقل من مسرة ثلثي أجرة ليس له ذلك وسبيل أبو القاسم عن رجل استأجر من رجل
 مدة معلومة بأجر معلوم وكان الاستأجر على رب الدار ذراهم فقام بعضه بالأجر فإن نقص
 المدة هل له أن يحبس الدار ما بقي عليه من دينه حتى يأخذ منه الدين إن سكنها بعد مضي المدة
 هل يجب عليه الأجر فيما سكن قال ليس الاستأجر بعد مضي الأجرة منه من الدار ولا يجب عليه
 الأجر فيما سكن بعد مدة الأجرة وقال نصير سالت الحسن بن باذن عن رجل استأجر من رجل
 من الكوفة إلى بغداد ثم بدله أن يتركها بغير أجره هذا عذر قال لا قلت فإن استأجره بغير
 أو بغيره قال هذا عذر وسبيل محمد بن الحسن عن رجل استأجر من رجل ثلثي أجرة الجوارح
 فعلى من يجب حل الثياب قال استحسن أن يكون حل الثياب على الفصار إلا أن يكون الفصار مشروط
 على رب الثياب ولو أن رجلا أجروا رجل سنة بالف درهم فلما وقعت عهدة الأجرة
 قال المولى جرح الاستأجر وهبت منك جميع الأجر وقال ابن أباك عن جميع الأجر فانه لا يبرأ من الأجر
 والأجر كله على حاله في قول أبي يوسف لا جرح وفي قول محمد بن عيسى وهو قول أبي يوسف الأول ولو قال ابن أباك
 عن خمس مائة من الأجر أو قال عن تسعة مائة أو قال ابن أباك عن الأجر درهم فمات في قولهم جميعا
 وبغير هذا أنه لا يحط ولو مضي من العتنة نصفها ثم قال وهبت منك جميع الأجر أو قال ابن أباك
 عن جميع الأجر فانه يبرأ عن نصف الأجرة في قولهم جميعا وأما النصف الباقي فلا يجوز في قول
 أبي يوسف الأجر فيجوز له قول محمد ولو أنه أجرة على شرط أن يجعله الأجر فانه عن الأجر في قول
 المدة حل في البراءة في قولهم جميعا ولو أنه أجرة بعينه أو بتوقيف بعينه ثم قال أول المدة

وإن كان هذا حاله فيكون له أكثر من ثمان مائة ولا يبرأ منه الاستأجر جرحه حاله

وهبت من هذا العبد أو هذا الثوب فانه لا يجوز ما لم يقبل الاستأجر فإذا قبل صار ذافاته وانقضت
 الأجرة في قولهم جميعا من ثلثي المشتري أو هبت المبيع للبائع قبل القبض انقضت البيع وصارت ذافا
 له فخذك الأجرة وقال علي بن أحمد سمعت نصير بن يحيى قال في رجل قال أجرت من هذا دار عتدا
 بكذا وكذا ثم قال للمشتري جرح فانه لا يجوز فانه لا يبرأ ولو قال أجرت من هذا اليوم وعتدا
 بكذا وكذا ثم قال ابن أباك لا يجوز فانه لا يبرأ ولا يبرأ من هذا القول بواقع قول محمد بن وهب
 في هذه باب النفقات عن الحسين بن زياد أنه إذا أجروا مشاهرة فابراة عن جميع الأجرة حارة البراءة
 عن الشتر لا إذا جرحا وغيرهما من الشهرة وسبيل نصير بن يحيى عن رجل استأجر أجرا على أن يقطع
 له استجارا في قرية بعيدة من البصر على الأجر الأجر والرجوع على المشتري جرحا لا يرى عليه أجره الذي
 قاب ولا أجر الرجوع لانه لم يجعل له ثبانا وسبيل نصير بن يحيى قال لعل أجرا جرحا في هذه
 عتدا بدهم من أجروها اليوم من انسان آخر ثلثي أجرة من هذا المشتري الأول ان ينقض الأجرة
 الثانية فلا يبرأ من هذا المشتري الأول والثانية إذا جرحا عتدا قال الفقيه وقد روي عن يحيى بن ابراهيم قال ليس
 للأول أن يأخذ الثانية وبه كان يقول الفقيه أبو جعفر وبه نأخذ وسبيل نصير بن يحيى دفع ثوبا إلى خاتمه
 بعضه مسروح بعضه غير مسروح فسرقة عنه قال يضمن الحائك كله في قول أبي يوسف ومحمد إذا كان
 سيفا أو مضحا أو سكينه غلا قال لا يضمن الغلاف وقد روي عنه قال يضمن الغلاف قال نصير بن يحيى
 مع أن خياط ثوبا في طه فمينا فيقتب قطعة من الرأس فسرقت بعينها فهو ضامن وكذلك لو دوى
 صرقا إلى أسكاف ففصلت فضلة فسرقت فمينا فمينا وسبيل نصير بن يحيى أخذ ثوبا حوت ليطحن
 فيجعل البراءة الذوق فذهبت البراءة ففسدت في الطاحونة في البناهل لصاحب الطاحونة ضمانات قال لا
 ضمان عليه لأن الخطأ له يدين صاحبها فكان ينبغي له أن يتعاهد وقال علي بن أحمد سالت نصير بن يحيى
 ومحمد بن مسلمة وشاذان بن ابراهيم عن رجل يبيع ثوبا بثلثي درهم فاستأجر واحد منهم جرحا
 لينقل عليه حرما للثوب فدفع الحرما إلى من يملكه لينقل الحرما فعطيت الحرما وكانت معاملة لهم أنه يستأجر
 أحدهم البقر أو الحمار ويستعمله في شرايه فالتوا جميعا لا ضمان عليه وسبيل شاذان عن معاملة
 الشتران على الأحداش قال لا جرح فيه ولكن إذا أعطى البقر لياخذ الحرما فهو جرح وسبيل أبو يوسف
 عن رجل استأجر حمارا ليجمل فقام من حمله لصاحب السمن والحمار جميعا بضعا على رأس الحرما
 فوقع في الخرف وذهب ما فيه قال لا ضمان عليه لانه لم يدفع إليه بعده فيلزم أن يبرأ من الحمار
 من صاحب الفرق فوقع فالتسرو وذهب ما فيه قال الحال ضامن لانه لم يسلمه إلى صاحبه
 بعد قال الفقيه القياس أن يضمن النصف لأن الفرق وإن كان له من الحمار فقد سقط من حمله ما جميعا
 وبه يقول وسبيل أبو القاسم عن رجل يبيع ثوبا بثلثي درهم فاستأجر بعض أهل القرية الأجر البقطع الحجارة
 وخفر الجبل وبكسر العين ويريد ما لم يمت الزيادة لجميع أهل القرية أو لذي استأجره لا جرح
 قال إذا كسح هذا العين لا يستحق زيادة وكذلك لو حفر عين أخرى في حرم هذا العين في جميع
 أهل القرية وكذلك لو زاد له سعة العين أو سفلها ليطهر زيادة في ثوبها فهو لجميع القرية وهو مشروط

في ذلك فلو حفر غيبا اخرى غير هذه الجحش فاما له وليس له ان تجوز تلك الزيادة في الجحش
او يرمي بهم جميعا لان حفرهم احرى ارضه وان اذن ملك نفسه هو سبيل ابو القاسم عن دار فيها
جحش فلو حفر او اصطلح لا حفر فثابتا يعلق باب الدار وباصطبل وان اذوب الجحش ان لم ينعده وقال له ان حفر
الابواب الوقت الذي فانه يخلق الناس ابوابهم في تلك الجحش وسبيل ابو نصر عن جارك كان مع صهره
ساجنا من اكثر من دارا وانقل البها ونقل مناعة وترك الغزل هناك فباع الحمار فلما مضى الحمار
قال ان لا ينقل من حيث كان الى بيتك فقلت اني قد فعلت ما فعلت ولا اودع صهره في
بيتك عليه صهره فقلت اني قد فعلت ما فعلت فقلت اني قد فعلت ما فعلت فقلت اني قد فعلت ما فعلت
عنه فهو ساجن وفي قول ابى يوسف ومحمد من على حاله ولو ان رجلا اذاجا غدا فقد اخرجت
هذه الدار او قال اخرجت هذه الدار غدا قال ابو القاسم ان قال اخرجت هذه الدار غدا فانه يجوز واذا قال اذاجا
جاء غدا فقد اخرجت فانه باطل لانه يعلق بخطر وهو قال ابو بكر اسكاف جازب الاجارة ولا فرق بين القليل
ولا بحد هذا خطرا في الاجارة قال الفقيه وبقول ابى بكر فاحذره وسبيل ابو بكر عن جارك قال له صاحب الضعة
اخرج هذه الحنطة الى الصحن او هذه الحنطة الى هذه الحنطة فانه رطب حتى لا يفسد فتنسوق في ذلك وتركه
حتى قال ان قد اكار صاحب الضعة ثرا لم يفعل حتى فسد ضمن قيمة الحنطة وان كانت حنطة عزم
قيمتها والفاسدة له قال الفقيه يعني اذا لم يجد الرطب مثلا فعليه قيمة وان كان يقدّر على التمسك فعليه
مئاهه وسبيل ابو بكر عن جارك قال له جارك فمئاة مائة وغرط حتى ارفع اقام من مئاة مائة بعد هذا
مائة وقر حمار احدها وابعه فربح سوق الفلج فقال المقرض لا ارفع العام قال لا اعرف لهذا احلة سوى
ان يرفع المستقرض مائة وفيه ربح ثلثه فيطرح من ثلثه المقرض حتى يبرأ من ربحه او يخرج منه فاعل
ذلك حتى يرفع المقرض وسبيل عن جلاله الجبر عزمك هلالة ان يؤذبه اذا اراد ان يرفع
يطالبه قال لا الا ان يكون ابوه فاذن له ذلك قال وقد ذكر خلف بن ابوب انه سأل ابنه عن رجل له اسود
فرا منه بطالة فشقك الرجل الى خلف بن ابوب وقال له اذبه قال نعم ثم قال له الحسن ان يؤذبه
قال لا قال لا يؤذبه وسبيل ابو نصر عن جارك دفع ثوبا الى منادى لبيعه فنادى قال هذا لبيس
يشي لان هذا اجارة فاسدة فله اجر مثله فسله المتعارفان المتادين اذا لم يدع لا يعطى له
شيا قال هذا ليس بشي لان هذا اجارة فاسدة فله اجر مثله فله اجر مثله قال الفقيه هذا هو القياس وفي
مستحسن لا يخله شي لان اجر المثل يعرف بغير التجار وهم لا يعرفون لهذا العد اجاره وسبيل
ابو القاسم عن جارك دفع الى رجل ثوبا فاق من ثوبها صابونا على ان يجعل الفلا من عنده وما يحتاج اليه
على ان يعطيه مائة درهم لمن يكثر الصابون قال الصابون لصاحب الدهن وعليه اجر مثله عليه وغرامة
فاجعل فيه لان اصله الدهن وسبيل ابو القاسم عن جارك قبل من رجل طعما على ان يجعله من موضع
الى موضع الى ان يكثر ثوبا فله اجر مثله الى ذلك المقدار وما حمله في اكثر من ذلك قال لا يلزمه الاجر وهذا
منزلة رجل استأجر رجلا على ان يخطب ثوبه في يومه يدبرهم فحاطة في يوم الشاخي فلا يلزمه صاحب الثوب
الاجر لان الاجارة وقعت على عمل حصلت وقت معلوم قال الفقيه هذا الجواب انما سبقه على قول الفقيه

واما في قياس قول ابى يوسف ومحمد فاجب الاجارة وان اصلها ان الاجارة وقعت على العمل دون الوقت
الوقت ان دخلوا واستأجروا ليعملوا هذا العمل اليوم جازب الاجارة على قولها ويقع الاجارة على
العمل دون الوقت وسبيل ابو القاسم عن جارك سأل ابى بكر عن رجل استأجر رجلا على ان يجعل ثوبا
ويؤذبه اليه فانه فحسب الموجه اليه الخاتم ثم قال ذهب مني وقد كنت وضعت في ثوبان قد كنت
ثم قال لا بد ان تضعه ان قال الرسول فذه على فقال الموجه اليه دعه عندى فانى لا اعرفك
قال قول الرسول من على كاذب في حماره فاذا وضعت في حماره او بين يديه فسوف قبل القيام قال قولك
قوله في ذلك وسبيل ابو بكر عن جارك سأل ابى بكر عن رجل استأجر رجلا على ان يجعل ثوبا
حتى يورده الى المكان الذي حمل منه فحسب على مني له حمارا مائة فهو كذلك ايضا وروى بشر بن
الوليد عن ابى يوسف قال لو ان صاحب حمارين استأجر رجلا على ان يجعل ثوبا في ثوبين من المسلمين بين يدي حماره
فعطى به عاظم كان الضمان على الامر ولو اقره بالوضع فتوضا بالظن في كان الضمان على الجبر كان
منفعة الوضو للموضي ومنفعة الرزق للاجير وسبيل ابو بكر عن جارك سأل ابى بكر عن رجل استأجر رجلا على ان يجعل
حنطة الى مكان فاستفتت الفقيه بنفسها وخروج ما فيها قال يضمن بمثله الحمار اذا انقطع حبله
قال الفقيه يضمنه قياسا على حنطة وهذا لا يشبهه انقطاع الحمار لان في انقطاع كان التقريط من قبل
الحمار حينئذ حبله واهي فحسب ذلك من حنطته يده واما ما هنا كان التقريط من قبل صاحب حنطه
جعل ماله حنطة لم يضمن ما فيها وانه قال ابو بكر عن جارك سأل ابى بكر عن رجل استأجر رجلا على ان يجعل ثوبا
فيه مثل حنطه الحنط او خلق شعر العبد كاشا ما كان فله حنط ذلك ان يصل اليه اجاره وسبيل
وسبيل ابو بكر عن جارك سأل ابى بكر عن رجل استأجر رجلا على ان يجعل ثوبا في ثوبين من المسلمين بين يدي حماره
عن الغزل يوم الثاني قال ان كان سقى له عملا فاجارة جازبة وخبر على العمل وان مضى اليوم ولم يبره
ان يطلب منه العمل بعد ما مضى اليومين ولو كان لم يسم له العمل وقال يومين من الايام فاجارة فاجارة فاجارة
سدة وله اجر مثله ان عمله وسبيل عن جارك سأل ابى بكر عن رجل استأجر رجلا على ان يجعل ثوبا في ثوبين من المسلمين بين يدي حماره
عليه الاجر بعد الشركة قال ان كانت الاجارة وقعت على كل شهر فاجارة اجارة الشهر الاول وكما تجب
في الشهر الثاني ولا بعده وان اجاره عشرة سنين فاجارة واجره عليه ذلك ذلك لان الاجارة
قد صحت فلا يبطل بان شتر اجاره او خذك لو اجر احدكما حمارا فاجارة فاجارة فاجارة فاجارة فاجارة
لحانوب وسبيل ابو بكر عن جارك سأل ابى بكر عن رجل استأجر رجلا على ان يجعل ثوبا في ثوبين من المسلمين بين يدي حماره
صاحبه قال وان علمت او ما قالوا المستحب ان يرضى له ولا يخبر على ذلك وانما يكون واجبا اذا كان
ايضا مقدان ثلثة ايام قال الفقيه هذا ليس بقولك علمنا بشا الا ان قالوا ما اجابوا مثله لك الصالة واماني
الابن قالوا يستحب ان يجعل على قدر المكان الذي تعنى اليه فلما قال له اجعله ثوبا واجبت وخبر
على ان يعطيه لحساب ذلك الموضع وبه تاخذه فصب من ثوبين سالت بشر بن الوليد عن رجل استأجر
دارا وانه الدار ميزانها هل يستحق ما الوضو من البير من غير ان ياذن له صاحب الدار قال نعم قبله وان وقع
البيرو فارة او نزلت بالبير ويصلحها قال ليس على ولا بعد منها وسبيل ابو بكر عن جارك سأل ابى بكر عن رجل استأجر رجلا

درو

مسلم

مسلم

الان

لحم عليه عليه وفرد حنطه الى المذبة فحمل الحنطة الى المذبة وباعها وانصف الى ماله
فوضع على الجار مفدان فغير من المذبح واخذ من مرض في الطريق فمات هل يحب ضمان الجار قال
ان حمل للمذبح من الجار صاحب الجار فمات فعليه الضمان وسئل علي بن ابي حمزة عن رجل
جاءه ابنه الى بيطار فقال انظر فيما فان ما علة فنظر فيما فقال كيف اذ ما علة فقال لها
فارة يعني مؤنس فامر صاحب الالة باحتياجهما فان كانا في البيت فاحرق ذلك
بامر صاحب الالة فمات الزابة لعل في البطار ما جرحا ضمان قال لا ضمان على البطار و
سئل علي بن ابي حمزة عن رجل استاجر الجار البطار عليه السلام في الحطب والكرم وكان
ينقل عليه الحطب ويوفره كما يوفر مثله فصد الجار على كارت فوقع في النهر فمات قال ان
لم يحنط في الشقوق فلا ضمان عليه قال الفقيه يعني ان ساقه مثل قاسم في الطريق يشوق
الناس فذلك الحمل فذلك الطريق فلا ضمان عليه وسئل ابو بكر عن رجل دفع الى خياط
ثوبا ليحيط له فمات او حنط ولم يشارطه الاخر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة على الجار
الجور مثله هل يطيب له ذلك الزيادة يعني قال لا فبما سئل في حنطة يطيب له ذلك في
قياس فوكل ابو يوسف ومحمد ان كانت الزيادة اكثر من الجور مثله لما لا يتجاوز الناس في مثله لا يجوز
وهذا المنزلة لا خلاف الا في كتاب الطلح اذا غصبت ثوبا فاستهلكه فصالحه على اخر
من قيمته قال الفقيه عندي ان الزيادة جارية في قولهم جميعا لانه لما لم يشارطه الجور في البداية
صالح ما اعطاه بمنزلة ابتداء الشبهة وكان العادة جوت في اصحاب المروية انهم يعطون اكثره
وسئل ابو بكر عن رجل استاجر دابة ليجعل عليها عسكرة فقهره شجر فحمل عليها خمسة افراس
حنطه قال يضمن قبله رفق عزلي وسفاته قال ان كان وزن الحنطة اكثر من عشرة افراس شجر
يضمنه الا فلا قال اذا في المسئلة روايتان وسئل ابو القاسم عن مفضرة يعمل فيها القصارون
وكل جرفها ارجاء بوجوه القصارين فيما قضان فحمل في ذلك المفضرة ولم يشارط الا ارجاء
بشيء هل يحب لصاحب الا حمار عليه شئ قال ان لم يكن للعروف عنده من شئ اعلم عليه
اذى الاجرة لا يحب له الاجر اذا علم به اذ به وسئل الحسين بن مطيع عن رجل ادعى على رجل
انه استاجر له مسك سكة في سفينة من الترمذ الى امل بعشرة دراهم وادعى ان ربا السفينة
انه حمله من الترمذ في السفينة الى امل بخمسة دراهم قال القول فذلك كل واحد منهما مع قيمته
ولا اجر لو اجد منهما على صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة الملاح ولا اجر لصاحب
السفينة والملاح على السفينة عشرة دراهم عن الامور بين جميعا لو كانت للاحارة صاحب
السفينة انقصت لانه لا بد للملاح من حويرة السفينة ولما ادعى رجلا انه اكراه بخلاف الترمذ
الى بلخ بعشرة دراهم وادعى الاخر انه استاجر له سفينة فباع بها في بلخ خمسة دراهم فقل
فقال كل واحد منهما مع قيمته ولا اجر وان اقاما البينة فالبينة بينة صاحب البعلا لا حنط
البعلا ولا حنط عليه ولا يجوز الاجارة اعلى ذلك اذا كان قبله او بعده لا يحب الاجر وسئل عن رجل

عليه

صاحب

عن رجل سأل ورافان يكتب له جامع الزان ويحفظه ويحججه ويحشيره واعطاه الكاعذ
والبحر ليعطيه اربعين درهما فكتب وقد ترك بعض العواشر واخطا في النقط والذين ا
سكنه ان لا يرضى به قال الفقيه ابو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة فالدافع بالخيار
ان سأل الحدة واعطاه اجر مثله ولا يجوز ان يمارى بعين وان سأل حدة وصمته مثلا بياضه وجبر
وارواقه في بعضه وخالفه في البعض احده واعطاه حقة ماد افقر من الاجر المستحق
وحقة ما خالفه من اجر مثله وسئل ابو القاسم عن طبايب ركب الطاحونة جرد اماله
والخدر عنده حديد او اشيا اخرها ففاح فانقص المدة هل له ان يرفع هذه الاشيا قال ان
فعل ذلك بامر صاحبها على ان يرجع من العلة فانه يرجع بذلك ويكون له وان فعل بغير امره
فان كان بغير امره كسب الاشيا فهو له وله ان يرفع وان كان موكبا يدفع اليه قيمته وسئل
الفقيه ابو جعفر عن رجل دفع الى رجل يجر بعير او امرة ان يكثر له ويشترى له بالكر اشيا ففاح
البحر في يديه فباعه واخذ الثمن ففاح في الطريق هل عليه ضمان قال ان باع البعير في موضع
لا يقد الفصول الى الكايم فباعه ببيعته فلا ضمان عليه البعير ولا في مثله وان كان ببيعة في مو
صيح يقد على فاحي بامر ببيعته فلم يفعل او كان يستطيع امساكه او يستطيع رده مع البعير
في موضع فهو القيمينه وسئل الفقيه ابو جعفر عن امرأة دخلت الحمام وضعت ثيابها لمراة
من الحمامية في بيت المسلي فقامت الحمامية من مكانها ودخلت من بلة الحمام ليجعل
صبي ابنتها وابنتها في دهلير على باب بيت الحمام مع صبيها والدهلير من طريق المسلي فضاغت
بواب هذه المرأة هل على الحمامية ضمان قال ان غاب الثياب عن عينها وعجز ابنتها فضاغت الثياب
حبيد على الحمامية ضمان

اختر من الجار اخ

ولو ان رجلا استاجر دابة ليجعل عليها شجر فحمل عليها احد الجوارقين حنطة وفي الاخر
شجرة فعطيت الدابة فعليه نصف الضمان ونصف الاجرة وعن الحسن بن ابي في رجل اسلم
ثوبا الى القصار او الى الخياط ثم وكل رجلا بقبض ثوبه ودفع اليه القصار غير ذلك الثوب
لم يضره ذلك ركب الثوب ولا ضمان على الوكيل الا ان يستهلك فان هلك به يديه لا يضمن ولو
الثوب ان يبيع القصار ثوبه ورؤى ابو يوسف عن رجل بع دابة فحمل عليها دابة ففاح
او سمنها او زينها فلما انتهى الى منزل المستاجر فمات المستاجر ان تحمل المكارن ذلك فدخله
منزله فاني ذلك المكارن قال هو اعلى فابعدك الناس وبيعوا ملوك عليه فما كان على المكارن مما
يعمل الناس وعلى المكارن ادخاله وقال ابو يوسف هذا حسن فان اذ ان يصعد الى ظهر سطح
او الى عرفة فليس ذلك على المكارن الا ان يكون شرط ذلك له وبنته له ولو كان حمالا
فحمل ذلك على ظهوره فعليه ادخاله وليس عليه ان يصعد الا ان يشئ له ذلك وسئل
سئل ابو القاسم عن رجل اخذ من رجل خمس مائة واستاجر منه جرد ميزان كل شهر درهمين

صاحب

هل تجد الجوز قال ان كان حجر عظاما قد ولست له قيمة لرجل الجارة ه وسيل ابو بصير
عن اهل قرية برعون ذواتهم بالتوبة قد هبت منها بقرة اوداة هل يكره ما الذي برعني يومه عزم
قال هو ضامن في قول بعضهم الجارة المشرك قال الفقهاء عندنا انه لا يضمن فلهما ان كل واحد
منهم معين له رعيه كانه الجوز ان يعمل على المباد له لانه لا يجوز مباداة منفعه من حنسيه ه
وسيل ابو بصير عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
الذي من هذا المشرك والى على ذلك فان وقد كان وعد المشتري للبائع ان ياتي به في رعيه
دارا ونحسب عليه ما يقضي من المشرك فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
المشتري الجارة المشرك فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
من الجارة المشرك ولست يبيع من تلك الجارة قليلا كثيرا وموضع رعيه ردا دار وعد منه فان الجارة
فحسب وان لم يعل فلا شيء عليه وان كان الشرط البيع فالباع فاسده وسيل عن رجل اشترى
وزاوا والشرط عليه الجارة فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
جدة اتيه الى مكان هل له ان يركبها في حاله رجوعه قال ليس له ان يركبها في حاله رجوعه ه
كانت عارية جارة الى الرد في الجارة على المشتري فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
وسيل عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
بضم الكسر ايسر قال ان كان لا يملكه المخلص منهم بالخوار والكرايس وكان يعلم انه لو حمله اخذ فلا ضمان
عليه ه وسيل ابو بصير عن رجل دخل الحمار في دقح ابي صاحب الحمار فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
واشترط عليه ان يضمن اذا هلك من عبيده قال يضمن في قولهم جميعا وانما يضمن الجارة المشرك عند
ابن حنيفة اذا اشترط فاما اذا اشترط الضمان فهو ضامن قال الفقهاء وكان الفقهاء ابو جعفر يقول
الشرط وغير الشرط سواء به فاحذر من شرط الضمان في الجارة باطل وقال ابو بكر كان محمد بن مسلم يقول
لو ان رجلا كانت له حواشيت مستغلة فجاء انسان فستكن في حانوت من تلك الحواشيت فانه يكره ان
يجر المثل قال ابو بكر به افوله ولو قال جئت غاصبا لا يصدق انه مني ان رجلا لو دخل الحمار في
ادب صاحب الحمار وقال دخلت على وجه العصب لا يصدق فكذا في الجارة ه وسيل ابو بكر
عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
له ذلك فان كانت مدة يطل الجارة لانه خاف ان يفتن لمسه في يده مدة لم يملكه فبذعن نفسه
للملك قال الفقهاء ان كان الواقف الشرط وقت الوقف الصالح ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز
الجارة لا اكثر من سنة واحدة وان لم يشترط هذا الشرط جازت الجارة له مدة قليلة مقدار سنتين او
ثلاثة او نحو ذلك فان الجارة بعدة فهو كما قال ابو بكر ان الحمار يطل الجارة لما خاف ذهاب الوقف
وسيل ابو بكر عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
وفاعه فاد المواجر اخر اجارها من الدار ونسج الجارة قال لا يبيح ان يفسخ الجارة بغير خضوع الخصم
والوجه له ان يواجر هذه الدار من انسان اخر لا يحضر هذا الشهر يعني في الشهر الذي يريد ففسخها

فادامنى هذا الشهر ودخل الشهر الثاني فقد انفسخت اجارة الاولى ودخلت في عقده اجارة الثاني
وله ان ان يخرج امرأه العايب ويامر بتخليه الدار وتسلمها الى الثاني قال الفقهاء ومثل هذا
ما قال ابو حنيفة ومحمد بن باع شيئا على ان يتابعه بالخيار ثلثة ايام ثم اراد البائع ان يفسخ البيع بعينه
مخضرة المشتري لا يجوز ولو انه باعه من غيره جاز البيع وانفسخ البيع الاول وسيل ابو بكر
عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
الفاضي يقول هو ضامن لانه منزلة الجارة المشرك لان كل واحد من الحواشيت حانوت على حدة فصار
منزلة رجل من بني كلب عن رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
الجارة حانوت الا ان كان لو اراد ان يفسخ نفسه في حانوت اخر لا يكون له ذلك فليس له ان يفسخ الجارة
اشترى جرة واحدة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
له ذلك لان في هذا الجارة المقابلة فصار كانهما اشترى جرة واحدة فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
هينهم باطل لان ذلك مصلية بهم فاذا اشترى جرة وان يبيعهم جاز ذلك لانهم جعلوه كالمستد على انفسهم
فصار ان يشتري جرة فبذلته اشتراهم ه وسيل ابو بكر عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
عليها حنطة من ثياب التي قبضه يوما الى البتل فكان يحمل الحنطة الى منزله واذا اراد ان يفسخها فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
كان يركبها فخطبت الدابة به هل يضمن قال لا يضمن لانه اشترى جرة واحدة فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
قال الفقهاء هذا هو القياس ولكن لا يستحسن لا يحب الضمان لان العادة قد جرت فيما بين الناس بذلك
فصار كانه اذن له ذلك من طريق الدلالة وان لم ياذن له فلا فاضاح ه وسيل ابو بكر عن رجل
كانت له ارضون خراجية ولها مياه معلومة فيجمل الارضين فصر او جعل الماء الذي كان لها الحياض
الفصر هل يسقط عنه الخراج قال يسقط عنه الخراج فبذلة ارايت لو جعل فيها بستانا او جعل الماء
لبستانه قال ان كان البستان اكبر من الفصر فعليه خراج البستان وان كان البستان اصغر من
الفصر فهو تابع للفصر ه وسيل ابو بكر عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
ما بان بكذا قال هذا البسيف باجارتها وانما هي وصية مضمونة بالعدل فان عمل وانفذ الوفا بالسنخ
الوصية وان لم يعمل فلا شيء له ه وسيل ابو بكر عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
واراد ان يكون مضمونا عند المشتري كحيلة فيه قال يبيع منه نصف الفدر لجماله حصتها
وبواجر منه نصف الباقي مدة معلومة بما شأ من الجارة هذا لا يجوز في قول
الصحاب جميعا وانما اختلفوا اذا جاز من غير شرطه فاما اذا اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
جميعا ه وسيل ابو بكر عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
اذا باع حجارة في القطف والوزن على المشتري واذا باع موازنة فعلى البائع القطف والوزن
ان كان البائع بالانجب عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا فاما ان يصدق المشتري
فلا يكلفه الوزن واما ان يكذب فيكلف وزنه لنفسه ه وسيل ابو بكر عن رجل اشترى جرة من رجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب فباعها لرجل من بني كلب
عليها ان يشكك الدهن والرياحين للصبي قال لا والذي ذهب اليه اصحابنا ان عليهما ذلك

مسألة

على الذين قنصوا وان كانوا اعدوا بايديهم وان كانوا اعدوا بغير ايديهم ففهموا ضامن
العامل وصار كانه هو الذي قنص ودفع اليهم وان كانوا قنصوا بايديهم وهو مقرر لا يكره
نفيهم فلا ضمان عليه ايضا وصار كانه ذلك على استهلاكه قال غيره فلا ضمان عليه عند
هذه اناه وقد ثبت ان سبعة عن محمد بن رجل دنع في ارضه ثرا فلم يثبت حتى جاز ذلك فزرع فيها
شعيرة ثم سقاها رب الارض فثبت الذرع قال على الذي بذر المتعبر فيه بانه مبدور في الارض ثم
على رب الارض فيمنع البذر والشعيرة فلو لم يبدور قال الفقيه رضي الله عنه لا تبتدئ في ارضه فاستهلكها
بالسقي ففهموا ضامن والخارج يكون عليه وسبيل الفقيه ابو جعفر عن جعفر بن محمد عن جعفر بن
قوية فخلطت وكان الغارس عيالا للرجل وخدم له فبقوا الرجل الشجرة التي لا تملك حصة
خادمي وفي عيالي ما الحكم فيه قال ان كانت الشجرة للغارس فاشجرة له وان كانت لغيره
وان كان له عياله يعمل له مثله هذا العمل فاشجرة لصاحب الثالثة وان لم يعمل مثله ذلك العمل ولم يغير
سماياذنه فالشجرة للغارس وعليه قيمة الثالثة كانت عصب الثالثة وعرضها قال الفقيه ولو كان
الغارس قلع الثالثة من ارضه جرد وعرض فهو له ايضا وهو ضامن لصاحب الارض في الثالثة يوم
قلعها وسبيل ابو القاسم عن جعفر بن رجل دنع ارض بغير اذنه فلم يعلم صاحب الارض حتى استخذ
الذرع ثم علم ورجى به هو لم يطيب للذرع الزرع قال يطيب له قبل فان قال متره ارضي ثم قال
رضيت قال يطيب له ايضا قال الفقيه وهذا السنن من ربه فاحذر وسبيل ابو بكر عن رجل استأجر
ارضا وما لم يزرع فيها فخرس التمر الا عظم فلم يستطع سقيها قال هو بالخيار ان يثارة وان يثامسك
ان لم يثره حتى مضت المدة فعليه الاجر قال الفقيه اما يجب الاجر اذا كان الحال يمكنه ان يحل الحيلة
في زرع فيها شيئا واذا كانت الارض بحال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ما بوجه الوجوه وليس له حيلة
في ذلك فلا اجر عليه لانه لم يستأجر حتى ما كان قطع الما عنها فلا اجر عليه فذلك هو لو كان
هذه الارض لم يقطع عنها الماء والخربس فيها الا حتى لا يثامسك الذرعة فلا اجر عليه وقال محمد بن
الحسن بن رجلين سقاها ارض فحلت احداهما فليس عليه ان يزرع نصف الارض ولو اراد في العام الثاني
ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان يزرع وقال محمد بن مهران في رجل سرق ما فساقه الى ارضه فالثمة
بزرع النصف الذي كان يزرع وقال محمد بن مهران او كرمه فانه يطيب له ما خرج وهو بمنزلة رجل يخطب
شجرة او ثمة فثمنه دابة فعليه قيمة العلف وما زاد في الدابة فهو له طيب قال الفقيه وقد ذكر
له بعض الروايات ان الما وقع في كرمه فغير ثمنه فامير يقطع كرمه وحق نقول لا يجب قلع
الكروم لان فيه افساد الما ولكن لو نصد في ثوبه كان حسنا ولا يجب عليه الحريم وسبيل
ابو بكر عن مبطنة بقيت فيها بقيته فانه يثامسك الناس قال اذا تركها هاهنا البياخذ شيئا من ذلك
فلا بأس بالنفاطها وكذلك لو استأجر ارضا فزرعها ورفع الذرع ويبنى هناك سدا لم يفسد في الارض
حتى ثبت تلك الحيات فهي له وقال نصير الثالث شدا عن الوصي ياخذ ارض اليتيم من ارضه قال اذا
كان البذر في ثوب اليتيم فلا وان كان البذر في ثوب الوصي فهو جائز وسبيل ابو بكر عن جعفر بن محمد

اذا اشترط على المزارع والذرع الى البذر قال هو عند جابر وسبيل ابو بكر عن جعفر بن محمد
ارض مزارعة على ان يخل البقرة والبذر من عذره وتحفظه وتحمضه وتجمعه على ان ما
خرج الله تعالى من شئ فهو بينهما نصيبا فلما ادركت نخاعا فذر عن حصاه حتى هلك
قال المزارع ضامن لما هلك من الذرع فبطلت المزارعة فاسيدة بشرط الحصاد قال المزارع
رعة الحايمة قول ابو يوسف وروى عنه انه قال اذا اشترط على المزارع ان يحمضه ويجمعه فهو
جابر وكان محب صله ومير بن يحيى يميز ان المزارعة مع شرط الحصاد ولا يعرف احد الا ما يشاء
خلاف الفقه في ذلك وفيما غدره قال الفقيه ان المزارع ناجح اذ قد يفعل الناس مثله فلا ضمان
عليه وان هلك وانما يضمن اذا اخرج ناجح اذ قد يفعل الناس مثله فلا ضمان عليه وان هلك وانما يضمن
اذا اخرج ناجح الا يفعل الناس مثله وسبيل ابو بكر لا سدا وعن رجل ارض له جارد اراستل
م ارضه فحضره ويريد صاحب الارض ان يزرع في ارضه رعا ولا يثبت في جراب الارض ففعل ذلك
قال ابن عمر انه ليس له ارضه مستفزة الما فليس له ان يزرع هناك زرعا لا يحل الما الذي سبق وان
كان قد حفره الا ان حفره ارضه فخرج الما منه او يودى الذرة الى جاريه فليس له ان يسعة من
الذرعة وسبيل ابو نصر عن رجل دنع ارضه ثم قال لرجل اقلع ما في هذه الارض من الذرع وان
رعة في ارضه كذا على ان ما خرج فهو بيننا نصفان قال لا يجوز لما شرط فيه من القلع وسبيل
ابو القاسم عن رجل ارض له ارض امان باخذ بذر ارض رجل حتى يزرعها ويكون ذلك بينهما حيلة فيه قال
الحيلة في ذلك ان يشرى نصف البذر ويبيع به البايع عن التمر ثم يقول ان زرع بالبذر كله على ان الخارج
بيننا نصفان وسبيل ابو القاسم عن وادي على شط جحور يجمع فيه الما ايام الدبيع ثم يذهب
عنه الما فزرع فيه قوم وبلغ الذرع حتى جا قوم اخرين يدعون هذا الوادي بالزرع والم اما الذرع
فهو لذات البذر لا حق لغيره فذلك واما رقة الارض المزرعة فان علم ان ذلك كان ملكا لقوم
وعلى عليه الما فهو لهم وان لم يعرف رقبته ملكا لا احد فهو للذين اجبرها بالذرعة وسبيل
ابو القاسم عن رجل يزرع جليس فزرع احداهما بغير امر صاحبه وسقاها ما يحكم فيه فان ازرع
الجميع وسقاها فان كان الذرع لم يزرع كان يشرى به ان يبايع الارض فما وقع في ذلك لا نصيب
الذرع اقوة وما وقع في نصيب الاخر كان له ان ياخذة يقلعه ويضمه ما دخل من النقصان لذلك
وان كان الذرع قد ادرك فهو له ويخوض لشركه نقصان نصف الارض ان كان دخل فيها نقصان
وسبيل ابو القاسم عن رقة فيها ارضون على بعض ارضين الخراج اكثر وعلى بعضها اقل
فقال صاحب الاكثر حتى يبنون اذ الخراج هلك ذلك قال اذا لم يعرف ابتداء وضع الخراج
اهل هذه القرية على التساوي او على التفاوت يترك على حاله ولا يزد ولا ينقص صاحب
ولا ينقص من نصيب صاحب الاكثر وقال ابو سليمان ارض للموت اذا بنى الرجل حولها فمضى له وكذلك
الما هلكا روى عن ابن عبد الله النخعي وروى عن محمد بن الحسن انه قال انما ملككم اذا بنى بها الما

وروي الحسن السجستاني عن محمد بن حبيب عن النبي صلى الله عليه وآله قال من الخاطب حيا يطاع على أرض
فهي له وسبيل أبو القاسم عن رجل زرع في أرضه شجرة فحرقها فزادها حنطة يعاير
صاحب الشجرة فبينما هما قال لا حظ لنا صاحب الشجرة الخارج وهو الثاني وعليه
أن يحرق لصاحب الشجرة ما زاد الشجرة الأرض بموقع الأرض من زرعته وسبيل
أبو بكر كعب بن جعفر عن فضالة بن أبي رزينة عن رجل زرع في أرضه شجرة فحرقها
زرع هـ وقال أبو القاسم بنظر يسميها الساعية ويحكم كأن يباع ولا يملك فحرق ما بين ذلك
من النضاب هـ وسبيل القتيبي أبو جعفر عن رجل زرع في أرضه شجرة فحرقها
وأنكر من عبيد الكار على أن الخارج يبيعها ما كان ثمارة الأكار شجرة كرجلانة نصيبه وعمل
معة كرجلانة نصيبه قال المزاريعة والبركة فأسدان والزرع من الدافع والمذوق نصيبان
على قدر بذرهما ولصاحب الأرض على المزارع الأول الجرم مثل نصفه أرض وعلى المزارع الأول الثاني
أجل من له عليه وتصدق المزارع الأول ما فضل من الزرع على بذره وتصدق وعلى ما عزمه وسبيل
بعضهم عن رجل دفع إلى ابن له أرضا يزرع فيها شجرة على أن الخارج يبيعها نصيبان ولم يفرق
قوت له وقتا فحرق فيها ثم مات الوالد وترك ابنتين وابنتين فأرادوا أن يكلوا هذا الأرض فباعها
كلها ليقسموها أرضهم ذلك قال إن كانت الأرض تخمك القسمة فقسمتها الأرض بينهما فأصاب
حصة العاريس فذلك له مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف فلعنة وتسوية أرضه
لغيرهم صلح هـ وسبيل القتيبي أبو جعفر عن رجل زرع في أرضه شجرة فحرقها نصيب الأرض
قال القضاة قال إن مال النقصان قبل أن يذره عليه يرى في النقصان وإن لم يذره لا يرى
الفقيه وقد قال بعضهم أنه يرى في الوجهين جميعا فأسدان قال الأصحاب فيمن باع عبدا أو جنة
المشتري به عينا قال العيب قبل القبض أو بعد القبض يقطع عن حصة المشتري وقالوا
أيضا فيمن اشتري جارية وقبضها ثم وجدته إحدى عينيها باضا فصلحه البائع ثم زال الباطن
فعلى المشتري رد ما قبض فذلك هـ وسبيل محمد بن سلمة عن رجل دفع أرضه إلى رجل فحرقها
فيها مقلنة ففعلها فحرقها الجواد ويقضي فيها مقدار ثلث أو ربع فيقول الأكار أنا أخذتها فيها شجرة
الذرة أو غيرها إلى وقت خروج الفطن وأرادت الأرض حرقها وبقول لا يفسد أرضي بفساد
الفطن فيها ولا يخرن أذنها حتى أزرع الحنطة أو جعل فيها شيئا من الحبوب أو أبيت أن ذهبت المقلنة
كلها هل للأكار أن يخذل فيها شيئا سوى فلى الفطن قال إن أخذها من رعة لنوع من الزرع فليس
لها أن يخذل فيها رعة أخرى وإن كان أخذها أجارة كان لها أن يخذل فيها ما شاءه وسبيل
محمد بن سلمة عن رجل دفع إلى رجل أرضا من رعة سنته هذه فزرعها ورفق نزلها وزرع سنة الثا
نية بعد ذلك زرع الأرض فثبت الزرع أو لم يثبت فبلغ ذلك رب الأرض فلم يخر ما انفلق فيه فلان كانت
العادة بين أهل تلك القرية أن يزارعوا المرة بعد المرة بغير من رعة جديدة فذلك جازية هـ وسبيل
محمد بن سلمة عن رجل دفع إلى رجل أرضا وبذره أو باع نصف البذر من الخارج فزرع المزارع بعض
البذر

في أرض نفسه وبعضه لأرضه أفع قال يبيع نصف البذر جازيا وما زاد من أرض نفسه فأخارج
كله له وما زاد من أرضه لأفع والخارج على المشتري طاه وسبيل أبو بكر عن رجل دفع أرضه من
رعة أو دفع كرمه معايلة فعمل المزارع فيها عسلا قليلا وزرع الأرض من ربة الأرض باع الأرض
بما كان المزارع أو بغير رضا به وقد كان ثبت الزرع أو لم يثبت ما قاله البيع وكيف كان معايلة نصيبه
من الزرع أو الكرم قال إن باعها برضا المزارع ولم يكن ثبت وكان البذر من ربة الأرض فلا شيء للمزارع
من الثمن وإن كان البذر من ربة المزارع ولم يثبت فله المزارع حصته البذر من ربة الأرض وأما الكرم
والحنطة لم يخرج منه شيئا فلا شيء للعامل لأنه إنما له فيه عمل وليس له فيه ملك وإذا باع مع
نصيب نفسه من الزرع قد ثبت وخارج الكرم وأجاز المزارع البيع فالبيع جازي ونصيب المزارع فيه
قائم وإذا لم يثبت ولم يخرج البذر من ربة الأرض ولا شيء للمزارع لأنه لم يملك بعد شيئا وإنما
ملكه بعد ما يثبت وإن باع بغير ربة هـ كذا عليه وإن باع للعذر والحجاب كذا وإن باع بغير
عذر فله المزارع أن يبطل البيع هـ وسبيل أبيهم بن يوسف عن رجل دفع أرضا خرا با على أن يزرعها
ويزرع مع ربة الأرض ثلث سنين فحرقها رعة سنة واحدة فخرج الأرض منه وأخرجها منها هل يكون له
ذلك قال هذه مزارعة فأسدة والزرع بينهما على قدر البذر وللعامل الجرم مثله فيما عمل ولصاحب الأرض
الجرم مثل نصف الأرض التي أنقل بذر صاحب العلة وسبيل أبو بكر عن رجل دفع أرضا لرجل ذهبت
بها الرعة ففقدت كرم رجل فثبت منها الشجرة لمن يكون الشجرة قال لصاحب الكرم مكان النواة لا
قيمة لها قيل لو أن حوطة لرجل وقعت كرم رجل فثبتت منها الشجرة قال هو لصاحب الكرم لأن
الشجرة لما ثبتت من نواة الحوطة بعد ما يفسد فيه ويذهب فشره ويبقى النواة وهي كقيمة لها هـ
وسبيل أبو القاسم عن رجل دفع إلى رجل أرضا يزرع فيها الكرم ولا شجرة يقضيان من قبله ولا يضر
له مدة فحرق المذوق إليه وأدرك له وكبرت الأشجار واشتجر منه الأرض كل سنة بغلة شجرة
فيأخذ في وقت الربيع قبل الثبوت بآن يدفع أشجاره هل يكون له أم لا قال إذا أخذت في وقت الثبوت
فيه فله أن يأخذ بغير بيع الأرض وسبيل أبو بكر عن رجل دفع أرضا من رعة أو يبيع منها أو
يشترى قال أما إذا أخذها من رعة على سبيل الجازي أو الناس وإن رجوا أن يكون ذلك جازيا وأما
غيره ذلك فماذا كرت من البيع والشراء فإنه لا يخرن قال القتيبي هذا البيع والجواب في البيع والشراء
بوافق قوله أبو يوسف ومحمد أن الوصية لا يجوز له أن يبيع من نفسه أو يشترى منه وأما في المزارعة
رعة وليس عنهما رواية وإنما الرواية عن أصحابنا في المزارعة أن الوصية أن يعمل المال بينهم مضاربة
فلعلها جازية وإن كان من قبل البينيم لم يخر وهو حسن وعيه نأخذ هـ وسبيل أبو بكر عن رجل
دابة دخلت رعة أسنان فساقت فحاربت الزرع قال لا حرج عليك إذا ساقها إلى مكان يمان
عليها فيه فزرعه وأخرج ما روي عن جابر بن عبد الله الجاني أنه راح سرخة فبقي فيها بقرة لغيره
فطردوها فقال لا يؤذى الصائفة إلا ضال هـ وسبيل عن رجل دفع أرضا إلى رجل

ليغير سها غبضة والثالثه برغيل الذافع فخر سها المدفوع اليه حتى ادرك الحرم فقال المذبح
اليه شرفت مني الثالثه التي دفعته الي قانا عرسها من عيني قانا اقلعها واراد رب الارض
اخذ الارض منه قال لا يصدف المدفوع اليه على العرس التي في الارض والفقول قوله فيها قال انه اسروا
وسيل ابو الفهم عن اربيعت بحيدار الوقف هل ثبت للفقير او الموقوف عليه الشفعة فلا
لاشفعة للوقوفه وسيل ابو يوسف عن الاحباله ابطال الشفعة او الاحمال لكن لا يحل
كوة قال يجوز وهو ما جرد وهو منزلة الصرف كما سريان سبع مائة درهم وصح وفسل مائة وعشر
دراهم معسرة وقال محمد لا يرى ان يخل ذلك في الصرف والى الشفعة وان يخل ذلك اكره واخر
له وروى عن اسمعيل بن حماد انه كان خلف المشتري بالله ما اقبلت للشفعة فحيلة اسقطت بها
شفعته فان خلف فضى عليه قال ابو سليمان بخره ان يقول للرجل مما الحيلة فيه ولكن يقول في المخرج فيه
وروى عن ابن سبيزانة قال له اخرج لنا كتاب الحيل فخصت وقال ما لا يصحنا كتاب الحيل ولا
كتاب وضعه محمد فقد اخرجته الحزم الا كتابا واحدا وضعه للسلطان لينة لم يضعه في كتاب
فمن وضع كتاب الحيل قال ورا فواكرخ وقال ابو بكر جبيع ما ورد في كتاب الحيل كله فوجوه
له المستوط الامسلة واحدة وهي ان يجلدوا اذ ان يشتري الدار عشرة اهور بدينار بخال بان لا يخذ
الشفيع الا بعشرين الف ورا اذ البايع بان الدار لو استحققت لا يرجع عليه المشتري الا بعشرة الف فقد
قال يجب ان يبيع الدار او لا بعشرين الف ثم ان المشتري يؤدى اليه عشرة الاف مقدار قيمة دينار
ثم يعطيه دينارين الباقي من الدار هم الى ثمان عشر بن الف فلو اراد الشفيع ان يخذ لا يمكنه الا بعشرين
الف ولو استحققت الدار من المشتري فان المشتري يرجع على البايع بما ادى اليه من الدارهم ويرجع
بينار واحد فقط لانه اذا استحققت الدار بطل الحرف حينئذ فتر فالله ظهر انك يكون للبايع على
المشتري دراهم حتى كان يصير فضا صافصا فصار منزلة ربع دينار ابا عليه من الدارهم ثم ظهر انه
لا دين عليه بطل الصرف ورا اذ انقر فاقا وقال ابو بكر لو ان رجلا اشترى لانه الصغر حارا او الاب
شفيعها فادان باخذ بالشفعة لم يكن له ذلك الا بعد ان يدرك الصبي لان هذه خصوصية
فقت بينه وبين الصبي ولا يتوفا له فخاصته فالمركب كبر او يتقدم الى الحاكم حتى ينصبه
خصما قال ابو الفهم هذا الجواب يستقيم في الوصية قاما الاب فله ان يخذ بالشفعة لان الاب اذا لو
اشترى مال ابنه فانه يجوز ان يكون الاب بايعا من نفسه ومشتريا فذلك هذا الا ترى ان الشفيع لو كان
احييا وسلم اليه الاب بعير فضا فاض يجوز فذلك ها هنا اذا قبضت بالشفعة بعير فضا فاض جاز
وسيل ابو بكر عن شفيع بيعت بغيره دار فمؤم ان المشتري فلا واداعلمه من غيره بطلت
شفعته لانه ينبغي ان يطلب وينفس الطلب لا يجب عليه شئ فلما لم يطلب بطلت شفعة بالسك
ما لم يعلم بالمشتري بالتملك قال في بيع اسناسر ابنه البكر ولو خبر من الذي خطبها فسكت
فمعلمت بالزوج فلما ان نذ وهذا موافق لما روى عن محمد بن الحسن انه قال الشفيع من اشترى
وبكم اشترى بطل الشفعة فهو على شفيعه ابدا ما لم يسلم بلسانه له قبل ان يبيعه

10
وفي قول محمد ينبغي ان يطلب كل شهر وان غاب الشفيع او مرض مرضا لا يستطيع الخروج
في حوائجه فهذا عدل وهو على شفيعه وان مكث شهرا بعد ان يكون قد طلب مرة ولو سلم
الشفيع فهو على شفيعه قال الفقيه وروى عن ابن يوسف انه قال لو ترك محاسن من محاسن
الحزم ولم يطلب شفيعه بطلت شفيعته الا ان يكون له عذر وروى محمد بن مقاتل قال الشفيع
الشفيع المشتري بعد اشترت فاحتره فهو على شفيعه وليس هذا من اهل الظاهر بل الذي يطل شفيعه
له قول علي بن ابيان وسيل علي بن ابي رعد عن رجل ادعى قيل رجل شفيعه وكان المشتري كايدي
الشفعة للجار وان كان شفيعه كيف خلف قال خلف بالمد او بلك شفعة على قول من يرى
الشفعة بالجوار وسيل ابو الفهم عن من طلب الشفعة كيف هو وما ذى يقول قال طلب
الشفعة على ثلث مراتب احدى عند السماع والثاني عند حضور المشتري والثالث عند الفاضل
فاما طلبه عند السماع او يقول طلبتها واخذها واما طلبه عند الفاضل ان يقول اطلب الشفعة
له الدار التي اشترتها من فلان التي احدثت ودها والثاني والثالث والرابع فسامها الى شفيعتي واما
الطلب عند الحاكم ان يقول اشترى هذا الدار التي احدثت ودها والثاني والثالث والرابع
وانا شفيعها بالجوار يداري التي احدثت ودها والرابع طلبتها احدثت شفيعتي فمشتريها الى شفيعتي
هذه وقال بعض الفقهاء اذ قال عند الفاضل طلبت الشفعة بطلت شفيعته لان قوله خبر ما
قد طلب عند السماع وعندنا لا يطله وسيل ابو بكر عن رجل علمه بالشر او هو في
طريق مكة كيف يفعل قال ابو بكر رجل يطلب له الشفعة فان لم يفعل فمضى بطلت شفيعته
وكذا اذا اراد ان يفتح الصلوة مع الامام فحاجة فلم يذهبها طلبها بطلت شفيعته فلا الفقيه
اذا علمه طريق مكة ويحدث رسوكة في ساعته ليكتب كتابا على يده ليؤجل بذلك وكذا قلم
يفعل بطلت شفيعته ورا اذ امر بجدد ذلك الوقت رسوكة او فيما فهو بعد ذلك الوقت الذي
يحدث الفقيه قال وكنت صالح بن محمد الزمدي الى ابن رجا الاسكاف ما نقول في رجل اشترى سهما وعشرة
اسهم من دار مشاع ولم يقبض هذا السهم حتى اشترى من الدار ما بقي في الشفيع وهو الجار فطلب
الدار بالشفعة هل يجب له في الشفعة الاسهم الشفعية او يكون المشتري احق به فلو كان للمشتري
حق الشفعة قبل القبض وهو ممنوع من الانتفاع به كسائر المنافع ما لم يقبضه ارايت لو اشترى
دارا فلم يقبضها حتى يبيع ثمنها دارا كان للمشتري الشفعة فان قال احداهما لا يجب
فيها الشفعة يقال هل للبايع فيها شفيعته فلما لم يجب للبايع شفيعته ثبت ان المشتري
قد ملكها ولو باعها جاز ببعده قول ابن حنبل وابن يوسف وكذلك اذا اشترى العشرة
من الدار والمشتري احق بما بقي من الجار فان اخذ السهم بالبيع الاول وانفسخ ملك المشتري
له ذلك السهم الذي به استحق الشفعة الا في الاسهم الباقية فان انفساخ ملكه ذلك السهم
لا يوجب ابطال شفيعته الاسهم الاخر بخلاف ما اذا كان الشفيع عن المشتري فان الشفيع
اذا كان عن المشتري وطلب الشفعة بحق الشركة او بحق الجوار لم يبايع الدار التي بها

رجبت الشفعة او ان ذلك من بلده بساخر عن البيع فان ذلك بوجوب ابطال شفعية اذا كان
من اهل الارض بعد هذا لان هذا الشفعة هو المشتري فنفس الشرا فوجب شفعية واما
ملكه فيها اول من وقع وقوعه على سبب اخر فالحار اذا اخذ السهم الاول فاما احده بعد ذلك
كذلك ملكه فيها فيكون شفعية في السهم الآخر فافقه وقاس هذا من الشفعة اذا كان احسب
الشفعة وبأخذ حاجتي ملكها في الاول اذا اراد الاول عن ملكه ولو كان هكذا ان لا يبطل شفعية
ولو اراد المشتري ان يباخذ الشفعة السهم الاول فانه يشترى السهم الاول بجميع الثمن الا ان يبيع
ذلك ثم يشترى السهم الاخر فاما في الثمن فلا يربح من الشفعة السهم الاول كذلك الثمن فيبخره
وسئل ابو نصر عن الرجل يشترى دارا بدينار او كيل شفعه فاعل يطلب من المؤكل او يبيع له
بالشرا قال ينبغي له ان لا يطلب كانه لم يملك بالشرا وليس هو كالثمن الذي اشترى لنفسه لان المؤكل اشترى
لغيره قال ولو سلك سالك فقال ان المؤكل بمنزلة المؤكل في الشرا او يقوم مقامه فيه فلا يبيع
والطريق الاول كان اعجب اليه وسئل بعضهم عن رجل يزوج امرأة ولو ستم لها مهر اربع
البيات او اقل او ازيد الشفعة ان يباخذها قال ينظر ان قال الزوج جعلها مهر فوجب الشفعة فيها شفعة
وان قال جعلها مهر فوجب الشفعة فيها وسئل ابو القاسم عن اب او الوصي اذا اشترى دارا
للصغير وهو شفيعها كيف يباخذ بالشفعة قال اما الاب بقوله اشترى فاحذف بالشفعة واما الوصي
فان فانه يقول اشترى وطلبت الشفعة ثم تخايم الى القاضي حتى ينصب غير الصغير احد فباخذ
منه الوصي وروى حارون بن معاذ عن المعلى عن ابي يوسف انه سئل عن الشفعة اذا طلبت الشفعة
فحضر هو والمشتري الى القاضي فطلب المشتري المال قال يقول القاضي للشفيع احضرا المال قال احضر
فرضي بالشفعة وان لم يحضر المال لا حيلة فورا يومين او ثلاثة بقدر ما يحضره الا ان يفسد
فان فقهه ولا يملك شفعة

باب الشهادتين وسئل ابو القاسم
احمد بن عمر عن شهادة النصارى كيف يكون بركتي قال بركتي باه فانه يدينه وليامه ويدا
ويكون مع ذلك صاحب البقعة واداه شهد شاهدان عند الحاكم والمحاكم وعرفا احدهما بالاحكام
ولا يعرف الاخر فركتي احدهما الاخر هو لا يقبل كونه امرا قال كان يصير يقول لا يقبل وعرف محمد بن
يحيى وقد روى عنه انه لا يقبل فيه ناخذه وسئل ابو نصر محمد بن سلام عن الشهادة على
الشهادة كيف ينبغي قال اذا اراد الشاهدان يشهد عثره على شهادته يقول شهد ان فلان
على فلان خذا فاشهد على شهادتي بذلك واداه الشاهدان عن شهادته ان شهد عند الحاكم
فانه يقول اشهد ان فلانا شهد بكذا وكذا واداه الشاهدان عن شهادته ان شهد فانا اشهد
على شهادته بذلك وسئل ابو القاسم عن الشاهد كيف يشهد غيره على شهادته قال يقول
اشهد عندكم بكذا واداه شهد كركي على شهادتي بذلك وامر محمدا ان يشهد وانك واداه ان شهد
عند الحاكم فانه يقول اشهد ان فلانا شهد عني هكذا او اشهد عني على شهادته بذلك وامرني
ان اشهد على شهادته

فانا اشهد على شهادته بذلك وسئل ابو القاسم عن رجل قال اذا قال اشهد على
شهادة فلان بكذا وكذا فانه يكتفي ولا يحتاج الى الزيادة وسئل محمد بن سلمة عن رجل
في اذا سئل عن الشاهد كيف يركبه قال يقول هذا عندى عندك من حاشي الشهادته
وسئل ابو القاسم ما يقول ما اعلم منه الا خبرا وروى عن ابي عمر رضي الله عنه انه اذا سئل عن
شاهد عنده كان يقول ما اعلم منه الا خبرا وروى خلف بن ابي نعيم عن ابي بصير قال لا بأس به فقد
عده قال ابو نصر فوغير الزمان فلا يقبل مثل هذا وروى عن ابي حنيفة انه قال يقبل بعد ذلك
العبد والاعمى والصبي وروى عن ابي بصير انه قال لا يقبل من كان يبيع بركتي من يبيع
الشهادة على امرأة اذا لم يعرفها قال خلف بن ابي سلمة في رجل ابا محمد بن الحسن فساله متى يجوز الشهادة
على امرأة اذا لم يعرفها قال كان ابو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنه جماعة على معرفتها وكان ابو يوسف
وابو حنيفة يقولان يجوز اذا شهد عنه عدلان فلانه وسئل ابو نصر عن رجل سخط به دار مستأجرة
ولرجل عليه دين فطالبه بالخروج الى الحاكم فامنع العزم عن الخروج هل يشهد بابتذال الدار قال
لا يشهد بابتذال الدار الا العاقل من عليه الحق فلا يعاقب المواجه بابتذال الدار لبقوله تعالى ولا تروا
زينة ونداء حوى قال القسمة وقد قال بعضهم انه يشهد به ما خذ كانه لا ينقص من اجره شئ اذا كانت الدار
له يد المستأجر والمنع من جهته وسئل القسمة ابو جعفر في رجل اقرت بين يدي قوم او ارا
عجما ان فلان عليه كذا وكذا درهم فمضت على ذلك مدة ثم جاز خلاف او قلته اني هو لا الشهود
وقالوا لا تشهدوا على فلان بالدين فانه قضاه الدين كله هل يسمع الشهود ان ينعوا عن الشهادة قال
الشهود بالخيار ان شاؤوا المسعوا عن الشهادة وان شاؤوا شهدوا واخبروا الحاكم بشهادة الدين اخرجهم
بالقضاء ان كان المخرج عدلا ثم لا يقضي القاضي بالمال وكان كذا كركي عن ابي بصير بن سلام وسئل ابو القاسم
عن رجل يسمع منه الحديث ثم اراد ان يرضى له اسلام هل يروى عنه قال لا يقبل ان يسمع رجلا من نصارى حديثا
ثم اسلم هل يروى قال لا الا ان يرضى ان يرضى عن شهادته ثم اسلم فانه لا يجوز ان يشهد على
شهادته قال القسمة وسئل محمد بن الفضل قال سمعت ابا القاسم قال سمعت نصير بن جني قال اذا
بين صاحب الجوز جاني فاني يشرب فقال اني اشرب حلوا واني عليه شهود فقلت له ففر شهودك قال فله
الذي كان لا يفتن عليه لا يفتن لا يفتن على شراب شربه وانما كان الحلوه وسئل ابو القاسم عن رجل
شهد عليه اربعة بالزنا فافتر المتهود عليه بذلك قال قال ابو يوسف لا اضربه واقتل قول الشهود
عليه اذا اقر قال محمد بن احسبه واسئل عن الشهود فان عدلوا رجسته قيل له فان جمع الشهود بعد ذلك قال
يعومون الله ولا حد عليهم وسئل نصير بن جني عن الشاهد اذا جنى كذا الشهادة
وهو والزنا على اسر من سجن او نكح اسعة ان لا يحضر الحاكم قال ان كان موضع لو حضر مجلس الحكم
ملكته الرجوع الى اهله بيوحه ذلك وكيف عليه ان يحضر وهكذا قال بعضهم في صلوة الجمعة انه اذا كان
خارجا من حيث ملكته الرجوع الى اهله بعد اداء الجمعة بيوحه ذلك كانت الجمعة واجبة اليه عليه
وقيل له فقل تركي للمشهد له ان يترك خلف دابة للشاهد وهو يشترط لا يستطيع المشي قال ان يركبه
الحضور

ابو سليمان
يقول

أما إذا كانوا ليس عنده ما يرونه فلا بأس به وسئل أبو بكر عن رجل شهد على رجل
بعبثها إلا أنه لا يعرفه وروىها هل يجوز له أن يسأل النقات عن حدودها وشهد على ذلك
أن قسره الحاجج كان ولا فلا قال القبيعي يعني لا يجوز له أن يشهد على أزاره بذكر الحدود ولكنه
يشهد على أزاره بالآثار في نفسه فيجوز له وسئل محمد بن محمد بن فضال عن
يكنى بنحاسين وعنده ما يرونه فلا بأس به وسئل محمد بن فضال عن رجل شهد على رجل واحد من الطاجير
بشيء أوباح منها شيئا وطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي له أن يشهد وأبطلوه
فولم يدر من بين وكما الحسن البصري والحسن بن زياد فأنما يقول لا يشهد وتذكر ذلك وروى عن
ابن حنيفة أنه قال ينبغي لهم أن يشهدوا وبه ناظره وسئل محمد بن فضال عن رجل سمع من
امراة من وراء الحجاب وشهد عنده عدلان اثنتان بأنها فلانة قال لا يجوز أن يشهد عليها قال القبيعي
إذا رأى شخصها وأقرت وشهد عنده اثنتان بأنها فلانة جاز له أن يشهد على إفرازها وأما إذا لم
ير شخصها فلا يجوز أن يشهد عليها وقال محمد بن فضال إذا قال الرجل لأدري أمومتي أو غيري
لا يجوز أن يقبل شهادته ولا يقبل خلفه وعن ابن يوسف قال لا يصلح أن يصدق على رجل من هذه الأمة
قامرانة طالق فشهد ثلثه أنهم دخلوا قال ابن القوام دخلنا جميعا لا يجوز شهادته وإن قالوا دخلنا
وذكرنا ذلك أمعا كجاءت الشهادة بصير قال سالت الحسن بن زياد عن المرأة على العالم
والسمع منه سوا قال نعم قال وكان أبو حنيفة يقول المرأة على العالم أحب من السماع لأنه إذا روي
على عالم فإنه خير عما في الكتاب وإذا قرأت أبا عليه وأقر به فإنه أجود وأما روي عنه في
روى بصير عن خلف بن أيوب عن ابن سريج الصغار قال سمعت أبا حنيفة وسفيان يقولان لا
على العالم والسمع منه سوا وقال نصر سالت الحسن بن محمد حدثت ثم قال لا يروى هذا
عني هل يروى عنه قال نعم قلت فإن قال ليس حدثتني قال لا يروى قلت فإن قال بعد ذلك
أروا قال لا يروى عنه وسئل محمد بن فضال عن رجل شهد على رجل واحد بحد فشهد له أن يروى
عنه قال لا يجوز له أن يروى قال القبيعي جعله بمنزلة الشهادة وقال غيره فيجوز له أن يروى وبه ناظره
وليس هذا كالشهادة لأنه لو كان فتادة فلا عمن وقد يروى الأحاديث كثيرة عن ابن سريج
وقد قبلوا روايته وسئل أبو نصر عن رجل أوصى بشي من ماله لمسجد حبة فأنشأ الورقة
وبعض أهل المسجد شهدوا على ذلك هل يجوز شهادتهم للمسجد قال جازت شهادتهم إذا
نوا عند ولا وسئل أبو بكر الأسفوف عن رجل شهد على رجل واحد وهو غاطلة في الماء
أنشأه ذلك قال إن كان يحفظ الشهادة على وجهها ولا يضطرب قلبه على شيء من أمر شهادته
فلا يشعنه أن لا ياطلة وإن فعل فهو مسمي وسئل أبو بكر عن رجل كان عند شهادة ولا
يجوز له أن يشهد قال إن علم أن الحاجج لا يقبل الشهادة أرجو أن يشعنه الشهادة ولا
وسئل أبو القاسم عن من حجى للسلطان فالأمر العسوي والمصدقات والنقايب
هل يجوز شهادته قال لا يجوز شهادته لطلبه فشهدته من يعين على طلبة بآطك

ولا يقبل الشهادة إلا ما قال نصر كسب إلى محمد بن فضال عن شبي شهادته ووحد خطه
وعزقه قال يشعنه أن يشهد إذا كان الخط في حرره وكسب إلى ابن عبد الله الشامي فقال قد يكون
الخط غلط يعني لا يشعنه أن يشهد وهو قوله ابن حنيفة والأول في هذا يوسف ومحمد بن أحمد
وسئل أبو القاسم عن الشهود إذا أرادوا أن يشهدوا ابن جليظهم الحاك حيث جلس
هو وأجلس الخصوم لأنه روي عن بعض العلماء أنهم جلسوا لجلس الخصوم إذا هم حضروا المشهود
عليه لأنه ثبت عليهم الصمت إذا دعوا وقال حال الشهود حال القضاء لا يري أن يترخا قال للشاهد
أنما يقضيان انشأوا القاضي لوقال نعم الجور ممن أيضا القاضي والشاهد في الصمت واحد
وسئل أبو القاسم عن رجل شهد على رجل واحد وقال فلانة وشهد على مسجدا هل يجوز
شهادته قال شهادته حايمة لأن هذه الشهادة وقعت لله تعالى لقوله تعالى وإن المساجد
لله تعالى قال أبو بكر ينبغي أن يكون الشاهد مسيئا ويكون غيبا إذا كان لا يطمع ويكون
ويعا حثي بئسرة عن قتالة ما لا يحل ولا يكون عالما ولا يكون من أهل الفضل لكن ينبغي إذا أراد أن
يقول ما لا يحسن من كذب وغيره فروي عن محمد بن سلمة أنه قال شرط العدة أن يشهد
المستشعفات ويكون فيه بقطعة حتى لا يكون سليم القلب لأن لا يفسد عليه الأمر وهو لا يشعنه في
سئل أبو بكر عن عالم فروي عليه أحاديث وأحد يستخرج أنه فأنشأ كلاما في الوسط هل
يستخرج على سبيل الواجب فشهد للعالم في آخره فهو كافئ مكلف فقال نعم الخ لانه أن يروى
ذلك الأحاديث عنه قال نعم وكذلك إذا فري على الشاهد الصك أنه ذهب بعنه عن سمعه
جاء له أن يشهد بما فيه وسئل أبو القاسم عن شاهد بين شهودا على رجل أنه طلق امرأته
وهو صاحب فراش ثم إن الشاهد من قال لا أشهد تافى حيوية بتطبيقات فلهذا وقال لنا أكتما
ذلك إن أخبرنا أنه أمرهما بكتما به وقد كتمنا ذلك فقد شهدا على أنفسهما فالعسوق فلا يقبل
شهادتهما وسئل عن رجل شهد على رجل واحد بحد فشهد له أن يروى
قال لا يسمي على الشاهد وكل شاهد يحتاج إلى أن يخلف حتى يشهد فشهدته غير مقبولة ولا يحل
للقاضي القضاء بشهادته وروى أبو نصر عن محمد بن سلمة قال كان النبي في مساور قاضيا علينا
فشهد عنه شاهد فأخاخ إلى تعديله وكان في سكة راسد رجل يقال له عبد الرحمن بن سهل
وهو من بني قريظ اليه البيعة بعمدة فبينما هو جالس عنده فأسأله فقال يا أبا عبد الرحمن
ما تقول فلان فسكت فيه عبد الرحمن فأسأله النبي فسكت في فصحى النبي وقال أسدك
عن شي فلا تخيبي فقال أما إن كفيكم من قتلني أسكوت قال أبو نصر كان سكونه طعنا مندي
شهادته وكان محمد بن سلمة يقول التعديل للشاهد إن عدله وإن ستره ثم إن القاضي يجمع
بين المصدق والشاهد فيقول للمعدل هذا الذي عدلته فيقول نعم فصار معذولا في السيرة
والعلمية وروى خلف بن أيوب عن ابن يوسف قال إذا قال المعدل لا بأس فقد عدل له

قال خلف ولما ارادوا ان يولوا ابو مطيع انصافا بحث الامر الى يعقوب الفارسي فسأله عن
ابن مطيع فوجه الرسول علي بن ابي سبيكة الفارسي فسأله عن ابن مطيع فقال يعقوب ابو
مطيع ابو مطيع فرجع الرسول الى الأمير فاجابته بذلك فولى ابن مطيع على القضا وكان
محمد بن سلمة يقول ان كان المعتدل مثل يعقوب الفارسي فلا بأس بمنزلة هذا التعديل وقال ابو
نصر بلغنا ان الأمير سأل عن عدل القاضي فاجابته فقال القاضي فمعه ثوبان فقلت
احدهما ليس كل ان يفرق بينهما قال لم قلت قال لا اسفه ان يقول ان نصيبا واحدا قد يكون
احدهما الاخرى فاذا ضللت احدا فمعه كذا الاخرى قال فسكت وروى عن ابن جعفر
انه قال تركت الابن جابرة وشهادة لا يجوز وتركته العبد جابرة وشهادة لا يجوز
وسئل ابو القاسم عن الشهادة على الافلاس كيف هي قال يقول ان يشهدان هذا فليس معهم
لا يعلم له قال لسوء كسونه التي عليه وثياب ليلة وقد اختبرنا امره في السر والعلانية و
اذا ادعى صاحب الدين على المفلس فان القاضي يحلف المحض بعد ما شهدت الشهادة لانه لا
شيا خارجا من علم الشهود وسئل ابو القاسم عن شاهد على امر رجل يقول اعرفه فحلف
عرف الرجل غير اني لا ادكر الوقت والمكان قال اذا علم انه شاهد على ذلك وعرف الموضع
فعليه ان يشهد وليس عليه اختيار الامكنة والوقايت وسئل ابو القاسم عن شهادة
المعلم هل يجوز ان قابلا يقول لا يجوز شهادة لي فبعضان عقلي لكونه بالتقاضي العلمان في البطل
مع الشيا وبوم الجمعة في الطاحونة وروى عن علقمة ان محمدا بن مغلما مقدار عقلا مرة قال
ابو القاسم شهادة جابرة اذا كان عدلا واما حديث علقمة فليعلم ان يكون له معلوم بعينه
وقد نقلت من المعلم في وقت الغضب فلا يجب الالتفات الى ذلك ولا وضعه موضعه واما حديث
المعلم ان اخذ من الناس الذين منعه حقه من مال الله تعالى وروى عن محمد بن مغلما انه قال
وكذا في ربيعة لها وقت موقت فاخرها نكح عدل الله مثل الصلوة والصوم واما الزكوة والحج
اذا اجر اداوه لا يبطل عدل الله بذلك ولا يضمن اهل كمال المال قال الفقيه وقال بعضهم اذا اجر
الزكوة والحج بغير عذر ذهبت عدل الله وبه نأخذ وقال نصير سالت ابا سليمان عن قاضي
غير عدل له نفسه قضى بقضايا الحق قال له قول ابن حنيفة واني يوسف ومحمد قل قاضي لا يجوز
شهادته لا يجوز قضاؤه وكذا ما قضى من القضايا فهو مردود وسالت عن ذلك بشر بن
الوليد قال سمعت ابا يوسف يقول اذا كان القاضي غير عدل فضاياه كلها مردود وهو قول
ابن حنيفة وقال غير احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن الحسن قال ان القاضي انما يوزع الحق
منه في العلم لانه اذا كان ورعا فورد عليه شئ لم يقدر عليه شئ حتى يسأل فيقضي بما يورده
وروى نصير بن يحيى عن بشر بن الوليد عن ابن يوسف شاهد الزور اذا كان عدلا ليس عدلا
ممن يجوز شهادته فشهد بزوج لا يقبل شهادته ابدا لان هذا لا يعرف له توبة وان لم يكن له
عدلا

فشهد بزوج ثم مات فقلت شهادة قال نصير سالت عيسى بن ابيان عن رجل اقام شاهدين
عدلين عند القاضي ان قاضي كذب وكذب عدل حكم ان يشهدا عدلين المضي هذا النص
قال لا وقال نصير سالت بشر بن الوليد عن علي بن ابيان فاجابته فقال القاضي فقال مات
ابن وعليه دين وترك اوصافا من الاموال ولم يوصي ابن احد ولا يسمي طبع ان يثبت لان الشهود
من اهل الذرية لا يعرفهم الحاكم قال يقول له القاضي ان كنت صادقا فامع من ماله حتى يرضى الدين
قال نصير سالت سمعت الحسن بن زياد سالت يحيى بن ابي يوسف عن رجل قال ان رجل دارق هذه
فاخذ امر ابن طائف فشهد اربعة اقات فلما جاءوا قال لا يجوز قال فان كانوا ثلثة فهو جائز ايضا
قال فان كانا اثنين قال لا يجوز قال اصبت وخالف اباي كان ابو يوسف يقول ان قالوا دخلنا
جميعا لا يجوز وان قال ثلثة منهم دخلنا ودخلنا معا جاز وقال نصير سمعت الحسن بن زياد
ثلاثة فقلوا رجلا عمدا ثم تابوا واقرروا وشهدوا انه عفا عما لا يجوز وان قال اثنين منهم عفا عما
فمن هذا فاني اقبل لهذا الواحد وهذا اعلم اي يوسف وقال الحسن بن محمد في الوجهين جميعا لان شهادة كل
اثنين على الواحد مقبول وقال علي بن ابي اسيد سالت عن مسعود عن رجل روى عن ابنته من رجل
وقوم في بيت اخر سمعوا التزويج ولم يشهدوا ولا يجوز النكاح قال ان كانت حرة وهذا البيت
الى البيت الا حرة وراوا الاب والزوج جاز النكاح وان لم يروا الوك وسمعوا التزويج لا يجوز قبل فان روي
لخصم من خليف واحدا مما سمع التسمع ومن سمع الاضمر حتى صاح في اذنه او صاح صاحبه
لا اذنه قال لا يجوز حتى يكون التسمع معاه وروى اسحق بن سوار عن الحسن بن علي بن فضال جابرة
وشهادة جابرة وروى محمد بن قنادة عن ابن عباس قال لا يجوز شهادة رجل لم يحنس ولا يوك كل
ذبحه قال الفقيه عند اصحابنا ذبحه الا فلف جابرة واما شهادته فانه لم يحنس للعد جاز
شهادته وان ترك رعي عذر لا يجوز شهادته قال نصير لا يجوز شهادة الاعمي الا في السب وقال ابن
ابن بليان يجوز شهادته وقال شاذل يجوز شهادة العبدان في الموت والسب وقال نصير بن يحيى لخصم
ان يطعن ثلثة اشيا ان يقول هما عبدان او محرودان قد في الوشور جاز فاذا قال هما عبدان
يقبل قوله ويقال للشاهدين انهما عبدان فاذا قال هما محرودان فقد او شير بكالات
فقال لخصم اعني البيعة انما كذلك قال ابو نصر سمعت ابا محمد بن الحسن سالت ابا سليمان عن رجل
شهد ان هذه فلانة بنت فلان قال لا بوجيئة لا يشهد بها فلانة حتى يشهد عدلين جماعة وقال ابو يوسف
وابو اذ يشهد عيك عدلان يجوز ذلك ان يشهدا ولو ان قاسم ثاب متى يقبل شهادته قال بعضهم
لا ينبغي توثيقه الا ان يشهدا به وقال بعضهم ان يشهدا ولو ان القاضي حبس رجلا بدين لرجل
وعاب الطالب وقال المحموس انما اودى المال فاجر حتى اوفى ذلك من هو من المحموس لسيل القا
من بالخيار ان شاء اخذ المال ووضع يده على ما اخرجته وان شأنا اخرجته كهيئة ثقة
بنفسه وبالمال واخرجته وسئل ابو القاسم عن رجلين بينهما حساب ولا جمان بذا
من متوسط بينهما ولا بيان ان من سمع كلامهما يصير شاهدا عليهما فما يسمع كيف ينبغي ان

ان نخذ هذا المجلس فلا يلزم السامع ان يشهد عليه قال ينبغي لكل واحد منهما ان يشهد
الله ويصحح الحساب فيما بينه وبين ربه ولا يدعي باطلا ولا ينكر حقا ثم ياخذان رجلا من
الحاسبين فيما بينهما فقالا للفقهاء ان هذا الرجل قد شهد الله ان لا اله الا الله
فقبضت كذا وكذا وسمعت الله كذا في وقت كذا يقول بالصدق فقبضت
في القبض ولا يصدق بالرد فيقول للمؤمنين ان هذا الرجل قد شهد الله ان لا اله الا الله
فانما اعتبر عنه ثم يقول فقبضت كذا وكذا في وقت كذا فيقول للمؤمنين ان هذا الرجل قد شهد الله ان لا اله الا الله
ثم ان يضيف الى نفسه كذا لا يصح حجة عليه و...
الدعوى والخصومة فامر الحاكم بوجوب حجة كذا في نفسه ثم شهد الله على ذلك للدعوى
والخصومة الخوز ذلك قال لم يكن على الحاكم ان يسمع من الرجلين عليماته ولا يسمع الرجلان
مطعوبين ما علمانه وشهادتهما جائزة اذا كانا عدلين وسئل خلف بن ايوب عن رجل
كانت عده شهادة فوقع في الخصومة الى قاضي غير عدل فبقي بين الناس قال يسمعه ان يكثر
حتى يشهد عند قاضي عدل وسئل ابو القاسم عن سلطان جابر امر قاضي عدل بين الناس
قال يجوز فضاؤه وهذا قول علمنا فانما ذلك الخوارج اذا ظهر واعلى اهل العدل واستعملوا
قاضيًا جائز فضاؤه فيما كان موافقا للحق وسئل ابو نصر عن شاهدين شهدا لهما
ان جميع ما في قرية كذا من الدواب والارضين وغيرهما التي محروقة بفلان مبرا فانما انزل
هذان بين اثنين ولا يعرف له وارتبجرهما هل يجوز شهادتهما قال ان كان الشهود يعرفون حدة
ذلك جائز ان تشهدا ثم في ان لما يعرف حدة ود الارض والدواب كانت شهدا ثم باطلة وسئل
ابو القاسم عن رجل ادعى على ورثة الميت مالا فامر بآليات ذلك فاحضر شاهدين فشهدا ان الشهود
في قدام هذا المدعي فدل على بطلان دعواه وكره علماء كرم وزنها يجوز شهادتهما وهل يجوز للشاهدين
ان تشهدا بذلك قال ان كان الشهود وقفوا على ذلك الصرة او فوموا انها ذراهم حرزوها فامنع
عليه يقينهم من مقدارها شهدا وبذلك ينبغي ان يعتبروا جودتها فانه قد يكون فمونها فاد اقل
ذلك جائز ان تشهدا ثم وسئل ابو القاسم عن المسلمين اذا حلف بين الخصمين الخوز قال
ليس لهم في الحرب والحلب يعني الرشوة من القضاة شي وانما ذلك الى من ولي القضاء وذكر
ان واحد من الصحابة الى حبيبة يشهد عند علي بن ابي طالب في حجة الله عليه السلام
بقية ثم يدعي رجلا انها لهذا المدعي فقال ابن ابي ليلى قد عرفته هذا الرجل الذي فيها قال لا فقال
لا اقبل شهادتك قد حلف الرجل الى ابن حبيبة فاجز به ذلك فقال له ابو حبيبة ارجع اليه
وقل ان عرف عدلا اسطوانا ان الذي في مسجد الجامع فان قال اقل بطل قضايك التي قضيت
في هذا المسجد فاجزه بذلك فقبل شهادته وسئل عن القاضي هل يلزمه ان يحث على
سر ايد المقادير ليعرف سر ايدهم كتاب يعرف ولا ينهم قال ليس عليهم ذلك وانما عليه ان ينظر ان
ظاهر صلاحهم وحسن الظن بهم ما لم يظهر عنده سرهم بخلافه وذكر عن عيسى بن محمد
المروزي قال استقصيت

على التوقف عند منها فوجدت فيها مائة وعشرين رجلا من العدول فنظرت فيهم وطلبت
السوارهم ونامهم عليه فرددتهم الى بيتي ثم نظرت الى امر السنة فعدت سنين فاستقطعت
اربعة فلم يبق الا اثنا فلما رايت ذلك استعفيت واعتزلت قال القاضي لو ان القاضي استقصي
مثل هذا الضاق الامر عليه وعلى الناس لانه لا يوجد مؤمن بعرج عيب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
علم الناس كالمائة ليس فيها احلة وكما قال القاضي
وسئل مسيب عن الرجل يسمع من الرجال المحدثين وفار عمر بن الخطاب
ان الله تعالى منكم السرار ودر العتق بالنيات فاذا كان هكذا وجب ان ينظر عليه الصلاح
فان كان الصلاح غائبا عليه وجبت الكتاب وكما في مسلمانا ولا معاها ولا يكون كسبه
والحرار فلهو عندك وسئل عن رجل سأل ابا سليمان عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
اذا راها خافا للمعاينة ولم يدر منه ربه فقلت فان كان لا يعرفه فحاشا شاهدان عدلان
فعدلاه عنده اشجع ان يعدله يقول هذين قال نعم وهو في هذا منزلة القاضي يقول
قول اثنين وقال محمد بن مقاتل ان يفهم الدابة من الرجلين لم يكن مقبولا على الكثرة فهو عدل
وقال محمد بن مقاتل دخول الحمام بغير ازار حرام فان كانت هذه عادة ولله لا يعدل
في شهادته وسئل ابن المباركي عن العدل قال لا يطعن به بطور ولا فرج ويعقك
كيف يشهد وسئل عن من سئمت اهله وماله بكه واولاده اقبل شهادته
قال اذا كان في كل يوم وكل ساعة فلو كان كان احيا ناكدا ممن لا يخاف من الله ولا يقص
يقبل ان شاء الله ثم قال نصرا خبر في رجل انه دنا الى باب بيت من مساوير فسمعته
يشتم خادمة وكان قاضيا قال الفقيه يعني شتمادون القذف واما القذف فهو كيرة
فسقط عرثته بذلك وقال خلف بن ايوب اذا قدم الامير بيلة فذهب الناس وحسبوا
في الطريق يتطوون اليه فذهب النظر اليه لا يقبل شهادته وذكر عن شداد بن حكيم
انه خرج حاجا وخرج شيخ من مشايخ البلدة في ذلك العام وكان ذلك الشيخ معروفا
بالصلاح فلما ولى شداد القضاء شهد ذلك الشيخ عنده فردد شهادته فقبل له اشهد عندك
فان قل يقبل شهادته قال امر به الخاسر امة في الثقة في الطريق وكان شاهداه وسئل
ابو بكر عن رجل يدعي النظر الذي يلعب بالشرط لم يداووه فله قال الخاف
ان يصير فاسقا وروى عن ابن حبيبة انه قال فلا كيف لم يكتب عن الشعبي وقد كنت اذ
ركبته قال اكتب ممن قام فغير فقبل محمد بن سلمه كيف لم تأخذ العلم من علي الرازي قال
من كره ما وجد في منزله من الملاح وقال محمد بن سلمه لو جمع علم خلف بن ايوب مع علم
علي الرازي لكان علم خلف به زاوية الا ان خلف ظهر علمه لصلاحه وخفي علمه على الرازي
لما كان بخلافه وسئل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
والعجرا فلا بأس وروى عن ابن عباس انه كان اذا مل من العلم لم يقول عا لواء ايدوا الشجرة

وقال ابو القاسم لو ان نصرانيا اسلم وطاف فاسقا في حال كفره ثم شهد من ساعته شهادته
كان القياس ان يقبل شهادته ولو حتى اثبت فيها حتى يثبت بعد الاسلام كان ثمة العود
بما فيه وسئل عن ثلثة نفر شهدوا عند الحاكم وهو يعرف اثنين منهم ولم يعرف الثالث
بشهادته لاخر فعدلهما ان قال يجوز تعديلهما له لشهادته اخرون ولا يجوز لهذه الشهادة وسئل
محمد بن سلمه عن رجل حاله حلة فساو له ثوبان من ثياب منسنة دفع الدراهم الى البائع واخذ
الثوب ونظر فامر عن رجل عقد بينهما باعافا لكونه قد شهد بخونه للشاهد من ان شهد
على بيعهما قال لهما ان دفع اليه الدراهم وفيها ثوبان منسنة وهو يرى بصير عن الحسن بن زياد في
قال ان استقرضت من فلان دراهم درهم فخرجت فقلت ان يرضي فشهد ابو العبد ورجل اخر
انه استقرض منه الدراهم قال اقصي بالمال ولا اقصي بالعيق لثمة شهادة رجل واحد ان يرضي على الترتيب يقبل
لانه حق ثوب المال ولا يقبله حق القطع فحينئذ المال ولا ينجح القطع وسئل ابو بكر عن رجل شهد على
شهادة ابنه ورجل اخر ثوبان يجوز لهما ان يشهدا على شهادة والده قال يجوز شهادة الولد على والده
والده فانه ليس لوالده فيها منفعة ولا حصة ولا دفع مغرم ولا جزاء فمعه وسئل ابو القاسم عن رجل
حالي رجلين مع عوب زعموا ان السلطان قاض عده ان فلان على كذا وكذا من المال والمقر له دوا سلطان
ثم طلب منهما الشهادة على اقرار المقر فقال المقر انما اقرت كما مر حفته والمقر له هذا يجوز لهما ان يشهدا
على اقراره قال يحتار عن هذا الامر فان وقع على امر فيه خوف او اكره ما منعنا عن الشهادة وان
لم يقع على ذلك فاما ما يشهدان على اقراره وخبر ان القاضي اخبره وهو في يد عوب من اعراب
السلطان حتى ينال القاضي لوجه الامير وروى محمد بن ابراهيم عن ابي سليمان الجوزجاني قال لو ان رجلا
احتاج الى ان يخرج الشهود الى ضيعة يترد بها واستأجر دوابا لهم فركبوها لم يقبل شهادتهم
ولو اكلوا طعاما قبلت شهادتهم وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا قبل شهادتهم فيها جميعا
قال الفقيه ان كان لهم قوة المشي اومال يستكثرون به فلا يقبل شهادتهم كما قال ابو يوسف وعمر بن
لم يكن لهم قوة المشي ولا طاعة الحاكم ينبغي ان يقبل شهادتهم وان كان الطعام لم يكن هبة لهم ولكن
كان عده طعاما فقبلت منهم فاكلوا امينة قبلت شهادتهم وروى ابن سماعة عن محمد بن جعفر
امراة ثم شهد هو واخراهما بالبرق اقرت بالبرق فلان وفلان يدعي ذلك بانه لا يقبل شهادته لانه
خبر ان نكاحها باطل ولا مهر لها عليه وان قال المولى ان ادنت لهما بالنكاح لم يخبر لانه اذا خول الضمان
الخيرها ولو كان الزوج دفع اليها المهر ثم شهد فان دفع بامر المولى جازت شهادته وان دفعت بغير
امر المولى لا يجوز شهادته وسئل ابو القاسم عن رجل اخذ سوف التماسين فقاطعه
من السلطان كل شهر بديارهم معلومة وكتب بها حكايا هل يجوز ذلك وهل يجوز للشاهد ان يشهد
عليه قال قد ضل الفاطم عن سبيل الرضا ولا يجوز ان يشهد به فذلك واما الشهود فكلوا
شهادة على ذلك حلت بغير اللعن قبل فلان الشهود شهدوا على اقراره بالدراهم ولكن عرفت
السبب هل يجوز له الشهادة قال ان شهدوا على ذلك بعد معرفتهم فكلوا مطعونون ولا ينجح

هذا

من يجوزوا شهودا في ذلك وسئل ابو القاسم عن رجل رأى دارا في يد انسان هل يحل له الشهادة
بذلك قال كان الكوفة اليد على حجر الزمان وكانت الشهادة عنهما من رعيه وقد يكنى ابي حنيفة عن
نخاسم عنها فاشهادة جائزة وسئل ابو القاسم عن رجل نزل في ارض من بلد وقد مات الزوج
والزوجة بذكر وولد ذلك هل يجوز للزوجة ان تشهد على العقد وكيف يستحب ان يقبل
قال يستحب لمنهون العقد ان يذكر العقد ولكن شهدان فلان فلان زوج فلانة بمرحاة وعذا
وسئل ابو القاسم عن اشهاد اكل من سرق فاسقا في الظاهر عدلا فان اكل الحاك ان يقضي بشهادته
فاجر عن نفسه انه ليس عدل فلا اقراره بغيره فاذن على نفسه ولكن لا يسمع ذلك الا مرة ذلك الوقت لانه
يريد ابطال حق المدعي وكشف الشبهة عن نفسه فلا يسمع ذلك

باب القاضين قال الفقيه سمعت

محمد بن الفضل قال سمعت محمد بن جعفر قال سمعت ابراهيم بن يوسف قال سمعت ابا يوسف قال لا خصم
شأننا عية القاضي فيها ما قلنا تنهيا فان حبسهما القاضي او عزرهما عقوبة لم لا يجوز ما في محله
ففسق وان ترك ففسق وان فعل احدهما صاحبه فنهاه فلم ينه فانه يعاقبه اذا اطلب صاحبه
قال ابراهيم وسمعت ابا يوسف سئل عن القاضي اذا اخرج له ثلثون رجلا من ارضه او ثلثون رجلا
وفراطيسه فاعطى الكتاب عشرين درهما وجعل عشرة لرجل يقوم معه وخلف الحضور الصنف
اليسعة ذلك قال ما حجت ان يصرف شيئا من ذلك عن موضع الذي سمعته قال ابراهيم هذا الاسناد وسمعت
ابا يوسف سئل عن رجل حاله بال له ثلثون طالب وزر عزيمة في السجن فلما مضى اشهر سأل
القاضي عن قبله انه محتاج وان الذي حبسه غابت قال سئلتني منه كفيلا بنفسه وخلف سبيله
قال ابراهيم وسمعت ابا يوسف يقول اذا قال القاضي لرجل جعلت كوكي في يدك فلان فهو في
حبسه حقيقة خاصة الا ان يقول للسنة ويبيع واذا قال جعلت كوكي وصيا فهو وصي تام
قال الفقيه ويعد ان احدث امر القاضي منزلة امير المالك ولو ان المالك قال لرجل انت وكلي في فمك
كوكي في الحفظ خاص بكون عمة ولا قال انت وصي في يدي صار وصية بعد الموت فكذلك امر القاضي
وروى بصير عن شاذ قال لو ان قاضيا تقدم اليه حضرة فقصي على المطوب مال وحبسه ثلثين
المنقضي له والقاضي وادته فانه تخلي مسيله وغار بحضور ليست هاهنا ثم بتركة حبسه حتى
لموت او يقضي عليه وسئل ابو القاسم عن القاضي باخذ الاجر قال لا يكون عابلا باجر ولكن
يعمل لله تعالى ويستوفي حقه من مال الله تعالى وكذلك العلماء انفقوا يعملون لله تعالى وللملوك
باخذوا عظمهم من بيت المال وكذلك المعلمون الذين يعلمون الناس القرآن وسئل ابو القاسم عن
رجل تقدم الى القاضي فقال احدهما اني عند هذا الرجل اقدم ولم يرد علي هذا قال سئل المدعي عليه
عند ذلك وقال ابو نصر تقدم رجلا اني لم اكن في ذلك فقال احدهما اني عند هذا الرجل اقدم ولم يرد علي
لنبي هذا خبرني خبرا فمناشاة يعني هذا الدعوى عن صاحبها فاما بقلة مرة فلم تحطن حتى اوخذ ذلك
قال ابو نصر وهذا عند البس سني وهو مما لا يحد عدل لا فمناشاة بقلته ما لا للطلب وسئل ابو نصر

ان كانت في يديه تركته وان حلف بيمينه ولو انه اقر بالموت قال بن واخر وصو ان تركه الم
حلف على النيات بالله ما وصل اليك من ميراث ابيك هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه ولو انه اقر بالدين
فوصول التركة اليه خلفه الفاضل بالله ما وصل اليك هذا المال فلا شيء منه فاد اختلف فاراد المظالم
ان خلفه على الدين فقال الابن كيف خلفني واسرى يدعي من التركة فقال في المصنف
لا يقبل قول الابن ويخلف على الدين على عليه لان المدعي ان يقول انك ليدان ثبت مالي على ابيك
ثم اطلب ماله وكان الفقير ابو جعفر يقول في من هذه المسئلة ليس له ان يخلف ولو اراد ان يقيم
البينة قبلت بيمينه لان البين على طرف لسانه في ظهور المال امكنه ان يخلفه واما البينة في
لا يمينه اقامة البينة في كل وقت بيمينه الشهود وخودك فيسمع منه البينة قبل ظهور المال ولا يخلف
فلا ظهور المال وبها فانه ولو ان دار في بيت رجل جازح لم يملكها ولا يمينه له فاراد الميراث
الذي في يديه فان كان في يديه ميراث حلف على العلم وان كان في يديه ميراث حلف على العلم
خلف على البينات فان اختلفا فقال المدعي عليه الميراث ميراث عندك من ابيك واراد ان يخلف على العلم
وقال المدعي ما ورثتها ولا كنتها وصلت اليك من ميراث ابيك فالقول قول المدعي مع يمينه على
علمه بالله ما يعلم انها وصلت اليه من قبل ابيه فان حلف حلف الذي في يديه على البينات وان اختلف
المدعي حلف المدعي الذي في يديه على العلم ولو كان رجلا ادعي على رجل بئنا فقال له الفاضل انك
بينة قال لا وطلب البين فحلفه الفاضل ثم اراد المدعي ان يقيم البينة بعد ما قال لا بينة في قرون
الحسن من ربه ادعي ان حقيقته انه قال يقبل بيمينه وروى عن محمد انه قال لا يقبل بيمينه وهو سئل
سنداه عن رجل ادعي قبل رجل الف درهم فشهد له ثلاثة نفر ثم قال احدهم قبل ان يقضي الفاضل
استخفى الله فذكر في شهادتي فسمع الفاضل قوله ولم يعلم انهم رجع فسألهم من الذي
رجع منهم فقالوا كلنا على شهادتنا قال لا يقضي بشهادتهم ويقضيهم من عند حقي بنظر في
ذلك فان خال المدعي باثنين منهم يوم الثاني فشهدا عند الفاضل فانه يقضي بالمال على المدعي عليه
وسئل ابو بكر عن رجل ادعي ذوا فاعلى اخراة استهلكها عذرا معلوما قال ينبغي للشهود
ان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا
وان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا او ان يثبتوا ذكرا
كتاب وصية ميت فله فيه وصية ينبغي ان يقول اشهد على جميع ما في هذا الصك اهنا
ويجمع يده على ما وصي له وسئل عن رجل يدعي على رجل الف درهم وانكر المدعي عليه
كيف تخلف بالله ماله فبذلك ما ندعي ولا شيء منه قبل له ان يش معني قوله ولا شيء منه قال لا
رجلا اما اكلت اليوم عشرين اربعة وقد كان كل شئها لم تحت فكذلك ها هنا اذ ادعي الف درهم
قد تم يكون عبد اخراة الف وقال ابو بكر حكي عن بشير بن عياض الاستهود فشهدوا على ابيات
غالب قال يسمي الحكماء من اى وجه يشهدون وان لم يخبروا لم يقض شهادتهم قال الفقير وفي قول
علمائنا اذ كان الشهود عدوا لا فاضل وان لم يثبتوا السبب وذكر ان رجلين احصيا الى

لوقال

احصيا الى شريحته وليد هرة فقال شريح ابو بكر يولد لها فان هي فترت وكذرت واسبحك
فهي ولدها فان هي فترت واربارت فليستن يولدها
الافزار وسئل عن رجل ادعي
عن رجل ادعي في مائة درهم فترت ووجهها بالف درهم ثم اقامت الميت بعد موت
الزوج ان المواة وحيث ميراثها من وجهها من حبة الله ورجع حبة حبة الخبز افرار لها بالمهر
امرا قال لا يجوز افرارها لها بالمهر ولا يقبل البينة على البينة وسئل ابو بكر الاسكاف
عن رجل قال لرجل لي عليك الف درهم فقال له لا خير بالفارسية كبسه بيش بدور او قال
كبسه راسه بدور قال لا يكون افرار لانها ليس للناس في ذلك تعاوف ولو قال لي عليك الف درهم
فقال الاخر مع مائة دينار قال لا يكون افرار لانها الاضافة الى الدناير والدناير غير واجبة فكذلك
الف الذي اضاف اليها قال الف نفسه لو ان المدعي ادعي عليه الدناير فله ان يأخذ منه الدناير والدناير
جميعا ولو انه لم يصدق في الدناير فله ان يأخذ منه الف لان ظاهر كلام المدعي عليه انه اقرب ما
ادعي عليه وزيادة وسئل عن رجل ادعي عليه في حقه جميع ما في منزله من الدناير
والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الميراث من صنف الاموال كلها فله في الدناير ذوات وعلمان
وهو ساجن في البلد قال افرارها يقع على ما هو في منزله الذي هو ساكنه وما كان من الدناير يقع
الى ابا فورة بلقار ويرجع الى وطنه الذي اقره بقا شيئا لا يشبه وكذلك عبيده الذين يخرجون في حوائجهم
ويأوون الى منزله فلهم داخلون افرارهم وسئل عن رجل قال لرجل قال بالفارسية ترا من
يست درماست ثم قال عيبت بقوله نسخة الميزان يعني كذا على من خير الميزان عشر درهم
قال لا يصدق لان الناس لا يملكون بكلام لا فائدة فيه هو سئل عن رجل ائلف عال والديه
ثم قال لوالديه جميع ما بقى في يدي من المال فهو لك قال ابو بكر ان مات الولد والمال الذي اقر لها فاقام
بعينه فالمال لوالديه وان كان الابن قد استهلك ذلك المال وهو ماله بكال ولا يورث وقد ترك
دراهم وودناير فالوالدة في سعة وان تناول من الدراهم والدناير مقدار ما استهلك الابن بعد قوله
الذي اقر لها لان الذي اقر لها صار لمنزلة الصلح فلما استهلكه بطل الصلح وعاد الدين كما كان
وسئل عن رجل قال جميع ما بعروني اوفال جميع ما ينسب اليه فهو لفلان قال هذا افرار
منه واذا قال جميع مالي له او جميع ما املكه لفلان فهو له ولا يكون الا بالنسبة وسئل
عن رجل ادعي في حقه يديه فحلفه ان على شئ له فهو لفلان او جميع ما يملك فهو لفلان قال
ابو بكر هذه هبة فان سلم اليه كان وان لم يسلم اليه لم يخبر عليه واذا قال جميع مالي في
فلان كان افراراه ولو قال جميع ما في يدي بعته من فلان كان البيع ولو قال جميع ما املكه
بعته من فلان قال البيع فاسده وسئل ابو الفتر عن رجل قال بقرتي هذه لا ميراثي ثم ماتت
المرأة يكون البقرة ميراثا من المرأة امرا قال لا قال بالفارسية ابن كاو من نافع هبة
فان سلمها اليها كان وان قال ابن كاو من نافع فله افرارهم وسئل عن رجل ادعي

فإذا ربح فيها صار له شريك وإذا خسر صار له حصة وإذا خالف فيها صار له نصيب
وسئل أبو بصير عن مضارب اشترى دقيقا فأعطاه رب المال دقيقا آخر قال له
أخذه به هذا الدقيق على سبيل قانو أصفا فخلط ثم باع العلف قال مقدار ربع الدقيق الذي كان
من المضارب فهو على الشارط في عقد المضاربة وأما من دفع من الآخر فله الربح
وعليه وصيبته والمضارب أجر مثله فيما تصرف ولا يبعه قال الفقيه هذا إذا أخذ الأثر
المضارب لا أجر له لأنه عمل له من ماله ولو كان دقيقا لم يخلط بالمال المضاربة فله
أجر مثله ذلك وسئل أبو بصير عن رجل دفع مالا لمضاربة وأراد أن يكون المضارب يشاركه
قال يرضى المال المضارب ويشاركه به ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك
وسئل أبو بصير عن مضارب نزل خانا ومعه ثلثة نفر من قضاة فخرج المضارب مع
ثلاثة نفر في الحجرة ثم خرج الرابع ونزل الباب غير مغلق فمضربك بعض الثمن
المضاربة هل تضمن المضارب أو الذي خرج آخر قال إن كان الرابع كان يعتمد عليه
بالحفظ فلا ضمان للمضارب والضمان على الرابع وإن كان خال لا يعتمد عليه في حفظ
المضارب والمضارب ضامن قال هكذا كما روي عن محمد بن سلمة أن أهلا السوفاد أوفروا واحدة
واحدة ونزلوا السوق فسرق منه شيء قال لا خير فيهم بعضهم لا يتم فذا ينمونه وسئل
عولمة دفعه إلى امرأة دود البقوم عليه لنفقتهما على أن يبيعن بينهما نصفان قال هذا
منزله المضاربة والعروض والبيعان كله لصاحب الدود وعليهما الأجر من العمل والمزاد
الأوراق وسئل عن رجل أخذ دار حظيرة غنم له سكة غير نافذة والجيران ينادون
بنتي البتر جين ولا ينفون على الرعاة قال ليس بهم للحكم فتعنه عن ذلك وروى عن
أبي بصير فيمن أخذ دار حماما وناذرت الجيران مذبذبا فأرادوا أن تمنعه قال لهم
ذلك الآن يكون دكان الحمام مثل دكان الجيران وسئل بعضهم عن رجل دفع
إلى رجل ألف درهم مضاربة أن يشاركه في حلال يدراهم من غير المضاربة ثم
أن المضارب وشريكة اشترى بعضا من شريكهما ثم أن المضارب خالف في المضاربة فآ
أخذ منه ومن العصير فلا خلاف أن أخذ الفلاح يلدن الشريك فانه ينظر إلى قيمة الدقيق
قبل أن يخذ منه الفلاح والتي قيمة العصير فما أصاب حصة الدقيق فهو على المضارب
وما أصاب حصة العصير فهو بين المضارب وبين الشريك قال الفقيه وهذا إذا كان رب
المال إذن لويان يعمل فيه براه فان كان رب المال لم ياذن له بذلك ففعل بغير إذن
الشريك فالفلاح له وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل العصير حصة شريكه وإن
كان رب المال إذن له فإلى ذلك والشريك لم ياذن له فالفلاح المضارب والمضارب ضامن
لحصة العصير وإن كان الشريك إذن له ورب المال لم ياذن له فالفلاح بينه وبين
شريكه وهو ضامن من مثل الدقيق وسئل أبو بصير عن رجل دفع إلى رجل مالا

مضاربة ولم يقل له يعمل فيه براهك إلا أن المعاملة في الجارة من المضارب بين خلطوا
بمال ورب المال لا ينههم عن ذلك كل يجوز أن يعمل في هذا على معاملة الناس قال
الشيخ النخعي فيهما بينهم مثل هذا ربحون أن لا يضمن ويكون الأمر ذلك على ما
عرفوا قال الفقيه سمعت بعض أصحاب الحديث أن الشافعي استعار من محمد بن الحسن كتاب
المضاربة فألقى عليه وكتب إليه الشافعي هذا من أبي بصير
والله لا يرضى من ربه الله ومن أمرة فذكر أن من قبله
العلم انتهى أهله أن يسعوا أهله لعله يبدله لأهله له أهله
قال الفقيه سمعت الفقيه أبا جعفر قال سمعت علي بن عبد قال سمعت الربيع عن الشافعي
قال قال ابن أحد الفقهاء من محمد بن الحسن قال قيل ولا مال لك قال ولا مال لك
إذا أخذ في الكلام لا يزال الخطي حتى يسكت قال الفقيه سمعت أبا جعفر قال سمعت
أبا العباس الأصم قال سمعت الربيع قال سمعت الشافعي قال كسبت من محمد بن الحسن
جمل جملد كسبتا وبعث جارية بثمان مائة وانفقت منها في كتبه

الشفعة

سئل أبو بصير
برسلا من رجل الجرد إذا مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمسنة جرد شفعتها أهله
شفعة ويبطل الجارة لو طلب الشفعة قال البيهقي لا يبيع بها ولا يقدر أن يسلم الدار إلى المشتري
الأرضي الشفيع وأجازه فإذا أطلب الشفعة كانت الجارة للبيع وبطل الجارة فإن قيل كيف
حب الشفعة والبيع إنما يجوز باجارة فلم لا يكون منزلة الذي ضمن الدرك وضمن الثمن للبايع فإن
أنه لو ضمن الدرك فقد انزل نفسه منزلة البايع وكذلك إذا ضمن الثمن لا يبيع الجرد مالم يكفل
إذا كانت الكفالة شرط في البيع وأما في الجارة فقد جاز البيع الآن المشتري بالخيار إذا لم يبطل
الجارة وصار هذا منزلة من اشترى دارا على أن فلانا بالخيار فكانت لفلان شفعة فله أن يبطل
الشفعة كذلك هذا وسئل عن رجل أخذ أرضا من رجل فزرعها وأما حار الزرع بقله
اشترى المزراع الأرض مع نصيب رب الأرض من الزرع ثم جاء الشفيع كيف الحكم فيه قال البيهقي
أنه جائز وللشفيع الشفعة في الأرض نصف الزرع ولو لا يأخذ حتى يدرك الزرع كان نصف
الأرض مستحوك نصيب المزراع ولم يجز للشفيع فيها شفعة فالمزراع أخفى بها حتى يدرك الزرع
وسئل عن رجل اشترى صبيعة بألف درهم فلما سمع الشفيع لم يطلب الشفعة ثم إن
البايع عظم من حرمه فله أن يطلب الشفعة قال البيهقي قال بأخذ الشفيع الشفعة وروى
ذلك عن بصير بن جني ومحمد بن سلمة وسئل عن رجل اشترى دكانا أو طلب
الشفيع الشفعة فسلم له المشتري الشفعة إلا أنها تشارك في الثمن فلم يأخذ ونظر فأعلن
ذلك مدة ثم أراد أن يأخذ ما قال المشتري ليس له ذلك إلا أن يرضى بذلك المشتري وإن كان
ثبت أن الثمن على ما قاله الشفيع وسئل أبو بصير عن المشتري لم يطلب الشفيع

الشفعة كيف خلف قال هذا على وجهين اذ كان طلبه عند سماع البيع خلف على وجهين ولا يقضي
طلبه عند لقاءه خلف الشقة وسبيل التي عن الشفعة اذ سلم على المشتري ثم طلبت الشفعة
بطلت شفعة وسبيل ابو بكر فقال مثله ذلك وسبيل ابو بكر عن عكره قال لا يطل
شفعته وروى عن محمد بن الحسن ان لا يطل شفعة قال الفقهاء فيه ناخذ وروى عن محمد بن
سليم قال اذا قال الشفعان انا اطلب الشفعة فلا شفعة له لانه بدأ بالحكمة قبل الطلب وتكون عن
محمد بن مقاتل انه قال ان اذن اطلب الشفعة يقول طلبت الشفعة واطلبها وان اطلبها
وقال محمد بن سامة اذ اراد محمد بن مقاتل لا حبطا فاذ هو قد اطلب الشفعة لانه لما قال طلبت
الشفعة ثم قال فاطلبها وانا اطلبها ظهر ان الكلام الاول لم يكن للطلب فان لم يكن
طلبت الشفعة وكان الفقهاء ابو جعفر يقول اذا كان كالم بكلام يفهم منه طلب الشفعة جاز
ولا حجة باللفاظ ولو قال مثله قول محمد بن مقاتل جاز ولو قال طلبت الشفعة او طلبت الشفعة
فقد طلبت جاز وبه ناخذ وسبيل ابو بكر عن داود بن يعقوب قال لا شفيعان ولا شفيعان
بث ففرضي القاضي الحاجب ثم قد مر الغائب والدار في يد الشفيع الحاضر بطلت في المشتري
او في الشفيع الحاضر قال يعقوب ان يطلب في الشفيع الحاضر ويترك المشتري وضار للشفيع
ولم يترك المشتري لمصلحة المشتري من البايع فلو كانت الدار في يد البايع كان الشفيع باعده
واذا قبض المشتري نحو ذلك المطالبة اليه فكذلك هاهنا ان كانت الدار في يد المشتري كانت المطا
لته اليه قلنا فبعضها الشفيع الاول نحو ذلك المطالبة اليه وسبيل عن هذا الشفيع
لو طلبت نصف الدار بالشفعة على حسب ان لا يستحق الا نصفها او لم يحسم ذلك قال
ابن نصر بطلت شفعة عندي وكرهه او بدأ اذا كانت الدار لها شفيعان فان الطالب يجب
لكل واحد منهما في جميعها فان طلب احدهما نصف الدار بطلت الشفعة لانه لما طلب نصف الدار
وسكن عن النصف الذي لم يطلبه صار سكونه عن ذلك شكايا للشفعة فيه واذا اطلب في
النصف بطلت الشفعة وسبيل ابو بكر عن محمد بن الحسن ان لا شفيعان في الدار وهو
شفيعها كيف بطلت الشفعة حتى لا يطل دعواه فيها قال يقول طلبت الشفعة واطلبها
ان لم يثبت حق الذي ادعى فيها وسبيل محمد بن الحسن عن شفعه قبله بيعت دار
كذا وكذا قال من اشترى بها او اشترى بها فلما اخبره بذلك قال طلبت الشفعة قال هو عن
شفعته وسبيل عن محمد بن مقاتل عن محمد بن الحسن ان لا شفيعان في الدار فبيعت دار
لحبيبها والغاصب جاز الدار الشفيع فان بيعت الشفيع ان يطلب شفعة جاز بلغة
ثم تخبر الشفيع الغاصب ان القاضي فيقول للقاضي هذا رجل اشترى هذه الدار فقد طلبت
منه شفعتها المحوارى بهذه الدار الذي غصبني هذا الغاصب وانك الغاصب حقه والمشتري
فان اقاما بينة ان الدار له ففرضي له بالشفعة ويغيب له بالدار التي في يد الغاصب ولا يقضي
بالشفعة لان اقرار الغاصب لا يجوز على المشتري وان خلف الغاصب في كل المشتري قضى

الشفعة ولا يقضي بالدار التي في يد الغاصب وسبيل ابو بكر عن داود بن يعقوب عن محمد بن الحسن
في هذا الخبر القبيح او الموقوف عليه الشفعة قال لا شفعة للوقف وسبيل ابو بكر
عن ابي حنيفة ما بطلت الشفعة او حلت حتى لا يجب الزكوة والخراج وهو عاجز وهذا المتروك الصرف
في ما يبيع مائة درهم وصح وفلس مائة وعشرة دراهم مكشورة وقال محمد لا يرى ان يطل ذلك في
الصرف والارث الشفعة وان يطل ذلك اكره واجرة وروى عن محمد بن حماد انه قال خلف المشتري
بالبه ما حلت للشفعة حيلة سقط شفعة فان خلف فقضي عليه قال ابو سليمان يكره ان يقول الرجل
في الحيلة فيه ولكن يقول في المخرج منه وروى عن سليمان انه قال اخرج لنا حيلة الحيل فحفظ
وقال ما لا يصح ان كتاب الحيل وكل كتاب وضعه محمد بن الحسن فقد اخرجنا اليكم الا حينا واما
شفعة للسلطان لينة لم تضعه قبل فموضع كتاب الحيل قال وراقه اخرجته وروى ابو بكر جميع
ما اوردته فموضع كتاب الحيل كله موجود في المسودات المسئلة واحدة وهي ان رجلا لو اراد ان يشتري
الدار بعشرة الف ويريد ان يخلل بان لا يأخذ الشفيع الا بعشر بن لفا فارد البايع ان الدار لو استحققت لم
يجع عليه المشتري الا بعشرة الف فقط يجب ان يبيع الدار او لا بعشر بن لفا ان المشتري يردى اليه
عشرة الاف بمقدار قيمة دينار ثم يعطيه دينار وما يقضي من الدارهم الى ثمان عشر بن لفا فلو اراد الشفيع
ان يأخذ لينة منه الا ان يأخذ بعشر بن لفا و لو استحققت الدار من يد المشتري فان المشتري
يرجع على البايع ما ادى اليه من الدارهم ويرجع بالدينار فقط لانه حين استحققت الدار بطل الصرف
حين اقره والمتروك من باع دينار او ربع دينار ان له عليه دراهم ثم ظهر انه لا دين عليه بطل الصرف
حين يقره وقال ابو بكر لو ان رجلا اشترى لابنه الصغير دارا فالات شفيعها فارد ان يأخذ بالشفعة
لم يخل له الا بعد ان يدرك الصبي لان هذه خصوصية وقعت بينه وبين الصبي ولا ينقلها له فخاصته
قاله يدرك او ينفذ ما ان له حاجر حتى ينصب له حصرا قال الفقهاء هذا الجواب يستقيم في الوصي فاما
الاب فله ان يأخذها بالشفعة لان الاب لو اشترى من ابنه فانه يجوز ان يكون بايعا لنفسه ومشتريا
فكذلك هذا الا ترى ان الشفيع لو كان احبنا فسلم اليه الاب بغير قضا فافضى جاز فذلك لا يثبت
دار فهو ان المشتري فلا ان فاضا قاضي جاز وسبيل ابو بكر عن شفعه بيعت حبيب
عليه شيء فلما لم يطلب بطلت شفعة قال الفقهاء وعلى قياس قول ابى القاسم لا يطل شفعة
بالشكوك ما لم يعمل بالمشتري وما لم يمس كما قال رجل اشترى من ابنته البكر ولم يخبرها عن
عن محمد بن الحسن انه قال اذا قال للشفيع من اشترى بها ويحكم اشترى بها لم يطل شفعة وقال محمد بن
اذا طلب الشفيع فهو على شفعية اية اقامت تسليم لاسانه في اي حصة وفي قول محمد بن يعقوب ان
وهو على شفعية وان غاب الشفيع او صار مريضا لا يستطيع ان يخرج في حوائجه فقد عذر
وهو على شفعية وان مكث شهرا بعد ان يكون قد طلب مرة ولم يسلم الشفيع فهو على شفعية

الشفعة كيف خلف قال هذا على وجهين اذ كان طلبه عند سماع البيع خلف على وجهين ولا يقضي
طلبه عند لقاءه خلف الشقة وسبيل التي عن الشفعة اذ سلم على المشتري ثم طلبت الشفعة
بطلت شفعة وسبيل ابو بكر فقال مثله ذلك وسبيل ابو بكر عن عكره قال لا يطل
شفعته وروى عن محمد بن الحسن ان لا يطل شفعة قال الفقهاء فيه ناخذ وروى عن محمد بن
سليم قال اذا قال الشفعان انا اطلب الشفعة فلا شفعة له لانه بدأ بالحكمة قبل الطلب وتكون عن
محمد بن مقاتل انه قال ان اذن اطلب الشفعة يقول طلبت الشفعة واطلبها وان اطلبها
وقال محمد بن سامة اذ اراد محمد بن مقاتل لا حبطا فاذ هو قد اطلب الشفعة لانه لما قال طلبت
الشفعة ثم قال فاطلبها وانا اطلبها ظهر ان الكلام الاول لم يكن للطلب فان لم يكن
طلبت الشفعة وكان الفقهاء ابو جعفر يقول اذا كان كالم بكلام يفهم منه طلب الشفعة جاز
ولا حجة باللفاظ ولو قال مثله قول محمد بن مقاتل جاز ولو قال طلبت الشفعة او طلبت الشفعة
فقد طلبت جاز وبه ناخذ وسبيل ابو بكر عن داود بن يعقوب قال لا شفيعان ولا شفيعان
بث ففرضي القاضي الحاجب ثم قد مر الغائب والدار في يد الشفيع الحاضر بطلت في المشتري
او في الشفيع الحاضر قال يعقوب ان يطلب في الشفيع الحاضر ويترك المشتري وضار للشفيع
ولم يترك المشتري لمصلحة المشتري من البايع فلو كانت الدار في يد البايع كان الشفيع باعده
واذا قبض المشتري نحو ذلك المطالبة اليه فكذلك هاهنا ان كانت الدار في يد المشتري كانت المطا
لته اليه قلنا فبعضها الشفيع الاول نحو ذلك المطالبة اليه وسبيل عن هذا الشفيع
لو طلبت نصف الدار بالشفعة على حسب ان لا يستحق الا نصفها او لم يحسم ذلك قال
ابن نصر بطلت شفعة عندي وكرهه او بدأ اذا كانت الدار لها شفيعان فان الطالب يجب
لكل واحد منهما في جميعها فان طلب احدهما نصف الدار بطلت الشفعة لانه لما طلب نصف الدار
وسكن عن النصف الذي لم يطلبه صار سكونه عن ذلك شكايا للشفعة فيه واذا اطلب في
النصف بطلت الشفعة وسبيل ابو بكر عن محمد بن الحسن ان لا شفيعان في الدار وهو
شفيعها كيف بطلت الشفعة حتى لا يطل دعواه فيها قال يقول طلبت الشفعة واطلبها
ان لم يثبت حق الذي ادعى فيها وسبيل محمد بن الحسن عن شفعه قبله بيعت دار
كذا وكذا قال من اشترى بها او اشترى بها فلما اخبره بذلك قال طلبت الشفعة قال هو عن
شفعته وسبيل عن محمد بن مقاتل عن محمد بن الحسن ان لا شفيعان في الدار فبيعت دار
لحبيبها والغاصب جاز الدار الشفيع فان بيعت الشفيع ان يطلب شفعة جاز بلغة
ثم تخبر الشفيع الغاصب ان القاضي فيقول للقاضي هذا رجل اشترى هذه الدار فقد طلبت
منه شفعتها المحوارى بهذه الدار الذي غصبني هذا الغاصب وانك الغاصب حقه والمشتري
فان اقاما بينة ان الدار له ففرضي له بالشفعة ويغيب له بالدار التي في يد الغاصب ولا يقضي
بالشفعة لان اقرار الغاصب لا يجوز على المشتري وان خلف الغاصب في كل المشتري قضى

قال الفقيه وروى عن ابي بصير انه قال لو ترك مجلسا من مجلسي الحجيم ولم يطلب شفاعة نطق
شفاعة الا ان يكون له عذر و قال محمد بن مقاتل لو قال الشفيع للمشتري بكم اشتريت فاحتره فهو
على شفاعة وليس هذا من المطول الذي يطل شفاعة في قول علي بن ابي بصير
عن رجل ادعى قبل رجل شفاعة وكان المشتري لا يرى الشفاعة للحاج وانكر الشفاعة كيف
تخلف قال خلف فانه ما لم يطلب الشفاعة على قوله فبرئ الشفاعة بالجواب وسئل ابو
الفتح عن طلب الشفاعة كيف هو واذي يقول قال طلب الشفاعة على ثلث مراتب احدها عند
السماع والثاني عند حضور المشتري والثالث عند الفاضي فاما طلبه عند السماع ان يقول طلبتها واخذ
ها واما طلبه عند الفاضي ان يقول اطلب الشفاعة في الدار التي اشترى بها فلان التي احدى حردوها
والرابع فسامها التي بالشفاعة واما الطلب عند الحاجم ان يقول المشتري هذه الدار التي احدى حردوها
وانا شفعتها بالحمار بداري التي احدى حردوها والرابع طلبت اخذها شفعتني فمزه يسلمها شفعتني
هذه وقال بعض الفقهاء اذ قال عند الفاضي طلبت الشفاعة بطلت شفاعة لان قوله حردوا قد
طلب عند السماع وعندنا لا يطله وسئل ابو بكر عن رجل علك بالشر او هو في طريق مكة
كعب بفعل قال لو كان رجلا بطلت له الشفاعة فان لم يفعل ومضى بطلت شفاعة وكذا اذا
اراد ان يفتح الصلوة مع امام الجماعة فلم يذهب طليها بطلت شفاعة قال الفقيه اذا علم
في طريق مكة وخذ احد البيكن كنانا في يده لو كان بذلك فلم يفعل بطلت شفاعة ولو لم
يخذ ذلك الوقت رسول او غنيا فهو معذور الى وقت الذي يجد الفقيه قال وكذا صالح بن
الترمذي الى ابي بكر الاسكاف ما تقول رضي الله عنه ان رجلا اشترى ستمائة من ثيابهم ودارمها
عاش ولم يقبض هذه الثياب حتى اشترى ما بقي من الدار فاشترى وهو الحاج فطلب الدار بالشفاعة
هل يجب له في الشفاعة لا ستمائة الشفاعة لو يكون المشتري احق به فان كان المشتري احق به فلم يكن
للمشتري حق الشفاعة قبل القبض فهو ممنوع من الانقياع به سائر المنافع ما لم يقبضه ان ائتم
لو اشترى دارا فلم يقبضها حتى بيعت جنيها دارا فاشترى فيها شفاعة قال ابو بكر اذا اشترى دارا فلم
يقبضها حتى بيعت جنيها دارا كان للمشتري الشفاعة فان قال احد لا يجب فيها الشفاعة فقال
له هل البائع فيها شفاعة فلما لم يجد للبائع فيها شفاعة ثبت ان المشتري قد ملكها ولو باعها
حاز بيعته في قول ابي حنيفة وروى عنه وكذا ان اشترى العشرة من الدار والمشتري احق بما بقي منها
وسئل ابو بصير عن رجل اشترى دارا الرجل والوكيل شفعتها هل يطل من الموكل او
ثبت له بالشرى قال سبغ لمان طلب لا نه ملكه بالشر وليس هو الذي اشترى لنفسه
لان الوكيل اشترى لغيره قال وكذا سالك سالك فقال ان الوكيل بمنزلة الموكل في الشراء وبيع
مقامه فيه وطريقا اول المحجب اليه وسئل عن رجل تزوج امرأة ولم يمسكها
لها مهر ثم دفع اليها دارا فان اد اشترى في الدار او قال ليظن ان قال الزوج اخذها لغيره
فليشفع فيها شفاعة وان قال جعتها مكر فلا شفاعة فيها وسئل ابو الفقيه

عن ابي ابي بصير اذا اشترى دارا الصغير وهو شفيعها كيف يأخذ بالشفاعة قال اما ان
يقول المشتري واخذت بالشفاعة واما الوصي فانه يقول اشترى وطلبت الشفاعة ثم
الحاصر الى الفاضي حتى يصب للصبي احدا فاحذر منه الوصي والشفاعة وروى جابر عن معاذ
عن ابي بصير عن ابي بصير ان الشفيع اذا اطلب الشفاعة فحضر هو واشترى الفاضي فطلب
المشتري المال قال يقول الفاضي للشفيع احضر المال فان حضر فصب في الشفاعة وان لم يحضر المال
احذر فو بومر وانه يقدر بما حضر ما عذر فان بقدره وانه طلب شفاعة وسئل ابو الفقيه
عن رجل طلب الشفاعة فقال المشتري دفعنا اليك فقد صار للشفيع قبل ان يملك بالشرى قال ليس
له شئ وهو على شفاعة وسئل عن صبي زوجهما ووجهها شفاعة فلما اوركبت
طلبت او اختارت نفسها او قالت اشترت نفسي وطلبت الشفاعة قال يجوز الاول والحجاز اذا
بدان باحدهما بطل الثاني وان كان معطوقا وسئل ابو بصير عن الشفيع اذا كان في عسكر
الخوارج واهل البغي وخاف على نفسه لو دخل في عسكر اهل العدل قال لا عذر له في ذلك لانه باغي
ويقال له انك وخذ الشفاعة وسئل ابو بكر عن رجل اشترى دارا بدينار ورافق الشفاعة
لها واهلها اقل من عشرين نفسا هل لهم جميعا الشفاعة قال الشفاعة لهم جميعا قال الفقيه هذا على
وجهين ان علم لها ما كان في الدار ان باب احدهما رفاق واهلها رفاق اخر فاشترى
بهما رجل واحد ورفع الحائط بينهما وصار كلاهما دارا واحدة فان اهل كل رفاق ان اخذ الحيا
ب الذي يليه واما اذا كانت الدار الاصل واحدة ولها بايان الى كل رفاق باب على حدة فالشفاعة
لاهل الرفاقين جميع الدار بالسوية وكذلك اذا كان رفاق في السفلي ورافق في الجانب الاخر فرفق
رفع الحائط بينهما حتى صار كله سكة واحدة فان اهل كل رفاق الشفاعة في الرفاق الذي كان لهم حصة
ولا يجب له الجانب الاخر وكذلك سكة غير نافذة رفع الحائط اسفلها حتى صار السكة نافذة فهم فيه
شركاء واما سطر الى اقل الامور لا ينظر ان ما صار في الدار وسئل ابو بكر عن البائع والمشتري
قالا للشفيع او قال احدهما له ابر يا مكر كل حصو له قبلنا ولا يعلم انه وجبت له قبلها شفاعة
فانه لا شفاعة له لانه قد اطل حقه وكذلك قال اصحابنا لو كان رجلا لا خرا حجليه رجل ولم
يقبض له ماله قبله فاد اخذ له حرقا فانه يصير في سعة ولا يفتي له قبله طلبه لانه اطل كل راقب
له قبله فيسرقوا او لم يعلم قال الفقيه هذا في الفضي واما بما بينه وبين الله تعالى اذا كان
له عليه حق لم يعلم به لم يجعله في جلب لا يبر في حيز لا خرة وسئل ابو الفقيه عن سكة
غير نافذة وفي اعلا السكة حائط لرجل وبلد في ممر الرجل ومجربا خاص وفي اعلا السكة دار لرجل
حزب واشترى صاحب هذه الدار هذا الحائط هل يكون لصاحب المجرب والممر فيها الشفاعة
قال ان كان باب الحائط هذه السكة نظر الى الذي له ممر فان كان الممر في هذه السكة فهو والمشتري
الشفاعة سواء وان كان الممر خارجا من هذه السكة فصاحب الممر حار والمشتري شريكه
فهو اولى واما المجرب فان كان هذه السكة في موضع معلوم وموضع المجرب له ولا ممره فيها

فهو فيها جاز والمشتري الحق بها ولو ان رجلا اسلم دارا في مائة فغير حنطة فيها الشفيع فله
الشفعة فان اسلم اليه ولم يسلم اليه الدار حتى توفى فابطل السلم فان جاء الشفيع فارد ان يأخذ
بالشفعة فلا يجد لبس له ذلك وان لم يتفرق فاحق ثقب ايضا السلم ثم افرقا فليس فيه شفيع فيها الشفعة
قال الفقيه محمد بن الفضل قال سمعت محمد بن جعفر قال سمعت ابراهيم بن يوسف قال سمعت ابا بصير قال
اذا سلم الشفيع الشفعة لم تحط البايع من الثمن شيئا بعد فاسم الشفيع فليس فيه شفيع وان يأخذها ان
تساو كذلك ان اراد البايع عبد او امه فلا شفيع ان يأخذ الدار بخصمها من الثمن بعد التسليم قال ابراهيم
وسمعت ابا بصير يقول رجلا اسلم دارا فقال له الشفيع قد سلمت لك شفيعها فادهاوا ثم اراها
بعبره فهو على شفيعته وقال هشام بن سالم الشفيع بعد ان ظهر كعيبين لم يبطل شفيعته وان
صلى اكثر بطلت شفيعته وان صلى اكثر من اربع ركعات بطلت شفيعته
واذا باع الرجل دارا الى الحصاد فقال الشفيع انا العجل الثمن واخذ الشفعة قال محمد بن الحسن له ذلك
وسئل ابو القاسم عن الشفيع اذا بطلت الشفعة فقال المشتري مات الدارهم واخذ شفيعته فلم ياب
بالدارهم هذا يبطل شفيعته قال اذا امكنه المشتري من اخذها وطلب منه ايضا الدارهم فان لم يحضر الدارهم
فانته ايام فهو عندنا مفرطه ذلك وبطلت شفيعته قال الفقيه وروى عن محمد بن الحسن نحوه
وبه ناخذ وسئل ابو بكر عن رجل له ارض بها حرج كثير وموت فوهب الارض بخراجها فلم يقبل منه
وقد اعطى مع الارض كذا فلم يقبل منه وكانت له دار فيها الف وحسن مائة درهم فباع الدار مع الارض
بالف وخمس مائة درهم وكذا الشفيع بكم باخذها وقال ابو بكر وسئل ابو بكر عن هذه المسئلة فلم يجب واما
ان لا احسن ايضا قال الفقيه الجواب عندي ان الارض ان كانت حال مشتريها احدم اصحاب السلطان او احد
من الصغار شيئا من الثمن فسم الثمن على ذلك هو ان كانت حال المشتري بها احد والارض حال شفيعها
فانه ينظر ان قيمتها في اخر الوقت الذي ذهبت رغبته الناس عنها فينظر كم كانت قيمتها في ذلك الوقت
فيقسم الثمن على ذلك وسئل ابي عن رجل اشترى دارا بالثمن والوصي شفيعها فلا يقضي له
بالشفعة حتى يدرك الثمن ولكن يطلب ويشهد على طلب الشفعة يوم الشراء ولو ان الوصي اشترى
دارا والثمن شفيعها فلا يحتاج الى ان يشهد على طلب الشفعة ولا يستطبع الوصي ان يأخذ
شفعة الثمن ها هنا لانه هو المشتري حتى يدرك الثمن

الذبايح والصحايا

سئل ابو القاسم احمد بن محمد عن رجل ذبح ذبيحة لاسم الله وسمى الله على محمد او قال الله
واسم محمد قال اذا قال اسم الله وسمى الله على محمد فهو ذبيحة وان قال اسم الله واسم محمد فهو ذبيحة
وسئل ابو بصير عن رجل ذبح وقال بسم الله وباسم محمد قال سمعت محمد بن سلمة قال
كان ابراهيم بن يوسف يقول يصيب منه وقال محمد بن سلمة لا يصيب منه لانه لو صار منه جاز الرجل كذا
وسئل ابو بصير عن رجل اشترى دارا كان فيها مائة او مائة درهم فباعها بغير ان يذكر اسم الله
بحر لان فيها حردا مال وروى عن النبي صلى الله عليه وآله ان النبي العباس ان سمي على الوجه فترك

ذاك وسمى على الوجه وسئل عن رجل اشترى شاة لا احبته فامر رجلا قد خفا وترك
الشمية عمدا قال بصر الدارح فبعت الشاة وسئلت بغيرها اخرى وان كان مضي اياما لم يضر
بما على المساكين قال الفقيه هذا اذا فر الدارح انه ترك الشمية عمدا فحسد بغيره وسئل
عن رجل مكي ونصاف بلخه ونوى بالصدقة عن ابوه قال يجوز ان يرى ابها لو كانا في الاحياء
فاهدى اليها رجلا حار الا ترى كفاها لو اصابها واطعمها من لحم الشاة اما تجزيه قال ابو القاسم
اذا ترك الشمية عند الدارح فاسمها بورك وادرك عمدا لم يضر عندنا وادرك بغيره
لا يضر ترك عمدا الواسي وفي قول الشافعي بورك وسئل ابو القاسم عن رجل ذبح وقال
بسم الله ولم يظهر الفا قال الفقيه ان قصد ذكر اسم الله تعالى ولم يظهر الفا في قوله جاز وان قصد ترك
الفا لم يضر وقال محمد بن سلمة كل شيء ذبح جاز سعة جلد له الخنزير والكلب قال الفقيه وقال غيره
ان سعى جلد الكلب جاز اذا ذبح وهذا الشاة بقولنا صحاياه وقال ابو بصير سمعت محمد بن الفضل
يقول سالت خلف بن ابي عن رجل كواره النواير ففكره فسالته عن كل الجوز يعني الصرار قال لا بأس
به وقال بعضه وقال ابو بصير مثل ما قال خلف بن ابي وسئل ابو القاسم عن رجل ذبح عن رجل وامره او
بغير امره قال لا يجوز عنه في الوحيين قال الفقيه يعني اذا ذبح شاة نفسه عن غيره وليس هذا حرام
قال ابو بصير سمعت ابا بصير عن رجل ذبح عن رجل وامره انه يجوز ان يذبحه عن نفسه بالحق
واما في الاحياء اذا ذبح عن رجل فانه لا يجوز لانه لم يوجد منه القبض فكذلك يجوز عن المال الى غيره
بغير سبب وسئل ابو بكر عن رجل ذبح احبته وقال يا فلان سبيته بسم الله تام فلا يراد
بذلك انه رفلان ولم يترك له ذبيحة فلا يصير منه قال ارجو ان لا يصير منه ما قاله وسئل احمد بن محمد
عن وقت بلوغ العلام قال ثبات الشعر وقال ليس يثبت شعر العلام الا عند البلوغ كاشك
فيه يعني العانة وسئل عن اخيه ابن ادم قال كل مسلم يجزئ منه وسئل عن اخيه
ابن هاشم قال لا بأس به الا ترى انه يذبح بها ثم وسئل عن رجل يشترى عند الذبيحة ولم يرد الشمية
لذبيحة قال لا تجزيه الا ترى انه لو سعى المودن يقول الله اكبر فقال الرجل الله اكبر ولم يرد به افتتاح
الصلوة به لم تجز الصلوة ما لم يرد به الافتتاح ولو ان شاة سعى عند الذبيحة ولم يذبحه الله فانه تجزيه
وسئل ابو بكر اسكاف عن اكل الخطاف قال لا بأس به وروى بن سماعه عن محمد بن رجبل عن محمد بن
قوقع عن محمد بن محبوب عن ابي بصير عن رجل ذبح فقال لا بأس به وسئل عن رجل ذبح فقال لا بأس به
عن رجل ذبح صبيلا فاحده صاحبه ولم يكن له من الوقت ما يقدر على ذبحه قال ابو بكر وهو قول الحسن بن زياد
في قولنا ما يذبحه لا يذبحه ولو ذبحه بالقباس واما قول الحسن بن زياد ومحمد بن قوقع
استحسنه بوجه ناخذ وقال محمد بن قوقع قال ابو بصير الخنزير اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت
ما يذبح حتى مات فانه بورك وقول الحسن قال الفقيه الخنزير اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت
ولا يكون ذكاة امه ذكاة الخنزير وسئل محمد بن سلمة عن رجل ذبح شاة فقال لا يكون الاحياء
الا واحدة وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال لا احبته لا بأس بالشاة والشاة بغيره قال الفقيه وبه
ناخذ

وَنُظِرَ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ حَسِبٍ أَنَّ الْحَارِثَ الْأَهْلِيَّ نَزَلَ عَلَى الْوَحْشِيِّ فَأَنَّهُ يُوَكَّلُ وَلَهَا وَكَوْنُهَا الْوَحْشِيَّ
عَلَى الْأَهْلِيَّ فَتَجَنَّبَ لَمْ يُوَكَّلْ وَلَهَا وَتَسَلَّ الْقَفِيَّةُ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ فَرْقَةٍ عَسَرَتْ عَلَيْهِمُ الْوَلَادَةُ فَأَدَّ
حُلَّ الرَّجُلِ يَدَهُ وَشَاحَ الْوَلَدُ حَرْجَةً كَثِيرَةً مَوْضِعَ الذِّخْرِ هَلْ تَجُوزُ الْكَلَّةُ قَالَ إِنْ دَخَلَ كَارَ وَانْزَلَتْ يَدُهُ
عَلَى مَدْيَحِهِ فَجُزِئَتْهُ مَوْضِعَ أَحْوَارِ الْبُخَارِ وَسَبَّحَ أَبُو مَطْبُوعٍ عَنْ نَضْرِي دُعَا جَلَّالِ طَعَامِهِ
وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ السُّوقُ أَبَا كَلَّةٍ هَ قَالَ أَبُو مَطْبُوعٍ سَأَلْتُ عَنْ ابْنِ عَرُوبٍ عَنْ ذِكِّهِ فَقَالَ الْكَلَّةُ
وَكَيْدُكَ مَعَالِمْ حَيَاتٍ وَأَمَّا أَهْلُهَا فَيَقُولُونَ مَا يَأْكُلُ حَتَّى يَمُوتَ أَنَّهُ يَدُخُّ قَالَ أَبُو مَطْبُوعٍ وَأَمَّا الْكَلَّةُ
فَالْقَفِيَّةُ وَلَوْ كَانَ هَذَا يَهُودِيًّا وَقَالَ هَذَا مِنْ رِجَالِ يَهُودِيٍّ أَكَلَ لَمْ يَأْكُلْ بِعَرُوبٍ وَهَذَا
الْمَصَارِفُ فَلَا دِيْنَةَ لَهُ وَأَمَّا الْكَلَّةُ فَسُحْتَةُ الْمُسْلِمِ أَوْ الْخَفِيفُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ بِهَا حِسَابًا وَلَا
يَأْكُلَهَا وَسَبَّحَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي رَجُلٍ قَدْ دَخَلَ شَاةً مِنْهَا فَقَالَ ذَكَرْتُهَا وَهِيَ مِنْتِهِ
فَقَالَ صَاحِبُ الشَّاةِ بَلْ دَخَلَ وَهِيَ حَيَّةٌ قَالَ الْفُؤَالُ قَوْلُ الدَّاعِي بَعْدَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَكْذِبَ الصَّغَانُ وَ
سَبَّحَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْغَاضِي عَنْ جَزِيرٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ صَحَابِهِ قَالَ لَاحُوزٌ أَنْ كَانَ الْجَزِيرُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ
وَأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا سَبْعًا وَالْآخَرُ حَمْسَةً أَسْبَاعَ جَازِلًا لَاحُوزٌ أَذْكَانُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ صَارَ لِكُلٍّ وَلَهُمَا
ثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ وَنَصْفُ فَصَارَ السَّبْعُ نَصْفَيْنِ وَنَصْفُ السَّبْعِ لَاحُوزٌ عَنْ الْأَصْحَنَةِ فَإِذَا بَطَلَ السَّبْعُ بَطَلَ لِكُلٍّ
لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا نَصْبَهُ لَمْ يَأْخُذْ بِالْأَكْلِ قَالَ الْفَقِيهُ لَا يَأْخُذُ بِهَذَا وَتَجُوزُ الْأَصْحَنَةُ إِذَا
كَانَ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ وَلَوْ عَلَى التَّقَاوُفِ كَمَا أَرَادَ بِزِيَادَةِ نَصْفِ السَّبْعِ التَّقَرُّبُ وَلَيْسَ كَالَّذِي أَرَادَ بِهِ
الْحَمْدُ لَاحُوزٌ هَذَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ التَّقَرُّبُ وَسَبَّحَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي رَجُلٍ دَخَلَ فَوَقَّالَ لِسَمِ اللَّهِ وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنْ كَانَ الْخَفِيفُ لَمْ يَجُزْ فَلَا يُوَكَّلُ وَأَنْ قَالَ بِالضَّمِّ أَكَلَهُ وَسَبَّحَ عَنْ الْأَصْحَنَةِ
إِذَا خَانَتْ بِالرَّسَنَةِ وَالرَّجُلُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ يَنْظُرُ إِلَى الشَّاةِ فَإِنْ كَانَ الرَّسَنَةُ جَارٍ بَعْدَ طُلُوعِ
الْفَجْرِ وَرَوَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدٍ خَلَّافَ هَذَا وَالثَّانِي قَالَ تَجُوزُ أَهْلُ الْفُؤَالِ مِنْ جَدِّ نَاحِيَةٍ وَرَوَى عَنْ يَحْيَى
بْنِ أَبِي قُرْبٍ قَالَ سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ الْأَصْحَنَةَ عَنْ الْبَيْتِ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الصَّدَقَةُ قَالَ إِنْ تَصَدَّقَ بِالْأَصْحَنَةِ
كُلَّهَا فَالْأَصْحَنَةُ أَفْضَلُ وَإِنْ تَصَدَّقَ بِخَمْسَةٍ عَشَرَ أَوْ الصَّدَقَةُ أَفْضَلُ وَسَبَّحَ عَنْ السَّلْمَانَ
إِذَا صَلَّى الْعَبْدُ بِمَعْرِفَةِ الْجُوزِ الْأَصْحَنَةِ قَالَ إِنْ شَهِدَ عِنْدَهُ الشَّهْرُ دَخَلَ عَلَى هَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ كَانَ
وَأَنْ لَمْ يَشْهَدْ وَالرَّجُلُ قَالَ أَبُو نَصْرٍ كَانَ يَرْكَبُ امْرَأَةً هَذَا فَصَلَّى الْعَبْدُ بِمَعْرِفَةِ فَلَمْ يَصُحَّ أَحَدًا
مِنْ أَصْحَابِنَا فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الثَّانِي وَهُوَ يَوْمُ النَّحْوِ صَحَّى مُحَمَّدٌ سَلَامَةً أَوَّلَ النَّهَارِ وَأَمَّا نَصْرٌ بِنَحْيٍ فَلَمْ
يَصُحَّ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ فَلَقِيَنِي نَصْرٌ بِنَحْيٍ فَقَالَ لَمْ يَصُحَّ صَاحِبُكَ قَبْلَ الزَّوَالِ إِنْ أَرَيْتَ أَنْ تَخْرُجَ هُوَ فِي
ذَلِكَ الْيَوْمِ وَصَلَّى بِالنَّاسِ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَجِدَ قَفْلَتَهُ لَمْ يَأْتِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ أَسْرَ
مِنْهُمْ أَنْ يَجِدَ الصَّلَاةَ بَعْدَ مَا صَلَّى فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَسَبَّحَ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ يَوْمِ الْأَصْحَنَةِ إِذَا وَقَّعَ
الشَّكَّ فِيهِ فَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي الْعَاسِرَ هُوَ أَمْ نَاسِغٌ وَعَبْدُ الْإِمَامِ قَالَ الْأَحْسَابُ فِي بَابِ الْأَصْحَنَةِ أَنْ يَصُحَّ
مِنْ الْعَبْدِ بَعْدَ الزَّوَالِ لَاحُوزٌ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَبْدِ يَكُونُ يَوْمَ الْعَبْدِ يَجْعَلُ صَلَاةً فَيُحْيِي أَنْ يَصُحَّ فِي وَقْتِهَا
نَقِطَاجِ الرِّجَالِ بِالْمَعْلُومَةِ ذَلِكَ الْوَقْتُ هُوَ سَبَّحَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَ الصَّوْتُ بِالسَّكْرِ فِي طَرَفَيْنِ
الْمُصَلِّي

فَإِنْ رَعِيَ عَنْ ابْنِ يَسَعٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْعَبْدُ مِنْ خِيَمَتِهِ قَالَ رَوَى عَنْ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ
ابْنِ طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَرَجَ إِلَى الْعَبْدِ فَحَسِبَ سَبْعِينَ سَبْعًا وَطَلَّ بِكَبْرٍ وَبِكَبْرٍ وَكَانَ
أَبُو بَكْرٍ يُوَسِّعُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعَبْدِ الْأَسْوَفِ أَتَاهَا الْعَبْدُ وَسَبَّحَ أَبُو بَكْرٍ الْحَمْدَ عَنْ ذِكِّهِ قَالَ ذَكَرَ
بِكَبْرٍ الْخَوَكَةَ قَالَ الْقَفِيَّةُ أَبُو جَعْفَرٍ وَالَّذِي عِنْدِي اللَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْنَحَ وَذَلِكَ بَعْلُهُ بِرَحْمَتِهِ الْخَبْرَ
وَبِهِ يَأْخُذُهُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ لَوْ أَنَّ سَائِسَ مِنْ حُلِيِّ دُخَانِهَا مَرَّ سَكَبَهَا أَحْرَامًا وَلَوْ أَنَّ عِدْلَيْنِ مِنْ
أَشْرَافِ عَتَقَاهُمَا عَنْ كَفَارَتِهِمَا لَمْ يَجُزْهَا وَلَوْ عَصَبَتْ سَائِسَ عَمْرٍ وَرَحِمَتْ فَصَلَّاهَا جَارٍ وَقَالَ فِي
لَا يَجُوزُ هَ وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ عَمْرًا قَالَ مَنْ عَدَّ عَلَى الذِّخْرِ فَلَمْ يَدْعُ فَقَدْ رَجَعَ عَنْ سَبْعَةِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَالَفَ سَبْعَةَ الْمُسْلِمِينَ قَالَ الْقَفِيَّةُ تَقْسِيرُ الْقُدْرَةِ عِنْدَ أَحَدِنَا أَنْ يَكُونَ لَهُ
مَا يَبْتَاعُ بِهِ قَضَاءُ عَدَاةِ الصَّامِتِ أَوْ لِمَلِكٍ قُوَّةُ الْكِفَا وَمَقْدَارُ مَا يَنْبَغِي دَرَاهِمُ الْعَرُوبِ وَفِيهِ هَ

العَصَبُ وَالصَّغَابُ

فَالسَّالَتُ الْحُسَيْنِ مَطْبُوعٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْصُومٍ هَلْ تَجُوزُ لِحْدَانِ مَوْضَاعٍ أَوْ يَنْتَرِبُ قَالَ إِنْ كَانَ الشَّهْرُ
لَمْ يَوْضَعِ الَّذِي كَانَ وَلَا بَاسَ بِهِ وَأَنْ حَوْلَ عَمْرٍ مَوْضَعُهُ فَإِنْ كُنْهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ لَعَدَهُ وَسَبَّحَ
أَبُو بَكْرٍ الْأَسْوَفِ عَنْ خُشَابِ يَدِ خَلِّ الْخَشْيَةِ فِي مَنَازِلِهِ سَبْعَةَ عَشَرَ نَفَاةً هَلْ لَا هَلْ الشَّاةُ أَنْ تَمْنَعَهُ وَذَلِكَ
قَالَ إِنْ هِيَ بَضْعُهُ عَنْ ظَهْرِ الدَّعَاةِ وَضَعَا لَيْسَ لَهَا أَنْ تَمْنَعَهُ وَأَنْ كَانَ يَطْرُقُ طَرَفًا يَوْهِنُ شَبَابَهُمْ
فَلَمْ يَأْتِ تَمْنَعُهُ وَذَلِكَ هَ وَسَبَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي رَجُلٍ قَالَ بَيْنَ مَا تَلَا بَيْنَ يَدَيْهِ
ذَلِكَ لِلْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ إِنْ جَوَّالَ يَكُونُ لِلطَّالِبِ لَمْ يَكُنْ تَقْوَى حُسْنِهِ وَلَوْ أَنَّ ابْنَ الْوَرْدَةِ يَبْرَأُ وَأَنْ يَفِي
كَانَ لَمَنْتِهِ هَ وَرَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ يَسَعٍ أَنَّهُ قَالَ يَكُونُ الْقَيْتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَسَبَّحَ نَصْرٌ عَنْ يَحْيَى
لَهُ عَلَى بَعْدِ دِينَ فَبَلَّغَهُ أَنَّ الْعَزِيزَاتِ فَقَالَ جَعَلْتَهُ جِلَّ وَكَلِمَتُهُ مِنْهُ تَرَعَمَرَانَهُ حَتَّى قَالَ
مَا كَانَ حَلًّا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ هَ وَسَبَّحَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي رَجُلٍ قَالَ شَهِدْتُ لَهُ تَمْنَعُهُ
فَقَالَ الْمَعْصُومُ مِنْهُ لَا أَرِيدُهَا وَلَا أَقْبَلُهَا وَلَا أَجْعَلُهَا حَلًّا قَالَ يَرْفَعُهُ إِلَى الْقَاضِي حَتَّى يَأْمُرَهُ
بِقَبُولِهِ وَلَوْ وَضَعَهُ حَجَرَهُ بَرَى قَالَ نَصْرٌ كَمَا وَافَقُوا لَوْنِ الْعَصَبِ وَالْوَدِيعَةِ إِذَا وَضَعَ بَيْنَ
يَدَيْهِ بَرَى وَالَّذِينَ لَا يَتَوَاحَّضُونَ بَضْعُهُ يَدِيهِ أَوْ هَجَرَهُ فَإِنْ وَضَعَهُ فِي حَجَرِهِ فَرَمَى بِهِ فَقَدْ بَرَى
أَيْضًا هَ وَسَبَّحَ سَنَدًا مِنْ حَكِيمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي رَجُلٍ قَالَ بَيْنَ مَا تَلَا بَيْنَ يَدَيْهِ الْقِيَامَةِ قَالَ إِنْ
كَانَ الدِّينُ قَمًا يَابِغَهُ أَوْ فَرَصَهُ فَلَا يُوَكَّلُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَإِنْ كَانَ عَصَبُهُ وَشَيْءٌ حَتَّى بَانَ فَهَرُ
مَا حُزِبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَ وَسَبَّحَ أَبُو نَصْرٍ مِنْ سَلَامٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي رَجُلٍ قَالَ شَهِدْتُ لَهُ تَمْنَعُهُ
لَمْ تَكُنْ الْأَرْضُ تَحْتِهَا خَرْنٌ فَعَقَمْتُ لَنْ يَكُونَ الشَّجَرَةُ فَإِنْ هِيَ لَدَى عَدْسٍ هَاوٍ عَلَيْهِ فَبِهِ الثَّلَاثُ
يَوْمًا قَلْعُهَا مَرَّضَهُ وَأَنْ كَانَ قَلْعُ الشَّجَرَةِ يَصْرُ بِالْأَرْضِ فَإِنْ صَاحِبُ الْأَرْضِ يَعْطِيهِ فِيهِ الشَّجَرَةُ
يَوْمًا تَحْتَصَانِ وَعَلَى الْعَاصِبِ فِيهِ الثَّلَاثُ هَ وَسَبَّحَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي رَجُلٍ قَالَ شَهِدْتُ لَهُ
رَجُلٌ قَادَهُ سُوْقٌ فَلَا لَشَيْءَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ أَطْمَأَنَّنَ الْحَشَى هَ وَسَبَّحَ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ طَرَفٍ الْخَزِيرِ
سَاحِصَةً عَنْ جِدَارِ دَارِهِ وَهِيَ خَالٌ لَا يَحْمِلُ عَلَى مِثْلِهِ فَقَطَعَهَا صَاحِبُ الدَّارِ هَلْ يَضَعُ قَالَ نَعَمْ

سَلَّ
نَضَابُ
الْعُظْمَةُ

بشبهه له لا تنفك فلم ينفك حتى فسد المناع قال هو ضار به وسئل ابو القاسم عن رجل لعل
واحدة مناهم مثله فاحد أحدهما من مثله صاحبه ثلثا وجعله مثله نفسه كغيره من فاه
ان أخذ موضع الجمع فيه الثلج ونحوه ان كان الجمع فيه فمما وقع مثله أحدهما فاحد الآخر
وطرحه مثله نفسه فلا دل ان أحده وثلثه ان كان متبرزا فاذا خلطه بعينه فهو ضامن
لقبضه يوم خلطه وان كان الثلج جمع فمما وقع الثلج نحوها قال أخذ من الصخر الذي كثر صاحبه
لا من فخر المثله فهو للذي أحده وليس لصاحبه عليه شيء ورؤى عن وكيع بن الجراح قال كان سفيان
الثوري يعمد أرض الجوز لما يطلب للأكرة نصيب الأكره يطيب له اذا أخذ من الأرض مزارعة أو اسما
جروها وان كان الجوز كروما أو اشجارا فان كان يعرف اربابها لم يطب للأكره ولا لأحد ان يأكل منها
فان لم يعرف اربابها طاب لهم ان يذبحوا لمعايل الى السلطان وصار منزلة أرض بيت المال فيسبغ
للسلطان ان يشد فعلى المشاكين النصف وان لم يفعل فأكثم عليه ونصيب الأكره طيب لهم ولم
أكل من ذلك ورؤى عن مكي بن ابراهيم أنه سئل عن هذه الشبهات قال ليس هذا من الشبهات انزل الم
عباناه وقال يضر نرجس لو ان دعا انفق أو انفق فمؤبه رجل فاحد ثم تركه قال يضر ان يترك
صاحبه حاضرا وان كان صاحبه حاضرا فليس عليه شيء وان لم يأخذه ولم يتركه فليس عليه شيء عليه
وذكر ان الخليفة ذوالالحسن بن باد ومحمد بن الحسن فجا محمد فجلس على الباب وجاء الحسن فسلم وجلس
وزطوا به وقال محمد قال محمد بن قفال ما تقول له هذا فسد ناليف حصر رجل فاعليه ثم قال ما تقول
رجل نقض شرك يعلل فاعليه قال الفقيه قد ذكر السؤال ولم يذكر الجواب ولكن الجواب عندنا ان لم يكن
اعادته امر باعادة كذا وان لم يكن سلم اليه المنقوص وبأخذه فبما الحصر صحيحا وانما العمل
ان كان العمل الذي يستعمله العامة فلا مؤنه في اعادته شرابه وان كان العمل غريبا فلا شرابه
وان لم ينقص منه سيرة ولم يدخل فيه عيب امر باعادة وان نقص ضمنه النقصان وذكر ان
الحسن بن باد اكبر على محمد بن الحسن فوجه المسائل فخبير فيها فكف وكان الحسن بن باد فارها
في السؤال فكان اذا أخذ في السؤال لا يطابق وذكر عن أبي القاسم الصقار انه سئل عن رجل حمل
على حماره شيئا الى موضع بعير صاحبه وقد تورم ظهر الحمار فسحق صاحبه ذلك اليوم فا
نقص من ذلك قال يملوكم بالحمار فان لم يدر من نقصان لم يجب على احد ضمان وانما بقى عليه ثم في
استعماله بعير ادنه وان نقص الحمار من مثله فلا ضمان عليه وان نقص من الورم فعليه الضمان وكذلك
اذا مات وان اختلفا في القول فقول الذي استعمله مع ثبته وقال ابو بصير كان يضر نرجس يقول لو ان
رجلا عصب ماله رجل فعصب ذلك المال عزه للمعصب منه قال سئل العاصب الأول وكان محمد
بن مسلمة يقول المعصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الأول فان شاء ضمن الثاني فان ضمن الثاني برك الأول
والأولاه وقال يضر المكره ان الخلا لا قرب وهو قول خلف بن ابوقوب وسئل ابو بصير عن
ان الحرام اقرب الى الحلال قال ان الحرام اقرب وسئل عن الكرو قال ان الحرام اقرب ورؤى عن
الحسن بن باد عن ابي حمزة الثمالى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

رجل فاحد آخر فبشبهه ههنا آخر قال الاول يرى ان صاحب الأول لا يملكه ان يردده عليه
على الحال التي ههنا قال الفقيه وكذا روى عن محمد بن الحسن رجل صبت ماء على حنطة رجل فاحد
الخر صبت عليها الماء ورأى ان يضرها فان الأول يضرها الضمان على الثاني فبشبهه ههنا روى عن ابي بصير
الثاني وسألت ابا بصير قال ان النبي يريد الجهاد وهو مدرك قلوبهم هل يكون انهم قال
ان كان قلبك لا يجرى ومنعني فامنع فارتك لا فاشي ولولا انك منعني قد ذهب بعير صاحبك
فلا تمنعه وسئل عن رجل من صناديد الجمل قال عليه فبما الصبي مكنونا وسئل
عن قصاص اقامتوا على الطريق فاعليه ثياب فجارا حيت ومزق بعض الثياب الذي على
الثوب قال اذا كبت ضامن ان يكون ابصر على الطريق الثوب وعليه مناع وان لم ينص صبي ينعني
ان لا يضمنه قبل له لو وضع ثوبا على الطريق فجعل الناس يمسونه من عليه حتى خرقوه وهم لا يصدرون
قال الامامان وقيل له لو ان رجلا جلس على الطريق فوقع عليه انسان فلو يده فمات الحارس قال
كذا يقول انه لا ضمان عليه قال الفقيه وفرد عن اصحابنا خلا وهذا ولكن لو افنى مفتي لما قال
ابو بصير ولا بأس به وسئل عن رجل عصب رجلا عبدا فمرا ففقه الى السلطان او حاكم
من الحكام وقالوا قصرك بالانفاق على هذا والحاكم يعلم انه عصبه وقضى له بالنفقة قال لا يجب على
المعصوب شيء فقول علمنا لان امر الحاكم بذلك حاشا له فان نفقه على نفسه وقال ابو بصير كان ابو نصر
لو ان رجلا عصب رجلا فطبخه او حنطه فطبخها صار الملك له وعليه الضمان واكمله حلاله فولا
حقيقة وقال ابو بصير فانه حرام ان اكل قبل ان يرضى صاحبه وسئل عن رجل عصب رجلا ثوب
عصب واهمل عليه الثوب ثم جاء صاحب الكفن قال بخير ان شاء الله القيمة وان شاء ينش
الكفن عن الميت وبأخذ الكفن وان كان بعد التثنية ولا يشبه هذا من عصب صاحبه فاد
خلها به ثوبا قال الفقيه هذا هو القياس وانما في الاستحسان فان كان للميت تركه لم يكن ان يأخذ
القيمة فربما عصبه او اعطاه رجلا اخر قيمته لم يكن له ان ينش القبر وان لم يصل اليه القيمة فهو بالخيار
ان شاء تركه لا حرته ولا يضر من القبر فهو فضل له فيه ودينه وان شاء ينش القبر واخذ كفته
فان انقص الكفن فله ان يضمن الذين كفنوه ودفعوه نقضاه قال الفقيه سمعت محمد بن الفضل عن محمد بن
جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لا يضر بها فضمنه الارش وقبضه رب العبد فباعه فاجلني ابا بصير قال يرجع العاصب على رب
العبد فما قبض من ارض العين قال ابراهيم سمعت ابا بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ليس عليه ذلك ضمان وان قتل فردا فهو ضامن ولقود منزلة الكلب قال الفقيه ان الفرد يخدم
في البيت ويكنس البيت فيكون له قيمة ولو ان رجلا على رجل اخر فباعه ليقبضها فدفعها الى الطالب
وامره ان ينفقها ففعلت من يد الطالب فانها تلهج من مال المطلوب والذئب على حاله لان الطالب
وكيله ورؤى هذا عن سفيان وعنه اصحابنا ولو ان المطلوب دفع الى الطالب ولم ينفق شيئا فمدفع
الطالب الى المطلوب لينفقها ففعلت من يديه هكلك من مال الطالب الذي انه لو دفع الى اجنب

من تلك الجراحة فالصلح جابر وان كانت لا يعلم غير معرفة السهم فالصلح باطلا وسئل
ان كان يعلم ان صاحب السهم هو الذي رضى بالسهم فاستقبلها ابوها فلهها فسلطت فماتت
فلا يلزم اما من الظاهر او الذي ما كان الصلح قال اصالح اب ابان سائر الورثة فالصلح باطلا
وهو لسائر الورثة ولا ميراث للاب وان كان الصلح بين اذنه فالصلح باطلا وسئل عن الفألة اذا
عفا عنه الورثة ابيرا فمابينه وبين ربه قال ابو نصر هذا منزلة الذين على عمل فمات الطالب فابرا
الورثة فانه يبرأ فيما بيني فاما في المظلمة المنقذة فانه كالمرا او كذلك الفألة لا يبرأ عن ظلمه و
يبرأ عن القصاص والآية هـ وسئل عن رجل ضرب وجه رجل فماتت اسنانه كلها قال احمد
الكل ميت دينه حسن بابه درهم قال الفقير ان كانت جملة اسنانه اثنين وثلاثين وجب عليه ستة عشر
الفاوان كانت ثلاثين فعليه خمسة عشر الفا وان كانت مئتين وعشرين فعليه اربعة عشر الفا
وسئل محمد بن عمار عن رجل قتل رجلا باخبيث هل يجوز ان يقول له براءت حينئذ قال يجوز
وهو معنى قوله تعالى لا يخفى الله للجهر يا سيوف القول الا قتلتم قال الفقير ولو تجاوز عنه ولم يقل شيئا
فهو افضل لان الله تعالى يقول فمن عفا واصالح فاجز على امه ولو قال قتل فوله فلا بأس به لانه اذن
بان يقتصر منه الا في كلمة بوجوب واحد فلا ينبغي ان يخفيه فمات ذلك هـ وسئل ابو بكر
عن الخناق والساحر قال يفتلان لانهما سبعيان في الارض بالقساد وان بالامر بقتل ذلك لان ثوب
بئسما لا يعرف ولا يظهر قال الفقير اننا بافتلان نوحنا فقلت بنو سها وان احدا من ثا بالمر بقتل ثوبهما
ويفتلان وكذلك الذي يعرف الداعي وقال ابو بكر سمعت ابا نصر قال سأل المعلى بن منصور عن محمد
بن الحسن عن محبوب فصد اسنانه ليقفله فقتله المقصود ايده او يجبرها بالخ فصد اسنانه ليقفله
فقتله المقصود او قصد سكران اسنانه ليقفله الرجل قال هو ضامن فقتله ان حاجبنا يقول لا
ضمان عليه وعنى انا مطيع قال المعلى وكنت في الطواف فلقيني محمد بن الحسن قال القول ما قالك
ما جرحكم قال ابو جعفر ربه اني لانه لا حيلة له في ذلك ولا ضمان عليه قال الفقير هذا القول خلاف ما قال محمد
في الردايات الظاهرة هـ وقال في الجامع الصغير المحبور انه يصير له ولد كولا خلا وقد ذكر الشيخون
انه موضوع اخراجه بضمن ربه ناخذ لانه انك قال اسنات لمنفعة نفسه فصار كمن اكل مال اسنان عند
الضرورة يجوز لك له ويضمن قيمته كذلك هذا او في قول الشافعي لا ضمان عليه وهو روي بها عن ابي عمر
انه كوي ابنا له وهو محرر فمات قال الفقير في هذا الخبر دليل انه لا بأس بالتداوي بالحي لانه لا يرد
عنه انه جعل لذلك كفارة فقيه دليل انه لا بأس للمحرر بان يكتوي وفيه دليل ان تداوي مريضا
برضاه المريض فمات وهو علاج يستشفى به فلا شئ عليه وروي عن النبي صلى الله عليه وآله انه كوي
سعد بن معاذ على اكله فرفق دمه فمات لذلك اياما ثم انفق دمه فمات فلم يبلغنا انه امر الكفار
على التداوي ولا على المكوث هـ وروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال تداووا واعباد الله وروى انه قال
لم يخلق الله ذرا الا وخلق له دواءه ومعنى انه قال حبار اقمي الذين لا يكتون ولا يمشون فوات
ولا ينظرون ولا ينكروا على ربهم ينوكلون وفي هذا الخبر دليل على ان من ترك التداوي

مجلس
العلماء
بمدينة
القدس

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

الجماعين والشهاد

فأتى فلاه عليه وفدحات الأقاليم من جميعا فمضى أوى فلا باس وفدحات فلاه عليه
 وهو امر ما حقه ورعى الحسن عن ابن حنيفة في رجل خلق خبيثا كوسج فلم يثبت فعله فيها حكومه
 عدل بعد ما ينظر سنة وان كانت خبيثه متصلة وهي حقيقه او رقيقه او كثره وفعله الدية
 بعد ما ينظر سنة فلم يثبت فان كان فعله عدا في ماله وان كان خطا في عاقله وان خلق بشارة
 فلم يثبت كان عليه حكومه عدله وسئل بعضهم عن رجل قال لرجل بعثت ذمي بفلس او قال
 بالف فقتله قال يقتضيه وان قال اقبلني فقتله فعليه الدية ولا يقتصره وسئل ابو بكر عن صبيان
 يلعبون بغير موت فمروا امرأة فرمى صبي سهما فاصابت عينا الواه فذهبت عنها والصبي ابن سبع
 سنين او نحوه هل يجب على والديه الصبي ضمان قال لا ضمان على والديه ويكون الدية في مال الصبي وان كان
 لا قال له فظرة الى ميسرة قال لا ليقينه اما قال يجب له ماله لانه كان كايدي للبحر عاقلة وكان يقول العاقلة
 قلة للعرب لانهم يتناصرون فيما بينهم واما العجم فلا يتناصرون فيما بينهم فلا يجب على العاقلة
 واما اذا كان للصبي عاقلة وشهد الشهود على فعل الصبي فانه يجب على عاقله وان لم يشهد
 الشهود على ذلك ولكن اقر الصبي او اشهد الصبيان على ذلك لم يجب على احد من قال لا ليقينه سمعت
 محمد بن الفضل قال سمعت محمد بن جعفر قال سمعت ابراهيم بن يوسف قال سمعت ابا يوسف قال اذا
 قلع الرجل لسان رجل فليس فيها اجل ولكن يقتضى بالارسن واما سنن الصبي فانه لو جلد سنة وحل ذلك
 جلد الدارس ونصف الحبة فان مات الصبي فقول الجول ولم يثبت السنن ومات الرجل قبل الجول ولم
 يثبت الشعر فان في قول ابن حنيفة فلا شيء فيه وفيما قال ابو يوسف فيه حكومه عدل قال ابراهيم
 فسمعت ابا يوسف سئل عن عبد جني جانيه فزعم ان العبد حر فأت السيد فوثقه ابنته هذا
 قال العبد حر وعليه الدية وهو مختار بقوله ورؤى ابن سماعه عن ابن يوسف قال يعمله بعله او
 جرو فاراد السنن جرحه ونحوه منه الموت قال ان كان فعلا جرحا فلا باس بان يعمله وسئل
 ابو القاسم عن رجل له خادم فحق بخدمه فخذعه رجل وامراه بان يأخذ مالا من الخدم ودفق اليه
 فان جحد له بسنن المخدم ذلك بعجز بيته او ينكول الوارث عن البيتين واما نفس الخادم يجب فيه الدية
 به ان ثبت فعله ما يبيته او اقراره عن غيره ولا تهدد وقال نصير بن جني اذا وضعت اليد للصبي بين
 يدى الاب وذهبت والولد يقبل ثدي غيرها فلم يأخذ الاب للصبي طيرا حتى مات من الجوع قال اب القاسم
 وعليه رقيقه والتوبة فان كان الصبي لا يقبل ثدي احد وهي تعلم بذلك قال لا ترضع الا من التي صنعت
 وعليها عتق رقيقه ولو ان رجلا فوضه فبرأت وثبت الشعر فان ابنا حنيفة قال لا شيء عليه وهو القياس
 وقال ابو يوسف السنن الحسن ان جعل عليه حكومه قبل الجرح الطيب وكذلك الجراحات كلها اذا لم تكن دوى
 محمد وسئل شداد بن حكيم عن امرأة راودها رجلا عن نفسها هل لها ان يقتله قال لها ان يقتله
 وكذلك العلام قال الفقيه فيه ناخذ وان قتله فدمه هدر اذا لم تستطع دفعه الا بالقتل وقد روى عن
 ابن القاسم عن محمد بن الحسن قال اذا اراد الرجل امرأة وصبيها فقتلاه فدمه هدر ولو ان رجلا قتل عمدا
 وله وليان فصالح احدهما الفانل فجميع الدية على حسمين العا فالصالح جانيه نصيبه على خمسة
 وعشرين العا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

شماره ۱۰۰

1911

قال ليس له ان يصير له ولكن يرفعه الى الحاجم قال الفقه وهذا خلاف قول اصحابنا وقد
قالوا ان المولى ليس له ان يصير له مملوكه ولان يصير له مملوكه وانه اذا كان يصير له مملوكه
لا يجوز له ان يصير له مملوكه لان الله تعالى ذكره قال واصبر صوابا فان يصير له مملوكه عند
الحاجة الى ذلك وسبيل عن طريق المذاهب وجميع المنافع ثم طرح في طريقها
فخرج واخذ قال ان كان له ان يصير له مملوكه فلا قطع عليه وان لم يكن له ان يصير له مملوكه
اخرجه بغير وجه فانه يقطع من مملوكه عن مملوكه عن مملوكه عن مملوكه عن مملوكه عن مملوكه
ربحه بغير وجه فانه يقطع من مملوكه عن مملوكه عن مملوكه عن مملوكه عن مملوكه عن مملوكه
سالت احدا قال عليه حدة واحدة فقد منتهى القوة فما سالت احدا قال عليه العفو ولا حدة
عليه قال الفقيه فيه ناخذ كذا وعليه التخيير به وفي الخبر ان يطول الناس فعلا ذلك على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فليغير عليه الحد وروى ابن سماعة عن محمد بن فزارة عن حماد بن عمار
او حقا ففسر بعضهم من بعض مناعا وصاحب المنافع يحفظه او ينفذ راسه قال لا يقطع عليه
ولو سرق من تحت راسه من مسجد جماعة او سرقة منه وصاحبه بحيث يحفظه فانه يقطع و
المسجد مخالف للكتاب والبيت الذي فيه القوم بالتزول لا ينفذ ان الذي يسرق من مسجد جماعة و
يحتج عن صاحبه فاخذة قبل ان يخرج السرقة فلا يقطع عليه ولو كان رجلا فخرج باب خانوته
وقسرت مناعه قد دخل عليه رجل فسرق بعض مناعه ورقت المنافع بحيث يحفظه فلا يقطع
عليه وكذلك جلد خلد الخمار فسرق مناع الرجل ورقت المنافع بحيث يحفظه فلا يقطع عليه
لانه ينفذ ما دون وهذا يشبه المسجد ولو كان صاحبه معه في المسجد فسرق منه قطع و
سبيل شداد عن رجل استقبله النصوص هل تجوز له ان يقاتلهم قال لا يشعرون فقاتلهم فيما
دون العشرة وخرجوا عنه انه يجوز له ناخذة وسبيل عن رجل تزوج امرأة ابيه بعد
موت ابيه فولدت منه قال ابو بكر ان اربع مرات اربع مما اس فعلها الحد والركن
غير ثابت الشبه بالرجل ولا يثبت منه وعليها الاستخفاف والنوبة قال الفقيه هنا
الجواب عن يوسف ومحمد بنه ناخذة هي مسألة كتاب الحدود وقال نصير سالت شداد عن
وقوعه على قوم فاقوا فاعلمهم فاستعانوا بفهم حتى خرجوا في طلبهم ولحقهم قال
يسمى قوت منهم المنافع بغير قتال الا ان يكون لرباب المنافع معهم فيقاتلهم قال الفقيه ان لم يكن
ارباب المنافع معهم ولكن يعلم هو الا انهم يقدرون على ذلك المنافع فلا بأس بان يقاتلهم بسنة ولو
المال ونزدة والارباب لها ولو غاب اصحاب المنافع وصار الحال لا يعرف مكانهم لم يجز ان يقاتلهم على
استرداد الاموال قال نصير سالت محمد بن عفاك عن عشرة قطعوا الطريق سبعة منهم قيام
واحد منهم يقتل ويأخذ المنافع فاخذوا قال يقتلون كلهم وان قاتلوا يقتل الواحد منهم وقال
سبيل الولد سالت ابا يوسف عن حد السحر الذي يحد به الحد قال الذي لا
ان يقرأ سورة قل يا ايها الكافرون فقلت لا يحد بالخطي الصاحي فكيف امرته بهذه السورة

مطلوب
في
هذا
الموضع

في
هذا
الموضع

قال لا يحد الحر من قبل رجل سكران فاقول يا ايها الحكماء او دور ولم يسطع في انهاء و
سبيل ابو الفهم عن الساجر هل يقتل او يحد او ينفذ قال الفقيه على بركة الله ام
ساجر كافر يدعي انه اخلق ما فعله فمضى فاقاب عن دعواه ذلك وقال الله تعالى ولا تقربوا
والنساء فانه يقتل ثوبه والاخر ساجر بانه منان والحرمة عن معتقده وهذا كسب كافر
اذا اعتد من الاسلام والاخر ساجر له سحر وهو لا يدري كيف يفعل فلا يقر به فهذا
يسبب به يقتل او يحد او ينفذ منه ذلك قال وكان من هذا من ان كان من ثواب اذا اخذ
ثابا واذا اتركه اطلق الا ان كان له عبد الله النبي يقتل وسبيل ابو الفهم عن رجلين مسلمين
احدهما فقيه والاخر جاهل هل يستنزلان الحر ويضربان فابلهما كل واحد منهما من العفو وهل
يلزم العالم من العفو اكثر ما يلزم الجاهل قال الفقيه الجاهل وجوب احكام والتخفيف سقيا
قال الله تعالى الزانية والزاني الالة وانفقوا ان الحد يجب على العالم اكثر مما يجب على الجاهل والفقيه
منهما افضل درجة بفقهه لانه قد مر علم الفقه وروى عن رجل من الطاعان شيئا من العلم وهو مع ذلك
ينعاطي ما لا يحد له والجاهل ينعاطي المحرمات ولا يحد من الطاعان ما يعمل الفقيه وذكر
عن خلف بن ابي ان فقهه هو الا ان يحد من غيرهم وذكر عن خلف انه وقع الزالة له فامر صاحبه بالانها
وقال له من خبرهم من خبركم وشرككم خبر من خبركم وقال نصير بن يحيى لو ان رجلا
سرق ابنه فقتله فمعه الف درهم وفيها مثلث او سيف لم يقطع وكذا كان سرق كلبا فقتله
طوق فقتله او سرق ثوبا لا يساوي عشرة على طرفه دينار يعني مستدودا وسبيل ابو بكر
عن رجل قال لكتابان ابن فلان ينحاطن الفساد فاكسب اليه كتابا بذلك هل تجوز ان يكتب
الى ابيه بذلك ان يكتب الى الاب فان وقع في قلبه ان الاب مكنته ان يصير عليه حلاله ان يكتب
الاب وان وقع في قلبه ان الاب لا مكنته التصغير عليه وانما وقع التصغير او فقط لم يسع له
ان يكتبه وروى عن ابي حنيفة انه خرج حاكيا فلما دخل المدينة رأى الناس قد اجتمعوا على قتل
فسأل عنه فقالوا وجدنا معه نكوة خمر واراد ان يقتلوا على الحد فقال ابو حنيفة قد وجدتم
معه الة التي تافها لا رجعتهم فتركوا الرجل ونفروا عنه وذكر عن عاصم بن يوسف انه قد
خل على حيان بن جندب وكان امر بالشاحبة فقال الامر لعصام بن جندب على هذا فقال عصام
يجب على المدعي البينة فعلى المنكر من فقال الامر على السارق البين هاتوا البيوت والحقايق
فما ضرب عشرة حتى اقر واني سبب منه فوضعت بين يديه فقال عصام سبحن الله ما رأيت
خورا الشبهة بالعدل فهداه وقال نصير بن سيار قال امر الله فانه يحد من امر الجاهل
زيد فسأله عوف كذا فقال الحسن سمعت ابن سيرة لا يوصل الى العظماء يقطع الله فوجع
الرسول والحد لا يحد بك فامر بضر السارق فاعترف واني بالسيرة فقتلوا الحسن على ذلك
ما قال فوكب الى الامر فوجد السارق فقتلوا فاني بالسيرة وروى ابراهيم بن يوسف عن ابي

يقول

في رجل شهد عليه شاهدان اسروا عليه الخوان بسرقته الخزي فاقبم عليه الحد ثم رجع
 احد الفريقين قال لا شيء عليهما وان رجعا واحدا من هذين واحترق هذين كان عليهما نصف دية البهائم
 ولو اقرت لسرقته ثم رجع ثم اقرت صحت وكذا يقطع وسيل ابو القاسم عن السارق اذا استهلك المهر
 بعد ما طهرت به هل يصح قال لا ولا استوى للحكم فيما استهلك قبل القطع وبعد القطع قبل
 له فان استهلكه فقال صاحب الثوب لم يستهلكه وهو عندك قائم هل خلف قال لا يجب ان يخرج
 العقول قول السارق ولا يمين عليه وسيل عن رجل اشترى عبدا فوجده سارقا قد سرق
 اقل عشرة درهم هل يجب بذلك رده قال نعم وكذلك لو ثبت انه نكح ابنته ولم يتخلص او اختلعه
 رده قال نعم وكذلك لو ثبت انه نكح ابنته وسيل ابو القاسم عن رجل سرق خمر وجوزجان
 فرفع الخمر على بلخ هل يقبض عليه الحد قال نعم لان جوزجان وبلخ من عمل رجل واحد وكل واحد
 منهما من عمل والى خراسان فاما اذا كان جوزجان وبلخ وعذب عليها رجل من اهل البعير من غير
 ان يلايه والى خراسان لا يعاد لم يكن له ان يقبض الحد اذا لم يكن في يده لانيه وسيل ابو القاسم
 عن رجل كان مستلقا في ارضه فوجدت عليه حتى قضى حاجتها قال يجب عليه الحد
 لا يقران بياضه له لو خلف لا يقران بها فجات المرأة فوجدت عليه حتى قضى حاجتها قال لا يقران
 وان كان بايها لم يقران فاحذر
 قال ولو قال للودع وضعت الودعة مكان حصي فتسببت قال بعضهم لا يصح وهو
 منزلة قوله ذهبت وكاد رى كيف ذهبت وقال بعضهم بضمن لانه جعل الودعة قمار
 كالذي مات ولم يبقين الا نزلت لو كانت عنده غنم فاحتلظت ولا يعرفها فانه بضمنه وكذا هاهنا
 قال الفقهاء ان قال وضعت له دار فتسببت للكان فلا ضمان عليه وان قال لا دار له دارى وضعت او
 او في موضع آخر فهو ضمان وسيل ابو القاسم عن رجل اهدى الصبي له ان يجبر فباع ولده قال
 لا وسيل عن رجل استعار من رجل حمارا ليجعل عليه وغر الحنطة في الرضا في البلد
 فجعل عليه فلما فرغ من حاجته استقبلته حاجة اخرى فوجد اسنانا في الرضا فادفع اليه الحمار فاره
 ان يسلمه الى صاحبه فضاغ الحمار في الطريق هل يجب الضمان عليه لصاحبه قال عليه الضمان لانه
 جيبه قال الفقهاء اذا شرط ان يخلو هو نفسه او يركب هو خاصة فليس له ان يدفع الى غيره واما
 اذا استعار فلم يشر فلا يجب الضمان لان العارية مودعة وسيل ابو جعفر عن رجل اعاد
 رجلا شيئا وقال له لا تدفعه الى غيرك فدفعه الى غيره فمكك عنده قال هو ضامن وسيل
 ابو القاسم عن رجل استعار من رجل خروشا الكاذب فضاغ من الكاذب هل يجب عليه الضمان قال لا
 لم يجرى المستعير حقيقة ذلك وسرق من غير حكمة فلا ضمان عليه وان دخل المنزل ولم يصب
 فضاغ فمضاه من وسيل ابو جعفر عن رجل استعار من رجل خروشا او سكرها فبقي فيها
 حايطا بالدهن واستأجر الاخوان فيها بعشرين درهما للبنا فلما استرد المستعير وقال
 اما ان تدعني النفقة او اهدم حايطي والحايطة له قيمة ما دام قابلا واداهم له يكره للثوب قيمة

وكان بناء من ثياب صاحب الدار قال ليس للمستعير هرقه ولا يرجع ما التقى به عمارته يعني
 اذا بعير اذن صاحب الدار وقال ابو بصير سمعت محمد بن سنان يقول في سرق من حانوته ان
 الصلوة او الحاجة ولا حانوته ودافع فضاغ حتى فلا ضمان عليه ولم يكن فيها نصيبا للثوب
 ثوبه وصوب لذلك مثلا قال لو ان احدكم قام زهاها ووضع كنانة وحسب على صاحبه حفظه فقل
 له لو قام الناس حتى يأمروا كلهم واحد بعد واحد حتى واحد قال الواحد صار حافضا فان قام هذا
 الواحد لا يلاخر ولا يسر من اهل المجلس احفظ هذا صار مضيعا وكذلك للسوق فحق وسيل ابو القاسم
 عن رجل رهن عند رجل ثوبا وطلب منه ثوبا ففعل فهدى الثوب قال صار عارية ولو ان اخرجته
 من الاصيل لم يهلك هلك بالدين لانه عاذهها ولو امره بان يحميها البصير او في اصبع غير المتخصص
 فانه لا يكون عارية ويكون رهنا على حاله لانه امره بالحفظ ولم يأمره بالاستعجال وسيل
 عن رجل غاب عن منزله وخلف امراته وكانت يديه وديعة فلما رجع طلب الودعة في منزله
 فلم يجدها هل عليه ضمان قال لا ضمان امراته متهممة غير امينة على امانات الناس فتركها في يده
 ضمن فان كانت امراته امينة فلا ضمان عليه وسيل عن امرأة كانت عندها وديعة فلما
 حضرتها الوفاة دفعت الى جارة لها فمككت عند الجارة قال ابو بكر ان لم يكن في حاله
 فانها حضرتها احد من عيالها فلا ضمان عليها كذلك هذا وسيل عن المرأة اذا اودعت
 وديعة قد دفعت الى زوجها قال لا يضمن قبل ولا بعد ولا يضمن عيالها قال العبرة
 بالمسأكنة لا بالنزول لو كان معه ساكنة وليس في عياله فخرج من منزله وترك امرته
 على اية لم يضمن قبل ان يترك لو ان رجلا اخرج بيته دارة من رجل قد دفع الودعة الى من هو في داره
 هل يضمن قال ان كان لكل واحد منهما مغلاقا فمفتاح على حدة ضمن وان لم يكن لكل واحد منهما
 مغلاقا على حدة وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير حشمة فهو بمنزلة من في عياله
 وسيل عن رجل قال لا اخرج جعلتك في جلد ساعة او قال جعلت لك فجرا الذي قال بصير
 انه جلد الدارين هو لو قال لا اخرجك ولا اطلب ما في قبلك قال هذا ليس بشئ وحقة على حاله
 وسيل عن رجل دفع الى رجل سكر البشيرة في العرس هل له ان يحبس لنفسه شيئا قال
 ليس له ان يحبس شيئا فذلك لنفسه لانه مأمور بالشر لا بالحبس وليس له ان يدفع الى غيره
 البشيرة وان تركها امرته ليس له ان يلقط منه وهذا بمنزلة رجل دفع الى رجل داهم وامره
 بان يقرقه على الفقير او هو معه فليس له ان يأخذ لنفسه لانه مأمور بان يدفع الى غيره وكذلك
 لك هذا قال الفقهاء هذا هو القياس ولا تأخذه لان الشر لا يباح وبما لا يباح على الاستهولة
 لا على الاستقصا فلما امره بان يترك لانه مأمور صار كانه باح بان يلقط وان يحبس لنفسه
 مقدار ما يحبس الناس واذن له بان يشر لنفسه او يا من غيره من طريق الدلالة من كان جا
 ضرا هناك وليس بمنزلة الدار لانه لا يملك الدار على الاستقصا فيه فاخذ فيها بالقياس
 وسيل عن رجل استعار ثوبا من رجل سيباوى حسين ليس له فرقه مع ثوب

فلا ضمان على عيالها ما لم يكن في حاله

بساوى مائة فخطب النور العارفة قال ان كان الناس يفعلون مثلك فلا ضمان عليهم
ان كان الناس لا يفعلون مثلك فهو ضامن وسئل عن امرأة اودعت امرأة حبيلة
بنات ستة ونصف فاستعملت المرأة بشئ فوفاقت الحبيلة في النكاح الا ضمان عليها الا امانة
في يديها وليس بمزلة فرفضت حبيلة فوفاقت النكاح هناك حبيل الضمان بالعصبه وسئل
عن رجل اودع عند رجل ودبغة فمهاجبت فمهاجبت فمهاجبت فقال صاحب الدبغة اعطني الدبغة
دبغة فقال المودع لا اصل اليها الساعة ثم اعبر على ذلك الناحية فقال المودع قد اعبر على
على الدبغة ما القولا فيه قال ان كان الدبغة في موضع لم يكن فيها المستودع وداهم من بعد منه
او من صيق الوقت فلا ضمان عليه والقول قوله وان كان عبدك فمهاجبت فمهاجبت فمهاجبت
عن محمد بن الحسن رجل عنده ودبغة فدفعها الى غلامه او احميه الذي استأجره فمهاجبت
او ابنه الكبير وهو في عياله قال لا ضمان عليه ولو دفعها الى رجل فمهاجبت فمهاجبت فمهاجبت
داهم فليس هذا بمزلة من هو في عياله وقال الهلال بن يحيى في كتاب الوقف لو كان لرجل امانة
واحدة منها البرزخية وهو ينفق عليه فهو من في عياله وسئل عن رجل استأجر
عن حمزة رجل يعبر اذنه قال روى عن عبد الله بن عمرو قال رايته عبد الله بن المبارك ان رجلا استأجر
ذنه بان تستد من جبره قال ما هذا الورع البارد وروى عن سيف بن الثوري انه سئل عن ذلك فقال
هو مال غيره فليست اذنه قال الفقير لاشاء ذنه فحسب وان لم يستأذنه ولكنه يعلم انه يريد ان
يستد من حمزة فان لم ياذن له ولم ينهه فلا بأس به ولو اذنه استأجره من غير ان يتكلم ولا يمشي
اليه بشئ فلا حرج ذلك الا ان يكون بينهما انسياط فلا بأس بذلك وسئل عن قوم دفعوا
الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فاخذ دراهم ومشاها على مبدل فوضعه في كفة ودخل
مسجدا فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت وهم لا يصدر غوثة قال لا يظن قوله ذهبت من
غير وجه دهاياها وحجب عليه المميز بالله على فاسقطت قال الفقير هذا خلاف قول اصحابنا وقد
قال الهلال بن يحيى في كتاب الدبغة ان قال ذهبت الدبغة ولا ادري كيف ذهبت والقول قوله مع
طبيعه ولا ضمان عليه وبه ناخذ وقال ابو بكر الصديق المحمدي الاستعارة شيئا فاستعمله كذا فانه
يضمن في قول ابن يونس وهو على الاختلاف الذي ذكرنا في كتاب الدبغة وسئل عن رجل
اجلس عبدا له في خانوته وكانت له خانوته دراهم ودبغة فسرق العبد تلك الدراهم فاخذ
مولا بعض تلك الدراهم وقد كان انفق البعض ثم ان المولى باع الغلام على حب الضمان قال ان كان
للمودع مائة على دعواه فهو باختيار ان يشاء اجاز البيع واخذ منه وان شاقص البيع وباعه
فمئة في ذنبه وان لم يكن له مائة حادثة فله ان يخلف مولا على عليه فلو اقر وتكلم عن البيع
اخذ منه ولا يقض البيع لان يقض المشتري بذلك وسئل عن رجل قال له رجل
اعزني دابتك الى البيل فقال اعزتك وقال اخر اعزني دابتك الى البيل فقال اعزتك قال الثانية
لمن سبق وان استعارة جميعا فالدابة عارية لهما جميعا وسئل ابو نصر عن رجل دخل
كرم صديق

١٢٨
 هـ وسأول شياعزاره وهو عام ان صاحب الكرم لو علم ان ساله بذلك فقال ارجوا ان لا
 يكون له ناساه وقال ابو نصر لو ان رجلا استعار من رجل عبدا فطعماه على المستعيره ولو ان
 موثق العبد قال لرجل خذ عبيدي فاستخدمه واستعمله فمرحان يستعيره فان هذا امره
 الوديعه والا فانه فطعماه على مولاه هـ وسبيل ابو القاسم عن الوديعه اذا كان صوما والوديع
 غايب وخاف عليه الفساد قال يرويه الى القاضي حتى يبيعه قبل ان يمتلأ ولم يمتلأ فرفع الفساد
 قال اصحابنا عليه مثل هذا ان هذا شيء حادث وقد حفظ الوديعه على ما امر به من الحفظ قال القس
 هكذا قال اصحابنا عليه اذا اصابه او كسر او فرس فاروره او حرق نار فلا ضمان عليه هـ
 وسبيل عن جابر اودع عن عبد ربه بن ابي ربه في الاث الثياب ثم جاء واسترده وادعى انه كان
 فيه قدور وقد ذهبت فقال المودع قبضت الوديعه ولا ادري ما فيه هل عليه ضمان وهل عليه ثمن
 قال ابو جعفر لا ضمان على المودع ولا ثمن عليه بهذا الدعوى الا ان يدعي بانه رفعه او وضعه
 في يده فحينئذ يجب عليه الثمن فان نكح عليه اليمين فعليه الضمان وان حلف فلا شيء عليه وكذلك اذا
 اودعه دراهم كسرى لم يرد عليه ثم ادعى ان دراهمه كانت اكثر فلا ثمن عليه الا ان يدعي التضييع
 والخيانة هـ وذكرا ان رجلا يدراهم فاراد ان يضعها عند ابن الرماح وزب بين يدي المحدث عشرة الاف
 ثم جاء الى ابن الرماح ليضعها عنده وقال هي عشرة الاف فقال ابن الرماح زبها ثانيا عندى فقال وز
 ثنها عند المحدثين وهن عشرة الاف فقال ابن الرماح زبها فوزن فاذا هن بسبعة الاف وقد كانوا غلطوا
 في الوزن فقال ابن الرماح لو شققت عن قلبي اكنتم تصدقوني بذلك هـ وسبيل ابو القاسم
 عن رجل اعطى اخا دين فارسل رسولا يقبض به فذهب الرسول الى العبد فقبض الدين منه
 ودفع الى المرسل فانكر المرسل ان يكون دفعه اليه قال القول قول الرسول مع يمينه انه قد
 قبض ما قبض الى مرسله هـ وقال نصير بلعني عن هشام بن عبد الله روى عن محمد بن ابي
 رجلا استعار من رجل دابة ثم نامها مقارة ومفودها في يديه فجاء انسان فقطع المفود و
 ذهب بالدابة قال لا يضمن وان اخرج المفود من يديه وذهب بها فانه يضمن هـ وقال محمد بن ثناء
 نفي اودعوا رجلا مالا وقالوا لا ندفع الى رجل شيئا حتى يجمع كلنا فوقع نصيب واحد
 منه اليه قال هو ضامن القياس وهو قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف استحسن ان لا
 اضمنه هـ خلف قال سالت محمدا عن رجل اودع رجلا حسيما فاتفق بينهما ثمانية ورده عليه
 ما بين ثم حلف انه لم يمس من الوديعه شيئا قال لا يحنف لانها صارت ذميا عليه فلا يكون
 حارسا للوديعه هـ وروى عن علي بن احمد عن نصير بن يحيى انه كتب الى شجاع بن اسامة عن
 رجل اودع عند رجل وديعة فقال المستودع دفعتها مكلن كذا وكذا في دارى وليسف
 موضعها او له حياته هل عليه شيء قال اذا دفنتها في داره فليس عليه شيء وان دفنتها في داره فهو
 مضيع وهو ضامن هـ قلت ارايت دفنتها في كرمه فسرق لم يكن له بابت فقد ضيعها وكذلك اذا
 اذا لم يكن لها باب هـ وقال علي بن احمد سالت ابا عبد الله عن رجل اودع رجلا وديعة فجاء سارق فدخل

داره من المنياب والباب مفتوح وهو غائب عن الدار قال بعضهم فلما اذن خلع صاحب الدار كرمه او
بشائه وهو ملازم بالدار قال لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع لصوت احد فان بعضهم كان
هذا الضيق وهو قال نصر المودع اذ لم يخلق الباب حتى دخل السارق وسروا الوديعه فلا ضمان
يعني اذا كان في الدار حافظه وسبيل من يسمع من الاستغفار جاز الى الطاهر حتى فادخلها
المربط الذي هناك وجعل وراء الباب خيشما لكيلا يخرج الحمار ويقترب من النار فسر الحمار قال
قال ان استوتق بوثيقه لا يقدر الحمار على الذهاب فلا ضمان عليه وروى ابن سبعة عن محمد بن عبد الله
عند حلو وديعه فحاجها المودع فوضعتها منزلا المودع فصاعدا الوديعه قال المفسرودع صام
لان الذي اودعه ابنه ولم يرض لغيره ولا يجوز للمودع ان يرد وجهها الى غير الذي اودعه ولا
يضعه منزلا المودع فكذا اذا دفع الى ابن المودع او امرائه او غلامه لو كانت عارية فلا ضمان
عليه قال ولو ان عبد استغفار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فلما انتهى الى المقرة دفعه
الى اسنان ودخل المصلي فسر الحمار قال محمد لا ضمان عليه وسبيل ابو القاسم عن عبد
بعث احمرة الى عبد يستجير دابة فاعارها وعليها عصا كذا فسقطت في الطريق على
من تحت الضمان قال ان سقطت من عنف لا جبر فالضمان عليه وان لم يبعثها فلا تجب الضمان
على احده وسبيل عن عبد اودع عند رجل حنطة فافسد بها القارة هل يضمن قال اذا
اطلع على ثقب معروف فلم يسده فما كان من نقصان بعد ذلك فهو ضامن وما كان خلاف
ذلك فلا ضمان عليه قال الفقهاء لو اخرج صاحب الحنطة ان هاهنا ثقباً فلا ضمان عليه وسبيل
ابو بكر عن عبد اودع عند رجل فاما المودع فقال لتورثه فردد عليك الوديعه خبوتة قال
ان يبيع المودع خبوتة انه رد الوديعه فالقول قول الورثة مع ثبوتهم على علمهم وان
كان المودع لم يسمع اقرار امته برد الوديعه ثم تصدق الورثة فالضمان واجب ما لم يثبت
وسبيل ابو القاسم عن عبد اودع عند رجل شيئاً قال للمودع من اخرجك السر بكذا وكذا
علامة فادفع اليه فحاه رجل وادع انه رسول المودع وثبت له ذلك العلامة فلم يصدقه
ولم يدفع اليه الوديعه حتى هلك هل يضمن قال لا يضمن لان من اسره ملكه اظهاره
سبيل ابو بكر عن المودع اذا قال ذهبت الوديعه من منزلي ولم يذهب وماله سني اقبل قوله
قال الفقهاء قول المستودع مع ثبوت ولا ضمان عليه سواء ذهب من يده او لم يذهب قول علمائنا
وهو قول مالك ان ذهب معه شيء من ماله المودع فلا ضمان عليه وان لم يذهب معه فباعه فهو
ضامن قال الفقهاء والعامة يقولون ذهب مالي مع الوديعه او مع الذهب اجتراراً او قول مالك
وسبيل ابو بكر عن عبد استغفار كتاباً للقراءة فوجد فيها خطاً هل له ان يملكه قال ان علم
ان صاحب الكتاب بخره ذلك ينبغي ان لا يملكه وان علم ان يخره فلو اصلحه جاز وان
لم يملكه لم ياتم وسبيل عن عبد اودع الوديعه فوجهه اليه على يدي ابنه وليس الابن
عليه عياله فملكته فلو كان ابنه غير ضامن لكان وان لم يكن الابن كبراً فلا ضمان عليه

129
لان الابن اذا كان غير مدرك فليس له ان يبيع عياله الا ان يرضى به لو يرضى على يدي
عبد لم يضمن وان كان عبد اخذه زعيماً وكذلك الابن وسبيل عن عبد استغفار كتاباً فباع
عنه في صاحب الكتاب وطالبه بالكتاب فلم يخره بالضمان وان غرله حتى يرجع ثم اخذه
بالضمان قال ان لم يكن ابن من جوده فودعه حتى رده ثم اخذه انه كان ضامراً فلو ائجه
اخاف ان يضمن وسبيل ابو القاسم عن عبد كان له كتاب في بيت واحد وكان كل واحد
منهم يسكن في ركنه فزادوا اليه معلومة واستغارا احداهما من صاحبه شيئاً وطالبه المير
بذلك فقال المستجير قد كنت وصعته الطاف الذي تروى منك هل يصدق بذلك وهو مقرر
بانه لم يدفعه الى المير قال ان كان البيت ابيهما فلا يكون المستجير راداً ولا مضيعاً ولا
يسبيل عن عبد اودع ثوباً لرجل عارية فظلت ربة الثوب ثوبه فقال للمستجير هوذا
ادفعه اليك ففرطاً دفعه حتى مضى شهر او شهران ثم سرقت المستجير هل يضمن فيه
لصاحبه لا فرق بين ان كان في البيت ابيهما ولا يكون المستجير راداً ولا مضيعاً ولا
ولا كراهة فهو ضامن وان كان قال لا بأس فان لم يستجره بعد ذلك حتى هلك فلا ضمان عليه
وسبيل ابو جعفر عن عبد اودع فامياً ثياباً فوضعه في حارته وكان السلطان باخذ من
الثياب كل شهر رشوة ستمها وظيفة عليهم في افرغ ثياب الوديعه راجل الوظيفة و
ضعه عند رجل رهن فلو يربى المير ثم دفع ثياب الرهن هل على القائم او على المير فلو ضمان
قال ان اخذ المير ثياباً فلا ضمان على القائم المودع وان كان لا يقدر على منع السلطان من دفعه
وسبيل عن عبد استغار من رجل بقره فاستعملها في صلاة الظهر ثم تركها في الجبانة
ولم يردّها على البقار ولا على صاحبها فذهبت البقرة فاذا نجح عليه قال يضمن المستجير
فيمتها قبل ان كانت الجبانة فسرح هذه البقرة للمعير وكان المعير يدعي بكونها وان
يرعى فيها وحدها قال لا ضمان على المستجير ان كان الامر على ما وصفت وسبيل
وسبيل عن عبد اودع رجلاً لا موضع له حابوتة فقال له صاحبه لا تضعه في الحانوت
فانه يحرق فتركه فسرق منه ليلاً هل يضمن قال ان لم يكن منزله احرق من الحانوت
ولم يكن له مكان لحرته منه فلا ضمان عليه وان كان منزله احرق من الحانوت وقال له ذلك
القول والوديعه حاضرة وكان له عند الحانوت فتركه ضمن فيه ذلك وسبيل
ابراهيم بن يوسف عن عبد طلب من رجل ثوباً عارية فقال رب الثوب اعطيك غداً فلما كان غداً
ذهب هذا الرجل الذي طلب منه الثوب عارية فاخذ الثوب بغير اذنه فاستعمله وردّه فمات
عنه قال لا ضمان عليه وسبيل عن عبد اودع عند رجل بضاعة وقال له ضعها هنا
العدول واسأله فوضعتها الحقيقية قال انه يضمن ولو قال ضع بضاعتني في الجوار ولم
يسر الى جوارق فوضعتها الحقيقية فانه لا يضمن وسبيل عن المودع اذا قال وضعت
الوديعه في ركني فمات مكان كذا لم يضمن وسبيل عن عبد اودع عند رجل بضاعة فوضعت

طائفة من هذه الامور في كتابنا

المير

فبلا له لو سقطت متى قال هو ضامن لانه ضيعها قال الفقيه عنده انه اذا قال سقط
متى انه لا يضمن فان قال بالفارسية بغير ضم فاق قال بيقاذا من لا يضمنه
وسئل عن مودع حمل الوديعه مع نفسه الى مدينة اخرى فلما رجع منها اخذ
منه الوديعه بالطريق قال ان كان للوديعه حمل وموتة فموتها وان لم يكن لها حمل وموتة لم يضمن
وسئل ابو القاسم عن امرأة اودعت كنانا فيه وصيتها رجلا فحضر زوجها وامرته ان يسلمه
الى زوجها بعد وفاتها فماتت من قبلها واستردت الكتاب المودع فاني ذلك هل له ذلك قال
ان كان في الكتاب اقرارا للزوج بها او بقبض مهرها فله ان يسرع لان ذلك ذهاب حق الزوج قبل
له لو كانت الكاغذه لهما كان له منعها قال لان في الرد اعانة لها على ظلمها لا ترفى ان رجلا لودع
عند رجل شيئا ثم اراد ان اخذ منه ليضرب به رجلا فانه يدفع اليه فكذلك هذا وسئل ابو بكر
عن رجل وضع ضيقا عند فتوة سيطر وامره بان يسلم الضيق الى عزميه ان دفع اليه ذراعه
قبل مضى ثلثة اشهر فلم يدفعه اليه الدراهم الا بعد مضى المدة وكما وضع الضيق بطلب منه
الضيق قال ان علمت يقينا ان المطلوب قد اعطاه المال الذي في الضيق كله قبل المدة او بعد ما
يتبعني المتوسيط ان يرد الضيق الى المطلوب ولا يدفع الى الطالب وسئل عن رجل دخل
الحمام فاستغمر فضاء الحمام فسقط من يده فان كسرت فلا ضمان عليه وكذلك اذا اخذ
كوز الفخار ليشترب منه فسقط من يده فان كسرت فلا ضمان عليه لانه في يده وسئل
ابو القاسم عن امرأة رفعت للسرير البدر وطرحه في منزله وقد كانت المرأة قالت لا ترفع
الى منزلك ثم جئناك كارجانية فمتر بمرئيه ورفع ما كان له من فرائس وترك ذلك
الكدرس ففهم السلطان منزله ورفع الكدرس ليضمن ام لا قال ان كان منزله فربما يرضع
البدر فلا ضمان عليه قبله اليس قالت لا تطرحه منزلك فطرحه بعزها فلم لا يجب عليه الضمان
قال هذه حجة غير معتبرة لان حفظ الكدرس وحصيلته كان واجبا على الكار فاد احمه
الى موضع لا يلحقه سبب النقل وقد طرحها في موضع وهو حصر من البدر ففهم عجز ضامن
وسئل عن رجل ادخل دابة خائفا من الخانات فقال لصاحب الخان ابن اربطها فقال
هناك فربطها فرجع صاحب الدابة فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك را
خارج الدابة ليس فيها ولم يكن له صاحب هل يضمن صاحب الخان قال يضمن صاحب الخان
ففيه الدابة قبله لم يضمن ولم يستحفظه قال قوله ابن اربطها هو استيفاء منه فاذا
انذار اليه الربط فقد اجابه بالاحتياط فان دخل الحمام وانشأ رايه صاحب الحمام فمكان فاق
ليس هذا باستحفاظ ولا اجابة والحفظ ولكن هذا استشارة لان صاحب الحمام فقد لا يجد
الغلة وصاحب الخان فقد لم يحفظ قال وكان محمد بن سامة يقول للحمام اذ وضع الشيء بين يدي
وذهب عن ان يتكلم هو مستحفظ قال الفقيه وبقي محمد بن سامة ناخذ ان صاحب الحمام مودع
مستحفظه فاق

ابو بكر استأجر عن رجل قال لامرأته فولي وفتت منك مهرى فقال المرأة ذلك وهو العينة
قال لا يكون هبة قبل اواب لوان رجلا قبله قال عبد بن حنبل فقال ذلك وهو لا يحسن العينة قال
يعتق عبده قال الفقيه وعندي انه لا يعتق العبد وان كان الرجل معزوقا بانه لا يحسن العينة ولو
قال العبد انك حر ولا يعرف ان هذا القول عتق فان يعتق يقع في القضا والمأتمنة وبين
الله تعالى فانه لا يعتق وكذلك هذا بالطلاق وسئل عن رجل له ابن صغير فغرس كرما
وقال اعرس هذا الصبي باسمي فقال هذا لا يكون هبة ولو قال جعلته باسمي فهو اقرب الى الهبة
ولو قال جعلته لابني فهو هبة لا شك وسئل ابو نصر عن رجل قال خبيص فاملكة
لفلان قال ليس هذا باقرار ولكنه هبة لا يجوز الا مقبوضة ولو قال خبيص ما يعرفني او تيسر
التي فهو لفلان فهذا اقرار وسئل ابو جعفر عن رجل قال لرجل هذا العبد لك يكون اقرارا
او هبة قال ان قال بالفارسية ابن ترا است يكون اقرارا وان قال ابن ترا فهو هبة ولا يجوز الا بالقبض
قال ابو عبد الله محمد بن سامة اختلف انا ونصير بن يحيى الى الحسين بن شهر بن سماع كتاب الكراه
فسألتهم عما يوجب للصبي من المأكول اياكل منه ابواه قال سالت عن هذا محمد بن الحسن قال لا
فقلت له قال لا ترى ان العبد المأذون بدعوا الى طعامه يعني فجاب وسئل عن رجل اخذ
وليمة للحنان فان اهدى اليه الناس هذا باو وضعا بين يدي الاب قد فقهوا الى الولد وقالوا
هذا الولد او لم يقولوا ذلك لمن يكون الهبة للوالد او الولد قال بعضهم من للوالدة الاحوال
كلها لانه هو الذي اخذ الوليمة وقال النبي صلى الله عليه واله الخواج بال ضمان وقال بعضهم هي
للوالد لان الولد انما اخذ الوليمة لاجل الولد وقال بعضهم اذ قال هذا الولد فهو للولد وان
لم يقولوا فهو للوالد لان التملك من جهتهم قال بيان اليهم قال الفقيه ان كانت الهدية مقابلة
للصبي فهو للصبي مثل ثياب الصبيان او شئ يستعمله الصبيان فان كانت الهدية الدراهم
او الدنانير او شئ من ماع البهائم او الخواج فان اهداه احد اقر بالاب او واحد من معارفه فهو
لوالد وان اهداه احد من اقر بالاب او من معارفه فهو للامره وذكر عن ابن القاسم نحو هذا
وبه ناخذ وقال نصير بن يحيى سالت الحسن بن زياد عن رجل قال لا حرانت محلها اكلت من ثيابي
قال فلان اكل ولو قال اكل من ثيابي فهو حر قال لا يحل وقال نصير سالت محمد بن عمار
عن رجل له شجرة فقال كل فهو حر قال يجوز وكل من اكل منها فهو حر ولا بأس بان اكل منها
العيني والفقير وسئل محمد بن سامة عن امرأة تصدق عليها وهي معسرة ولها زوج موسر
قال ان كان الزوج وسع عليها الهبة النفقة فهي مؤسرة لبعث الزوج وسئل ابو القاسم عن رجل
سبب دابة لعله بها فاحذها انسان فاصحها لمن يكون قال ان سببها وغال من ثيابها
حذها فاحذها انسان فمن له وان سببها ولم يقل شيئا فهي على ملكه فله ان يردّها حيث
وجدّها قال الفقيه اذ قال يقوم معلومين رشا فليأخذها فاقخذها رجل جار وصار هبة
له بالاستحسان وكان القياس ان لا يجوز لان الموهوب له مجهول ولا الاستحسان يجوز لان

مسألة
المرأة
لو
كانت
تأخذ
من
الرجل
شيئا
فكان
الرجل
يأخذ
من
المرأة
شيئا
فكان
الرجل
يأخذ
من
المرأة
شيئا

وفت القبط صار معلوما لمسألة رجل وهب ذنبه على رجل وسبيل ابو جعفر عن
اهل بيته جاره والمالك له اياه له اكله اياه قال ان كان ثوبه او حوله فلا بأس به لانه
لو جعلنا اخر ذنبه لونه فصار كانه ذن له في الاكل فيه من طريق الدلالة واما اذا كان شيا
من القوامه لم ينعقد ذلك لان يكون بينهم في التمسك فلا بأس به وسبيل عن ميمونة
تقوم لحواسها وهبت عند افهام زوجها ما كانت من صحتها فاحسبها قال ان كانت تقوم
ان حاجتها او ترجع برجع على القيام والفقر ففقه في حكم الاحتياج وسبيل نصير
بن يحيى قال لمكانه وهبت ما في عليك فقال المكنان لا افك قال لا قوله فهو مكان على
حاله وقال ابو يوسف صار خرا او لما اذن عليه وكان رجلا هلك منه لولوة فوهبها
لرجل وسلطه على قبضتها وعلى طلبها حتى وجدها وقبضها فان ابان يوسف قال الهبة
باطلة وقال زفر الهبة جائزة وسبيل نصير بن يحيى عن رجل قال مالي صدقة في المتاعين
ان فعلت كذا اوله ديون على الناس قال قال ابو حنيفة لا يدخل في قبضته الا الصامت واموال
التجارة ولو قال رجل لرجل خذ مالي من كل حقلك على ففعلوا واثروا من غير ان يعلم به عليه
قال ابو يوسف يبرأ مما عليه وان لم يكن علم صاحبه وقال محمد اثم في الحكم فانه يبرأ مما فيه منه ومن
الله تعالى فلا يطيب له ما لم يقسم ما عليه وذهب الى حديث داود النبي صلى الله عليه وسلم مع اوربا والفضة
معروفة وسبيل ابو نصر عن رجل له علي رجل حق فابراه على انه بالخيار قال البراءة جائزة
والخيار باطل الا ترى انه لو وهب شيئا على انه بالخيار جازت الهبة وسبيل الخيار قال البراءة الاولى
لان الهبة تحتاج الى القبول والبراءة لا تحتاج الى القبول وسبيل ابو الفهم عن رجل امره
بان يدفع الى ولد على وجه الهبة وكتب اليه كتابا فامتنع الشريك من الدفع ففعل الابن خضو
مة لله قال هذا شئ لم يجب له بعد ولا يجب له الا بالقبض وليس للابن خضومة في ذلك قال
الفقير لو لو يكن على وجه الهبة كان للابن ان يخصمه في ذلك اذا كان مقرا بالمال فبالوكانه
لانه قبض لابنه فقام مقامه في القبض وقال محمد فمائل اذا قال للرجل للرجل كل منفعته
تصل اليك ومالك فعلى ان تصدق به فان وهب له شيئا وجب عليه ان تصدق به وان اذن
له ان يأكل من ماله فانه لا يخل له ان تصدق به واما ما نقله ان يأكل من طعامه وسبيل
عنه نهدى اب الصبي الى المعلم او الى المودب في التبرؤ او الى المهرجاء والعجيد قال اذا لم
يسئل ولا يلح عليه ذلك فلا بأس به وسبيل عن شريح الصبيان هذه الامام
قال لا بأس به نصير قال سالت الحسن بن علي قال لا خراستة حراما اكلت من مالي واعطيت
او احدثت قال لا يخل له ان يأخذ وان يعطى الا الاكل حاجة فانه يأكله وسبيل ابو بكر
عن رجل له دار وبعثها منحة له فوهبها من رجل قال لا يجوز قبله ان كانت لبراءة دار ووهبها
ساكنة ولها فيها المنفعة وزوجها معها ساكن فوهبت دارها وزوجها قال الفقير جائزة
لا تقاوم في يدها يد يد الزوج والد امر مشغول به بعباله فجازت الهبة منه وقال ابو بكر

لو ان امرأة قالت لزوجها وهبت مهر مني منك على ان كل امرأة تزوجها فتجعل امرها بيدك
فان قيل الزوج يزني عنه جازت الهبة وللزوج ان لا يجعل امرها بيدها وصار هذا المسألة يقول
اوصى بان يحنق امته على ان لا يتزوج فان قيلت عتقت وان تزوجت بعد ذلك لم يجب عليها
شئ وسبيل عن الصبي اذا جعل من الحسنات قبل ان تجرى عليه الفلم فتوليه له او ابويه قال
الموافق له ولا يكون له ابويه شئ لانه ليس بالانسان الا ما سعى الا ان يكون الوالد فيه تعليم او ارشاد
فله تعليمه وارشاده وقال علي بن زيد حسانه لا يبرأ لانه من اهل القربى ولو تصدق على
ميت ودعاه فان ذلك يصل لانه روي في بعض الاخبار ان الحق اذا تصدق عن الميت بعث
الله تعالى الى الميت ذلك على طبق نور وسبيل ابو بكر عن رجل اذا كان محتاجا ومعه درهم
فانفاقه على نفسه افضل او اعطاه الى الفقير اقال انفاقه على نفسه افضل من اعطائه الى
الفقير ولو انه اعطاه الفقير فقد خالف السنة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال عني دينار
فما استخرج به فقال لا تنفق على نفسك فقال عني دينار اخر قال انفق على عيالك فقال عني دينار
قال تصدق به قال الفقير انما خالف السنة اذا تصدق به ولو تصدق على نفسه اذا خاف ان لا
يصبره الشدة فاما اذا كان حاله لو تصدق به على من هو مثله الحاجة او استد وعلم من نفسه انها
بصره الشدة فهو افضل لان الله تعالى قال ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
واما نزلت هذه الآية في مثل هذه الاشياء وسبيل ابو بكر عن رجل قال الخنثى فلان ان ياكل من
مالي والمباح له لا يعلم فان تناول على الجمل قبل ان يعلم فانه تناول حراما ولا يسعده تناول
ما لم يعلم بالاذن والباحة وسبيل عن رجل وهو رجل عرياس فقصره هل للواهب
ان يرجع فيه قال ليس له ان يرجع فيه وسبيل عن رجل وهب من رجل عريسا او فاسلم
العبد يدى الموهوب له قال ليس له ان يرجع فيه وسبيل عن رجل
ما ذكرنا من ذلك ما دون دفع من مال مولاه او من ثماره شيئا في انسان هبة
هل سعة ذلك قال ان دفع شيئا لوفد مولاه كره ذلك ولا يخل له ذلك ولو كان يعلم انه لو بلغه
لرجعه فلا بأس به وسبيل محمد بن فائد عن رجل دعا فزما الى طعامه فقرمهم على اخوة
هل لا اهل جوار ان تناول شيئا من علي جوار اخر او من جوارهم علي جوارهم
قال ليس له ان يتناول من علي الجوار الا اخر ولا بأس ان يتناول من معه علي جواره قال الفقير
القياس ما قال ولكن الاستحسان ان كل من كان بالضيافة اذا اعطى جاز به تاخذ وقال نصير
نهى له عند رجل درهم فقال اصر فيها في حوائجك فهو فرض وان كانت له عند حنطة
فقال له كل فان ذلك هبة فقال ابو بكر اذا رأت المرأة ان تهيب مهرها لزوجها ولا يبرأ زوجها
عز ذلك فانها باصالح من مهرها مع رجل على لولوة او على شئ اخر ستر او زوجها ولا ينظر
الى ذلك الشئ فاذا فعلت ذلك برى الزوج من تهيب مهرها ثم ينظر الى اللولوة فيرد لها
الخيار الردية فيجود المهر الى الزوج على حاليه وسبيل عن امرأة قالت لزوجها الخذ

والشرط باطل واذا ارض فراح قال الفقيه لانه اذا اشترط ان يتفق عليه من ماله
فقد اشترط رد بعض الهبة فاقاوهب واشترط رد بعضها جازت الهبة وبطل الشرط لانه ليس
بشرط العوض واذا ارض البيضا فالحارج مال الموهوب لانه خرج من يده واذا اشترط ان يتفق
على الواهب رد ذلك فقد شرط هذا هبة فاسد عليه عوضا محمولا والهبة اذا اشترط فيها عوضا
محمولا لا بطلت الهبة وسبيل الحسن عن علي بن رجل ثوبا وهو حاضر فقال
الموهوب له فضنته قال محرم قال ايضا قال ابو يوسف لا يصح فليضاه فليضاه فليضاه فليضاه
الف درهم وصح والف درهم غلظة فقال عهنت منك احدث الميراث في المحرمات والبيان اليه والى
ورثته بعد موته لان هذا الخليل وابراه وسبيل عن التصديق على المساكين الذين
يسألون الناس الخافوا وياكلون سرفا قال مالك بن نضر ان الذي تصدق عليه يتفق في المعيشة
او هو عتيق فلا بأس بان يتصدق عليه وانت ملجور لسانك ثوبت من سيد خلتك ه روى عن
رسول الله صلى الله عليه انه قيل له كثر السوال فمن يعطى قال اعط من يوق قلبك عليه وعمر
الحسن قتله ه وسبيل ابو القاسم عن عبد وهب دار ابن ابي له احد تماصير والاخر كبير
والصغير في عياله والكبير ليس في عياله قال كان عمر بن سالم يقول الهبة فاسدة لان هبة الصغير
تتعد ساعة العقد وهبة الكبير تحتاج الى قبوله فصارت هبة الصغير سابقة على هبة الكبير ففسدت
كلها قال الفقيه اقام في قولاي عنيقه ولا يشك لان الهبة لا تجوز لانه لو وهب من كبير لم تجز واذا
قولاي يوسف وعمر لو وهب من كبير وسلم اليها جاز واذا كان احداهما صغيرا في عياله لم تجز
عندهما ايضا كما قال ابو حنيفة ه وسبيل ابو بكر عن مريض وهب لرجل جارية فوطيها الموهب
له ثم رجع الواهب فلا عقر عليه فكذا هذا الاثر ان المشتري اذا وطى الجارية قبل القبض فبطل
البايع فقلت عند فلا عقر على المشتري فكذلك هذا قال الفقيه ابو جعفر يقول فيها
داني ان عليه العقر فلو اصابنا اذ كانت الهبة المبرضة به فافسد الجارية مصفونة عند
بالقيمة الا ترى انها لو هلكت عنده عقر فبطلت فلو كانت مصفونة عنده بالقيمة وجب عليه العقر
وسبيل ابو بكر عن امرأة قالت لزوجها وهبت منك ممرى ان لم ينظلمني ففرضها بعد ذلك
قال الهبة فاسدة وان قالت على ان لا ينظلمني جازت الهبة وان ظلمها بعد ذلك قبل القبض
بينهما قال لا اكلمه بشرط فصارت الهبة معلقة بالشرط وان قال على معاقب بالقبول فاذ قبل
الرجل صححت الهبة الا ترى ان رجلا لو قال لارائه انت طالق اذ خلت الدار لم يطلو مالم يدخل
فالو قال انت طالق على دخول الدار وفتح الباب فاذ قبلت كذلك هذا قال الفقيه القطبي
الاول لا يصح الهبة صريحا ولو لم يصر بها وفي الفصل الثاني اذا قبل صححت الهبة صريحا بعد ذلك او لم يصر
باجل

محمد بن سلام ترك اللفظة في قول اصحابنا افضل من رفعها ورفع اللفظ افضل من رفعه
وسبيل عن الغنم تجمعها فكلها بالجمع عجزها فبقي الخرف لبقطها او كان ذلك اجنا

ما حله ذلك ان كان ارباب الغنم يتفقون على ذلك ولا يتفرقون او يامرون من عجزه فكلوا
لاحد ان ياحذه بغرامهم وان كان عجز ذلك فلا بأسه وسبيل امساك الحامات قال ان كان
بصر بالنايس فيكثرة ذلك هودكر ان بعض الخلفاء ما مونا او هارون لما حج رافق من عجزه من
للغنام شيئا كثيرا فاحذ حمله منها فاحرج الى الحار فذبح وتصدق لحمها واعطى مملات
على حمار ذبحه درهماه وقال محمد بن مقاتل بن يحيى لو اخذت برح حمار فذبحه ان تحفظها وتعلقها
ولا يتركها جرحا فبطلت يدك يدك اناس عوان اخذوا حمارا من الحمار الاهلي ويعرف انها اهلي
وله صاحب لم يتبعوا لمان ياحذ وان اخذها وجب عليه ان يطلب صاحبها ليردها عليه منزلة
النضالة واللفظة وان لم ياحذ فوخ عنده فان كانت امر عزيمة فلا يتعذر لفرجها وان كان الغنم
ذكر او الانثى لصاحب البرج قال فرج له لان الفرخ والبيض لصاحب الامه وان لم يعرفه فحماة
عزيمة ولا شئ عليه ان يشا الله ه وسبيل ابو القاسم عن سكران اهب العفل وقنع ثوبه في الطريق
والسكران نايم في الطريق فجارح فاحذ ثوبه ليحفظه فهلك ثوبه قال اصمان عليه ان ذلك
مناخ صايغ بمنزلة النقطة قبله فان كان الثوب تحت راسه فاحذ منه لما تخاف من صباغه
قال بعضهم لان السكران حافظه ه وكذلك لو كانت دراهم كتمه فاحذها ليحفظها فهلك
فمروا منه ه وسبيل عن جلعاب وجعل داره يدني رجل ليعمرها ودفع مالا ليحفظه
ثم فقعد الدافع هله ان يعمر الدار ويصلحها قال عليه ان يحفظ وليست عليه ان يعمر الا بالمرحاجم
اذا لم يكن وصيها ه وسبيل عن المحقق من حكم ماله قال اذا انت عليه مائة سنة من
يوم ولد ه وسبيل ابو نصر عن ذلك فقال كان الحسن بن زياد يقول ينتظره له مائة سنة وعشرون
سنة قال ابو نصر وانا اقول مائة سنة وبه فاحذ ه وسبيل ابو جعفر عن رجل انفق لقطعة
كم يعمرها قال سمعت علي بن ابي رافع قال سمعت نضر بن يحيى قال سمعت الحسن بن زياد قال
قال ابو حنيفة ان كانت مائة درهم او نحوها بعث بها حولا وان كانت عشرة دراهم او نحوها
عمرها شهرا وان كانت ثلثة دراهم او نحوها عثرها جمعة وان كانت درهم عثرها ثلثة ايام
وان كان النقص عثرها يوما وان كانت مائة او نحوها تصدق بها مائة وان كان فحاجا اكلها
ملا ه وسبيل الحسن بن زياد عن رجل ان بالادية هل لصاحبه ان يبيع حماره ومضاعفه
من حملا لدراهم الى اهليه قال نعم قال بنصرو به فاحذ ه وقال ابو بكر اسلم طراذ اخذ عبد ابنا
عزة على مولاه من صبرة ثلثة ايام فاحذ حمله لان الواجب عليه ان يتوفى اموال المسلمين
ليحفظها فاذا فعل ما هو واجب عليه لم يجب له به فاحذ قال الفقيه به فاحذ وهو بمنزلة
الوصي اخذ عبد القاسم وجا به فلا جعل له ه وسبيل ابو بكر عن رجل ان جمع لدها نيس
صايقطروا الوقية قال ان كان وقت الشتر اراد المشتري شيئا من الدهن ارحو ان يطيب له ذلك
ولا فلا يطيب له ذلك قال الفقيه ان وضع الوقية لانه بعد ما كان الدهن بحال سبيل من
خارج ولا سبيل من داخله فهو طيب له وان كان الدهن سبيل من داخل الوقية وان زاد

المستتر شيئا من ذلك وان لم يرد المستتر شيئا ينبغي ان يتصدق به ولا ينبغي
به الا ان يكون محتاجا ويكون سبيله سبيل النقطه فان كان لا يعلم انه سال فخرجه او داخله او
سأل في كل الوجوه فالجواب كذلك انه لا يطيب له الا ان يرد بالمستتر شيئا

باب في ان داود بن عباس جلس الفقهاء للطعام فيسأله بطعمون وفيهم صبر بن عيسى
من هذا الزبيب فتناوله بصبر وسره فالتفت الى داود ذلك منه امر ان يترك مجلس الشرب فلما فرغوا
من الطعام اراد منهم ان يقوموا الى ذلك المجلس فامتنع بصبر قال انه حرام فقال سبحن الله يا بكر
شرب واحد هاهنا حلال وشرب حرام قال بلى لنا ولنا حاجة لبسته من الطعام ولم يكن تناول
للهو فهو حرام قال الفقهاء اذا كان مطبوخا ولم يشهد فلا بأس به فوالى جيبه وبنى يوسف
ان يشرب منه يستمر الطعام القليل منه وان كان غير مطبوخ فلا خير فيه فقال المطبوخ وغير
المطبوخ حرام اذا كان يعلم ان الكثر منه يسكر فالقيل منه حرام وان كان في العيب فهو
حرام في قولهم جميعا وان كان مطبوخا ما لم يذهب ثلثه ويبقى ثلثه فمما يشهد فهو على الا
خلاف حبيبه وروى محمد بن عيسى قال لا اري ان الله تعالى عطف الدنيا بخلافها ما شرب
المسكر ولو اعطيت الدنيا خذافها ما افيتت بانه حرام يعني يبيد النور والذبيبة ان كان مطبوخا
واما اذا كان غير مطبوخ او عصار العنب قبل ان يطبخ على الثلثين فلم يختلف اصحابنا في تحريمه
وقال بصبر سالت ابا سفيان عن قتادة بن عاصم قال سبنا في الطبخ حتى يذهب ثلثه
ويبقى ثلثه وهو قول محمد بن قيس ان شرب ما دام خلوا قال ما لم يخف ان يشكر وقتل ولم اقله
قال ثلثه ايامه وقال ابو القاسم سمعت محمد بن سلمة يقول كان القراء اذا ارادوا ان يخذوا خلا
من العنب صبوا في اسفل الخابية خلا لئلا يخرج من العنب فيحبس وسيل ابو بكر عن
العصر اذا وضعه الشمس حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه قال لا بأس به ومنزلة طبعه بالتأويل
الفقهاء وقد روي عن ابي جعفر انه سئل عن هذا فقال لا بأس به وسيل اسعدي الثوري
عن ذلك فيكرهه والقياس ما قال ابو حنيفة وكذلك اذا اطلت الخابية بالحدود وجعل فيها
العصير ومضى على ذلك مدة ولم يشهد وهو حال لا يسكر فلا بأس به فوالى اصحابنا فكر
له بعضهم ويقولون انما بنا ناخذ قال الفقهاء شرب الا شربا على خمسة اوجه في وجه هو
خلال بالاجماع وفي وجه هو حرام بالاجماع وفي وجه هو حرام عند اصحابنا حلال
عند بعض الناس وفي وجه حلال عند بعض اصحابنا حرام عند بعض اصحابنا
وفي وجه اختلاف بين اصحابنا فاما الوجه الذي هو حلال بالاجماع فهو كل شراب
لم يصف عليه ثلثه ايام وهو حلو ولا يسكره واما الذي هو حرام بالاجماع فهو الخمر
والسكر وكل شراب واما الذي حرام عند اصحابنا حلال عند بعض اصحابنا فهو ما العنب
اذا اطلع على النصف فقد انشد في قولنا عالمنا لا يجوز شربه وهو قول عامة فقهاء الامصار

هاهنا

وقال بشر بن الحارث بن عوف السكوني واما الوجه الذي عليه القياس فهو العصير الذي جعل
الشمس حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه او لم يطبخ ولكن عوّل بالحدود فانه يجوز شربه
وقال عالمنا لا يجوز عند بعض الناس واما الوجه الذي عليه القياس فهو العصير الذي يبيد
ويبيد النور اذ في طبعه قد انشئت فانه يشربه دون السكر عند ابي حنيفة وبنى يوسف اذا اراد
بما سطر الطعام ولم يرد به النور وقال محمد بن الحارث بن عوف شربه وقليله وكثره حرام فيه ناخذ
ولو اراد ان يشربه ليهو فقليله وكثره حرام بالاجماع ولا يتفاوت ولو اخذ يبيد النور او الذرة او
النفاج او العسل فانشد وهو مطبوخ او غير مطبوخ فانه يجوز شربه فاذا دون السكر عند
ابن جعفر وبنى يوسف وعند محمد بن الحارث بن عوف شربه وقليله ناخذ

باب الوقف سئل
ابو بكر عن عبد وقف وقف على امهات اولاده الا على من تزوج منهم فلا شيء لها فترد وجنودا
منهم ثم ظفها قال لا امرات لها الا ان يكون قد اشترط في الوقف وكذلك لو قال على من فلا امر
تخرج من البلد فخرج واحد ثم عاد فلا شيء له وسيل ابو جعفر عن عبد وقف ارضا على
مسجد ولم يجعل اخوة المساجين قال ذكر محمد بن سلمة انه قال كان يقول في قياس قول
ابن يوسف يجوز لانه يرى بناء المسجد موبدا وفي قياس قول محمد بن الحارث بن عوف ان المسجد اذا خرب
ما حوله صار المسجد ملكا للذي اخذ مسجد اقصار الوقف غير موبد فقال وكان ابو بكر بن ابي سعيد
يقول يجوز في قولهم جميعا فيه فوالى الفقهاء ابو جعفر وفيه ناخذ وسيل محمد بن الحسن عن
مسجد عتيق لا يرد من مناه فخرم فاقخذ مسجد اخر هل لا هذا المسجد العتيق ان يبيعوه و
يسحقوا ثمنه في المسجد الاخر قال نعم قال الفقهاء في قول ابن يوسف لا يجوز بيعه بوجه من
الوجوه وسيل ابو بكر عن سراج المسجد يجوز ان يترك في المسجد من وقت المغرب
الى وقت العشاء قال لا بأس ان المصلين ينشط الصلوة اذا كان في المسجد صوف قبله في يجوز ان
يترك السراج على حالة التلثة كلها قال لا الا ان يكون في موضع قد جرت العادة في مسجدهم
بذلك قبله في يجوز ان يدرس الكتاب بسراج المسجد قال لا بأس به قال الفقهاء اذا وضع
السراج في المسجد الصلوة فاراد ان يدرس بصفوه فهذا لا يشك ان يجوز وان اراد ان يدرس بعد خرو
عوار الصلوة وذهبوا فقد اختلفوا فيه والذي قال لا بأس به اني ظنت الليل او حوله لانه اخذوا
الصلوة الى هذا الوقت والسراج في المسجد فلا بأس فكل من درس العلم اذا كان في الدهر ساعة وسيل
ابو القاسم عن رجل جعل لخاله قتيما على غلات مسجد الجامع وجعل له شيئا معلوما ياخذ كل
سنة هاتين لهما الفهم اخذ ما جعل له الحاكم او جعل الحاكم شيئا منها لتمام المسجد وهل يجوز
قال اما ما جعل للفقهاء اخذ غلاته فاذا كان الواقف شرط ذلك في وقفه فهو جائز وان لم يشترط
فهو باس للفقهاء ان يجعل له ولا يجوز للفقهاء بقبض وان كان المسجد موقوف فان مخالفة
فلا بأس للفقهاء ان يخلط غلاتها وان خرب حانوت منها فلا بأس بعموله من غلاته حانوت اخر

من نصيبه وان اتبع شرعاه فله ان يأخذ من غلة هذا العام نصيبه ومقدار ما وجب على شرعائه
فيأخذ من نصيبهم ثم لهم ان يرجعوا على القيمة بما استهلكه وسئل عن مواضع موان
على سبط جحوز عمرها اقوام واستنزلوها وكان السلطان يأخذ العشر من غلاتها وقام متو
لى الرباط فاطل اليه السلطان هل المتوفى ان يصرف الى مؤذن مؤذن في الرباط ويستعين له طعامه
وجسمه واهل المؤذن ان يأخذ من العشر الذي يأخذ السلطان للرباط قال ان كان المؤذن
محتاجا فانه يطيب له ذلك ولا ينبغي ان يصرف ذلك الى الفقراء ولا يصرف الى عارة الرباط ولو صرف
الى محتاجي فقراءه له الرباط جاز ذلك وكان حسنا وسئل ابو نصر عن وقف الكنف قال
كان محمد بن سلمة لا بحيرة وكان يصير بن يحيى بحيرة وقد وقف كنفه وكان الفقير ابو جعفر
يخبر ذلك وبه يأخذه وسئل عن رجل جعل ارضه مبرة او خانة للغلة او مسكنا
هذا سقط عنه الخواج قال ابو نصر يسقط الخراج اذا جعلها مبرة او مسكنا او خانة مستغلا
وسئل عن رجل وقف مبرة على دباط على ان يخرج من لبنها وسميها يعطين ابناء السبيل هل
يجوز قال ان كان له موضع يغلب ذلك او فاقهم رجوت ان يكون جائزا وسئل عن رجل
وقف ضيعة على اولاده ابداما ثانيا سلوا او اخره الفقرا فاسلم بعضهم اولاده هل يعطى ذلك قال
ابو نصر الوقف لا ولاده ولا يصرفهم كيف كانت احوالهم ولا يمنع الاسلام ذلك عنهم وسئل
ابو نصر عن رجل قال وقفته دارى على فقرا امكة او على فقرا اقرية قال ان كان وقف في
حيوية وصحته وهو لخصوص فانه لا يجوز الوقف وان كانا لالخصوص فانه يجوز ويكون العرف
فقد ثبت ان كان وقف بعد موته فانه يجوز لخصوص ولا يخصص غير ان كان الوقف لالخصوص
فاذا انقرضوا صار ميراثا قال الفقير لان الفقرا اذا كانوا لالخصوص لم ينفع للوقف موتهم ولا
يجوز ان كان الوقف للصحة ان يقول ثم بعدهم على الفقرا اقاما اذا كان بعد الموت فيكون
على وجه الوصية وسئل ابو نصر عن رجل بنى مسجدا في زقاق فزاره بعض اهل
المحلة فانه نصب المؤذن والامام واهل عمارته قال اما في العارة فالذي بنى المسجد فهو مؤذن
واما نصب المؤذن والامام فليهم ان ينصبوا ذلك من شئ لا يكون الباني الحق بذلك منهم قال
الفقيه هذا جواب ابني نصره وسئل ابو بكر عن ذلك فقال الباني الحق بنصب المؤذن والامام
مما مر غيره وبه يأخذ الا ان يريد القوم ان يتخذوا الصلح منه فليهم ذلك وسئل
الفقيه ابو جعفر عن رباط عرس اشجارا في ارض موقوفة على الرباط وقام عليها سقيا ونجا
نهارها حتى عظمت ولم يبتز وقت العرس منها الرباط لمن يكون الاشجار قال ان والى الرباط
نجا هذا الرضا الموقوفة على الرباط فلا ينبغي ان يكون الاشجار للوقف وان لم يكن اليه
لا به الوقف فالاشجار للعرس وله رفعها وسئل ابو الفهم عن مسجد اراد اهله ان يجعلوا
الرحبة مسجد او المسجد رحبة وارادوا ان يخذوا له بابا او نحو لو الباب عن موضعه ولمنع
عن ذلك بعضهم قال اذا اجتمع اكثرهم وافضلهم على ذلك فلا بأس به وسئل عن مسجد

[illegible]

16. 5. 1912

وان كان المسجد مستحقا عن الالفين صناعا الى الخمسين فشر الحصر افضل وان كانت الحصة
اليها مساوية في الاخر سواء وسئل ابو بصير عن رجل له ضيعة فقال صبيحة ففعل في هذه للسل
ولم يزد على هذا قال ان كان القابل اهل باحة فهو من الموقوف فذلك على ما عرفت
وهو كصحة الوقف وسئل عن رجل خرج في سفره مع رفيقه ومع كل واحد منهم
زاد خوزان ثوبين عوامي التمهيد بخبرون فان خذ احداهما رجل برصا لم ارجو ان يجوز
عن سبيل التوريث انه كان يقول لم يبق في الشجر ايقف فاذا بلغت النقطة ما به اعطاه حسن ديام
وسئل ابو بصير عن الحشيش يخرج من المسجد ايام التبرع قال ان لم يكن له قيمة فلا بأس بطرحه
خارجا ولا بأس لمن رفعه ان يتفقد به وكذلك فشر التمر ان اذ من به فلا بأس برفعه ولا
تنفع به وطرحه دليل على اباحته وسئل عن رجل قال وقفت صبيحة في هذه على
فقرا اقربائي وفقرا اهل قرية وحصل اجرة المساكين فاد الفهم ان يفضل بعضهم على بعض
قال ان كان فقرا اقربائهم وفقرا اهل قرية لا يحدون والفقير ان يعطى من ثمنها منهم وله ان يفضل
بعضهم على بعض فيجعل نصف الغلة لفقرا القرية ونصفها لفقرا القرية ويفضل من ثمنها منهم وان
كانوا لخصوص فان الغلة تقسم بينهم على عدد رؤوسهم وليس لهم ان يفضل بعضهم على بعض
فان كان احد الفقير لخصوص والاخر لخصوص فانه ينظر في عدد الذين لخصوص فيضرب بعددهم و
الذين لخصوص يضرب لهم بسهم واحد فما اصاب ذلك السهم الواحد اعطى رشتا وما اصاب الذين
لخصوص قسم بينهم بالتسوية قال الفقيه الجواب على قول ابن حنيفة وابن يونس قول محمد بن هلال في فضل
واحد من الذين لخصوص يضرب بينهم بسهم كذا اسم الفقرا جماعة وقال الفقرا اثنان واصل الاختلاف
بينهم في الوصايا وسئل ابو القسم عن رجل عرس على شط نهر المسجد وعرس في المسجد ثم مات من
يكون لا شجار فلما عرس على شط النهر فله ولورثته وما عرس في المسجد يكون المسجد لمنزلة
الناس الذي في فيه وسئل ابو بصير عن رجل وقف على فقرا اولاده فقرا واحدا وادعى
انه فقير قال لا يعطى ما لم يثبت عند الحاكم فقهه وسئل عن رجل اوصى بان يوقف ماله كذا
وكذا لذين يظهر وقفت وقفا او لم يوقف قال الوصية باطلة الا ان يقول ان اوصى ذلك فيوقف
وذلك فيرثه ماله فكأنه يعطى الوصية من ثمنه وسئل عن وقف مشهور من وقف على من
هل يجوز الشهادة عليه بالشهرة قال لا يجوز فان كان من الشهرة وقف عمره في العاص ولا الفقيه وكان الفقيه
ابو جعفر يقول يجوز الشهادة على الاوقاف المشهورة لانه لو لم يخرج ادى ذلك الى استهلاك الاوقاف فيه
ناخذه قال البربري سال عن الحاكم الفاضل عن رجل به ارض وما للفقرا افضل الما ارض الوقف
ابعد ذلك الما عتيا ليقف به فامر الحاكم بان يرسل فضله في الما في التمر ولا يعطى احد بل يرسل
في التمر ليعمل الفقرا وان كل واحد وسئل ابو بصير عن رجل وقف ضيعة لفقرا خرجها الى يد قيم ثم
اراد ان اخذ منه قال لا يمكنه ان اخذ منه الا ان يكون قد استرط لنفسه بان يكون اليه التقدير في
خراج والا سبيل ذلك فيمنع له ذلك لانه عدل بينه وبين الفقرا وان ظهر به فسق فالحاكم هو الذي

هذا هو الجواب
في الوقف

في الوقف

بغلا ذلك ولا كلام ليو ايقف قال الفقيه هذا الجواب على قياس قول محمد خاصة لان
من عهده ان الواقف لا يصح الا بالقبض فلما كانت صبيحة باخر اجه من يده فليس له ان يزرع
من يده واما في قياس قول ابو يوسف فليوقف ان يخرج من يده ويضع في يده عن ثمنها سواء
شرط او لم بشرط لان القيمة وكيفية هذه الحركة من الوكالة من ثمنها باخذ وسئل
ابو بصير عن رجل وقف وقفا على اقراره المتعبد به مدة كذا او جعل اجرة الفقرا الا ان اراد
اقراره الا فقال من ذلك الفقيه هل يجوز من ثمنه هذا الوقف قال ان كان القوم ممن يحاط بهم فان
صلتهم به ومنعهم اياها دارا وان كانوا ممن لا يحاط بهم فكل من استقر من ذلك القرية انقطع
صلته من الواقف واعطى من وقفها هناك وان لم يبق واحد منهم صر الى الفقرا او كان لهم
انقرضوا قال الفقيه وان يعطوا في القرية واما ما يارحبت اليهم الغلة في المستغنى وقد ذكر
في هذا في كتاب الوقف عن هلال بن يحيى البصري وسئل عن رجل وقف مالا فيها
زرع هذا بخل في الوقف قال ان كان الزرع وقت ما وقف له قيمة له دخل في الوقف وان
كان له قيمة يوم الوقف لم يدخل فيه مالم يذكر قال الفقيه وقد ذكر هلال ان الزرع لا يدخل في
الوقف ولم يفضل ماله قيمة وما لا قيمة له وسئل عن مدقة موفوفة استولى عليها ظالم
واركروا واقف هل يجب على اهل القرية ان يشهدوا انها لفقرا قال من سمع من الواقف حازم ان
يشهدوا ومن لم يسمع لم يثبت قال الفقيه وقد قال غيره ان الشهادة على الوقف اذا كان الوقف مشهورا
جائزة وبها خذ وسئل ابو القسم عن رجل باط فيه ثمار تجوز للتبرك ان يبنوا ولو منها قال
ارجو ان يكونوا في سعة من ثمنها لان يظهر ان جاعلها للفقرا قال الفقيه ان لم يكن الرجل سالكا
الرباط قال احذر من ثمنها لهما فهو حوط لديه الا ان يكون لا قيمة له مثل الثوب ونحوه وسئل
ابو القسم عن مسجد بين قريتين رجل ان يفضله فيبنيه احكم بينهما قال لا سبيل الى ذلك
الا ان يخاف ان يهدمه وسئل عن رجل باع اشجار امير ارضه وقف من رجل ثم اجر منه الارض
قال ابو بصير ان باع الاشجار بعد وفاته لارض واجرة مدة معلومة غير محرفة طول المدة بارض او
قف فلا جارة جائزة وان باع الاشجار من راحة الارض فلا جارة فاسدته وسئل عن رجل
جعل حيلة او محشلا لمحلة قوم فمات اهلها ابرد الى الورثة قال لا يرد الى الورثة بل يوجه الى
مكان اخر قال الفقيه فيه ناخذ وليس هذا منزلة المسجد اذا خرب ماحوله صار المسجد ميراثا عند
محمد لان المسجد لا يمكن نقله الى موضع اخر فاما هذا فميراثا في موضع اخر وسئل
ابو القسم عن محوسن وقف ضيعة على بيت النار ولتساير نوابي المحوسن قال هذا وقف باطل مطلقا
يرد عليها كان حيا وان ورثته ان كان ميتا وسئل ابو بصير عن وقف على مسجد تجوز
ان يسمى عنه منارة للمسجد من غلة الوقف قال ان كان كذلك مصلحة فلا رى لهم ان يفعلوا ذلك
والمصلحة ان يكون اسمع لهم فان كان المسجد في موضع اهل حوله وسيمعون الاذان بعزارة
فلا يكون فيه مصلحة وسئل عن رجل قال ان فت من مريض هذا فقد وقفا رضى ثم انه يرد

هذا هو الجواب
في الوقف

في الوقف

فإراد أن يرجع في ذلك ويبيعها قال له أن يبعها وكذا لو مات من مرضه لا يصير وقفا
 لأنه علقه بخبر والوقف لا يعلق بالأخطار قال الفقهاء ولو قال أن من فاجعلوا أرضي وقفا
 جاز الأثر أن يجعلها دار فقد جعلت أرضي وقفا بخبر ولو قال لجعل دارا دخلت
 الدار فاجعل أرضي وقفا جازة وسبيل غير وقفه بدني فيم جعلها في بدني كذا وكان
 فيها وطن ففسد فوجدته كذا من رجل واحد صاحب المنزل فقال صاحب المنزل
 أن أوقف عليك مائة من شيف من الفطن هل يجوز للفقهاء أن يأخذ ذلك قال علم أن السارق يسرق
 ذلك المقدار أو أكثر جاز له أن يأخذ ما ضمن وإن كان يعلم أنه يعطيه مخافة هتك الشجر لو كان ذلك
 ليجز له شيئا منه وإن علم أنه أخذ ولكنه أعطى مما أخذ من الفطن لم يخل له أخذه المقدار ما
 يمشيقت أنه كان سرقه وسبيل أبو بكر عن رجل وقف صبيعة على بنابه وأشهد على ذلك
 جماعة وكنت صكاً في الخطأ في كتيبه لخدود فكتب خدين كما كان وحدث بن خلاف
 ما كان قال أن كان الحدان اللذان علقه ذكرهما في ذلك الجانب ولكن بين الحد وبين هذه
 الصبيعة أرضاً وكوم أو دار لجرحه الوقف والوقف جاز ولا يدخل أرض غيره في الوقف وإن
 كان الحد الذي سمي ليس بوجد في ذلك الموضع ولا بالبعد منه قال الوقف باطل إلا أن يكون في
 الصبيعة محروقة مشهورة عن التحديد فجوز الوقف وسبيل عن رجل وقف قال أن كنت
 متوفى جانون وقف على الفقراء وكنت استهلك من غلبته كذا قال كذا الوعد في زكوة
 من مالي فأدوا ذلك من زكوتي أكون ذلك زكوة أو من جملة الزكوة قال أن صدق الوارث
 ففي الوقف يعطى من جميع المال في الزكوة من الثلث وإن كذبته الورثة فكله من الثلث وللوصي
 أن يخلف الوارث بالله تعالى ما لم تعلم أن ما أقر به ما استهلك من غلة الوقف أنه فعل فأخذ
 جعل من الثلث وإن نكل عن الباقي جعل من جميع المال لأن الوقف له طالب والزكوة لا طالب
 لها ولكن الوقف ما لم يقرب به لقوم معلومين يحتاج إلى تصديق الورثة قال الفقهاء وقد قال
 بعضهم إن الجوان فيه ولعله وأنه من الثلث كذا لم يقرب لسان بعينه الآية الواو أنه كان
 له مال سائلة واستهلك ولم يؤد زكوة فإنه يؤخذ من ثلثه فإن كان له طالب كذلك هذا وخا
 صة على قول أبي يوسف أنه قال في كتاب الأقرار لو أن رجلاً قال هذا المال عندي لقطه فإنه يصدق
 به من ثلثه وسبيل عن رجل أدخل جد غارة دار الوقف ليرجع في غلبتها قال يجوز له أن يرجع
 في غلبتها بغيره منزلة من انفق من ماله على البتيم فله أن يرجع في مال البتيم فالوجه أن يرجع
 من الخوة بشرط به لأجل الوقف فاما بعد أن دخله في السقف فلا يجوز له بيعه وسبيل
 عن امرأة وقفت داراً لها في موضعها على ثلث بنات لها وليس لها ملك غيرها ولا وارت عرفت
 قال الثلث والدار وقف وثلاثها مطلق يصحف بها ما شئت قال الفقهاء هذا إذا لم يرد للوقف
 فأما إذا حوز قال الوقف كله جازة وسبيل عن سكة عز خذوة في وسطها مائة مائة
 واحد من نزع كرها له ونحوه إلى هاهنا وينادي به لجران التهم مئة قال للجران أن

غلط
 في
 الوقف

منعه من ذلك وعن كل شيء بناءً دون به أذن شديد ٥ وسبيل عن رجل أراد أن يوقف
 داراً له وفقاً على الفقراء أو التصديق بينهما أفضل الوقف قال الفقهاء أفضلها أفضل وقف
 كانت صبيعة فالوقف أفضل وذكروا امرأة رجلاً أن يكره أن يوقف داراً لها قال أبو بكر
 يزيد بن زريع عن رجل وقف داراً له في ذلك فيسحق داري واستثنى منها صبيعة ثم جعلها
 وقفاً ليصل إليها آخرها إلى آخر الأبد وقال أبو بكر من وقف الدار ليصل إلى صاحبها لم ينع الجراح
 وسبيل عن رجل وقف وفقاً صبيحة على سائر بني دار مختلفة بأن يعطى كل واحد
 منهم شيئاً معلوماً كل يوم ثم إن بعض بنيها لا يقيم هناك ويستعمل بالحراسة
 هل يستحق من هذا الوقف شيئاً وهل تسحق القيمة من حرمة قال أن كان له ما وى في الرباط من
 بيت من بيوتهم وله هناك شيئاً من الله فله من الوظيفة ما لغيره من السكنى وكذلك كل خرج
 بالتجارة طلب المعاش أو اشتغل بحرفة من الحر ولا يجرم وظيفته قيل له أرايت أن يشتغل
 بالبيع بالحراسة وهو في التجارة بقصورة التعلم هل يمنع ذلك وإن لم يمنع ذلك هل يخل له أخذه
 قال أن كان بعد من المختلفة وأهل العلم أرجو أن يكون هذا في الوظيفة كجرحه ولو كان
 اشتغل بعمل من الأعمال حتى لا يعد من المختلفة فلا وظيفة له قيل له أرايت أن وقفها الواقف على
 سائر بني دار المختلفة ولم يخص طلبة العلم منهم وفيها سائر ليس من طلبة العلم هل له
 من الوظيفة نصيب قال هو ليسا حتى دار المختلفة قال من أهل العلم ولا يكون من ليس منهم
 ولا من المختلفة وسبيل عن باط المختلفة قال فيها سكان فهدم الرباط فلما بين
 أن إذا الساكنون الذين كانوا فيه أن يسكنوه أيتكونون حتى في غيرهم قال إن هدم كله
 ولم يبق هناك بيت فلا يكونون أولى به من غيرهم وسبيل أبو القاسم عن المختلفة إذا
 اختلفوا في الأساق فليس لواحد منهم بقية قال يفرع بينهم وصار كأنهم قد موأخضوا
 معاً من له واحدة قوم واحد واموت فإنه لا يورث بعضهم من بعض وجعل كأنهم ماؤا
 معاً قال الفقهاء لو أن متعلقاتا غاب عن البلد أو ماتا رجوعاً وطلب وظيفته فإن خرج إلى سيرة ثلثة
 قلته أيام فليس له أن يطالب وظيفته ما مضى وإن خرج إلى بعض الأساق وأقام خمسة
 عشر يوماً فليس له أن يطالب ما مضى وإن أقام أقل من ذلك لا يملك له منه شيء إن
 يستحسن وظيفته في حاله وينبغي أن يؤخذ منه إذا كان عينه من شهرين أو ثلثة فإن
 زاد على ذلك جاز لغيره أن يأخذ منه فإذا كان حاضراً في المصير ولا يختلف إلى الفقهاء التعلم وإن
 كان اشتغل بكنيسة شيء من الفقهاء مما يحتاج إليه فلا بأس أن يأخذ وإن اشتغل بجرحه لم يسعه
 أن يأخذه وسبيل أبو القاسم عن نواب سور المدينة قال لا يجوز أن يجل منه قال لا يهدم السور
 ولم يخرج إليه قال لا بأس به قيل فبصل في مسجد أحدث في السور قال لا وسبيل أبو بكر
 عن جانون بين سريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب لوح الوقف على بابه ومنعه
 الشريك الآخر قال ليس له أن يضرب عليه التوح حتى يجره من الشريك إلا أن يأتى له القاصي وسبيل

وقف
 الدار
 الأولى

غلط
 في
 الوقف

ابو القاسم عن رجل وقف على بناءه وأولاده من مائتا سلوا وحملوا أخيرة الفقراء
أنه عرس فيها عرسا ثم مات من يكون ذلك العرس قال إن عرس من عرسه الوقف فهو
للقوقف وإن عرس من مال نفسه فإن ذكر أنه عرسه الوقف فهو الوقف وإن لم يذكر
شيئا فهو ميراث عنه وسئل عن رجل وقف صبيحة له على الفقراء أن يصيبه وأ
خوجها من يده ثم قال لو صبيحة عند الميت أعطى من ذلك الفقار فلان ما به أفقره فمار
الواقف وكله ابن محتاج وقال لو صبيحة أفقر ما رأت هل يجوز الوقف أن يدفع إلى هؤلاء
قال إذا لم يكن شرط في الوقف أنه يوقف من ماله فحمله ولا وليك باطل وهو الفقير أو إن
دفع إلى هؤلاء المحتاج وكان في الوقف سعة كان وهو أفضله وسئل عن رجل
منزوعة أرض فوقف نصيبه مستاعا بخوز ذلك وإذا قسمته وقفع في موضع هل يجوز
أن يوقفه ثانيا قال الوقف جائز ولا يحتاج إلى إعادة ولا أن يستند ثانيا على المقوم
قبله فإن كانت الأرض كلها فوقف نصفها مستاعا لم يراد القسمه قال إن كان ما بقي ثم
قسم المستزك فهو جائز وإن دفع إلى الحاجم ليا من أحد بنفسه فهو جائز وسئل
عن رجل قال في مرقه جعلت لزل كرمي وقفا وكان في مرقه ثم تركه قال يصير
الكرم وقفا لأن النزول إنما يصير وقفا قال بوقف الكرم فصار كنفه وقفت كرمي
لما فيه من النزول وكذلك لو قال جعلت غلة كرمي وقفا وسئل عن رجل وقف
صبيحة له على ابنه وابنته فلما قسمتها وان يدفع نصيبه مزارعة قال يجوز نفسه
الوقف ويتبعني أن يدفع جميع ذلك مزارعة واحدة وليس لأحد من أرباب الأرض عليهم على
شيء من ذلك مزارعة وذلك إلى الفقير وسئل عن رجل وقف صبيحة على ماله وأولاده
وحملوا أخرا للفقراء كبر وفهم راء وابنها فماتت المرأة أكون نصيبها لهنها فلا يمكن
الوقف شرط أن مات منهم ردة نصيبها إلى ولده فنصيب المرأة يرد إلى الجميعه وسئل عن رجل
ورث أرضا فاقسمها وأجعلها الأصغر ناحية معلومة وسموا أطولها ستمين ذراعا وعرضها
خمسين ذراعا غير أنهم بعزوها من ذلك الأرض فطحة من أن هذا الأصغر طلب نصيبه وإلى الآخرين
أن يسلموا فقال الأصغر استشهدوا أني جعلتها للفقراء ثم مات منهم ساهوا إليه ما الذي يجب عليه فلا
أن كان الموضع الذي يتنوا له معروف غير أن يختلف باختلاف العارفين بالذرع يستوفوا بها
فإنه سباعا أراد بقوله جعلتها للفقراء أن أراد بذلك وقفا كان وقفا وإن أراد به الصدقة يكون
صدقة وإن لم يكن له ية يكون نذرا فلا يكون وقفا فعليه أن ينصف بها وبقية ماله وسئل
عن رجل على باب دار استجار وبنادق بها فإن أراد أن يقطعها فقال الجيران إن هذه الأشجار هي
المسجد قال إن كانت الأشجار خارجة وحدها ما لا تدارفان عرف غارسها وقد توفى كانت
ذلك مرقا منه ولا يكون للمسجد وسئل عن رجل وصى بشي لعمارة المسجد أن شي
يستعمل قال عمارته بناءه دون تزيينه قبله المنارة من بناء المسجد قال نعم وسئل عن رجل

أوصى بأن يخرج ثلث ماله فيجعل ربعه للفقراء إلى فلان وثلثه لرباعه لا فريته والفقير أو قال
سكن كواحق التباطين من الثلثه الأرباع حكمه التباطين قال ينظر إلى العارفين بالذرع
أحد عدد هم كل واحد منهم جزوا أو جعل للمساكين جزوا والتباطين جزوا فإن كانت الفريته
عشرة فأجعل ثلثه أرباع الثلث على أني عشر منها عشرة فذلك للثلاثة وجزوا ذلك الفقير أو ولده
وذلك للتباطين فإن كانت الفريته لا يخصص فانه يجعل ثلثه أرباع الثلث لثلاثة الفريته وثلث للمسا
كين وثلث للتباطين وسئل عن رجل وصى بأقال الحزوا نصيب من ماله ولم يزد على هذا
قال يخرج ثلث ماله لأن ذلك نصيبه وسئل نصيب من ماله أن يباح الكعبة إذا خلق قال
لا يجوز أخذه وللسلطان أن يبعه ويستعين به بعمارة الكعبة قبل له فوارى المسجد إذا استغنى
عنه قال هو لمن طرحه فيه قيل فإن مات قال أرجوا أن لا بأس بأن يدفع أهل المسجد إلى الفقراء أو
يسعوا أو ينفقوا منه على المسجد لا يوزن الجزاء وسئل عن قطعة أرض جعلها صا
جنتها للمقبرة وقبرها فيها أن جلاير أهل تلك القرية بني فيها بيتا ووضع اللبن وأراه الفير
وأحضر فيه رجلا يحفظ المناع بعرض أهل القرية أو يرضي بعضهم وأني البعض ما الحكم فيه قال
إن كان ما في الأرض الموقرة سعة لا لا يحتاج إلى ذلك المكان اليوم فلا بأس بذلك وهو سعة ذلك فإن غروا
في الأرض حتى لا ينفق موضع وأحتاجوا إلى ذلك الموضع وقبوا التبا حتى يغير فيه وسئل
ابو القاسم عن رجل وقف على الفقراء في يدي وصي ثمة ساكن وعمرة بعزاد الوصي وقال
انفقت عليه كزني وكذا أهل يسع الفقير أن يصدق قال إن كان ما انفق فيه لم يكن مأمورا به
لم ينجح فيه إلى تصديقه فما كان من ثمة واحدة ولا كزني فعه وعرضه بالناسا القدم فهو له
وما كان ذلك لا يكثر فعه لا يضر فهو الذي ضيع ما لنفسه حيث جعله موضع لا يمكن حمله
ولا يرضى إلى التخصر ماله من ثمة التبا ثم يأخذه فإذا اصطالحوا على أن يجعل ذلك الوقف بيد
الخواز فتمه ذلك الشيء أقل الفتمين مرفوعا أو مبنيا فيه فسئل ذلك يعني يجوز الصلح
وسئل عن رجل وقف أمولا على مواليه وقفا صحيحا ومات الواقف فجعل الحاكم الوقف
لأبي بن قنبر وجعله عشر علية وفيه طاحونة يدي بمل بالفاطمة لا حاجة إلى الفير لأن أصحاب
الطاحونة يقومون عليها فيضربون عليها هل يجب للفقير عشر غلة الطاحونة ولا عمل للفقير فيها
قال أبو القاسم هو منزلة الأجر وإنما يثبت للأجير الأجر العلو وعلى فذر العلو وينبغي أن جراح المثل
بقدر ذلك فما كان العلو فأجره على قدره وسئل عن رجل وقف وقفا وذكره الصدقة أنان
أن حدث به حدث الصوت صرفه غلته كل شهر درهمين إلى مرقمة المسجد المعروفي بكذا
وهو من حصره أو دهن سراجيه وحسنه وسأله ما يورث إلى مصالحه من غير أن يحسن عنه
غلة شهر إلى شهر آخر ما لم ينفق ماله وسئل عن رجل وقف وقفا وذكره الصدقة أنان
أبسط الفقير أن يعطى الفقير ما هو المسجد وما معنى قوله من غير أن يحسن عنه غلة شهر إلى شهر
آخر قال إذا كان المسجد محتاجا إلى قايه فيه فانه يدفع إليه وهو من مصالح المسجد وأما قوله من غير

الوقف على الفقراء
أو على الفقراء
أو على الفقراء

ان الحسين عند خلة شهر الى شهر فمعه عذبا اما وقف فحاجة شهر امضى واذ لم يكن
شهر حاجة له الحسين ان يملأه ولحقه نصي على ما جعل عليه الباقي بعد درهمين وور
سبيل ابو بكر عن رجل وقف صبغة له وكتب صكها واستشهد الشهود على ما في الصك
فقال الواقفي اني وقفت على ان ينبغي فيه جابر وان لم اعلم بان الصك لم يكن له الصفة
قال ان كان هذا الواقفي رجلا لحسين العزبة وفقره عليه الصك وافر جميع ما فيه وقد كتب
في الصك وقف صبغة والوقف صحيح ولا يقبل قوله وان كان الواقفي اعلم لا يقبل قوله
ولم يشهد الشهود على نفسه بالفارسية فالقول قول الواقفي اني لم اعلم ما في الصك وان
قالت الشهود انه قرئ عليه بالفارسية واقرب له لم يقبل قوله وسبيل ابو القاسم عن رجل
ذهب له شاة فقال ان وجدته فلكه علي ان اقف ارضي علي ابن السبيل فوجدته هل يجوز له ان
يقبضه علي وزنيه في حيوانه وصحته او علي اقرابه قال هذا نذر فاد الزمه كان له ان يقبضه
علي اقرابه وعلي غيره ولا يجوز علي من لا يجوز بان يعطيه زكوة ماله وان وقف جاني الحرم
ونذره باق و سبيل عن جاني مال علي حانوت ومال الثاني علي الثالث فخطبت في
الحانوت والحانوت الاول وقف وله قيمه ويطلب من الفقير ان ينفق عليه وهو باق كيف الحكم
فيه قال ان كان الحانوت الوقف غلة فمكر ان يحصل منها ف يصلح فليصاحب الحانوتين ان
ياخذ اليهم بركة مال منه الى حيد الوقف وان لم يكن للحانوت غلة فوقع ذلك الى الحاجم فيما مر
نسب الله علي الوقف في اصلاحه ورفع ضرره وسبيل عن رجل جعل في شاة للسبيل علي
ان يسكه ما دام حيا يجوز ذلك قال ذكرته كلامه اسما كمال حيوانه فلا يكون للسبيل ما دام
حيا وكانت وصية بعد موته جوابها في نسخة اخرى قال ذكرته كلامه ما اليه لو لم يكلم
لما كان الجاعل للسبيل ان يسكه ليصرفه فيها جعل فيه وان كان مراد كلامه اني اسكه
انفا عابه علي غيره وجه السبيل فقد شاة باطلا وهو للسبيل وسبيل عن رجل وقف صبغة
علي الفقير في صحنه ثم مات فجاء انسان وادعي بان الصبغة صبغة فاقتر بعض الورثة لو نكل
عن البيع قال لا يصدق القائل علي ابطال الوقف ويضمن فيه حصته من الصبغة في قول من يرى
الصبغة مضمونة بالعصب يعني بمن تركه الواقف وسبيل عن رجل كان عليه
وقف صبغة له شاة في عشرين الفا فاصدا بذلك المماثلة وشتر طرفة غلا في مناعجه
وشهدت الشهود علي اقراره قال الواقف جاني وقد خرج بذلك من ملكه وان جلف ان مال
له فهو باق في يديه فان فضل رفته زعلها فليخرها ان ياخذوه وسبيل عن رجل ارضى هذه
السبيل ولم يزد علي هذا فان كان بلدة تغار فوا فيما بينهم هذا الكلام للوقف صار في الارض وقفا
وان لم تغار فوا فان سطر اعز ذلك فان اذ به الوقف صار وقفا وان اذ به الصدقة تصدق بها
او قيمتها فان لم يبين حتى مات صار ميراثا وسبيل عن رجل وقف صبغة له علي فقر
اقرابه وله بعض القران موسر خبز البسار هل يساير القرابة ان يلقوه ما هو علي والفقير

وشرط صرف غلا في مناعجه

نظر الواقفي

والفقير خيل عليه هل خلف القيم علي العليمة قال ان ادعوا اليه ما لا يصير به غنا فاليمين وا
جبه علي المدعي عليه ولا يقبل قوله الفقير وسبيل ابو بكر عن رجل وقف شاة فاجاب هكذا
وقال ابو بكر اذا قال الرجل مريضه استروا من علة داره هذه خلة شهر بعشرة دراهم خيرا
وقرأوا علي المساجير قال هذه الدار بصير وقفا وجعل حقوله وقفت دارى هذه بعد موته
وسبيل علي احمد عن رجل له دار فادان لجعلها ربا طاهرا لمسلمين فان باعها واشترى منها
عبد الوثنية يكون افضل ام لجعل ذلك ربا طاهرا لجعل ذلك ربا طاهرا قال الفقير هذا علي
وجميع ان جعلها ربا طاهرا وجعل له مستغلات لجعلها ربا طاهرا افضل وان اراد ان يجعلها ربا طاهرا
فترك علي حاله ولا يجعل وقفا لغيره فبعضها وبشرى العبد منه وعقده افضل انما اذا
خريف اضرت بالمسلمين ولو انه باعها ونصدق بها علي المحتاجين كان افضل من عيق
العبد وسبيل عن رجل وقف وقفا علي اهل الحاجة من اقرابه فمات الواقف هل
للقير ان يخطي ابن ابنه اذا كان فقيرا اهد قال علي بن ابي بصير نعم ان يعطيه اذا كان فقيرا
لانه من القرابة قال الفقير هذا قول محمد بن ابي ذاب في قول ابي حنيفة وان يوقف لا يعطيه وروى قول
ابن حنيفة الحسين بن زياد وروى قول ابي يوسف هلال بن يحيى في كتاب الوقف وسبيل الواقفي
عن فقيرة كانت للمشر كين فادوان لجعلوها مقبرة للمسلمين يجوز ذلك قال ان كانا فقرا
قد اندرست وعظماهم قد بليت فلا بأس بذلك وان كانا فر عظامهم شئ باق فلا بأس بان يمشي
ويقيم فيها المسلمون قال وكان موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم للمشر كين فبليت
مسجده وسبيل ابو بصير عن رجل اراد ان يوقف جميع نصيبه في قرية من القرى علي قوم فامر
بكنية الصك في مرضه فبليت كتاب الصك ان يكتف بعض افرجة من الارض والكرور
ثم قرئ الصك علي الواقف فكان المكتوب فلان وفلان وقف جميع نصيبه من هذه القرية وهو
كذا وكذا اقرأ علي فلان وفلان فبليت حدودها ولم يقبل عليه الفراج الذي ينبغي فاقر
الواقف بجميع ذلك ارايت ان كان هذه الصبغة برج الحمامان هل يدخل من المكتوبة الصبغة
الوقف وهل يجوز وقف الحمامات قال ان كان الوقف في حيوة الواقف وصحته وقدره عن
مراده وانه اراد جميع المذكور فجزا المذكور فذلك علي الجميع الذي اراده وكذلك ان مات
وقد كان عتد عن نفسه قبل الموت فقام علي ما تكلم به واما وقف بيت الحمام فارهوا
ان يجوز ويكون الحمام ثابعا لبيتها قال وسمعت محمد بن سلمة يذكر عن ابي يوسف فيمن وقف
صبغة في بيتها من الشبان والعبيد قال يجوز الوقف وكذلك الحمامات وكذلك ان كانت فيها
كورة العسل جازا الوقف ويكون الثابعا لبيت العسل وسبيل عن رجل ارضى هذه
اخوين عليهما دار موقوفة غاب احدهما وقبض الاخر عليها سبع سنين ومات الاخر
هل لا حرج ان يطالب الوصي بنصيبه من العلة قال ان كان الحاضر قريبا لهذا الوقف رجع في تركه
وان لم يكن قريبا وهما اجرا جميعا فهو كذلك وان اجره الحاضر فذلك كله للفايض قال الفقير

نظر الواقفي

نظر الواقفي

مجلس
مجلس
مجلس

كتاب في الفقه

مطالع
1912
في شهر
كل الاعداد من الاعداد
الحروف

131

عن ذلك باعه مستأجر ذلك المسجد ومن يتولاه فلا بأس بذلك **وسئل** عن الوقف على العلوي
المساكنين بلح والوظيفة لهم ومنهم من يعيب عن الثلاثة أو نحو ذلك قال **وعلى** منهم ومنهم
مسكنه ولم يتخذ مسكنه آخر فهو من سكان بلح ولا بأس بطبقته ولا وقفه **وسئل** عن الوقف
عن أهل أدعي كرتاني بدن رجل فز عن المدعي عليه أنه وقف الكرم وليس له مدعي عنه هل
يجب على المدعي عليه تبيين قال إذا أراد أن يخلقه لبا حذ القيمة منه إذا نكل عن التبيين فله ذلك
وإن أراد أن يخلقه لبا حذ الكرم إن نكل عن التبيين فليس له ذلك **وسئل** عن مسجد أخذ
الحذ لصلوة الجنازة أو لصلوة العيد هل يجب ما يجب للمساجد قال **يجب** كما يجب للمساجد
وسئل أبو بكر عن رجل شق رباطا على أن يكون ذلك في يده مادام حيا هل يأخذ أن يخرج منه من يده
ويجطين جرة قال ما لم يكن فيه أمر يستوجب الإخراج من يده فلا يجب يتبعي أن يخرج من يده
فإن كان ذلك منه فلا يتبعي أن يترك هو هناك وكذلك لو طهر منه فساد من شرب ما لا يتبعي
مما ليس لله تعالى فيه رضاه **وسئل** أبو القاسم عن جارية بين دارين أحدهما وقف أهل
ذلك الجارية قبلة صاحب الدار أحد دار الوقف هل لغيره أن يأخذ بقبضه وبنائه كما كان
هذه القيمة أرادت أن قال القيمة أعطيتك قيمة بنائك وأنت الجارية حيث شئت وابن نفسك
جارية في حذك الله ذلك قال إن أثبت أنه بني الجارية حذ الوقف فإنه يجزى على قبضه وليس
للغير أن يجزىه على أخذ قبض القيمة فإذا اصطالحا على أخذ القيمة لم تجز إلا أن يصيب نصيب الوقف
فيما كان منقلا ما إلى هذا الوقف فيقتا سمة حتى لا يصيب ما ورث الجارية والأحوط أن ينقص
ذلك ويرد إلى موضعه **وسئل** أبو بكر عن رجل دفع ضيعة له ولم يشترط نفسه
التنوع بخلتها فزاد الأرض وخرج الزرع ثم مات الواقف قال إذا لم يشترط لنفسه التنوع بخلتها
وزرع الأرضين فإنما هو خاص بدارها وبضمير النقصان والخارج له **وسئل** أبو بكر
عن سلطان أذن لأقوام أن يخلوا أرضا أرض الكورة حواشيت موقوفة على مسجد وأمرهم
بأن يزرعوا في مسجدهم قال إن كانت المديونة فحقت ولا يضر ما أمر بالمارة فانه يجوز أمره
وإن كان صالحا عليهم ولم يفتح عنة لا يجوز أمره لا يها إذا فحقت عنة ملك فجاز أمره وأما
إذا صوحت فأراضي تلك الكورة على ملكهم ولا تدبره لهم فيهم ولو كان رجلا وقف ضيعة
له على أن له أن يبيعها ويصرف ثمنها إلى حاجته قال أبو نصر الوقف جازر والشرط باطله وذ
كر عن أبي القاسم حقه فقال أبو بكر الوقف باطل ولو وقف على أن يبيعها ويشترى بثمنها رضا
أخرى ويخلها موقوفة قال أبو نصر الوقف جازر والشرط باطله ولا يملك أبو بكر الوقف
جائز والشرط جازر قال القاسم وذكره هلال في كتاب الوقف إذا وقف على أنه بالجارية والوقف
سواء بين الجارية وفتا أو لم يبينه وروى عن أبي يوسف أنه قال إن بين الجارية وفتا جازر الوقف
والشرط وإن لم يبينه وفتا فالوقف والشرط باطلان كما قال في السور إذا باع شيئا على
أنه بالجارية فإن بين وقف الجارية البيع وإن لم يبينه فلا يجوز وقد ذكر محمد بن الحسن

أن الوقف باطل فلا بد من السير الصحيح ولو كان رجلا حبسنا رضا أو فزنا أو سلا أو جملها وفتا
عشر من سنة ثم قودودة على صاحبها كان باطلا لأن هذا خلاف الصدق التي جاز الأثر
بها وذكر يوسف بن خالد السهمي وهو استاذ هلال البصري وهو ما ما أهل البصرة وقد أخذ
العلم عن أبي حنيفة رحمه الله قال الوقف جازر والشرط باطل ولو أنه وقف على شرط أن يبعه
ويشترى بثمنه أجزاز الوقف والشرط في قول أبي يوسف وهو يوافق قول هلال وهو قول
بن خالد الوقف جازر والشرط باطل وقول أبي نصر يوافق قول خالد وهو قول أبي بكر يوافق قول
هلال وأحمدوا على أنه لو أخذ مسجدا على أنه بالجارية المسجد والشرط باطله **وسئل**
أبو بكر عن رجل وقف شجرة بأصلها ولشجرة مما ينتفع بأوراقها أو ثمارها أو بأصلها قال الوقف
جائز فإن كان ينتفع بأوراقها أو ثمارها فإنه لا يقطع أصلها إلا أن يفسد أعضائها فإن كان لا ينتفع
بأوراقها ولا بثمارها فإنه يقطع وينتفع فإن ثبت ثبات أو غرس مكانها **وسئل** أبو القاسم
عن شجرة وقف على مسجد فيليس بعضها وبين بعضها قال ما ليس منها فسيب سبل ثمنها
وما بين فمروك على حاله **وسئل** أبو نصر عن رجل وقف أرضا ثم إن القيمة خاف عليها
عنه من راتب أو سبلها أن يبيعها ويصدق بثمنها قال لا يبيع من هذا القول لأن هذا شيء خرج
بملك الأديين فكيف يباع وقال أبو نصر قال محمد بن عاتل لو أن رجلا ربط دابة أو شيئا
أو وقف شيئا على الرباط فحرب الرباط واستحق الناس عنه قال يربطه أقرب الرباط إليه قبل
أن ينصر يقول بهذا قال هذا حسن **وسئل** أبو القاسم عن قول عمر غزاة من الصلح ما يريدون
الخروج إلى الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون معهم من أمر وعنه هل يجوز للصلح
الخروج مع أهل الفساد أو الصواب ثم اختلف عن ذلك قال إن كان لم يكن للصلح إذا صحت
التيان الصادقة أن يخرجوا منفردين من غير صحبة فمحلوا ذلك وإن لم ينهاهم إلا بصحبهم
فلا ينفكوا الخروج إلى عمل خلاف السنة وعلى الفاعلين لا أثر للصادق فيمنع الله أجرهم
لا يترك حق كالحل باطله **وسئل** أبو القاسم عن مسجد له غلة وكان صاحبها ذكرا
كتاب الوقف فإن القيمة يشتري ما فيه منفعة المسجد يشتري جنازة قال لا يجوز للقيمة
أن يشتري جنازة وإن الجنازة ليست فيها منفعة المسجد **وسئل** عن رجل حفر قبرا
له مقبرة لنفسه هل لأهله أن يبيع فيه مائة قال إذا كان له المكان سعة فالمسححة له وإن
حشر الأبرح حقه والقر قبل له فإذا دفن فيه لم يكره له ذلك قال الأقال الفقيه لا الحافز لنفسه لا
درى بأن أرضه تلوذ وكأني موضع حتى إلى قبره **وسئل** عن وقف على وقف حقة
ومواليه من كان منهم فقرا أو له حقة وله غرس هل يعطى من ذلك الوقف قال إن كان
ذلك في ثمر من الثغور يربطه لمجاهدة أعداء الله فهذا فقر وإن كان بهزمانة يربطها
فلذلك وإن لم يكن له ذلك وأما المسكة تستوفى والدابة يشاوي ما بين درهم ودينار عليه
دين ولا مهر فإن هذا السور يفره **وسئل** أبو القاسم عن رجل وقف ضيعة له على ابنه

هذا هو الحق
في الوقف

انما صير زوجها قال ليس للزوج ان يبيع المدعى من الخصومة مع وكيل امرائه
ولا يبيع على الزوج شئ سوى ذلك بغير اذن حجة بوجوب حقه وسبيل عن يمينه وكذا ان كان
مشتريا له دارا يبيع فاشترى بها خاها قال ان كان الامر من اهل المدينة لم يجرؤوا ان كان اهل الرضا
يقول فهو جائز وهو على ما يعرف من ذلك وهو على ما يعرف عن بعض اصحاب النبي يوسف بن يعلى
وكل رجلان يبيعان الثوب حشرة درهم فامر الوكيل اخراجه فباعه فهو جائز ان كان الاول غائبا
او حاضرا لان الشئ قد بين الثمن وقد باع بغير اذن او قال في قول محمد فانه لا يجوز وهو قول
ابن حنيفة انه ان يكون الاصل حاضرا فحق قول ابن يوسف لا يجوز سواء كان حاضرا او غائبا بين الثمن او
بينه ولو كان شريكا يبيعها فانه اذا اذن له ان يبيع فقال للشريك ان اردت انفسم فو
كل وكيلان فاعلمت ان غاب فارد الحاضر ان يبيع كل واحد منهما شيئا منه قال سداد هذا الجوز
هشام قال سادات ابا يوسف عن عبد اعطى ديناراً لاتباعه فبعده الوكيل فاحذر ديناراً فبعده نفسه
وباعه لادمير وحبس ديناراً لادمير قال لا تجزى ولو دفع اليه الدار ليشترى له فيه ثوبا فاشترى
ديناراً عنده نفسه جاز المشتري على الامر والدينار له فذلك لو دفع اليه ديناراً ليقتضي عنه له فضاء
من مال نفسه وحبس الدينار لنفسه جاز وسبيل انما انفسم عن يمينه وكل وكيلان فبعض
دعوى وحبس الغرض فو كذا صحح في خاصا ومخاصا فحبس الوكيل عنهما الموكل فخرج من
الحبس واخذ منه كفيلا بنفسه فمات الوكيل هل لصاحب المال ان يأخذ الكفيل قال لا فان
الوصي بان يطالب بالنفس وسبيل عن يمينه اراد ان يبيع الوكيل ان اذا دخل فيها
فان اشاور شيئا اما كذا او اما غير ما قول فقال له انت في حل من شاول ما في درهم الى مائة درهم
فدخل فيها انه ان شاول من ماله شيئا قال له ان شاول من ماله من الماكول والمشتري والمدايم بالاد
منه فاما ان يفسد ماله وياخذ جملة مائة وحبس درهم فليس له ذلك وقال الفقهاء ابو جعفر قال
اصحابنا في كتاب الوكالة ان الوكيل بالخصومة له ان يبيع الدين فاما المتأخرون فيقولون ليس له
ان يبيع الا ان كان لانه قد ظهر في الحيانف وكذلك الوكيل بالتقاضي قال الفقهاء هذا قول
الوكيل بالخصومة ليس له ان يبيع الدين وهو اختيار مستأخر بلخ وفيه نكاح وسبيل ابو بكر عن
له عند وكيل له حيلة فامر بان يصدق على فلان بذلك الحيلة كذا وكذا فقيل ان المتصدق
عليه امر وكيل الامر الذي عنده الحيلة بان يبيعها قبل ان يسلم اليه قال لا يجوز ان يبيع لانه ما موقر
بالصدق ولا يبيع وهذا البيع موقوف على الوكيل فان كان حازر او افلا وسبيل
ابو الفهم عن عبد وكل وكيل يبيع كل حق له على الناس وعندهم ومعههم ولا يبيعهم في قبض
ما حدث له من حق وبالخصومة له ذلك بشرطه المقاسمة بين شركاية وحبس يبيع حبه
وتخليه من يمينه ان ان يتركه وتبطل الاجرة انه مخاصم ومخاصم ههنا فاما ما يدعون قبل
الموكل ما لا الموكل غائب فامر الوكيل عند القاضي انه وكيله واحضرها شهودهم على الحق
قال فلما حكم ان حبس الوكيل فادعى قبل الموكل قال لا يجب على الوكيل الحبس اذ لم يتقدم هذا
الوكالة

الامر بالا والضمائم وسبيل عن يمينه قال الرجل وكلتني في جميع اموري فقال
الوكيل اطلقت امرل نكاحنا او وقف جميع اموري فقال ذلك عن ابي عبد الله الفلاس او عن
غيره انه قال يجوز بيعه وقال ابو نصر بن جوز في تمامه فيه فاحذر ولو ان يبيع او كل لجهان مشري
اخاه فاشتراه فقال الامر ليس هذا اخي قال في قولك فاحذر فاحذر وبيع الوكيل وحبس بقوله
هذا الحوكه واد الوكيل بخلاف ان يبيع عبيده في الكتابه قال كاتبت وفتنت
الكتابته وانكر انموكل قال في قولك الوكيل في الكتابه ولا يصدق في قبض الكتابه
ولو قال كاتبت فترت ان يبيع الكتابه فتبطل الكتابه وقد فحذنه اليه فهو مصدق وسبيل
عن عبد الله الذي دفع الى رجل الف درهم وامره بان يشتري له بها عبدا فوضع
الوكيل الدرهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبدا بالف درهم وجا بالعبدا الى منزله
واراد ان يخذ الدرهم ليدفع اليه البايع فلم يجرها وخذها السارق وهلك العبد في منزله
فجا البايع وطلب منه الثمن وجا الموكل بطلت منه العبد كيف يصنع قال الوكيل ان يخذ من
الموكل الف درهم ويدفع البايع لان الوكيل اشتراه لا ميرفا وجب عليه الضمان فهو على
مير والدرهم والعبد هل كانه يذبه على الامانة قال الفقهاء هذا اذا كان الشئ اشتراة الشهود
واما اذا لم يشره فانه لا يشتري لادمير الا بقوله فانه يصدق في الضمان عن نفسه ولا يصدق
في الجاب الضمان على الامر وسبيل عن يمينه وكلوا رجلا يشتري حمارا فاشترى
لهم حمارا او قبض من كل واحد منهم نصيبه من الثمن فباع واحد منهم قال يضمن الوكيل
كل ولا يبرج على احد قال الفقهاء لانه حين قبض قبض لنفسه لانه وجب البايع على الوكيل
وللوكيل على الامر وسبيل ابو بكر عن رجل دفع الى رجل فمعه فقال له ادفعها
الى اناس ففعلها ففعلها الى اناس ليصلحها فمضى شئ ولا يدرى الى من دفعها قال لا يضمن
وصار كالتن وضعه في موضع من داره ثم شئ فلا ضمان عليه فذلك هذا وسبيل
عن عبد وكل وكيلان يبيعان ذكرا بغير درهم فباع ما لا يتعارف الناس منه ففعله قال لا يجوز في قولهم
جميعا وسبيل عن يمينه وكل وكيلان يبيعان عبدا بالف درهم فبعتهم فبعتهم درهم ثم
تغير السعر وصار حال المشتري هذا العبد بالف درهم هل الوكيل ان يبيعه بالف قال ليس للوكيل
ان يبيعه بالف وقال محمد بن الحسن لا يبيع ولا يبيع حاربه بالف درهم ودفع اليه الف
واجاز ما صنع فوكل الوكيل غيره ثم ان الامر عمل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني وقد علم
بذلك او لم يعلم وقد دفع اليه الاول الف او لم يدفع فبعت اوله حاربه بالف درهم ولو ان ربه المال
اخرج الوكيل الثاني كان اخراجه جائزا سواء كان الاول حيا او ميتا ولو ان الوكيل الاول اشترى
الحاربه جاز شراؤه للموكل فان اشترى الثاني حاربه لانه نفسه علم او لم يعلم دفع الف اليه
او لم يدفع فوكل اخر رجل قال لرجلين ليس شرا احدكما الى جارية فاشترى احداهما فاشترى الثاني
كل شرا الثاني لنفسه ولو اشترى كلا واحد جارية على حدة وقت واحد ففعل جميعا فهو

وكذلك في الوكيلين وسجل الوالدين عن جمل طلق امرأته تطليقة بانية ثم و
 كنهه بان يزوجها بكنكاح جديد فقال الجماعة فلا تراه أو ردتم مهرين مستحقين هذا
 النكاح وقالوا يصح النكاح وكان أوردتم وازادوا وروى الحسن بن علي بن فضال عن
 وقال له اشترى جارية أعطاهما فاشترى اخن امرأته أو عنه امرأته أو الرضاغة أو النسب كان
 مخالفا وكذلك ان اشترى جارية لها زوج أو له عتق من زوج فطلاقها أو رجعت أو عتقها
 كان مخالفا ولا يجوز ما لم يرد المأمور ولا يلزم الأمر وهذا كله قياس قولنا في قوله قال الحسن وقال أبو
 ان كانت العتق بالشهر لزم الأمر وإذا وكل رجلا وقال اشترى جارية فاشترى طاهما فاشترى
 الحسن عتقة واحدة فإن أبى يوسف قال هو مخالف ويلزم المأمور وقال زفر يلزم الأمر
 ولا يكون مخالفا وكذلك لو اشترى جارية وعتقها أو خالفها من الرضاغة أو النسب مخالفا في
 قول أبي يوسف وقال زفر ليس مخالفا ولو اشترى عتقة ففعل ما في قولنا في قوله قال أبو
 رجلا أمور رجلا بان يبيع له عتق فباعه بنسبه جاز ببعه في قوله في حصة وقال أبو
 ان كان البيع للتجارة فالنسبة جارية وإن كان الحاجة لم تجز النسبة قال الفقهاء فيه ناخذ
 ولو كان رجلا قال لرجلا اشترى جارية أطاها بكذا وكذا درهما فاشترى جارية صغيرة لا
 يوطأ مثلها فهو مخالف وكذلك لو اشترى جارية مجوسية ولو اشترى نصرانيا أو يهودية جاز على
 الأمره فإن اشترى جارية صابئة جاز على الأمره قياس قولنا في حصة ولا يجوز في قوله
 أبي يوسف ولو اشترى جارية رثقا فإن لم يعلم بذلك وقت الشراء لم يرد له حق الدية
 ولو اشترىها وهو يعلم فهو مخالف ولزم الوكيل لأنه لا يقدر على الرد وكذلك لو اشترىها على أن
 البائع يبرئ من كل عيب فإذا الجارية رثقا فإنه يلزم الوكيل علمه أو لم يعلم ولو قال اشترى
 جارية أعفها عن ظهارف فاشترى جارية عتقا أو مقطوعة اليد ولم يعلم فإنها يلزم
 الأمره حق الدية وإن علم به فهو مخالف ويلزم الوكيل وعن الحسن بن زياد عن رجل اشترى
 جارية أعفها عن ظهارف فاشترى جارية عتقا أو مقطوعة اليد ولم يعلم فإنها يلزم
 الأمره حق الدية وإن علم به فهو مخالف ويلزم الوكيل وعن الحسن بن زياد عن رجل اشترى
 جارية أعفها عن ظهارف فاشترى جارية عتقا أو مقطوعة اليد ولم يعلم فإنها يلزم

وقوله

سجل أبو نصر عن رجل كفل بنفسه جارية على أنه إن أسلمته إليه يوم كذا أو كذا قاله عليه
 فهو على فتواري المكفول له قال كان نصير بن يحيى يقول للكفيل ان يرفع إلى الخادم لينصب
 له وكيفا فيسلم المملوك إلى الوكيل فيبر الكفيل وكان يقول فمن باع شيئا على أن
 المشتري بالخيار فتواري البائع ان المشتري يرفع إلى الخادم لينصب للبايع وكيفا ويرد عليه قال
 أبو نصر ان أراد بالحبية النخبة قال يقول ما قال نصير قال الفقهاء خلافه فقلت أحيانا
 في الرواية الظاهرة وروى في بعض الروايات عن أبي يوسف نحو هذا وإن أمره القاضي فهو حسن
 وسجل أبو بكر عن رجل كفل عن رجل دين على أن فلا تأو فلا تأب كفا لا عنه بكذا أو بكذا
 من هذا المال فأن الأخران بكفلا فإن الكفالة كازمة ولا خيار له في ترك الكفالة وحكي عن
 بعضهم أنه قال فلو كان كفا من أبي الوكيل كفا له أو لها مائة وأوسطها مائة وأجزأها
 عتقة أو لم يصدق فليجرب حتى يعرف السلامه وروى علي بن الوليد عن نصر قال سالت
 أبا عبد الله الحسن بن أسلم عن رجل قال أختنا ضامن في حرة فلان قال قال أبو سلمة ما في
 قول أبي حنيفة وأبيك لا يلزمه شيء وإنما أبو يوسف قال هذه معاملة الناس قال الفقهاء هذا القول
 عزت برفعة مشهورة والظاهر ما روى عن أبي جعفر ومحمد وسجل بعضهم عن رجل أخذ
 السلطان والرقعة عن ما في كفل ذلك المال فباع السلطان خاتمه من هذا الكفل بما يتي درهم مقدار
 العتامة فشفق رجل للمطلوب فسلمه السلطان إليه هل السلطان ان يأخذ الكفيل من المأمور

وكذلك في الوكيلين وسجل الوالدين عن جمل طلق امرأته تطليقة بانية ثم و
 كنهه بان يزوجها بكنكاح جديد فقال الجماعة فلا تراه أو ردتم مهرين مستحقين هذا
 النكاح وقالوا يصح النكاح وكان أوردتم وازادوا وروى الحسن بن علي بن فضال عن
 وقال له اشترى جارية أعطاهما فاشترى اخن امرأته أو عنه امرأته أو الرضاغة أو النسب كان
 مخالفا وكذلك ان اشترى جارية لها زوج أو له عتق من زوج فطلاقها أو رجعت أو عتقها
 كان مخالفا ولا يجوز ما لم يرد المأمور ولا يلزم الأمر وهذا كله قياس قولنا في قوله قال الحسن وقال أبو
 ان كانت العتق بالشهر لزم الأمر وإذا وكل رجلا وقال اشترى جارية فاشترى طاهما فاشترى
 الحسن عتقة واحدة فإن أبى يوسف قال هو مخالف ويلزم المأمور وقال زفر يلزم الأمر
 ولا يكون مخالفا وكذلك لو اشترى جارية وعتقها أو خالفها من الرضاغة أو النسب مخالفا في
 قول أبي يوسف وقال زفر ليس مخالفا ولو اشترى عتقة ففعل ما في قولنا في قوله قال أبو
 رجلا أمور رجلا بان يبيع له عتق فباعه بنسبه جاز ببعه في قوله في حصة وقال أبو
 ان كان البيع للتجارة فالنسبة جارية وإن كان الحاجة لم تجز النسبة قال الفقهاء فيه ناخذ
 ولو كان رجلا قال لرجلا اشترى جارية أطاها بكذا وكذا درهما فاشترى جارية صغيرة لا
 يوطأ مثلها فهو مخالف وكذلك لو اشترى جارية مجوسية ولو اشترى نصرانيا أو يهودية جاز على
 الأمره فإن اشترى جارية صابئة جاز على الأمره قياس قولنا في حصة ولا يجوز في قوله
 أبي يوسف ولو اشترى جارية رثقا فإن لم يعلم بذلك وقت الشراء لم يرد له حق الدية
 ولو اشترىها وهو يعلم فهو مخالف ولزم الوكيل لأنه لا يقدر على الرد وكذلك لو اشترىها على أن
 البائع يبرئ من كل عيب فإذا الجارية رثقا فإنه يلزم الوكيل علمه أو لم يعلم ولو قال اشترى
 جارية أعفها عن ظهارف فاشترى جارية عتقا أو مقطوعة اليد ولم يعلم فإنها يلزم
 الأمره حق الدية وإن علم به فهو مخالف ويلزم الوكيل وعن الحسن بن زياد عن رجل اشترى
 جارية أعفها عن ظهارف فاشترى جارية عتقا أو مقطوعة اليد ولم يعلم فإنها يلزم
 الأمره حق الدية وإن علم به فهو مخالف ويلزم الوكيل وعن الحسن بن زياد عن رجل اشترى
 جارية أعفها عن ظهارف فاشترى جارية عتقا أو مقطوعة اليد ولم يعلم فإنها يلزم

وقوله

ثم قال ان شاء الله او قال لا اكلم بالشرك ثم قال ان الشريك لظلم عظيم قال
 تقع في هذا كله قال وسئل الحسن بن زباد عن كذا الله فيه فان لم يكن له فيه فلا اراه الخ
 قال القبيد وبه ناخذة وسئل عن رجل قال ولد ادم كلمه احرار وله عبيد قال
 لا يحسن عبيده قيل قال عبيد اهل بلخ احرار فقال اخاف ان يعيقوا قيل قال عبيد اهل الدنيا
 احرار قال كلما سمى عبدا اخاف ان يعيق عبيده وسئل البرهم بن يوسف عن عبد اخذ
 سيده في موضع خال فقال انما اعقبني وانا قتلتك فاعنفه فمافاه القتل قال العبد
 حر وسبعني فتمت به وعن الحسن بن زباد عن رجل امر رجلان سترين له جارية يعينها فاما
 سترين فانه بالفرديهم ثم لم يقبضها حتى اعنفها الموكل قال جاز العتق وياخذ البايع
 المستتر بالتميز ولا سبيل له على الموكل في قباير قول ابن حنفية وابن يوسف وفي قباير قول
 البايع ان ياخذ الامر بالقيمة فيكون في يده حتى يستوفي الثمن ثم يرد القيمة على الامر وان
 قيل الامر الجارية وهي في يدي البايع قيل ان يعقد الثمن كان للبايع ان ياخذ القيمة في القولين
 جميعا ولو دبرها الامر او ولدت فادناه قبل القبض فالجواب فيها كالجواب في العتق و
 سئل ابو بكر الاسدي عن رجل كاتب عبد على ان المولى بالخيار ثلثا بامره ثم انه دبر
 هل تكون نديبه اختياري بالقبض الكتابية قال لا ينبغي ان يكون نديبه دليل على قبض الكتابية
 وليس على اصحابنا فيه رواية قبل له لم لا يكون نديبه نقضا للكتابية قال لان الرجل يدرى ان كتابته
 وبكاتب المذنب فلم يفعل فعلا منعته عن الكتابية قال ابو بكر اذ اشترى الرجل عبدا بيضا
 فاسد ثم امر البايع ان يعنفه فاعنفه فانه يجوز عتقه ولو اعنفه المستتر لم يجز عتقه
 والفرق بينهما ان معنى قوله للبايع اعنفه اني سلبتني عليه فلما اعنفه فقد اجابه الى
 ملكه منه وسئل عن مكاتب مات ولم يترك وقاما حاله فلا قد قال بعضهم انه
 بصير عاجزا فقصي القاضي بذلك او لم يقض ولو توضح انما اباد الكتابية عنه بعد موته لم يقبل
 ذلك منه وامانا فاقول ما لم يقض القاضي بحججه لم يصح عاجزا ولو توضح عنه استا فقبل
 ان يقضي القاضي بحججه فانه يقبل منه ويعتق وسئل عن رجل وهب نفس العبد من العبد
 هل يحتاج الى قبول العبد قال يعنف العبد قبل او لم يقبل الا ان كان له لو قال اوصيتك نفسك
 بعد وعاني لم يحسن قبوله فكذلك هذا وسئل عبد قال مولاه بالفارسية اراذي
 من يدكن فقال المولى اراذي تو يدكنم قال لا يصح حر لان كلام المولى يحتمل التعليق و
 التدبير وغير ذلك وسئل عن رجل قال له كذا لله انك عبيدي فانت حر قال لا يعنف
 قال القبيد وبه ياخذ لان المكاتب عبده من وجهه وليس يعبد من جميع الوجوه فلم يوجد الشرط
 فوجبان لا يعنف الشرط الا ان يقول له انت حر فيعتق وهذا كرجل طلق امراته طلاقا ثم قال
 لها طالق فقلت ان كانت العدة ولو قال له اني ابي ليراني فاني طالق لم يطلق فكذا هذا
 وسئل عن رجل طلق امراته فقلت له من فقال امراتي او عبيدي قال الطلاق واقع
 ويعتق العبد

وسئل عن رجل مضميد يستحق الجز قال ان حرق عتق الحاكم فجميع مالي في المساكين
 صدقة وعبدني حر فحضر عليه الحاكم قال يعنف العبد وسبعني فتمت به لا نه عتق بحد الحر
 وله ان تصدق بماله وسئل عن رجل قال لعبيده عتقك على واجبت قال لا يعنف وليس
 كالطلاق لانه ليس لنا سرقه نجاز في باب العتق بهذا التفظ وعن الحسن بن زباد عن رجل قال
 لماليك بقدره وامر مملوكا اخر ان يذهب برسالة عنه الى مولاه فياخذ فقال ان فلانا يقول لك اني
 بقدره وقل ان فانه يعنف الذي ارسله ولا يعنف الذي بلغه الرسالة وكذلك لو قال ان فلانا ارسلني
 اليك وهذا يقولك استمر فان فلانا قد قدمه وان قال الرسول يا مولاي استمر فان فلانا قد قدمه
 قد ارسلني فلان بذلك عتق الرسول ولم يعنف الذي ارسله لان البشارة كانت من قبله ثم اخبر
 بعداته رسول ولو قال للمالك اني احببتني بقدره فلان او قال من اخبرني منكم فيكم بقدره
 فلان فهو حر فاحضروه جميعا فاعنفوا جدي عتق الاول ولا يعنف غيره فان اخبره جميعا
 عتق واحد منهم والخييار الى المولى فان مات المولى قبل ان يدين والعبيد ثلثة عتق ثلث كل
 واحد منهم وان مات واحد منهم والمولى حتى عتق احد البايعين والمولى بالخيار ان مات المولى
 عتق نصف كل واحد منهما فان مات احد البايعين والمولى حتى عتق الثالث منهم وان قال
 الرجل لثما ليك ابيكم دخل دار فلان فهو حر قد خلوها عتقوا وان قال من دخل منكم دار فلان فهو
 حر قد خلوا واحد بعد واحد عتق الاول وان دخلوا جميعا عتق واحد منهم والخييار الى المولى
 ولو ان مكاتب احرر وهب له سيده المكاتبه صار حرا ساعه وهبه له فان قال لا قبل عادت
 المكاتبه عليه وهو حر في قول ابن يوسف وقال لا يعنف الا ان يقبل الهبة فان قبلها صار حرا وهو
 قول الحسن بن زباد ولو ان رجلا كاتب عبدا له مكاتبه فاحده على ان يدرهم على ان ياخذها
 سائمه وهب السيد المكاتبه لا حد لها صار جميعا حريين فان قال الذي وهبه للمكاتبه لا قبلها
 عادت للمكاتبه فصارت ذبيحة عليها السيد ككاتب وصار احرا حر وهذا قول ابن يوسف وقال
 زفر والحسن لا يعنف واحد منهما الا ان يقبل الهبة

الشرب

سئل ابو القاسم عن رجل
 له مخرج ما يرب يد ايرامه فاحرقه الشرب قال لا يحرره قد خلت الماخرا الى دارها وحر بها هل يجب
 عليه الصمان قال ان كان النقب خفيا ولو لا النقب ما يتخذ الما فلا ضمان عليه وان كان حرا عليه ضمان
 ما يتخذ من غير نقب فهو ضامن وسئل ابو الحسن عن رجل عتق له مخرج ما يرب يد ايرامه
 على سطح جاريه فخر ب سطح الجار فيقول لصاحب المخرج ضعنا وقل في موضع المخرج على سطح
 حتى لا يتعدى الما فاني صاحب المخرج ويقول صلاح ذلك عليك قال صلاح المخرج على صاحب
 السطح الذي الما على سطحه وسئل عن رجل عتق له ارض فمروا بنفق النهر وخر بعض
 ارضين فمروا هذا الارضين ان ياخذوا صاحب النهر بعتارة الارضين او قال على رجل عتق له
 ربا الارضين على صاحب النهر حتى قال القبيد لا صحاب الارضين ان ياخذوا صاحب النهر بعتارة
 النهر

جاري

لاهل القرية ينصدع ماؤها فيسبل في نهرين ثم يجمع بعد ذلك في نهر واحد على كل من طاعة
فجرت احسن الطاحونين فاراد ان يرسل الماكلة في النهر الاخر حتى يعجز الطاحونة ويصرد
لكن بالطاحونة الاخرى قال ليس له ذلك ان كان بصره وسبيل عن عيسى لهما شتان روى
من ما من نهر قرية لكل واحد منهما يوم واحد وتجمعها بعض الشرا عن ذلك قال لهما ان سقوا
ما بهما يوم واحد وليس لغيرهما ذلك وسبيل عن نهر دار رعل شاذي بصر
ما ذلك النهر الى دهلين جارية ثم يجمع في نهر واحد على دار راع وفي ذلك ضرر فاحسن الخب لصاحب
الدار على الرجلين امره ان كان النهر ليس بملك له وانما كان النهر مجرى في داره والما فله
الشقة وكل من كان له مضرة فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة عن نفسه قال الفقيه وذكر عن
الفسم ان اصلاحه على صاحب المجرى وبهناخذ وسبيل عن نهر مجرى في دار رعل وله فيها بستان
يسقيه من هذا النهر وقد عرس على شط النهر شجرة الزطاد فبدلها ما من عرو هذه الشجرة من هذا
النهر الى دار جارية وقد نذرت هذا الدار الى الخراب فعلى من اصلاح هذا النهر قال ابو بكر ان يجرسها
نهر من النهر فيقوم بغيرها وان كان عرو وقد خلت في دار جارية فعليه قطعها وان لم يقطع فلجاريه
فقطعها وسبيل عن رعل له داران تلافقان احدهما عارة في الاخرى خراب فباع الدار الخراب
وكان مصب الدار العامة وملق في ناحية الدار الخربة فمنعه المشتري بذلك قال فان استثنى
البائع لنفسه مسيل الماء وطرح الشجرة لا يجوز ان العاملة جرت في مسيل الماء ولا جرت في
الشجرة قال الفقيه اذا كان له ميزاب في ذلك الدار ومسيل ما سطحه الى هذا الجانب وعرف ان ذلك
فذلك مسيله على حاله وان لم يشترط وكذلك لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل وله فيها
ميزاب فذلك وليس لصاحب الدار معه وهذا الشخصان فيه خرب العادة وانما اصحابنا فقد
اخذوا بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له حق المسيله وسبيل عن ضيعه رعل
منلاصة على نهر ما ذاب وعلى ضفة النهر اشجار ولا يعرف غارسها هل يجوز لصاحب الضيعة
ان يبيعها قال ان كان لا اشجار تبنت من غير مشيئة وارباب النهر قوم لا يحرصون فيمن
لمن اخذها و قطعها ولا احب ان يبيعها صاحب الضيعة قبل ان يقطعها وان كان لا تبنت
غير ان يبنت فيمن كالتقطه وسبيل عن خوض في بستان رعل وهو مستنقع لها
لا قوام ويضرب بين لصاحب البستان ان لم ينعهم من اجزاء الما فيه ان يضلح الخوض قال
ان كان الخوض في بستانه مضربا لرباب النهر بالخوض والمجرى كان استنقا الماخض فذلك فان
كان في الخوض عيب ليقض بستان الرجل فله منعه من اجزاء الما الى ان يصلح وكذلك ان كان
يدخل فيه من الماء ما يفيض على بستانه وليس على صاحب البستان اصلاح الخوض وسبيل
ابو القاسم عن اشجار على ضفة نهر لا قول مجرى ذلك النهر في سكة في نافذة وبعض الاشجار على
ساحة هذه السكة فادع عن بعض اهل السكة ان غارسها فلان وانه وانه وانكر اهل
السكة ذلك كيف الحكم فيه قال على المدعي البينة فان لم يكن له بينة فما كان من الاشجار خارجا

من حرم النهر فيمن لجميع اهل السكة وما كان على حرم النهر فيمن رباب النهر وسبيل
عن شتان روى ما من قوم وكانوا يسوقونه الى قطع ارض من اسفل القرية ثم يفسدون بستانهم على قومهم
فباع بعضهم حصته من الما من رجله ارض على القرية فاراد المشتري ان يسوق حصته الى ارضه اذا كانت
توكتة وليدخل من ذلك ضرر على بقة الشرا وكذلك انه اذا عرو من تولته احتاج الاخر ان يسوق الما الى اسفل
القرية بعد ان كان حقة يصل اليه فقا سمة الشرب عن اسفل القرية الخور هذا فلا قال ان لم يملك الما لربها جاز البيع
والمشتري ان يسوق ارضه ان كان شربا لارض هذا النهر من غير ان يسوق بستانه على المكان حتى يخلو على
الما في تولته فيكون النهر منبليا عند حاجته الى احد الماه وسبيل عن كرم من ارضه اجرة
والخبير الكرم حايط لعميقهم فاشترى احدا لخوا الحايط من العمة واراد ان يسوق الما الى الحايط المشترا
هل لخوا الباقين منعه من ذلك قال ان كان يسوق في مجرى مشترك فله منعه وان كان لخوا مجرى
له خاص منع من ذلك اذا كان المشتري من تولته هذا الماء وسبيل ابو نصر عن رجل له مياه متفرقة
في قرية فاراد ان يجمع كلها ويجعله شبان روى لو احدثا قال له ذلك وسبيل عن نهر بينهما مستاة
واحد النهر من احدهما فاحتمى الى اصلاح المستاة التي بين النهرين كيف كانت النفقة قال اصلاحها
عليهما جميعا ويكون النفقة عليهما ايضا ان كان كل واحد منهما لا ينعمر فله الما كونه ويكون
لجاريين الدارين ولا حيل مما اكثر حولة من الاخر فاحتمى الى اصلاحه فالنفقة عليهما نصا ان
عدله او لا يشبه هذا اصلاح الدرة فاذا افسدت فاحتمى الى اصلاحها يكون بينهما على قدر مياههم
لانهم يستعملون النهر رقة مياههم فيكون اصلاحها على قدرهم وسبيل ابو بكر عن وقف
على مرقية نهر سكة كرا او كان الما في دوقه من سبل وتلك السكة الى السكة التي وقف عليها
واحتاج النهر الى مرقية في السكة التي هي اعلى هل يجوز ان يورث مرقية الوقف قال لا يورث مرقية
الوقف الموضع الذي هو اعلى واما بوق النهر الذي جرت في السكة الموقوفة عليها ولو كان النهر
ينصب في النهر العظيم وسبيل على قضا وليس عليه دابة ولا سانية فانه يورث مرقية الوقف من اعلى
النهر الى ان يخرج من السكة والقرية بينهما من فله ان ينسب النهر الى السكتين جميعا واما اذا
لم يكن بينهما سكة فان النهر راعلة الى اسفله بقا الى تلك السكة قبل ان يارب ان احتاج النهر
الى الخور من تلك السكة قال لا يحفران الخور ليس المرقية قال الفقيه ان كان يخاف بترك الخور خربت
المستاهج ان يحفران كل ما كان في رعيه خراب النهر فهو المرقية وسبيل ابو بكر عن رجل
له جمال او بقور فاراد ان يسقيه من نهر رجله فاراد صاحب النهر معه فاما خاف من خراب النهر او
فساد المستاة او كان في معدد الجمال كثرة فخاف ان يقطع الما قال ليس له معه وقال ابو القاسم
اراد ان يركب الى فساد المستاة فله منعه الى ذلك قال الفقيه وبهناخذ وسبيل ابو بكر عن رجل
له مجرى في دار رعل فخرت المجرى فاحد صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه قال لا يملك صاحب المجرى
على اصلاحه وهذا الرجل مجرى على سطح رعل فخرت السطح لم يكن لصاحب السطح ان يخذ
صاحب المجرى باصلاح السطح وان كان النهر ملكا لصاحب النهر باصلاحه فاللفقيه وقد

ميت في مكان هل يجوز ان يدفن فيه ميت اخر قال يجوز اذا ابلى ولبس من العظام ولا غيره
ذ الحرف فوجد فيه عظام الميت فانه يمال عليه التراب ولا يخرج العظام لا تخرج عن النبي صلى الله
عليه وآله وعن علي بن ابي طالب والفقهاء من روى عن النبي صلى الله عليه وآله والفقهاء من روى
حاجز الصبيح ولو ان رجلا اوصى لرجل مال وادعى الفقهاء ان الرجل يحتاج هل يجوز ان
يعطى نصيب الفقراء قال محمد بن عمار وحلف وسداد يعطى وقال ابو بصير والحسن بن مطيع
لا يعطى وقال نصر بن عاصم بن ربيعة واحدة لم يعط وهو انه لو قال يعطى فلا يزاد كذا والنا
في فلا يزاد وقال يعطى فلا يزاد كذا والفقهاء اكرافاته يعطى ولو اوصى بوصايا لم ير حال
يعطى الفقراء كذا وكذا فاته لا يعطى هـ وسئل عن رجل اوصى بوصايا بالقوم
فمنس في موصى مقدار وصيته كل واحد منهم قال سداد نعم الوصى فيقول اني سببت وصا
ياكم فاذنوا لي حتى اعطى كيف شئت فان اذنوا جاز ان يعطى كيف شاء وقال نصر بن
عاصم ان يا كل من قال النبي وداوته في حاجته قال الفقهاء اذا كان الوصى محتاجا لان الله
تعالى قال من كان عينا فليست عفيف ومن كان فقرا فلياكل بالعرف وقال بعض
لا يجوز قال وهذه الآية منسوخة بقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال الفقراء ظلما اية والفقراء
ما قال الفقيه انه لا يجوز اكله ولا الا من يحسن يجوز اكله بالعرف اذا كان محتاجا بقدر ما يتبع
له ماله هـ وسئل عن وصي استهلك مالا للنبي وهو صغير كيف يبرأ منه قال يستري
له شيئا ويعطى منه من مال نفسه فيبرأ ان شاء الله هـ وسئل عن رجل اوصى بثلثي ثمنه لثلاث
الميت مثل الثوب او المضربة قال لا بأس به وهو كالزيادة في الكفر هـ وسئل عن رجل
اوصى فقال ثلث مالي وقف ولم يرد علي هذا قال ان كان ماله ذراهم او دينار او نحو ذلك فلهما
القول باطل وان كان ماله صباغ او نحو ذلك صار ذلك وصفا على الفقهاء لان الجلاء لو قال هذه الذ
راهم وقف كان باطلا فقال الوصى كان نصيبه من ثمنه ما لم يوص به نصيبه من ثمنه وسداد ان يبرأهم
وقضوا الواسطي فيا مسنفي وسال نصر بن عاصم في رجل اوصى بوصايا وانفذ وصاياهم بدينه
قال نصر بن عاصم وقال سداد ان لا ينفذ وصاياه على الجلاء له ان يبرأ لو كان عدو على
الف درهم فاذن زبوا اليه يفتحق قالوا سلم عشرة ذراهم والسلم وقع على الجلاء ولو اذن
الذبوق جاز وكذلك الصوف فسكت قال الفقهاء على وجهين ان كانت الوصايا بالقوم باعياهم
جاز في قول ابن حنيفة وابن ابي يوسف وفي قياس قول محمد بن الحنفية ويجوز ويجوز ان يبرأ له ما
درهم جاز فاعطى خمسة ذراهم بدينه هـ وسئل عن رجل اوصى بوصايا بالقوم
وصى للفقراء او وصى بالحققة بما به درهم فمات معنته قبل موته فنصيبه يكون للفقراء او يبرأ من
الورثة قال ان اوصى بثلث ماله ويبرأ احد منهم شيئا وجعل الباقي للفقراء قال ما به نصيبه في الفقراء
فاما اذا جعل للفقراء وصية مقدرة والفقراء مقدرة فاما به العتق هـ وسئل عن رجل اوصى بوصايا
اوصى بان يخرجهما ماله لثلاث بعد وفاته ويطعم الذين يخرجهما من الثعيرة قال يجوز ان يخرجهما بعد وفاته

مسألة
انوصي
بأكثر
من الثلث

والذي لم يبرأ من ثلثي بغيره والاعية والفقراء اقمه سوا ولا يجوز للذي لا يطول مساقفته ولا مقامه
ان فضل شيئا كثيرا بغير الوصى وان فضل شيئا قليلا بغيره هـ وسئل عن رجل اوصى
مالا للنبي صلى الله عليه وآله يعلم الفقراء والاذب قال يجوز ان كان الصبي بصلح لذلك وان كان
ما جاز وان كان الصبي لا يصلح لذلك فلا يبرأ ان يتركه مقدرا بغير الوصى هـ وسئل عن
رجل اوصى ان رجل واستأجره ثمانية درهم لا ينفذ الوصية قال لا يجوز هذا الجارة ويكون
ما اوصى به صلة من الثلث هـ وسئل عن رجل اوصى بماله لثلاث اوصى قال ابو بصير اذا قال استأجر
خيرتك ثمانية درهم لتنفذ وصاياي فاما به يكون صلة لانه لا يكون احارة بعد الموت هـ وسئل
عن رجل اوصى بماله لثلاث اوصى بثلث ماله وحلف صوفيا من الفقراء ببيع الوصى صفا
لوصية فقال الوارث بغير كل نصف الثلث قال الوارث ان لا يبرأ من الثلث من الثلث مما يبرأ من
بيع الثلث منه هـ وسئل عن رجل اوصى ان رجل وقال اذا ادركت ولدت فاعطيت عبدتي
هذا واعطيت ما بيني وبينهم والعبد معسر وهم في ثوب منه فبرأ من العبدان بعق له الحال ولا
يطلق صلاته قال لا يجوز عتق الوصى قبل الوقف الذي امره الوصى هـ وسئل عن رجل
اوصى بوصية وترك اولاد اصغار او جعل لهم وصيا في تركته فاذن رجل عليه ذنبا وودعه
واذعت المرأة مهرها هل للوصى ان يودع ثمنه حجة قال ابو الفقيه اما الذين عتقوا وودعوا
يودعون الا ان يثبت عند الحاكم ان المهر فان ادعت مهرها فذلك واجب وكذا النكاح شاهد
قال الفقهاء ان كان الزوج قد بنى بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجملته والفقهاء
قول الورثة في ذلك المقدار ومقتضى ذلك قال الفقهاء قول المرأة هـ وسئل عن رجل اوصى
ثمانية درهم لمزينة المسجد الذي به موضع كذا وعمارة من حجر وحشيت وخبر وما اخبر
الله هل يجوز ان يصر في صلاح التبر قال اذا كان التبر يتعدى الى المسجد مقدرا او لم يصلح اهل
المحلة جاز ان ينفق منه عند ثبوت الضرر فيه هـ وسئل عن رجل اوصى بماله لثلاث اوصى
الف درهم من مالي او قال اخرجوا الف درهم ولم يرد علي هذا فمات قال ان ذلك في ذم
الوصية جاز وبصرف الى الفقهاء وسئل عن رجل اوصى ان يعطى الفقراء الوصى انا اقبل وصيتك
انفذت ماله كولا اقبل في قضاء ديونك فاجابه الوصى ان ذلك قال انما يستند قضاء ديونه
الى غيره قال الوصى بثلث جميع امور الميت هـ وسئل عن رجل اوصى بوصايا بالقوم
واذ عود يباع على الميت ولا يبرأ الوصى يعلم كيف الحيلة حتى يقضي دينهم ولا يضمن
قال بيع بعض تركه الميت من العتق ثم تجد العتق الثمن فيصير قضا صا وان كانت الشر
كة ضامنا او دعمت ثم تجد من العتق ثم تجد العتق الثمن فيصير قضا صا وان كانت الشر
كة الرباط فمقبوض فالثلث للمقبوضين او للعارة قال ان كان هناك دالة يعرف انه اراد به المقبوض
صروا اليهم وان لم يكن هناك دالة صروا الى العارة هـ نصير قال سداد ان رجل اوصى
اذا قال اني على الميت ذنب هل يخرج القاضى المال منه قال لا وان ادعى شيئا بعينه اخرج
بده

قال الفقير وقد قال بعض المشايخ اذا دعي الوصي على الميت ديناً ولا يتيقن له فان الفاضل
لخوجه الوصاية لو نذر مائة يستحل للاخوة مال الميت والاخوة عند ان الفاضل يقول
للفاضل اما ان يبره من الدين الذي تدعي واما ان يقيم البيعة حتى يستوفى واما ان يخرج من
الوصاية فان البراه والخراجة وجعل مكانه اخو نصير حتى عن شدة اذنه وجعل حضر الموت فقال
الرجل على القدره ببقا المال كله يدفع الى الوصية ولا يوقف شيئاً وان سمي فقال محمد بن علي
الف درهم ولا يعرف محمد بن علي بوقف مقدار الدين وسبيل نصير عن رجل نزل كرمه ثلث
سنين للمساكين ومات ولم يحمل كرمه ثلث سنين شيئاً قال بطلت وصيته وليس على الورث
بعد ذلك شيء لان وصيته يجب بالموت وقال محمد بن سلمه بوقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث
الى ان يصدق بعد ثلثه سنين قال الفقير فقل محمد بن سلمه موافق لقول اصحابنا الا انهم قالوا
في رجل اوصى بخدمة عبده سنة لفلان وقلان غايبت فمضى رجوعاً فان العبد لخدمته سنة
ولو خال خدمته هذه السنة فقلان بعد مضي السنة بطلت وصيته فذلك العبد محمد
سلمة عن خلفه ايوب في رجل اوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب فقال ان شاء الله تصدقوا وشاؤوا
باعوه واعطوا منه وان شاؤوا اعطوا منه وامسكوا الثوب وقال محمد بن سلمه يصدق فيه كما هو
وكذلك النقطة واما اذا قال لله تعالى علي ان تصدق بهذا الثوب فله ان يصدق بغيره قال
الفقير ويقول خلف فاحمد وقد قال اصحابنا في كتاب الربادات اذا اوصى الرجل بان يباع هذا العبد
ويصدق منه على المساكين جاز لهم ان يصدقوا بنفس العبد ولا يسعوه فثبت ان الصدقة منه
ونفسه سواء وسبيل محمد بن سلمه عن رجل اوصى بوصايا فقال والباقي يصدق به على
الفقر انه رجوع عن بعض الوصايا او مات بعض الوصي لهم قال يصدق بالباقي على الفقراء ان لم
يرجع عنهم وسبيل نصير عن الوصي في دفع المال الى الميت قال ابلغ وظاهر منه التمسك
بالمال وقال نصير جاز للرجل ان يتصدق بماله في هذا الوصي ان كان هذا قد ادرك وهو
يطلب ميراثه قال لا تدفع اليه حتى يستأنس منه الرشد ثم عاد الرجل الى استداده وقال ان اردت
ان تحمله فمضاه في هذه الايام فقال الصبي لا تحمله في هذه الايام فان هذا ايام العبد والخطاط يطلب
الاجر اكثر قال استداده دفع اليه ماله فانه مصلح وسبيل نصير عن رجل اوصى بثلث ماله
للفقراء ولقراباته قال الفضية بين الفقراء والقرابات لفقراء سلكهم ولفقراء بات لكل واحد منهم
سهم وان كان لا يوصي فالثالث بينهم نصيبين قال الفقير وبه نأخذ الا ان الفقراء سهمين
اذا كانت القرابة لا يوصون وقال نصير بطلت اوصى ان يخرج عنه فخرج عنه مائة مائة في
الطريق قال لا يمكن له وارث غيره فانه يخرج عن الميت من حيث مات وان كان له وارث غيره
وخارج عنهم فانهم فانه يخرج عن الميت من وطنه ويخرج الميت ما اتفق الطريق قال محمد بن سلمه
الذي يخرج عن الميت لا يندون مال الميت ولا يخرج ولا يستثنى به ما يتوضاه ويغسل
من جانيبه ولا باسنان يستثنى ما يغسل به ثيابه ويغسل به وداسته والوجه ان غسل

كان غسل ثيابه ويذنه والوجه انما هو من القدر وكذلك الزوج عليه ما يغسل به المرأة ثوبها
في ثوب الوسخ وليس عليه ان يستثنى ما يغسل به ثيابه وما يتوضى به من الحدث كما يلزم
الرجل قال وهكذا قول اصحابنا وسبيل عن رجل مات ووصى الى امراته وترك ورثة صغار
فيما سلطان جابر فنزل في داره فقيل لامرأته ان لا تعطيه شيئاً استوفى على الجحار فاعطته
شيئاً من المال قال ابو القاسم مطابقتها جارية والله يعلم المقصد من المصلح وقال نصير عن رجل قال
اوصيت بثلث مالي لثلاث بنات وثلثه فماتت احدهم قبل موت الوصي فان كان ابوهم الاحياء
فالثلث بينهما نصفان قال الفقير وبه نأخذ ان اباهم اذا كان ميتاً لم يتوقف له وله سواء
فانصرف الوصية الى عددهم وصار كأنه ستمهم وقال ثلث مالي لفلان وفلان فاذا
مات احدهم بطلت الوصية وسبيل محمد بن سلمه عن الوصي اذا استعمل دراهم الورثة
ودراهم الوصية ثم دفع من عبده وصية الميت او اتفق على اثبات من قال ارجوا ان يبرأ منه
وهو الذي فعله والقياس ان لا يبرأ من الصغار وسبيل عن رجل مات وترك ابنتين
فاوصى الى احدهما ابنة ولم يوص الى الاخرى فاحد الذي لم يوص اليه ان يعلم ما مقدار المال وكم الو
صايفال محمد بن سلمه له ان يعلم ذلك وسبيل عن موصي كتاب وصيته ان
يعطى كل فقير درهم فزاده الوصي قال لا ينبغي ان لا يعطى قيل له فان قال لا يعطى كل فقير
الدرهم قال هذا يصح الزيادة ولا يصح الاول وسبيل نصير عن رجل مات وترك ورثتها
وابنتها واخاهما ووصت الى اخيهما وقيل الاخ وصيته ان الوصي اشترى نصيب زوجها
الا منعة والحقار ولم يعلم اباع مقدار نصيبه وعرف المشتري ذلك ومن ذلك انقاد وصيته
وقضا دينها قال ان انقذت الوصايا قبل ان تختصم اجاز البيع وان لم ينفذ الوصايا حتى اختصم
الى الفاضل ان يطل ببعه وبداد بون الميت وصاياه ثم جعل الميراث وسبيل عن رجل
اوصى بان يعطى كل فقير درهم فاعطى الوصي فقير نصف درهم ثم اعطاه بعد ذلك نصف
درهم وقد استهلك النصف الاخر ولم يستهلك هل يصح الوصي قال ارجوا ان لا يصح ولا
يكون مخالفاً اذا اكمل له الدرهم وسبيل عن رجل اوصى بان يعطى مائة مائة مسج كان
اشتراه ويحل يده ويقتدر عليه قال ابو نصير يعطى مائة مائة ويدين كما يدفن سابع
بر الناس وسبيل عن رجل مات وعليه دين فخطب جميع ماله او اكثر فادعى مدعي
على الميت ديناً وعجز عن اقامة البيعة عليه قال ابو القاسم لا يدين على الغرماء ولا على الورثة
فان كانت له بيعة فالوصي هو الخصم وان لم يكن له وصي جعل الفاضل له وصي وان كان
المال فضل على الابن خلف الوارث وسبيل ابو جعفر عن رجل مات وخلف ابنتين
وعصبة فطلب السلطان الشركة ولم يفر بالحصصة وخبر الوصي للسلطان الدراهم من
الشركة باموال ابنتين حتى ترك السلطان التعرض لهن هل يحسب ذلك نصيب العصبة
خاصة قال ان لم يقدر على خصص الشركة الا بما عزم السلطان فذلك محسوب رجله

من حمله الميراث وليس له ان يحسد ذلك من نصب العصبية خاصة وسئل عن رجل افترق
ابعد صيدا مع رجل بعلمه فاحذر حلاله كسوة ثم بدا هذا الصبي ان لا يعارعة هل كان سنة
ما اعطاه من الثوب قال ان اعطاه كبريا والصبى هو الذي يملك خياطة لم تكن له على العسوة
سئل وسئل عن رجل افترق سلمة عن حلاله امة فماتت فاراد ان تصدق عنها قال يجوز
لا يها ما مات زال عنها الترف وصار بمنزلة الخرة وعن محمد بن الحسن عن رجل اوصى بثلث ماله
لفلان ولثمن ثمنه قال الثلث كله لفلان وانما هذا بمنزلة وصيته لفلان ولو اوصى اذا كان الموصي
قال الوصية لهم با طلة اه ولو قال قلت مالي لفلان ولعشرة من المسلمين قال الوصية لهم با طلة وقلنا
نصف الثلث وكذلك لو قال قلت مالي لفلان ولعشرة من المسلمين قال الوصية لهم با طلة وقلنا
نصف الثلث وكذلك لو قال قلت مالي لفلان ولعشرة من المسلمين قال الوصية لهم با طلة وقلنا
من احدى عشرة جزواه وسئل عن رجل افترق عن رجل قال اوصيت لهما مائة درهم لمسيح كذا
وقنطرة كذا قال روى عن محمد بن الحسن انه جاز وهو لم يمت منها ولا صلاحهما قال محمد بن قائل
وبه نأخذ قالوا حسب ان الحسن بن باء قال الوصية با طلة اذا لم يستمر مرة ولا اصلاحا له وروى
عن واحد من اصحابه وقال محمد بن قائل لفلان رجلا اوصى ان يخلع وقلنا لا يجوز
او قال كذا وقلنا لا يجوز من اوصى فانما ان لكل واحد منهما ان ينصرف وحده في قول علماءنا قال
الفقيه وهذا موافق لما قال ابو القاسم لو ان رجلا اوصى ان يخلع اوصى ان يخلع من احدى عشرة
ولكل واحد منهما ان ينصرف وحده في قولهم جميعا وانما هو خلاف في الذي اوصى بهما
جميعا قال محمد بن قائل لو ان رجلا اوصى بمائة درهم بان يشار بعينه فباع الوصى شيئا
من مال الميت من الموصى بمائة درهم فباع الوصى شيئا من مال الميت فباع الوصى شيئا
ولو حظ بعضه واحدا لبعض فانه يجوز ولو كان الميت اوصى بمائة درهم للمساكين فانه
صالح لثلثه من المساكين على عشرة دراهم فانه لا يجوز وكان القياس ان يسترد العشرة ويؤدى
لوصى التسعين الى المساكين ولو صدقهم على ثوب قليل القيمة فانه لا يجوز له ان يأخذ منهم
الثوب وسئل عن رجل افترق عن رجل اوصى ان يخلع اوصى ان يخلع اوصى ان يخلع اوصى ان يخلع
فقد لذي سكت بعد الموت استشر الميت كفا فاشترى قال هو قول الوصية وكذا لو كان السا
كن خادما للأرض غير انه خرا بخل عيذه فامر بشراء الكفن للميت فاشترى اه فهو قول اللو
صية وسئل عن رجل اوصى لصبي بمال ستمائة وقال اوصيت له بهذا المال واعطته اياه
بعد ما يموت ابوه او قال اعطوه اذا درك قال هذه قرينة وصية بعد موت الموصى ولو اوصى ان يدفع
اليه الا بعد الوفاة فان دفع الى الفاضل فان ابى الصبي موضع مال الصبي امره بدفع المال
اليه فدفعه جاز ولو ان الميت قال قتي ما مات ابى هذا الصبي ابى هذا الصبي فقد اوصيته بذلك
وكذا فيه وصية ضعف على مذهب علماءنا وقال محمد بن قائل اقامت فان المال الذي اوصى
صلى به يوفق فان مات الصبي قبل موته ابيه بطلت الوصية اه وسئل عن رجل اوصى ان يخلع

لرجل

فقال لهما ضاع ذلك مالي حينئذ ميتهما او قال اجعلت ثلث مالي لثمن شيئا من ثلث الوصيين
فقال ان جعل ذلك قال بطلت الوصية وخرج الثلث الى ورثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالي
للمساكين وصعده الوصيان لم يمت من المساكين فمات احدهما قال جعل الفاضل وصية
اخرى وان شافا لهما الباقي اقسام ثلث واحد في قول ابن يوسف لا يجوز ان ينصف من وحده وقال
محمد بن قائل له رجلا اوصى بان ينصف عنه بالف فنصف عنه بالخطبة او نصف بالدرهم مائة
الخطبة قال يجوز قال الفقيه ومعه امة اوصى بان ينصف عنه بالف درهم حنطه ولكن سقط ذلك
عن السؤال فقيل له ان كانت الخطبة موجودة فاعطى قيمتها درهم قال رجلا اوصى ان يخلع
بالدرهم فاعطى الخطبة لم يخز قال الفقيه وفدا قال بعضهم انه يجوز وبه نأخذ وسئل
ابو نصر عن رجل له عبد فوصى ان يخلع له ولدين سنة ثم بعث قال ان كان الايتان احدهما ذكرا
والاخر انثى قال الوصية با طلة لانه لو جاز ذلك لا يشترط في الخدمة وكانت الوصية للوارث
فك وصية للوارث ولو كان الوالدان الميراث سوا كان ذلك جائزا وسبيلة سبيل الميراث
وليس سبيلة سبيل الوصية قال الفقيه وفدا قال بعضهم لو كان احدهما ذكرا والاخر
انثى جاز ان اوصى بهما على قدر ميراثهما ان يقول له وصيته بعد مماته على السواء فلو
صية با طلة الا ان خير الابن فاما اذا لم يستقر فصار كانه اوصى بان يحقق العبد بعد سنة
به نأخذ وفدا قال اصحابنا في رجل اوصى بان يخلع عبده جميع ورثته سنة ثم هو خرة
قال الوصية جائزة وكذلك هذه وسئل ابو نصر عن رجل اوصى بان يخلع عنه عذوقا
ان عبد يخلع عنه باذن مولاه قال الحجج جاز ولا يشترط ذلك وسئل عن رجل اوصى
عند موته اوصى شيئا قال ثلث مالي ولم يرد على هذا حتى مات قال ان كان ذلك على اثني
السوا فان هذا جواب لما قالوا اخرج ثلث ماله ويصرف الى الفقراء ثم قال محمد بن سلمة في رجل
قال اخرج مالي ولم يرد على هذا ان الثلث يصرف الى الفقراء وسئل ابو نصر عن رجل اوصى
او اوصى لفلان على كذا او لفلان عليه كذا ثم قال اذا جاء احده فبدي على ما بيني وبينك
حضر مائة تصدقوه واعطوا ما اذعني قال لم يقد اعطى من يدعي براء الوصى لو اوصى رجل
معلوم كانت وصيته با طلة فاسده ولا يخطى شي الا ببينة وسئل عن رجل وقف
حالا ثوبا على حرمة مسجد هل يجوز للفقير ان يشتري هذه العلة سائلا برقيق به السطح ويكسر السطح
ويطيقن وهل يجوز ان يعطى الذي يكسر الثلج وهذه العلة ان ايت ان اجتمع المسكينون
هل يجوز ان يستأجر رجلا ينقله من المسجد قال ابو نصر للفقير ان يفعل ذلك ما في
حراب المسجد وسئل عن رجل اوصى ان يخلع وثلث ضياء او لمرأة عليه ثياب
كيفية ياخذ مهرها من هذه الضياء قال ان كان زوجها من الصائمات مهر مثلها وان كان
من الصائبات وان لم يكن للزوج الصائمات فلها ان تنبع ما كان اهلها صالحا للبيع وسئل عن
صدقتها من ثمنه وسئل عن رجل مات وترك ضياءا وعليه دين فاردت الورثة



قال الفقهاء ان الوصي على الميت
الذي ليس له اولاد فاعطى
ورثته من ثلث

ان نقصوا ثلثه ليقضي الصباغ لهم قال ان انفقوا على ذلك وعجلوا قضاء الدين وانفذوا الوصايا
من اموالهم ويقضي الدين من اموال الميت ولا ينفق الى مولاهم وباع ما احتاج اليه من اموال الميت في
سبل عن الوصية ببقا الوصية من اموال نفسه هل له ان يرجع في قال الميت قال كان خلفين
ابو بيقول ان كان وارثا رجعت وان لم يكن وارثا لم يرجع وقال محمد بن ابي بكر بن قولان كانت الو
صية للعباد رجعت وان كانت لغيره لم يرجع لان الوصية اذا كانت للعباد فلها طاب وكان
محمد بن سلمة ونصير يقولان للوصي ان يرجع على كل حال قال ابو نصر بن عبيد بن محمد بن
اعطوا فلانا الف درهم لم يرجع غنى فابن بفضله قال لا يعطى غيره وروى ذلك عن محمد بن الحسن
وسبل بن نصر بن يحيى عن وصي اخذه سلطان مغاليت او متخلف على كورة فساله بعض
مال البشير قال لا ينبغي له ان يعطى مال البشير فان اعطى فهو ضامن وان خاف ان يأخذ ماله لولم
يعطيه ماله البشير فان عليم انه يأخذ بعض ماله ويبقى له ما فيه كفاية فلا يسعه ان يدفع مال البشير
فان اعطى فهو ضامن وان خشي اخذ ماله كله فهو معذور ولا ضمان عليه ان دفع مال البشير
هو الله اذا الوصي هو الذي دفع اليه ولو كان السلطان هو الذي بسط يده واخذه فلا ضمان
على الوصي وسبل بن نصر بن يحيى عن وصي ابوه الوصي بان يسبع هذه الدابة وينصق في
نميتها على المساكين وعلى الميت دين فباع الدابة ودفع ثمنها الى الغر ما هلك له من ثمنها
قال لا ضمان عليه والواجب ان يهدى بالدين فان كان مفدا من الدابة يخرج من ثمنه ماله بعد الدين
نصديق مثله وقال نصير بن يحيى سالت بنسرين بن الوليد عن الميت اذا ترك ماله صغارا او كبارا
ابسبع الكبار ان ياكلوا قال نعم قلت فان اطعموا واحدا الى ابسبعي ان اكل قال نعم قلت
فان كان على الميت دين الف درهم وترك ماله كثيرا ابسبع القارن ان ياكلوا بطا الحارثية اذا كان
له عروفا بالدين قال نعم قلت عن من هذا قال مائة ايت احد المتبع عن ذلك وقال نصير سالت
شداد عن فارث كبر باع شيئا من ماله الميت او من العقار وقد بقر عليه دين وقصاها
واراد الوصي ان يرد بيعه قال ان كان في يدي الوصي شيء غير ذلك لم يستطع ان يسعه
ويهد منه الدين والوصايا لم يرد البيع وقال نصير سالت عيسى بن ابيان عن رجل مات وترك
ابنا صغيرا وابنا كبيرا ابسبع الكبير ان ياكل من المال بقدر نصيبه وسيعر الدار قلت فان كان للميت
شاة كثيرة قال لا يسعه ان يذبح شاة فياكل وسالت ابا ساهم عن مثل ذلك وسبل بن نصر بن محمد
اوصى بوصايا لا يقل مستمين والنقود مختلفة كيف السبل اية قال ينفذ وصاياه باقل النقود
النافعة من الناس قال الفقهاء ان كانت النقود مختلفة وبعضها اعلى من استعمال الناس لم يباع
نعم وعقودهم بصرف الوصية الى النقد المعروف في الغالب فان لم يكن بعض النقود اعلى انفذ
الوصايا من اقل النقود النافعة وقال ابو جعفر سالت محمد بن سامة عن وصي باع تركه الميت
لا نقاد الوصية في المشتري فوقعه الى الفاضل وحلف فحلف الوصي انه يعلم انه كاذب كيف
يصدق قال يقول له الفاضل ان كنت صادقا فقد شئت البيع بينكما قلت يجوز الفسخ بالخطا

قال ان كان مثل هذا يجوز قال الفقهاء ما احتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على تركه
الخصومة وجرد البيع وصار جودهما منزلة الاقالة بينهما ويلزم ما بيعه يعني الوصي واذا فسخ
الفاضي لم يلزم الوصي ولكن يرجع الى ملك الميت وسبل بن نصر بن يحيى عن الوصي اذا باع شيئا
من تركه الميت براهم صحاح وكان الوصي اوصى بالف درهم مكسرة لا فو ايم قال ابو نصر فصار وصفا
صحيحا بشري شيئا بوضوح ما يسبع بالمكسرة فلهذا يجوز ذلك قال نعم اذا كان لا وجه له الا هذا و
سبل بن محمد بن علي بن فاضل بن عيسى بن الوصي ففعل بعض الورثة وباع بعض تركه
وقضاه به وانفذ وصاياه قال ابو نصر السبع فاسد لان بيعه باهر الحاكم وسبل بن نصر بن يحيى
الار هو عن وصي باع شيئا من اموال الميت فادرك البتة فابرا المشتري عن الدين قال ان كان مصلحا غير مفيد
وقال انت بركت فيما ادرك وصي من مالي جان وبيرا وان قلت بركت فيما علي لم يبر الكا لليس عليه شيء
لا تزي انا لو اراد ان يستوفي منه لم يكن له ذلك وما الذي للوكيل قال الفقهاء وهذا خلاف قول اصحابنا
ولا نأخذ بهذا بل نقول بغيره من الذين لان الدين له ولكن حق المطالبة للوكيل والوصي لا تزي انهم في الكتاب
المأذون ان الوكيل باع شيئا للمشتري على الوكيل دين وعلى الوكيل دين نصير فصار صاحب الدين الذي
على الوكيل خاصة دون الذي على الوكيل فثبت ان الذي للموكل ان حق المطالبة للوكيل
وسبل بن نصر بن يحيى عن رجل اوصى الى رجل بان ينصق في ثلث ماله فحصب رجل المال من الوصي
واستهلكه واراد الوصي ان يجعل عليه ذلك صدقة وقال نصير بن يحيى قال الخزيه وسبل
عن امرأة صاحبة فرس اوصت الى ابيها بان تكفن بقدر استسرها ودفعت كفنا يساوي
ثلثها ابسحق الام قال ان لم تغدك باذن جميع الورثة وهم كبار فهي ضامنة وان كان كل
التياب ربيعة فهي ضامنة لكل وان كان بعض الثياب على كفن مثلها لم يضمنها هو كفن
مثلها وضمت الآخرة وسبل بن نصر بن يحيى بان يخذ طعاما بعد موته ليطعم الناس
قلته انا ما قال الوصية باطله وسبل بن نصر بن يحيى عن رجل اوصى الى رجل ان يسلم على جارية وهو يخاف
ان يبرق ان يفسده من يده فبره شئ من مال البشير قال لا ضمان عليه وكذا المصاريب قال ابو بكر
وهذا السير قول علماء بناو لكنه قول محمد بن سلمة وهو استحسن قال الفقهاء وروى عن ابي يوسف
انه كان يجبر للاوصية المصاحبة له مال السامع وهو قول موافق لقول محمد بن سلمة وبه نأخذ
بدليل قول الله تعالى انما السقينة فكانت لمساكين الية فجوز احداث العيبة قال البشير مخالفة
أخذ المتغلب منه وسبل بن نصر بن يحيى عن امرأة اوصت ثلث ماله فانفذ الوصي فحضر وصيتها
يقول به الورثة هل يجوز للوصي ان يترك في ايديهم قال ان علم الوصي فردا به الورثة ايهم
مخرجون الثلث كان لهم ان يتركه ايهم وان علم خلاف ذلك لا يسعه ان يترك في ايديهم ان
كان يقول على استخراجه وسبل بن نصر بن يحيى عن رجل قال اعنقوا كقولكم علماني قال
من كان ابن ثلث سنه فهو كفار وروى عنه انه قال قلله وثلاث سنه فصاعد الى حد
الكفول ليه وروى عن سعيد بن المسيب انه قوله تعالى وكفلا من الصالحين قال ابن ثلثة وثلاث سنه

فاد بئع خمسين سنة ففني شيخ وقال اعقبوا كل قتل الصبية قال يعقوب من حبيته
 ثلثة سنين فصاعدا وسيل عن محمد فقال مثلك لم قال محمد بعد ذلك قد علمت الصبية من
 صبيته ستة اشهر مثل الجوز والزماب وقال بعضهم من صبيته حولا وقال محمد الكهل الذي
 بئع ثلثين وكثر فيه الشيب واذا بئع لم يفسد كهل شاب اوم شبه وسيل محمد فنادى
 عن جليل اوصي بدفن كنبه قال الجوز ان يدفن الا ان يكون فيها لا يفهمها احدا وفيها فساد فيسبغ
 ان يدفنه وسيل عن الكشي الذي فيها الرسايل وفيها اسم الله تعالى ويستغني عنها
 حبها واحب ان لا يفر قال احب ان يكون البنا ان يكون ما كان فيها من اسم الله تعالى وبامر خرقها او
 يلقيها في الماء الجاري وان لم يفر لا سامي فخر فيها وانها في الماء الجاري الكثير فلا بأس به وان
 بفعل ذلك ودفعها في ارض طاهرة ولا يبال لها قد كان ذلك حسنا ولا احب ان تحرقها بالنار
 حتى يحول ما كان فيها من اسم الله تعالى وكذلك سمار رسول الله تعالى وملا بكنه فمدني عن ابن طاوس
 انه قال كان ابن ابي ابي جهم عنده رسايل احرقها قال الفقير بعد ما يجرهاه وسيل
 محمد من مائة عن جليل اوصي بان يجر الناس الف درهم قال الوصية باطله وان قال تصدقوا بالف درهم فهو
 حايض يعطى للفقر اه وسيل عن جليل اوصي بجعلها لرجل وان يكون بعد موت الموصي له ان
 قال الوصية لا ولا كايه والتا باطله وروى نصير عن ابي سليمان قال مات رجل بعلمه لينا المروك
 هاهنا ولم يوص الى احد فباع محمد بن الحسن مائة وكنبه في ربيع من يد فقلت يومئذ كان
 قاضيا قال لم يكن يومئذ قاضيا قال ابو سليمان هذا الحق عندنا قلت فان كان عليه دين قال لا يبيع
 قلت فان كانت عنده جارية قال لا يبيحها لان المشتري لا يبعده ان يطاها قال فخرجت كني الى ابي
 عبد الله النبي رجا اوصي ان تصدق عنه بالف درهم وقال اعطوا كل فقير درهم ما هل يزد الفقير
 على درهم قال في قولك انما ان يزيد الا ان يكون قال لا يعطوا اكثر من درهم وسيل الوصية
 عن قراءة القرآن على الفقير استحب ذلك ابي اوصي الفارسي بان يقرأ عند فقير لا يسان معلوم او
 مجهول هل يجوز قال قراءة القرآن حسنة اذا اراد انسان فقر صدق او قريب فقر اعيد فقره
 كان حسنا واما الوصية بذلك فلا معنى ولا معنى لصله الفارسي لقراءة لانه منزلة الاجرة والاجارة
 في ذلك باطل او هذه بدعة لم يفعل احدا من الخلفاء ذلك اه وسيل ابو بكر عن جليل بن
 دار بن لصغيرين لهما عليه حوله وكل واحد منهما وصي وقذوهن الجدار فجاو سقطه
 فطلب احدهما وامسح الآخر عن ذلك قال الوصية الذي يطلب الموقفة ان يرفع الوصية الاخر الى
 الحاكم والخبرة بالقصة فيبعث القاضي امثا ليطر فيه فان رأى في تركه صرا عليها
 الجبر الذي بالي حتى يبين مع صاحبه وليس منزلة المال كنب اذا اشغ احداهما لانه قد رضى
 بادخال الضرر على نفسه ولا يجبر عليه واما الوصية فانه اذا ادخل الضرر على اليتم
 وسيل ابو بكر عن جليل اوصي بارض كربة لرجل و باعراين لا خروا بشجاره لا خرو
 فقطعت الاشجار فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض قال هو مأمور بتسوية ارضه

سورة

سورة

كما كان لانه هو الذي خربها وكذا لو كان اسنا جزا رضا وعرض فيها فلما مضى المدة
 وقلع الاشجار فعليه تسوية الارض وسيل عن جليل قال اخرجوا من مالي عنقورين
 فاعطوا فلا تاكدا ولا تاكدا حتى يبلغ عشرة الف درهم قالوا لا في الفقير اثم مات فاذنلت
 ماله تسعة الاف قال لا من وصية كل واحد منهم تسعة اجزاء عشرة اجزاء وسيل الوصية
 كل واحد منهم احدى عشر جزوا او تجل قوله وما في الفقير امانة ستمي لهم تسعة الاف كما ستمي
 ليهو لانه لم يذكروا ولا حيلة المال معلوما ثم ذكر لرجل واحد نصيبا وقال الباقي للفقير
 صارت تلك شمية منه للفقير او لم يقل كذا وكنبه قال اعطوا من ثلث ما بين فلا تاكدا ولا
 كرا حتى يبلغ احدى عشر الف درهم قال اعطوا الباقي للفقير فاذنلت ماله تسعة الاف ولا شئ للفقير
 ويعطى كل واحد من اصحاب الوصايا تسعة اجزاء من احدى عشر جزوا من وصية فيسطل سمها
 وسيل عن امرأة ماتت وحلفت ابنا غير مدرك وابنا غير مدرك وترك فيهما شاة ووصت
 الى ابنتها فتصدقت بعض المتاع وجعلت بعضها للابن وهي ترى والدتها في المنام تؤتمها وتقول
 فعلت هكذا قال الامم تكون الوالدة امورها بالصدقة فيما تصدقت من مال بعضها ليدوا بعضه
 للفقير فعملها ضمان جهه الصغير وتعلو وتنفاه في المنام لهذا المعنى وقدرت بعض الا
 خبار ان احوال الاحياء تعرض على الاموات فلو وجدوا في احوالهم خير اسروا به وما وجدوا
 من شر اسروا به وسيل عن جليل اوصي بثلث ماله لعمال البئر الجوز ان يعطى ثلثا
 البئر قال لا يعجبني قبله اليسر هذا امر احوال البئر قال من ماله على استلها وهو بحسبهم
 يعبر حتى فلا ينبغي لهذا ان يعينهم على الباطل وان كان هذا امرا يستحب الذي بنى على بر او طلب
 رضى الله عنه جاز ان يعطوا من ماله وسيل عن جليل اوصي بوصايا يخرج من ثلثه بعد
 قضاء دينه على انفاذ وصايا الميت وقضاء دينه التي عليه بالتعجيل الاقر من هذا الدار فيريد الوصية
 بيع الدار والوارث لا يرصى ببيع جميع الدار قال ان كان الدين ياتي بجميع التركة الدار وعلى
 عامتها حتى لا يبقى فيها الا شئ يسير فله ان يبيعها ولا تسعة الا ذلك ان علم انه يبقى
 الدين على الميت طويلا ان لم يبيع واما اهل الوصايا فهم شركاء الوارث في وسيل عن وصي
 وعليه دين الميت كيف يصنع حتى يبرأ الميت فداوصي بوصايا قال تنفذ الوصية
 الوصايا من مال نفسه او بقضى دينه من مال نفسه فيصير قضا قبل الاجتناح الى الميت حين
 يفتن والمترى ينبغي ان يتولى فيقول اوصي من مالي لا رجوع في مال الميت حتى يصير قضا
 وسيل عن جليل اوصي بوصايا وكنت صريحا لانه مرض بعد ذلك ووصي بوصايا ايضا
 وكنت صريحا لهما بعد قال ان لم يذكر في الصيغة الثاني انه رجوع عن الوصية الاولى يعمل بها
 بها جميعا وعرض محمد بن الحسن في الوصية بوصايا واذ ترضى نفسه ثم انه يشترط
 معنوها ومكن كذا فاما ثلثه افان ثم مات قال الوصية باطله اه القديرة وسيل
 محمد عن جليل اوصي اذا انفق مال البئر في حاجة نفسه ثم رد على البئر او لا

سورة
روى
المسلم

ولا يجوز الوصية ان يقبض ذلك اليه من قبل نفسه فان اراد الوصي ان يقبض ذلك لنفسه من قبله
 قال اذا الوصي ان يبرأ فليست له الوصية ما يجوز من اوله ثم يقول وقال للشيخ علي كذا وكذا فاما الشاهد
 هذا فقبضه فصار وصيا ويراى الدين وقال محمد بن عفا قال اذا وصى لرجل من ذرية ابيه في الكفاية كان
 وقد ذكر عن صفية روضة النبي صلى الله عليه وآله انها قبلت للاح لها بغير وصية وسئل عن رجل وصى
 بثلاث ماله للفقر افا عطي الوصي لا عطا وهو لا يعلم قال محمد بن عفا قال لا يجوز له والوصي حاضرا للفقر اذ
 في قولهم جميعا وقال ابو بكر الخفاف لو ان رجلا وصى بعبد لرجل وخدمته لا خير فقبضه على صاحب
 الخدمة فان مرض العبد مرضا لا يمكن له الخدمة من مائة او علة فانفقته على صاحب الخدمة فان كان
 مرضا رجلى برؤاه قال الفقهاء على صاحب الخدمة ولو ان رجلا اعطى عبدا مائة او وصية لم يجب
 عليه نفقة ولو ان رجلا وصى لرجل بدين هذه الخدمة والخدمة لا جز فان بقيت من الثلث شي فانفقته
 له خليفته في مال الميت وان كان قد استخرف الثلث كان من النفقة علىهما على قدر قيمة ما اصاب
 كل واحد منهما هكذا قال الحسن بن زبادة ولو اوصى بدين من مائة لرجل وليس له اخذها فالتخلص على
 صاحب الدين ولو اوصى بدين من مائة لرجل وبالمحصنة لآخر فانفقته له اخذها الرجاء على صاحب
 الدين وهو في محرم من الحسن لو اوصى بشاة مذبوحة لرجل وللجدة مالا اخر فانفقته عليه فان
 كانت الشاة حية فاجوز الدار على صاحب الدين خاصة واخر استلج عليها جميعا لان التذكية
 للرجل خاصة لا لغيره فان لم يقبض لصاحب الجدة وسئل ابو القاسم عن رجل اوصى بثلاث
 له للشيعة ومجتي الى رسول الله صلى الله عليه وآله عبد المقيمين بذلك اذا فمن الشيعة ومجتي الى رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال اما في الحقيقة فكل مسلم من الشيعة ومجتي الى رسول الله صلى الله عليه وآله لا يصلح
 له التذكية الا ذلك واما ما يقع عليه الوهم فيما اراد الوصي فان مراد الناس بجوف ذبا لميل اليهم مؤ
 سمين بذلك دون جرحهم والقياس فيها ان الوصية باطلة اذا كانوا لا يحرصون ولا الاستحسان يكون
 لفقير امينهم فيا شاع على انما قال الفقهاء فعندى ان هذا لا يشبهه الا انما لان النبي يدل على الخا
 جة وهذا اللفظ لا يدل على الحاجة فالوصية باطلة ان كانوا لا يحرصون وسئل عن رجل دفع
 الى ابنته حبيب رخصته وقال ان فقت انا فاحم عمر فقري بنتي وحفدة في خمسة دراهم
 كذا واشترى بالباقى حنطة ونفذ في ثمنها قال اما الحسن لها فلا يجوز وينظر الى الفقر الذي الوصي
 لعمارة فان كان يحتاج الى العمارة للخصيص لا لغيره عمر بقدر ذلك والباقي يصدق به على
 الفقراء وان كان امر بعمارة فضل على الحاجة التي لا بد منها فوصيته باطلة وسئل عن رجل
 قال ابرأك جميع عرقاي وكل شئهم بلسانه ولم يتوهم ولا نوى واحدا منهم بقلبه هل يبرأ
 عن ماواه فان محمد بن عفا قال لا يبرأ قال فمؤ كذا روى محمد بن عفا لان الابن
 احق اوجبة لعزمايه ولا يجوز انجاب المحقوق الا بقدر ما عايناهم وسئل عن رجل اوصى
 بان يدفع الى فلان دراهم ليشترى بها الاسارى فمات ذلك الرجل قبل موت الوصي قال يرفع ذلك
 الى الحاكم ليتولى الامر الى اخير من الناس حتى يدفع ذلك وقال ابو القاسم حكى عن ابراهيم

وصيت

سام
وصي
لغير

بن ابي صالح قال في الوصية اذا ادعى على الميت شيئا لا يقدر على اتيانه ان الحاكم يحول عنه الوصية
 وصورة محمد بن الحسن وسئل عن رجل كتب وصيته وقال اريد ان ابيع هذا الكتاب
 قال ينفذ الوصية قال يصره وسئل عن رجل اوصى لرجل من ذرية ابيه فمات الوصي
 وهو سلا ووطنه بلاد اخرى بثلث ماله من المساكين قال يعطى ثلث ماله في المساكين قال يعطى
 ثلث ماله الى المساكين هل يلاذه ووطنه قال يعطى مساكين اهل بلده التي مات بها حاكمه وسئل
 ابو بكر عن رجل اوصى بان يكف عنه ثوب كذا او يدفعه موضع كذا قال الوصية في الكف وموضع
 الغير باطلة وسئل عن رجل اوصى بوصية ثم جازى قال محمد بن عفا ان يطبق عليه الخوف حتى يبلغ سبعة
 اشهر فوصيته باطلة وان افاق قبل ذلك لم يحكمه فيها اوصى على كاله وروى عنه انه قال
 ان افاق قبل سنة كان كانه كان صحيحا وروى عن ابن يوسف انه وقف بينهما شهران وسئل
 ابو بكر عن امرأة اوصت الى زوجها وامرت به ان يحققها من مهرها الذي لها عليه قال وصيتها
 لا تكفيها باطلة قبله اذ لم يكن لها مال على تركها قال بيت المال فقبله لا يجب على الزوج
 قال لا فعله هذا اختلف قال اما بين عليا فليس فيه اختلف قال الفقهاء يعني ليس فيه اختلاف في
 واجبات الظاهرة والكبرى وحلف بن ابيوب ان الكفر على الزوج مع منزلة الكسوف وروى عن
 محمد ان الكفن لا يجب على الزوج ويقول ابن يوسف ناخذة وسئل ابو بكر عن رجل
 اوصى بان يباع جملان في جماله وينفذ وصاياه فباع الوصي الجملين في الجمال وقال المشتري ان يخذ
 الجملين جميعا عينا فاراد المشتري رده فقال له الجمال دعه خضومة الوصي واحمل الجملين من وخذ
 من جملك ابعا شئت ففعل ثم ظهر ان الجمال اموال كان صحيحا والذي اخذ من الجمال هو الميت
 فاراد رده قال علي المشتري ان يثبت العيب عند الحاكم ذبا من الحاكم برده عليه وليس له على
 الوصي سبيل قبل له لم جاز السبع مع الجمال ولم يكن الجمل بعينه قال لان هذا منزلة العبة بالجوهر
 والبيعة بالجوهر انما يصح انما يصح عند القبض وسئل ابو بكر عن رجل باع شاة من مال
 الميت ثم طلب منه باكثر مما باع قال يتطرق في ذلك اثنان اهل البصر والامانة فان اذ لك فتمت
 لم ينفذ الى زيادة من زيد قبله فان كان بالمزايدة يشتري باكثر وفي السوف يشتري يا فل
 قال يجب على الوصي دفع ما يبيع على المزايدة ولكن يرى ذلك اهل البصر والفقهاء اهل الامانة
 منهم فان اجتمع على ذلك رجلان اعتمد الوصي على قولهما وسئل عن رجل اوصى الى رجل
 ووصى بوصايا ثم برى من مرضه فباع بثلث عشر ميسين فمضى فقوله اوصى فكان
 بقوله ثم وسوف الى ان مات فادعى الاول انه وصية قال ان شهدت له بذلك الشهود العادل
 سوى اصحاب الوصايا فهو وصية وينفذ وصاياه الحايضة ثلثه ان لم يكن اشترطه وصيته ان من مرضه
 وسئل ابو بكر عن امرأة اوصت بوصايا وارث زوجها بافاد وصاياه ولها صبغة اري بيعها
 لا فاد وصاياه ولا يخذ الوصي لها مشرا بواله ان يقومها على نفسه وينفذ وصاياه قال ينبغي له ان
 يقومها ويستقصي ثمنه تقويمها حتى يقال ليس فيها شئ من العفن ثم يبيعها انسان وسئل ابيه

ثم يشترط منه فينفذ رصاها من مال نفسه **وسئل** عن رجل مات في يوم سبيل الرد
عن الثلج ولم يحمل المحسنون جنازة لها شيئا جازا أحد الوصيين الجاهل حتى حملوا إلى المقبر
والوصي الآخر حاضر ولم ينص له شيئا أو استأجرهم بحجر الورثة والوصيان جميعا ساكتان
قال في الاستحسان جازية من جميع المال وهو بمنزلة شتر الكفن ولو كان الميت أوصى بأن
يتصدق بالحنطة على الفقراء قبل دفع الجبارة ففعل أحد الوصيين قال إن كانت الحنطة في ملك الوصي
جاء دفعه وليس لأخر أن يمنع وإن لم يكن له ملكه فالحنطة للمشتري ويصير صدقة عن
نفسه وأخذ في هذا قول ابن حنبل ومحمد وقال أبو نصر إذا أوصى الرجل لرجل آخر بقصه آخر
جاءت الوصية قبله وإن كان في قلعه ضرر قال ينظر إن كانت الحنطة أكثر قيمة من القصر
يقال لصاحب الحنطة أضمن قيمة القصر وإن كان القصر أكثر قيمة يقال لأضمن قيمة الحنطة وشبهه
بجاجة بلعت لؤلؤة أسنان ينظر أيها أكثر قيمة فيخرج من لأخر قيمة ماله **وسئل** عن رجل
عن مريض أوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه وأشار برأيه ويجزو الله أنه يعجز
قال وصيته عندنا جازية ولا يجوز عدا أصحابنا وذكريا أبي محمد الهروي مات وأوصى بأن
يباع من كتبه ما كان خارجا عن العلم ويوقف كتبه العلم وفيها كتب الكلام فكتبوا
إلى أبي القاسم أنه خرج إلى كتب الكلام هل هو من العلم حتى يوقف مع كتب العلم فأجاب
بأنه يباع كتب الكلام لأنه خارج عن العلم **وسئل** أبو بكر عن رجل أوصى بأن يشترى
بكذا وكذا درهما عبده ويعتق عنه وعنده عبيد الخجون أن يعتق من العبيد الذين عنده
قال لا يجوز وإن أوصى بكذا وكذا حنطة ويصرف على المساكين وعنده حنطة الخجون أن ينفق
في الحنطة التي عنده **وسئل** أبو القاسم عن رجل أوصى بأن يشترى خبز أو حنطة و
يتصدق به على الفقراء على من يجب أجر الجاهلين الذين يحملون الحنطة ولا يجوز قال إذا لم يكن أوصى
الميت فحله إلى من يوضع يتبع الوصي أن يشتري من رجل آخر ثم يدفع إليه ذلك على
وجه الصدقة وإن كانت الميت أوصى بأن يحمل إلى المساجد قال الأجرة في مال الميت **وسئل**
عن رجل أوصى يعتق عبيد لهم له وأوصى لم يصله وللعبيد مناع وكسوة كسائم صا
جهم ومناع ومهم لهم غير المولى هل يكون للعبيد من ذلك المناع شيء قال لا يكون للعبيد من
ذلك المناع شيء إلا ما يورث عوراثهم **وسئل** عن رجل أعطوا ابن فلان فلان خمسة دراهم
لأنه أكلت من ماله شيئا فإن لم يجدوه فأعطوا ورثته فإن لم يجدوا أحدًا فتصدقوا عنه فوجدوا
أمة ابنت فلان ولم يجد غيرها ما يصنع بهذه الخمسة قال أبو القاسم إذا عتق المرأة قبل المتوفى
مهرها ولم يعرف وأرثها دفع إليها وإن لم تدعي المهر وأدعت أن زوجها ولد أو دفع إليها
الثلث وإن لم تكن لم يكن له ولد دفع إليها الربع **وسئل** أبو القاسم عن رجل قال لا جنة استاجر
فلانا حتى ينفذ وصيتي أبيع هذا وصيا قال نعم **وسئل** عن رجل كان له على رجل دين فهدى
الطالب إذا مات أمانة بدين من ذلك الدين قال يجوز فيكون وصيته من الطالب وهو بمنزلة قوله

لا

إن دخلت الدار فأنف بدين مما لي عليك **وسئل** عن رجل يعطي بعض أولاده شيئا
دون الباقيين قال إن كان يفعل ذلك لزيادة بده فلا بأس بذلك قيل فإن كانوا في البر سوا قال لا
يبغي أن يفعل ذلك قبله إرث إن كان له ذلك فاسق قال لا ينبغي له أن يعطيهم شيئا لأنه لا
ذلك إغاثة على العصبية **وسئل** عن رجل أوصى بأن يعطي قبرة ويضرب على قبره
قبرة قال الوصية باطلة قبل إرث إن أوصى بأن يدفع إلى ابنه شيئا ليقبره على قبره الفراق قال
الوصية باطلة **وسئل** عن رجل أوصى بأن يعطي من كفاة صلواته ولأولاده وهم غير
ورثته هل يعطي كما أمر أو لا قال لا يعطي كما أمر ولا يجوز عن الكفاة وهذا بمنزلة رجل
قال لرجل أحميه أعتق من ثري عن كفاة لم يبي فانه يعتق ولا يعتق ولا يجوز عن
الكفاة **وسئل** عن رجل أوصى له أوصيت لك نفسك أو بوقفتك قال يصير قد
تراه ولو قال أوصيت لك يعتقك لم يصير مدبرا قال الفقهاء لأنه إذا قال أوصيت نفسك
فانه يعتق بالموت وإذا قال يعتقك فباحتاج إلى عتق الورثة فبأنه خرج عتقه عن الموت
وسئل عن رجل أوصى بأن يشترى ثلث ماله عبد ابنا وكذا درهما وله وصيان
وأحد الوصيين عبد وقيمة أكثر مما سمي الخجون الوصي الثاني أن يشترى ما عبد صاحبه ما سمي به
المريض من الثمن فلا إن كان فوض لأن كل واحد منهما أن ينفق في ذلك فشر أحد الوصيين من صاحبه
جابر وإن لم يكن فوض إلى كل واحد منهما قال الوجه فيه أن يسعة من رجل وسيله الله ثم يشترى
بأن جميع ذلك الميت **وسئل** عن ميت أوصى بوصايا ووقف وصايا هل يجوز للوصي أن يعطي
مردا ولدته وامرأته وأخته وقد كان الميت هو موصع على الوصي يعطي حيث شاء وأبى شاء
فإذا كانوا فقرا أعطاهم لغيرهم وهو وقف على الفقراء الأجر **وسئل** عن رجل أوصى إلى
رجل بكذا وصايا فأوصى بأن يعتق أمته بعد ما خدعت ابنته سبين فإذا أوصى أن يشترى
بكذا وكذا وكذا حيلة قال لا يجوز أن يشترى الوصي بها ولا غيره وهي باقية على ملك الميت مهلة
إلى وقت إفاذ عتقها **وسئل** أبو جعفر عن رجل كتب صدقة وصيته وقال لا يشهدوا شهودا
لما فيه ولم يقرأ عليهم قال أقامني فقلت ما هذا المستد من فلا يجوز له أن يعلم الشهود ما فيه وفي قول
نصم يجوز فيه كان يأخذ على واحد قال وكذا عتق من واحد حين كتب وصيته وحضر هناك
عدول فقرأ عليهم وكتبوا شهادتهم ثم دخل بعض المشايخ فأمروا بأن يكتب شهادته ولم يقرأ
عليه وحكي عن نصرته أن كان يخدمه وقال نصير قال المريض لرجل أقتض بوني صار وصيا في
قول إن حيلة وفي قول محمد لا يصير وصيا ما لم يقل اقتض بوني وأنفذ وصاياه **وسئل**
أبراهيم بن يوسف عن رجل أوصى للفقراء أهل الخ قال لا فضل لأن الخجون الخ وإن هو أعطى في كوة الخ
جاءه وإن أوصى بأن يتصدق به عنزة أقام فلا بأس بأن يتصدق في يوم واحد ورؤى عن
هشام عن محمد بن رجل قال أوصيت بثلث مالي لله عز وجل قال في حيلة الوصية باطلة وقال
محمد بن جابر يعني بصرف إلى وجوه البر ولو قال لعبده أن كنه فانه لا يعتق بقوله في حيلة

أكثر

أمر رجلاً بأن يصدق بئس ماله ودفع إليه المال فنصدق الولي على ابنه وابنه خبر
قال يجوز بلا اختلاف وهو خلاف البيع لأن البيع مبادلة والتبعية في المبادلة جارية ولا
يصدق الصدقة وسبيل عز وجل قال أو صدق بالخير عشرة أفقر هل يصح هذه الوصية
قال إن كانت وصية في معة بعينها ليدفع فيها الموقوف في هذه الوصية جارية لا حق في الصدقة
في المنة عمارة للمنة قبل فإن الوصي بأن يصدق عشرة أفقر قد فيها السبيل والفقير
ولم يبين في أي المقابر قال الوصية باطلة لأنها لا تنفع لأقاربهم بعينهم وسبيل عز وجل
مات وأوصى إلى ابنها وزوجها بوضار ما من عني وصلة وعز ذلك وترك صبيعة وثلاثة
خلفاً وترك ابنين صغيرين وأنتشر صغر بنين فقال الزوج أنا أفقر وصيتها من خالص مالي ولا
أبيع الشئ والحلي أن أبت لوفقة جازت الوصية وأخرج الوصي من ذلك أو قال أن أفقر هذه الوصية
صاناً ماله بامر الوصي الآخر فما كان من صلات وما يحتاج إليها إلى ستر أسوأ فإن فعل من ذلك على
أن يرجع به في التركة كان ذلك شيئاً في تركته المتوفاه وإن فعل ذلك على أن لا يرجع لم يكن الوصية
وصية وما أوجب إليه من الصدقة غير شئ أو لا يجوز في الوصية بوجه من الوجوه وإن أحياها
أن يفي ذلك لولده وينفذ الوصية وأنه يجب مالا لصغار ثم يبيع الوصيان مقدار الوصية من بعد
ويستثنى الأب بعد التسليم ذلك للصغار ثم ينفذ منه ذلك المال للبائع الثاني في قبضة الوصيان
من غير الصبيعة فينفذ أن به الوصية وسبيل عز وجل قالت لزوجها أو لرجل أخوتي مرضها
أجعلك إن هذه كالأولاد زوجي حتى يجعلوني في حل هل يجب لهم ذلك وكيف يجب إن لم يجب الورثة
إلى ذلك قال إن فعلوا ثم أمروا أن يؤدوا ذلك يقال للورثة أفقر والأولاد الزوج بئس فإن أفقر واستثنى
نظر إلى قيمة الدار غير مفعول من قيمتها مقدار ما أقروا به لم يطلبوا الورثة ما باقي فإن كان يخرج من
الثالث بيعت منهم أو من أصحاب خواص الحقوق الواجبة قبلها فإن أبوا الشراء أو الصلح أعطوا ما أفقر
به الورثة وإن ادعى أولاد الزوج أكثر من ذلك خلف لهم ورثة المواة على العليم قال أبو عبد الله الثلج
سمعت الحسن بن مالك يذكر عن أبي يوسف أنه قال الوصية أول مرة غلط والثاني جارية وذكر
عن غيره أنه قال والثالث سقة وقال محمد بن مالك البجلي لو كان الوصي عمر بن الخطاب لم يخرج من الثمار
وروى الحسن بن زياد هكذا أو قال سمعت بشير بن الوليد يقول ما جاني وصي فيه خير فقد حسبن
سنة أو أكثره وروى عن أبي مطيع أنه قال أنا أفقر من ثلثه وعشرين سنة فأرأيت عملاً عادلاً
في مال ابن أخيه وسبيل يضر بن يحيى عن رجل قال لرجل كذا حاجة درهم على أن يكون وصي
قال لا حاجة باطلة والمائة وصية جارية وهي وصي وبه نأخذ وسبيل عن علي بن عيسى
دعيت وقد تركت وقفاً لصالح الورثة الغرماء قال لا يسمع منهم ذلك وسبيل أبو بكر عن ابن عباس
بأن لم يسمعهم لم يكن لهم وصي من أن الحاجم جعل فيها الأيتام فأجاز القيم ذلك البيع قال يجوز
البيع ذلك استخفافاً إن كان البيع قايماً وسبيل عن رجل أوصى لرجل بعة كرمه ففعل ذلك
فقال له وأولادك وحطت فمرة قال يدخل ذلك كله في الوصية لأن ذلك كله في غلة الكرم الذي أنه

أوصى بغير العزم معاملة كان الورث ويحبب الكرم منها كما يكون المنة وسبيل عز وجل
عن أبي ثعلبة بن جندب قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إن أحدكم قال برفع إلى الحاضر حتى يأمر فإن لم يجد الحاضر كفته كفتاً وسطاه وسبيل عز
رجل له عبيد فمات الرجل وأوصى بعينهم وسماهم ثم إن أحد العبيد ادعى أنه ابن له لم يثبت ثم أقتر
بعد ذلك أنه كان عبد الله ثم ادعى بعد ذلك وأقام البينة على أن ابن له لم يثبت ثم أقتر
الورثة البينة على أنه ابن له كان ابناً للميت لم يقبل منه البينة وسبيل عز وجل الطعام عند أهل
المصيبة ولا كل عندهم هل يكره قال حل الطعام إلى أهل المصيبة في إتيان المصيبة غير مكره ولا يسمع
لحماز ميتهم من اتخاذ ما يقوتهم والحمل يوم الثالث إذا جتمع التوائخ مكره لأن الغاية على الإثم
وسبيل عز وجل أوصى إلى رجل وقال له بالفارسية ذه تبيع را حاكمه كن فأعطى الوصي كل بيتهم
من الكرباس مقدار ما يتخذ به ثوباً هل يجب به قال هذه الكلمة يقع على المحيط وقال الحسن بن
مطيع سالت يسر بن عباد عن الوصي إذا ألقاه الفاضل قال أفقر إن حقيقته يحل الفاضل معه
غيره وأبو يوسف يقول يخرج منه وهو القياس لأن أباه لو كان حياً وخيف عليه ماله أخرج من يده
قال الوصي أوله وسبيل أبو بكر عن رجل أوصى بأن يحمل بعد موته إلى موضع كذا ويدفن هناك
وسبيل هناك رباط من ثلث ماله فأتى ولم يحمل إلى هناك هل يبطل وصيته بالرباط قال وصيته بالرباط
جارية ووصيته لحمله بعد موته إلى موضع آخر باطلة لأنه ليس فيه قرينة ولا فائدة ولا حمله الوص
حتى فهو ضامن لهما أفقر حمله قال القبيصة يعني إذا حمله يجر أذن الورثة وسبيل أبو جعفر
عن رجل أوصى بمرضيه وقال إلى كذا جامع أهل شهر رمضان نهاراً فاسكروا الفقهاء ما
يجب عليكم فافعلوا ما أذن من الخبز قال إن كانت قيمة زينة يخرج من ثلث ماله مع سائر
سائر وصاياه اعتقت عنه رقبته واطمأنت عنه نصف صاع من حنطة أيضاً وإن كانت قيمة الرقبة
لا يخرج من ثلث ماله إلى الورثة إجازة الوصية أطمأنت عنه ستون مسكياً لكن مسكين مدين من حنطة
وقد ير أيضاً مسكين آخر يخرج ذلك من ثلث ماله وسبيل أبو القاسم عن رجل أوصى وقال في
وصيته أرادني على شئاً فإني أن يفعل فعل أصبح هذا القول أمراً قال مشائخنا يقولون هذا
كلام باطل وقال يضر يقول وهو جاري وصار كأنه يقول ما رأي الوصي شئاً لم يفعل ففعله
وسبيل عز وجل قيم رباطه يحضر الشهود واحتاج إلى عمارة الرباط فقامت المطوعة أو غيرهم
بأغانيه ذلك هل يسمع للقيم أن يطعمهم في غلة الرباط قال إن احتسبوا في المحونة وأكلوا
من أموالهم لم يسمع لهم أن يطعمهم من ذلك فإن لم يقوموا في ذلك أباطعهم وسعة ذلك أن
أرأيت أن استعمل القيم فضل الغلة في حوائج نفسه على أن يردده إذا احتاج إلى المنة قال لا
يفعل ذلك ويمنه غايه الشئ قال ففعل ذلك ثم أنفق فيه وجوه أن ذلك سرية مما
وجب عليه أرأيت أن أفرض فضل الغلة لباغ عند الحاجة وذلك آخر الغلة من أمثالها

مكرر

عنده قال رجوت ان يكون ذلك فاستغاده وسبيل عن جلد عامل من السلطان فان واوحي
بان يطعم الفقراء البكور هذا خلا لا للذي احذته قال ان كان هذا فخطبنا له فلا بأس به وان كان غير
مخطط لم يخز اخذوا دألعلم انه مال غيره فاما اذا لم يعلم انه من مال غيره فلهو حلال حتى
يتبين قال الفقيه ان كان مخططا في قول ابي يوسف ومحمد فهو على ملك صاحبه لا يجوز اكله
الا ان اخذه لبيدة على صاحبه وفي قول ابي حنيفة حرام المال كله بالخط والجور لا جذا ان ياخذ اذا كان
منه بقية قال الميث عقدا ما يرصني به خصماؤه وقار مشام سالت محمد بن الحسن عن فقير امره ان يكتسب
مساكين مسيرهم فكشوا ودفعوا المسكين اليهم فمات بعضهم وقد اخرجوا الدراهم على عديدهم
قال ان كان يعطي ذلك ورثته اذا كان اسمه قد دفع قد دفع قبل الموت ولو ان خلا لوصي بان يطعم
عنه عشرة مساكين عن كفارة البهيم فعدي الوصي عشرة فماتوا قال محمد بن عدي ونعشني عنهم
ولا ضمان على الوصي قال الفقيه وسوحت الفقيه ابا جعفر قال روي عن علي بن حشرم انه قال اجبتنا
يا يوسف انه صغري وذلك انه لما مات ابي فلان الوصي يعطيني كل يوم ثلثي درهم فاجبت ابا يوسف
فقلت له انه لا يكفيني فدعا ابو يوسف الوصي وامره بان يعطيني كل يوم درهماء ثم روي ابو يوسف
با سنده عن شريح انه قال استيعوا على البناء اموالهم فان ما توافروا اكلوا اموالهم وان عايشوا فمسير
زقيم الله بفضلهم قال الفقيه وسوحت محمد بن الفضل قال سمعت محمد بن جعفر قال سمعت ابراهيم بن
يوسف قال سمعت ابا يوسف قال رجل قال لبردي الا شتر ووصية لفلان او قال لبردي الا شتر لفلان فباع
لبردي واشترى لبردي اخر اشترى فلا وصية له وكذلك اذا قال عبدي الا عجمي لفلان او قال عبدي
الستدي لفلان فباع عبده ثم اشترى عبدا اخر اعجميا وسيد فاعلا وصية له وكذلك اذا لم يكن له
عبدا فاشترى وكذلك اذا قال عبدي الحسان لفلان وصية واذا قال عبدي لفلان او قال لبردي
لفلان ولا نصف الى شي ولو ستمهم شي فهذا يدخل فيه ما كان في ملكه وما يستفده قبل الموت
وكل شي ستمه فان كان يشبه الى شي لم يكن الوصية الا في ذلك بعينه ولا يدخل في ذلك الا شفاذ
فان لما كان يشبه الى شي فالوصية فيما عنده وفيما استفاد وهذا سناد قال ابراهيم وسالت الحسن
بن زياد عن رجل دفع الى رجل درهم وقال هذا لفلان فادامته فادفعه اليه فمات هل يقع هذا
ان يدفعه اليه قال نعم قلت له فاذا لم يقبل عن له هل تسعه ان يدفع اليه اذ مات الامر قال ابراهيم
بن يوسف اذا مات الرجل ولم يترك شيئا يتبعي ان يسأل من الناس مقدار ثوب واحد ولو انه ترك ثوبا
واحد او فانة يحقن في ذلك الثوب ولا يطلب من الناس زيادة رجلا كان الميت او امرأة ولا امانة الرجل
يعر وصية وكان ماله قبل فانة يحقن في ثوب واحد قال الفقيه هذا مقل ابراهيم بن يوسف وقال غيره ببقية
هذه المنة اثواب وهو قول محمد بن سلمة وغيره وعلى الفرائس حسن ما بها فاعلوا ولا ضمان عليهم وسبيل
ابا القسم عن وصي باع صبعة اليهم من رجل ففليس يعلم انه لا يملكها اذا ختمها هل يجوز بعد البيع قال ان كان
هذا مع رغبة الخلق العاقل المستتر في ثلثه ايام
ان رجلا اوصى لفقير آخر ثلث ماله والوصي رجلا اخر فمات ذلك رجلا فقرا له منه احيى

فانه يدفع اليه وصيته كل واحد منهما اذا كان ما بين درهم او اكثر ولو كان مائة مائة ولو ان
رجل اوصى بخلعة ثياب لرجل فان اثاروا جروا تدفع غلتها فان اراد الموصي له ان يسكنها فهو بنفسه
كان وكان ابو بكر بن ابي سعيد يقول لسر له ذلك وهكذا كان يقول ابو القاسم وكان ابو بكر بن ابي سعيد
كان في عام فتمسك ابو القاسم عن هذه المسئلة قال لسر له ان يسكن وقلت اناله ان يسكن
وكان الكلام في ان يندى الجوز بيني وبين ابن القسم ولم يكن باي بشي حتى دخل ابو بكر بن ابي سعيد
وكان فيهما فسمي الله فقال له لسر له ذلك فقلت له فقال لا نالوا طلقا له السكنى فترقا ظهر علي
الميت دين ولا فمكتنا ان يصرو شيئا الى دينه ولو ظهر من صرفت العلة الى دينه قال فتعلق ابو
القاسم هذه الوصية وقال الجوزي هذا على لسانه فقلت له ان يسكن الجوز عن هذه اقال الدين
عن موجود فلا اعتبار بالتوهم الا ترى انه ينفذ وصاياه وان كان ينفذ ظهور الدين و
سبب الوصية عن رجل اوصى بان يخرج ثلث ماله لثلاثة واهل بيته وهم لا ينفذون هذا الجوز
هذه الوصية قال الوصية جائزة وان كان لا ينفذون مخرجها الى اهل الحاجة وان كان لا ينفذون
فسميت على رؤسهم قال الحسن بن ابي داود في رجل فقال اوصيت لفلان ثلث مال وهو الف درهم
فاذا التلث اكثر قال له التلث بالغا ما بلغ وكذلك لو قال اوصيت لفلان نصفي من هذا الف درهم
التلث فاذا له النصف منها فلما ان التلث ان خرج من التلث وان قال اوصيت لفلان بالف درهم وهو
عشر فان لم يكن له الا الف سوا كان العشر اقل او اكثر ولو اخرج كسيرا فقال اوصيت لفلان
جميع ما في هذا الكيس وهو الف درهم فنظروا ذاقه الف درهم قالوا ان كل ما في الكيس لفلان
فخرج من التلث وكذلك لو وجد ما في الكيس ذاقه الف درهم او غدا ان يكون الموصي له ان يخرج
من التلث وكان قوله الف درهم حسو ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم وهي جميع ما في هذا
الكيس وكان في الكيس اكثر من الف لم يكن له الا الف وان كان في الكيس ذاقه الف درهم وليس
فيه درهم كان الموصي له الف درهم وان قال اوصيت لفلان جميع ما في هذا الكيس خمس
ما به او بالف وهو نصف ما في هذا الكيس فوجدوا في الكيس ثلثة الاف كانت له وان كانت فيه الف
كانت الف له وان لم يكن فيه الا خمس ما به كان له ذلك ولا يراذ عليها وان كان في الكيس ذاقه
او جواهره وليس فيه درهم لم يكن الموصي له شئ قال القتيبي وعان قبا بن حنيفة وان
يوسف يعني ان يعطى مقدار الف درهم من ذلك الاستثناء عن جنسه كما يرد عده ما به ولو قال او
صيت لفلان جميع ما في هذا البيت وهو كثر طعام فوجد فيه اكثر من كذا ووجد فيه حنطة
ونعير كان ذلك كله الموصي له بعد ان يخرج من التلث ولو وهب لرجل كسيرا فيه درهم
فقال جميع ما في هذا الكيس لكونه الف درهم وذقته اليه فاذا هو اكثر من الف او فيه دينار
كان الكيس وما فيه للموهوب له وقال ابو نصر اذا اوصى الرجل بهذه العقر لفلان لم يكن لفلان
ثمة ان يدفعوا قيمتها وان قال هي للمساكين كان لثمة ان ينفذوا بقيمتها قال القتيبي فيه
فاخذ لا الوصية اذا كانت لساكن بعينه فحتاج الى قبوله فاذا قيل الوصية فقد حلها وليس

الموتى ان يعيدوا بركة والوصية للفقر لان الخراج الى قبول احدى وانما قصد به الميت الفقة
وتكون ذلك في رفع القيمة كما يكون انما رفع العين وسبيل ان يصر عن رجل اوصى بان يصدق
على كل فقير من بيتهم في السنة فقير له مملوك ابصر عن الفقير وعلى مملوكه قال
الان يكون على الجسد من وسبيل ان يصر عن رجل اوصى بان يصدق له بمدة الا ان يضعه ويوقف
على المساكين فلم يوجد هناك ضبعة فقير هل يجوز ان يصر في مائة المسكين او يصر
في مائة اخرى ان ائلف اوصى هذه الالف ان يصر في مائة ان جعل الميت مائة من اسلح
في السبيل يكون الوصية هو المولى كالمساحة او يوصى الى غيره قال ليس الوصية الى صرف المال
الذي امر الميت ان يصر به الضبعة للوقف الى مائة المسكين ولا الى غيره امره ولكن يصر في
كل امر في الموضع الذي سمي فان لم يوجد في ذلك الموضع اشترى في اقرب الموضع الى الذي
سمي يوقف على ما سمي واذا ائلف الموصي المال عند وفاته ويصر في به الضبعة وانه اسلح
الذي امر به ولا يجوز ان يصر في استعمال ذلك اسلح غيره وسبيل ان يصر عن رجل اوصى
بان يصدق في سنة ومائة على فقير الخراج يجوز ان يصدق على غيره من الفقير قال يجوز على
ما قال ابو بصير عن رجل اوصى بان يصدق في كل سنة مائة فقير او مائة فقير ان يصدق على غيره من
الفقر او قال زفر لا يجوز وسبيل ان يصر عن رجل اوصى بان يصر في ربعه فقير حنيفة مائة
درهم فيصدق على المساكين في حنيفة الحنيفة حتى صار ربعه فقير ابي سبيح درهمه في المسئلة
طريقا اخر بان يصر في مائة الا ان يعجز الفقير او الاكثر ان يجد فقير من على المساكين ويجعل
كان الوصية غايه درهم الا ان يصر في ربعه الفقير لم يصر في مائة من درهم لم يصر في مائة مقدار
عشر من فقير او طريق اخر ان الفاضل يصر في الورثة قال اهكدا روى عن ابي بصير وسبيل ان يصر
اوصى بثلث ماله لا عمل ابصر هل يجوز ان يصر في المسكين او يصر في المسكين قال يجوز ان يصر في المسكين
ولا يجوز على سراج المسكين او اسوا كان في شهر رمضان او غيره وكان يصر في المسكين
وسبيل ان يصر عن رجل اوصى فقال اعنقوا عني عبدا واه عبدا واحدا هل الوصية ان يعنقوا لك
العبد قال كان ابو عبد الله اقل من يقول ان قال اعنقوا عني عبدا فليوصي ان يعنق ذلك العبد
الذي الميت ولو قال اشترى عبدا فاعنقوه فكيف الوصية ان يعنقوا ذلك العبد لم يصر في عبدا
فيعنقوه ولو باع هذا العبد من اشترى فاعنقه جاز وكان ابو بصير يقول لم قال اعنقوا عني عبدا
او قال اشترى عني عبدا فاعنقوا فانه يجوز ان يعنقوا العبد الذي في ملكه وقت الموت قال ابو
بكر وكنت اميل الى قول ابي عبد الله انه لا يصر في قول ابي بصير وذلك انه كان في صدق
فخصت وصيته فامرني ان اكتب وصيته وكان في وصاياه بان يعنق عبيد وكان له عبد
حمار وكان يصر عنه فامرني ان اذكر له فقلت له اني كنت بشي على هذا حمار فلو رايت
ان يجعله مكان احد العبيد فقال لا يجزئك جعله في قول ابي بصير وعلمت ان الصواب ما
قال وروى عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

فاما الميت الى ذكر الخلفة عني على ابي بكر فكنيت عمن رضى الله عنه اسم عمر فلما
افان قال هل كنت اسم احد قال نعم اسم عمر قال فكيف لو كنت اسمك لكانت اهل ذلك
وروى محمد بن سلمة قال رايت ابا بصير بن حماد وكان يقال له نصر العربي وكان ياهدا ففانما ياهي
احد له قال ما احب الي نفسي فابصر فيك سبيله فاحفظها فقلت هات يا ابا بصير فقال اذا عني
في الطريق فلا يستعين احد اياي ان يعود نفسي المعاذير وان اردت التردد في الدنيا
والآخرة فعليك بطريقة هذين السبعين خلف بن ابي بصير في حديثه وانما عني بقوله لا
يستعين احد بعني اذ همت وروى عن عبد الله بن مسعود انه كان اذا مشى احدا خلفه ردة
و يقول هذا ذلك السابغ فتنة للشويع وهو كان خلف اذا مشى وانبعه انسان يقول انك خا
جة فان قال لي قصاها وان قال لا امض ثم مضى فهو

باب المتوارثين

محمد بن سلام عن رجل مات وترك ابنت عمر وابنت خال قال ان كان العم اب وامر او لا ب
فالمالك لابنت العم وان تركت ابنت خال وابنت ابي عم قال بعضهم المال لابنت الخال ولكن
اقول ابنت ابن العم او لا انها ابنت وارث قال الفقيه ان كان احدهما وولد عصبة او ولد
صاحب ورضعة والاخر ولد ذوى الارحام فالذي هو ولد العصبة او ولد صاحب الرضعة او الذي
من الذي هو ولد ذوى الارحام وسبيل ان يوصى عن رجل
ثم قال اب الزوج كالمراة اعطيت هذه الدار وهذه الحرم بمهرها فقال قيلت وهي بخر فاني
اب الزوج وترك ابنة وهذا اول ثبوت ابنت لا يرضى بذلك هل يجوز الحرم والدار ميراثا او
يكون كالمراة الابن قال ان كانت قيمة ذلك مثل الصدق او ما يتجاوز الناس في احد العقار بالصدق
وكان هو لار القوم الذين يتعارفون فيما بينهم احد العقار بالصدق جاز ذلك وصار العقار
لامراة الابن ولا شيء لابنت منها وسبيل ان يوصى عن رجل مات وترك ابنتين صغيرا وامراة
حاملة فطلب بعضهم فسمه الميراث كيف الحكم فيه قال للمراة من ميراثها خمسة اسهم
من ابنتين سهما والابن ابنتين ابنتين سبعة اسهم ويوقف اربعة عشر حتى يبين
حال الحمل لانه يحمل ان يكون له البطن علا من وروى عن بصير انه قال سالت الحسن عن
الورثة اذا ارادوا فسمه الميراث وامراة الميت حلت لها من الميراث ما في البطن قال قال ابو يوسف
مسك له نصيب ابن قال وانا اقول مسك نصيب ابنته وسبيل ان يوصى عن رجل مات وترك
ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطلبون النصيب من ذلك قال ان جعله لها في حال صغرها او جعل
بعد الحرة وسلم اليها فذلك لها اذا فعلت صحته وسبيل ان يوصى عن رجل مات وترك ذنبا
بالي على جميع تركته هل يكون الوارث حصما قال ابو بكر لا يكون الوارث حصما
اذا طلب العز ما لانه لا يرت شيئا وقال علي بن ابي بصير الوارث خصم ويقوم مقام الميت في الخصومة
قال الفقيه وبه نأخذ وسبيل ان يوصى عن رجل مات وترك له مائة درهم قال لا يرت منه

فَنَحِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ وَاللَّيْلَةَ عَلَيَّ عَافِيَتُهُ وَلَوْ كَانَ مَحْنُوقًا فَقَتْلُ مَوْتِهِ فَإِنَّهُ بَرٌّ
وَلَا يَنْتَبِهُ الْمَجْنُونُ إِلَّا بِأَنْ يَمُوتَ بِغَضَا الصَّلَاةِ وَالْحُجُوتِ لَيْسَ كَذَلِكَ هُوَ سَبِيلُ
عَنْ كَفْرِ الْمَيِّتِ قَالَ يُنْظَرُ إِلَى مِثْلِ نَبَاهِ الَّذِي كَانَ يَلْبَسُهُ ثُمَّ حَبُوتُهُ فَيَذَرُهَا إِلَى السَّوْفِ أَوْ
الْجُمُعَةِ أَوْ الْوَلَدِ الَّذِي كَانَ يَمُرُّ بِهِ فَيَلْبَسُهُ لَمْ يَكُنْ يَنْبِذُ الْبَذْلَةَ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّدِّيقُ رَضِيَ
عَنْهُ الْحَقُّ أَخْرَجَ إِلَى الْحَدِيدِ مِنْ أَمْتٍ قَالَ وَكَانَ زَمَانٌ لَمْ يَكُنْ سَعَةً هُوَ سَبِيلُ عَنْ عَلِيٍّ مَاتَ وَزَكَ
عَصَبَةً وَأَرَاهُ بَدَهَا غَزَلَ قَطِينٌ وَكَرَّاسٌ وَظَلَمَتْ الْعَصَبَةُ حَصَّتْهَا وَالْمَوَاتُ تَقُولُ هُوَ لَنْ هَلَّ لِلْعَصَبَةِ
فِيهِ نَصِيبٌ قَالَ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الشَّيْبَانِ أَصْلَهَا كَانَ مِنْ قَطِينِ الزَّوْجِ فَيَمُوتَانِ وَغَزَلَتْ وَنَصِيبٌ مِنْهُ
فَذَلِكَ كَلَّةُ الزَّوْجِ وَهُوَ مِيرَاثُهُ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ لِلْمَرَأَةِ فَذَلِكَ كَلَّةُ لَهَا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ كَيْفَ كَانَ
ثُمَّ الْأَصْلُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرَأَةِ إِنْ كَانَتْ حَيَّةً وَالْقَوْلُ قَوْلُ ذَرْبِهَا إِنْ كَانَتْ مَيِّتَةً هُوَ سَبِيلُ
أَبُو بَكْرٍ مَرَّةً أُخْرَى عَنْ عَلِيٍّ مَاتَ وَزَكَ امْرَأَةٌ وَوَرِثَتْهُ سَوَاهَا وَتَرَكَ غَزْلًا لَمْ يَكُنْ الْغَزْلُ قَالَ إِنْ
غَزَلَ الْقَطِينُ لَمْ يَكُنْ قَالَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ وَإِنْ وَقَعَتْ الْمَنَارَةُ فِي نَفْسِ الْقَطِينِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرَأَةِ أَوْ
نَحْنُ بَعْدَ مَوْتِهَا لَا تَرْتَجِلُ الْغَزْلُ الْقَطِينُ قَالَ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مُتَوَلِّدَةٌ مَا قَالُوا فِي كِتَابِ الْمَزَايِدِ إِذَا
خُتِلَقَا فِي الشَّرْطِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ بَيْتِ الْبَذْرِ وَإِنْ خُتِلَقَا فِي الْبَذْرِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَنَارَةِ لَا تَرْتَجِلُ الْبَذْرُ كَانَ
ثُمَّ يَدُهُ هُوَ سَبِيلُ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ أَرَاةٍ مَاتَتْ وَخَذَتْ رُوحَهَا نِيَابًا الْبَهَاءُ لَمْ يَدْرُهَا الْهَمُّ أَنْ يَكْفُوها
ثُمَّ الشَّيْبَانِ الَّتِي وَجَّهَ إِلَيْهَا الزَّوْجُ قَالَ فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ وَجَّهَ إِلَيْهَا هَدِيَّةً وَكَانَتْ تِلْكَ الشَّيْبَانِ كَفَرْنَ
مِثْلَهُمَا جَارَانِ أَنْ يَكْفُرَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ يَبْعَثُ إِلَيْهَا مِنْ مَهْرٍهَا وَلَمْ يَبْعَثْ إِلَيْهَا مِثْلًا فَذَلِكَ لِلزَّوْجِ وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَكْفُرَ فِيهِ إِلَّا بِرَضَى الزَّوْجِ هُوَ سَبِيلُ عَنْ أَرَاةٍ لَهَا رَضَى فَأَخَذَ ابْنَهَا فِي الْأَرْضِ مَجْدَةً فِي جَوْ
الْأُمِّ ثُمَّ مَاتَتْ الْأُمُّ وَتَرَكَتْ الْأَرْضَ بَيْنَ ابْنِهَا وَابْنَتِهَا وَخَذَ ابْنُهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مِثْلَ الْجَدِّ وَلَمْ
يَعْرِضْ الْأَخْتُ مِنْهُ شَيْئًا فَطَلَبَ الْأَخْتُ نَصِيبَهَا فَأَتَى الْأَخَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهَا شَيْئًا قَالَ إِنْ كَانَ الْأَخُ
يَتَكَلَّفُ اخْتِادَ الْجَدِّ يَجْعَلُ ابْنُ الْأَبِ قَوْلَهُ كَلَّةً وَهُوَ طَائِلٌ لَهَا وَلَهَا أَنْ تَمْنَعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَأْخُذَ
الْجَدِّ هُوَ مَوْضِعٌ مُشْتَرَكٌ هُوَ سَبِيلُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ
وَرِثَ الْمَالُ وَارْتَهَ وَوَصِيهِ هَلْ خَلَّ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ مِنْهُ أَدْبِيهِ مِنْ عَشْرِ عِلْمِ الْوَرِثَةِ قَالَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ
مِقْدَارَ حَقِّهِ هُوَ سَبِيلُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ
قَالَ لَا مِيرَاثَ لَهُ وَلَا يَصْلِي عَلَيْهِ أَحَدٌ أَوْ لَمْ يَدْرُ مَا هِيَ رَأْسُهُ وَلَمْ يَدْرُ مَا هِيَ قَبْلُ أَنْ تَخْرُجَ
بِقَوْلِهَا إِذَا خَرَجَ رَأْسُهُ فَيَأْخُذَ بِرَأْسِهِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ وَإِنْ قُطِعَ أَذُنُهُ
ثُمَّ خَرَجَ فَعَلَيْهِ خَمْسَةُ أَلْفِ دِينَارٍ هُوَ سَبِيلُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ
مِنْ ذَلِكَ وَمَاتَتْ هَلْ لَهَا مِيرَاثٌ وَالزَّوْجُ مَقْرَبٌ بِذَلِكَ قَالَ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنْ خَلَّ الدَّخْلُ فَخَالَهَا نَلَّ فَلَهُ الْمِيرَاثُ
وَكَاثَرُ عَلَيْهِ مَا فَعَلَهُ هُوَ سَبِيلُ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ أَرَاةٍ مَاتَتْ وَخَذَتْ رُوحَهَا نِيَابًا الْبَهَاءُ لَمْ يَدْرُهَا الْهَمُّ أَنْ يَكْفُوها
وَلَهَا مِيرَاثٌ يَكُونُ الشَّيْبَانِ قَالَ إِنْ وَصَّيَ الْوَلَدُ عَلَى الشَّيْبَانِ فَالْمِيرَاثُ مِيرَاثُ قَالَ الْفَقِيهُ وَعَنْهُ
أَنَّ الشَّيْبَانِ لَهَا مَا لَمْ تَقْرَأِ الْمَرَأَةُ أَنَّ الشَّيْبَانِ جَعَلَتْهَا مِثْلًا لِلنَّصِيبِ الْأَنْثِيِّ إِنْ تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْوَلَدُ مُقَادَرًا

مقدار

عَلَى سَبِيلِ أَوْخُوهُ فَيَسْتَكْتَلُهُ كَمَا لَيْلَهُ وَإِنْ شَاءَ سَتَطَفَّ عَلَيْهِ مَحْفَةٌ أَوْ حَقًّا لَمْ يَصِدْ لَيْسَ
لِلْوَلَدِ مَا لَمْ يَنْقُلْ هَذَا كَذَلِكَ هَذَا هُنَا حَيْثُ اخْتَلَفَ الشَّيْبَانِ قَبْلَ وَلَدْتِهَا كَانَ الشَّيْبَانِ عَلَى مِلْكِهَا
لَمْ يَخُولِ إِلَى الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ أَفْرَاقٍ بِالْهَيْكَلِ مِنْهَا وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ الشَّيْبَانِ الْبَذْرِ لَا تَرْتَجِلُ الْبَذْرُ لِمَا دَفَعْنَا إِلَيْهِ
صَارَ الْوَلَدُ مُسْتَحَقًّا وَصَارَ الشَّيْبَانُ مِثْلَ كَيْدِهِ فَيَسْتَكْتَلُ بِذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَتْهُ وَأَمَّا التَّوَرُّ عَلَيْهِ فَلَا
يَنْتَبِذُ لَهُ إِلَيْهِ إِلَّا تَرَى إِلَى مَا قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا أَفْرَقَ الرَّجُلُ أَنَّ مَا كَانَ قَاعِدًا عَلَى هَذَا السَّيَاطِ وَكَانَ
بِأَمْنٍ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ ذَلِكَ أَفْرَاقَ الْفَلَاحِ وَإِنْ قَالَ كَانَ فَلَا يَأْخُذُ بِشَاهِدِ الشَّوْبِ كَانَ أَفْرَاقًا مِنْهُ بِالشَّوْبِ
وَكَذَلِكَ هُنَا وَصَحَّ الصَّحِيحُ عَلَى الشَّيْبَانِ لَا يَكُونُ أَفْرَاقًا مِنْهَا بِأَنَّ الشَّيْبَانِ لِلنَّصِيبِ بِأَقْبِهِ عَلَى مِلْكِهَا
هُوَ سَبِيلُ أَبُو الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ
مَاتَ هَلْ لِلْمَرَأَةِ الْمَهْرُ وَالْمِيرَاثُ قَالَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ حَكْمٌ وَفَتْوَى أَمَّا الْحَكْمُ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْقَضَاءُ
قَرَارُهُ لِلْمَهْرِ وَالْمِيرَاثِ وَأَمَّا الْفَتْوَى فَإِنَّ كَانَتِ الْمَرَأَةُ عَرَفَتْ أَنَّهَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا كِتَابٌ لَمْ يَسْعَها
أَنْ يَأْخُذَ الْمَهْرَ وَالْمِيرَاثَ فَأَمَّا ابْنَتُهَا فَهِيَ سَعِيَّةٌ زَوْجُ الْمِيرَاثِ هُوَ سَبِيلُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَلِيٍّ
مَاتَ وَتَرَكَ طِفْلًا مَاتَ وَذَقِيقًا وَسَمْنًا قَالَ هُوَ مِيرَاثُ كَلَّةٍ فَإِنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ صَغِيرًا أَوْ فِيهِمْ
امْرَأَةٌ اسْتَحْسِنَتْ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْهَا بَيْنَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ ابْنٌ كَبِيرٌ أَخَذَ نَصِيبَهُ هُوَ سَبِيلُ أَبُو جَعْفَرٍ
عَنْ عَلِيٍّ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ عَارَاةً وَأَدْعَتْ الْمَرَأَةُ أَنَّهَا حَبْلِي قَالَ يَجِزُ الْمَرَأَةُ عَلَى أَرَاةٍ نَفَقَةٍ وَأَرَامَيْنِ
حَتَّى تَمُوتَ حَبْلِيهَا فَإِنْ وَقَفَتْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ عِلَامَاتِ الْحَمْلِ لَمْ يَكُنْ يَكْفُرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ عِلَامَاتِ الْحَمْلِ
فَمِيرَاثُهُ هُوَ سَبِيلُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ
بِرَضَى الْوَلَدِ وَكَبُرَ فَإِذَا الزَّوْجُ امْرَأَةٌ وَالزَّوْجُ رَجُلٌ قَالَ النِّكَاحُ عِنْدِي جَائِزٌ لَا تَرْتَجِلُ الْوَلَدُ
لَا مَرَأَةٌ تَزَوَّجَتْهُ أَوْ قَالَتِ الْمَرَأَةُ لِرَجُلٍ تَزَوَّجْتُكَ فَذَلِكَ جَائِزٌ فَكَذَلِكَ هُنَا عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ
أَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ جَائِزًا قَالَ الْفَقِيهُ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ أَنَّ الزَّوْجَ غُلَامٌ وَإِنَّ الزَّوْجَةَ جَارِيَةٌ خَارِ
وَلَوْ ظَهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ لَهَا مِيرَاثٌ إِذَا خَرَجَ الْغُلَامُ مَخْرَجَ الْقِسَادِ هُوَ سَبِيلُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَسَبِيلُ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ
شَيْئًا قَالَ إِنْ أَمْرَتْ ابْنَتُ بَنَاتِهِ ابْنُ الْعَمِّ قَالَ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا نَصِيبَانِ وَالسُّلْطَانُ أَخَذَ ظِلْمًا مِنَ الْقِسْمَيْنِ
فَقِيلَ لَهُ فَلَوْ مَاتَتِ الْمَرَأَةُ وَتَرَكَتْ رُوحًا وَوَعَمَةً أَوْ خَالََةً وَالزَّوْجُ مَقْرَبٌ فَيَا السُّلْطَانَ فَأَخَذَ نَصِيبَ
الْعَمَّةِ أَوْ الْخَالَاتِ قَالَ لَيْسَ لِلْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ شَيْءٌ وَالنَّصِيبُ الْبَاقِي لِلزَّوْجِ لَا تَرْتَجِلُ أَنْ يَقُولَ ابْنُ السُّلْطَانِ
أَخَذَ الْحَقَّ عَلَى فَوْزٍ زَيْدٍ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ يَدُهُ الْأَحْيَاءُ فَأَخَذَ ذَلِكَ أَكْبَرَ زَوْجٍ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ
لَا يَرْجِعُ فَكَذَلِكَ هَذَا وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ ه

الصلح

أَسْمَعِلُ مُحَمَّدًا قَالَ سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الْجَوْبَارِيَّ عَنْ سَيِّدِ الْوَلَدِ
عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِبَةَ قَالَ لَوْ أَنَّ صَالِحًا رَجُلًا عَلَى دِرَاهِمٍ عَزِيزَةً فَقَالَتْ لَهُ أَمَّا صَالِحٌ فَإِنْ جَازَ عَلَيْكَ مَا لَا
فَعَدَّوْهُ عَلَى قَبِيلَةٍ عَلَى ذَلِكَ فَلَمْ يَفْعَلْ عَنْهُ وَارَادَهُ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ الْقِيَاسُ بِأَنَّ بَرْدَهُ وَكَلْبَهُ اسْتَحْسِنَ

ان تزددة وكما ان الدرهم والذنان يشبهان للعبد والمجارية ولو باع جارية فوجد بها عيبا
بعد ما قبضها فاراد الخسومة فيها فقال له البايع اعرضها علي البيع فان قبضت عنك واد
قودها علي فحوضها فان هذا رضي منه بالبيع ولم يكن له ان يرد جاريته احب ولو استمر ثوبا
ولم يرد فاذا هو صحت لا يقطع فان هذا ان يرد و ليس رويته حرجه علي السبع وكذلك
لحق والفلسفة وبهذا الاسناد عن ابي يوسف ان رجلا اخضع رجلا دراهم فاقبضها ثم ردت
عليه فان كان يقبضها حين يقبضها وهو لا يعلم فله ردّها وبهذا الاسناد عن ابي يوسف قال لو ان رجلا
استقر من رجل دراهم تجارية بخار او اشترى به سلعة بدرهم تجارية فالتقي في بلد لا يقدر علي الجار
رية قال بوجز قدر القسافة ذاهبا و جارية حرة بحطية فقلها ويسوف في منه وبهذا الاسناد عن
ابي يوسف لو ان رجلا اخضع رجلا او رجلا حرة فقبضها ثم استقرضها ثم قضاه
كحطية حرة فان هذا علي وجهين فان قال الطالب كان في عليك حرة حرة و صدق
المطلوب وقضاه ثم تصادفاته كان عفوا فله ان يرجع فيما قضاه ويحطيه كحرة عفوا مثل
القرض وان لم يكن الطالب قال له حرة حرة فقبضها حرة بغير شرط فهذا حرة وليس له
ان يرجع وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم فان كان المطلوب
فأراد الطالب ان يضلعه علي مائة درهم فقال له صاحبه عليك علي مائة درهم من الالف التي في عليك
فان كانك غير البقية او لم تقبل او ابرأك قال هو جاري وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم
هو وليه بغير البقية او لم تقبل او ابرأك قال هو جاري وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم
لحمه المطلوب علي مائة درهم قال الصلح جائز في كل الظاهر وفيما بينه وبين الله تعالى فلا يخلو للطالب
ان يأخذ المائة اذا علم انه ليس عليه شيء وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم
ان قال المسلمون وبواحد الطريق وكان له رجل علي رجل الف درهم فقال له صاحبك ان تصدق
لا يأخذ قال ليس له ان يأخذ فحيث ما قدر علي الا اذا قلنا ان نؤدي قال الفقه عندنا ان التصديق
اذا استولوا عليه فله ان يسبع من القبض كان المال صار في يد الموصو لا نرى ان رجلا لو كفل
بنفسه لم يفسد اليه الكفيل النفس الفارة او انه موصوع لا يقدر علي استيفاء حقه لم يصح تسليمه
فكذلك هذا وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم فقال له صاحبك ان تصدق
ثم رجعت بعد مدة وقال وجدته ناقضا قال ان رجلا انقضت من رجل الف درهم فقال له صاحبك ان تصدق
فكذلك اذا كان النقصان مما يكون بين الوترين وان كان هذا النقصان من احد الوترين ولا تفاوت
بين الوترين وان لم يكن سبق المشتري او ان يقبض كذا وكذا فانها ان تقع من النقصان حصة النقصان
وان نقده رجوع بذلك المقدار وان كان اقر قبضه فليس له شيء وبهذا الاسناد عن ابي يوسف
عن رجل علي رجل الف درهم فقال له صاحبك ان تصدق فقال المشتري من ليس عندك حطية فبعتك الحطية
فقال الموصو بعتك الحطية التي في عليك بعينين درهمين فقال المشتري من ليس عندك حطية فبعتك الحطية
ذلك من قبضك مشتري من المشتري قال البيع فاسد وان كان يكون البيع بغير البيع الموصو

ان يشتري منه ثوبا بغير الخطوط في قبض لم يسع منه ذلك الثوب بتمامه وبهذا الاسناد
شراجه عن المساعبي في كونه في الطريق قال ليس لاحد ان يخاصم فيها ولا يرد فيها لان هذا است
قد فعله الناس ولهم فيها حجة وقال سداد في دار من خمسة فباع احدهم نصيبه من الطريق
قال البيع جائز وليس المشتري ان يرد في هذا الطريق الا ان يشتري دارا ببيع الذي كان له الطريق
وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم فان كان احد هذا الف درهم فباع نصيبه ولا يشاركه
في ذلك شريكه كغيره في البيع في ذلك ان يسبع من المطلوب كقارير سب مائة درهم
وسلم اليه الزبيب لم يبره نصف ذببه الف درهم بطلبه بغير الزبيب فكم يكون لشريكه في ذلك
شيء وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم فان كان احد هذا الف درهم فباع نصيبه ولا يشاركه
الناس العكس ما اموره ولا يصير الثاني خليفة لانه لو اراد ان يبره عشرة مائة نفسه حرة وبهذا الاسناد
هو لم يكن له ذلك وكذلك هذا اذا ولاه بعد موته قال الفقه وقد قال غيره يجوز ان يوصي ان غيره
وبه نأخذ الا نرى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قد قوضت عمر رضي الله عنه ويحفظ الناس عاتبه
له ذلك وقالوا له نؤمر عليك فقاما عليهما فقاما فقال لربيك فقال ابو بكر اخو قوضت بي اقول له ان
ليبت افضل خليفك فقبضت ان يوصيه كان جاري الا ان نرى ان الوصي ان يوصي ان غيره بعد موته
ولو اراد ان يوصي ان غيره في حيوته وينجزك عن الوصاية لم تجز فذلك هو وبهذا الاسناد عن ابي يوسف
عن رجل علي رجل الف درهم فقال له صاحبك ان تصدق فقال له صاحبك ان تصدق فقال له صاحبك ان تصدق
فكذلك لو كان جاري لا يأس به وكذلك لو كان جاري لا يأس به وكذلك لو كان جاري لا يأس به
فصار تركه كالا لبعه فقل له ان كانت الارض للثامن يجوز ان يتركها فقل له ان كانت الارض للثامن
ان كان ثلثا لو استأجر علي ذلك اخرا فسبق للوصي بعد موته لا جاز في ظاهر فلا يجوز تركه وان
كان لا يفضل منه او فضل شيء فليكن هما لا يقصد به فلا يأس بتركه ولا يأس بغيره ان يلقطه
وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم فقال له صاحبك ان تصدق فقال له صاحبك ان تصدق
بغيره في الطريق قال ان كان لا يقصد به فلا يأس بتركه ولا يأس بغيره في الطريق
فكذلك لو كان ثمة المسجد شجرة فمراد الخور اخذ و ذوقه وكل فرصاده فلك يأس باخذ ثوبه ولا
يجوز اخذ و ذوقه وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم فقال له صاحبك ان تصدق
والثاها في بيت الطالب فقال له الطالب كلها حتى ينظر حكم في ذكائها ولم تجز منها بيع عمل
بصر ذلك بغيرها قال ان لم يكن خوي بينهما معاولة منفعة في نواضعها في علي من لحد فغير
فلا يسع بينهما وبهذا الاسناد عن ابي يوسف عن رجل علي رجل الف درهم فقال له صاحبك ان تصدق
لجانبه وبصر السحرة نافذة هل لهم ان تمنعوه قال يدفع ان الحاج حتى توجه رجلا علي
بصور ان له الارض علي كاعدة فان كان صرا فاجتال حال بينه وبين ذلك وان لم يكن في ذلك صرا
فاجتال واستوفى ذلك الياس فباع الصرا ويقوم مقام الكايط فبيع ذلك وبهذا الاسناد
عن رجل علي رجل الف درهم فقال له صاحبك ان تصدق فقال له صاحبك ان تصدق فقال له صاحبك ان تصدق

اربعة اذرع هلاله ذلك قال ليس التقدير عندنا بالزحان واما كانت الارض حرة فيصل اليها اما
ورما كانت صلبة لا يصل اليها الا وهو على قدر ما يرفع الضرر وسبيل عن جدار بين جدار
اراد احدهما ان يريده الساعليه والاخر تمنعه قال ان كان الملك لهما لم يكن لاحدهما ان يريده عليه
حله بغير امر صاحبه وسبيل عن جدار بين جدارين لهما عليه حسب وكان وجه احدهما
طاف في الحائط واراد صاحبه الطاق ان يجعله موضعا يوضع فيه الاواني ولا يمنع منه حارة
قال ان كان طاقا مرفوعا عن الاسابير فليس له ان يحد في حله حد ما يجر
اذنه وان كانت فرجة في اصل الحائط فراكض وانما هو شئ تركه عند ما بنى فان كان ذلك
من جانب مفر فان ذلك الموضع بينهما لم يكن له ان يحد فيه ذلك حد بغير امر صاحبه وان ادعى ذلك
لنفسه قال له ان يصنع ذلك ما شاء لم يضر من لبن من لبنه وسبيل عن جدار بين جدارين
سقط ولا حد بينهما عورة فطلب ان جاره ان يبنى جاره قال لا يجبر واحد منهما ان يبنى
فان بنا احدهما ان يبنى فملك نفسه فعلا قال الفقيه هو القياس وهو قول علمائنا وقال بعضهم
لا بد من بناء يكون ستر بينهما وفيه ما خذوا ما قالوا انما بناءه لا يجبر واحد منهما الا انهم كانوا ان كان
اهل الصلاح فاقام في زمانها هذا فلا بد من جدار بين جدارين وسبيل عن جدار بين جدارين
حموله وحموله احدهما لا يسفل من حمولة الاخر فان اراد ان يرفع حمولته ويضع تحتها حمولة صاحبه
ومنعه صاحبه قال ليس لصاحب الحمولة الا على ان تمنعه وله ان يسوي لصاحبه وسبيل
سبيل عن جدار على جدارين وهو جداران في له ان يستخلفه او يتركه في غير استخلاف
فان فعل ذلك لم يمت الطالب فصار المال للورثة قالوا لا جرم له لو كان له ان يرفع الحمولة
تتبه هذا سرار مطالبته في الحرة قال ان استخلفه او لم يستخلفه فهو سواء في حمولة ذوات الور
نه وان دفع المطلوب الى ورثته فهو يرضى من الورثين ولم ينج من الميت مما ظلمه بالحد والتمنع حتى
مات وسبيل عن جدار بين جدارين لهما عليه حمولة فهو الجدار فرفعه احدهما
وبناه رجا حصة ماله وانما لم يجبر على جرمه اعادة حمولته على ما كانت في القدم قال ان كان الجدار
له من العرض ما قسم ترثه اصاب كل واحد منهما موضعا لم يكن ان يبنى عليه جدارا فليس له
ان يمنع ولا صاحبه ان يقول ان يصبى وانما يصبى وان لم يكن للحائط من العرض
ما ذكرنا فليس له ان يحمل الحمولة ما لم يخطه فتمه السبا قال الفقيه معنى ان يبنى باكر الحاكم فاما
ان يبنى بغير امر الحاكم فلا يرجع بشئ من إزالة العلو والسفل اذ انهدما فبنى صاحب العلو بغير
امر صاحب السفل وبغير امر القاضي فلا يرجع بشئ وهو متطوع وقال ابو بكر لو كان جدارا
بين جدارين وحمولة احدهما في وسط الجدار وحمولة الاخر في اعلاه فاراد صاحب الوسط
ان يضع حمولته في اعلى الجدار قال ينظر ان كان الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب
الاعلى وله ان يفعل ذلك ولو كان على صاحب الاعلى ضرر فليس له ذلك وسبيل
عن جدار بين جدارين لهما عليه حمولة فهو الجدار فان اراد احدهما ان يرفع ليه

وانما جدارين يبنى اوان يقول لصاحبه ارفع حمولتك على اسطوانة او اعرجه وشهد على
ذلك فاحرمه بانه يريده كذا في وقف كذا فان فعل ذلك او اقله ان يرفع الجدار وان سقطت
حمولة فلا ضمان عليه وسبيل عن جدار بين جدارين لهما عليه حمولة وليس
لاخر عليه فيريد الذي لا حمولة له ان يضع على هذا الجدار حمولة من حمولة شريكه قال ان كانت
حمولة عليه محدثة فلا ضمان بوضع حمولة عليه حمولة قال الفقيه لا ضمان بوضع حمولة
صاحبه ان كان الحائط كحمولة لك الا ترى ان اصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جدار بين جدارين
اكثر فلا ضمان بينهما جديعه ان كان جدار ذلك ولو بنى طرفا فاما ما وجدنا وكذلك هذه
وسبيل عن جدار على جدارين يبنيه ومن احدهما اراد ان يتحول الجدار عن موضعه الى
موضع اخر فاراد سفلته او اراد ان يرفعه قال ابو بكر ان اراد ان يتحول الجدار عن موضع الجدار
يبني الا يبني او يبني الا يبني فليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجدار عن موضع الجدار الى اسفله
فلا بأس به لان هذا امر ضرر من الحائط وان اراد ان يرفعه عما كان في القدم فليس له ذلك الا ان
يكون اكثر منه مما كان في القدم كان الاساس كحمولة لا يتحول من الحائط وسبيل عن جدار بين
دارين طول مائة ذراع حمول من ذلك مستوفى به بارض الدارين وحمول ذراع سطح احد الدارين
مستوفى بارض دار جارا الاخر فانهدم كيف بناءه قال الفقيه الذي اراد ان يرفع الجدار فاحرمه عليه
سواء ان يرفع الجدار على ما حجب البيت الاسفل عمارته الى ان يبنى اطراف عوارضه ثم ما فوق ذلك
وعليه عمارته وسبيل عن جدار بين جدارين يبنيه واحد الجدارين فبنى الجدار في ملكه
جدار من خشب وبنى موضع الحائط على حاله ثم قدم العباب واراد ان يبنى موضع الجدار القديم
جدارا ايضا من خشب وجاره يبنى قال ان اراد ان يبنى على طرف الحائط فمما يلي دار جاره فيجعل اسفل
الحائط الى ملكه فليس له ذلك وان اراد ان يبنى جدارا على الحائط الذي كان الحائط الاول لو يبنى
حائطا اذ قد مر ذلك في وسط ويدع الفضل من شئ نصفه فمما يلي شريكه ونصفه مما يلي ملكه وله
ذلك وسبيل عن جدار بين جدارين يبنيه واحد الجدارين فبنى الجدار في ملكه وله
فبنى الجدار على ما اراد يرفع جداره ويبنى الجدار الباقي بكيفية يبنيه فيها بيته او يرفع الاخرات
جداره اذا بنى دوطا فواحدة وهي فانهدم كيف الفول فيه قال ان يبنى الاخر منها الى الجا
بط بينهما قبل ان يبنين انهما جداران فكل الحائط بينهما وليس لاحدهما ان يحد فيه حدنا
وسبيل عن جدار بين جدارين يبنيه واحد الجدارين فبنى الجدار في ملكه وله
له حمولة يرفعه واستشهد عليه وحكم برفعه حتى انهدم واصغر لصاحب الدار ان يبنى
بني واصغر احدهما الله ان اخذ الاخر بشئ من النفقة قال ان يبنى الحائط بينهما او يبنيه كان
ما لا يجوز فانه تقدم له وان يرفعه فاد افسد شيئا يسفله بعد ما كان رفعه بعد ان شهد
صمن نصف قيمته وما فوق الاخر في الحائط بغير امر صاحبه فليس له مطالبة صاحبه بذلك
لان شئان حمولة وسبيل عن جدار بين جدارين يبنيه واحد الجدارين فبنى الجدار في ملكه وله

سقوط

السبب بريدان سني فوق هذا البيت غرقة الخشب هذا البيت ولا يضع الخشب على هذا الجدار
هل الجدار وان منعته قال ان سني قد نفيته عن ان يكون معتمدا على الجدار المشرك بل يمكن
الجدار منعته وسبب ان جدار من جدران الجدران لا يمنعها عليه جدارا قداما واحدا منها
غابت فيها الحاضر هل ان يظن منه نصف النقيض وهل ان منعته ووضع الحموله عليه قال انما
يلين او حشيب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يكن ان يحمل حتى يردى نصف قيمته واداك
الحائط بين دارين ولا حديد على حديد واحد ولا خرعة فلصاحب الجدار موضع حديد
ولا نحو الحائط وهذا السبب ان كان القياس ان يكون بينهما نصفين لانه في ايدهما وكان ابو
سفي يقول بالقياس في رفعه ان يقول ان يجرى عن يمينه ان يجرى في يمينه
يقاين غيرنا في منعته بعضهم قال ان يجرى الطريق مقدار ممر الناس ورفعه سريعا
يخذ في الجدران يمنع من ذلك وسبب ان يجرى عن يساره اذا احدهم ان يجرى فيها
طريقا منعته فلا سبب قال كان محمد بن سلمه يقول له ان يفعل وليس لهم ان يمنعوه ولا يمكن
اراد ان يجرى فيها اربا او دكانا او نحو ذلك فله ذلك وقال محمد بن سلمه سالت محمد بن اسحق عن رجل
له حائط ووجهه دار رجل فاراد ان يطبق الحائط فمنعه صاحب الدار دخول داره فلا سبب
ان يطبق الحائط الا من داره قال ليس له ان يمنع من حائطه ولا ان يمنع من دخول داره
قال قلت قال يخدم ووقع الطريق في داره فاراد ان يطبق الحائط وليس له سبب الا ان يدخل الدار
قال له ان منعته من دخول داره قلت وبتوكل ماله في داره قال لا يمنع من داره ولا يمنع من دخول
داره قال محمد بن سلمه روى عن محمد بن الحسن رجل له دار فاراد حفره ولا يمكن ان يجرى
في بطن النهر او في مستانه فاراد اصلا حده ومنعه صاحب الدار قال يقال لصاحب الدار اما ان
عه حتى يصلح واما ان يصلح في ماله قال الفقيه فيه ما حذر وهكذا الجواب في الحائط وسبب
ابو القاسم عن جابر بن جابر لا جرم على غرقة في الاخر عليه سقف بيت فهذا الحائط
من اسفله ورفعا اعلاه بالاساطين مما انفق فيها حتى يتصل فلما بلغ البناء موضع سقف هذا
ان سني بعد ذلك قال لا يجوز الذي لا يحمل له اذ ارفع ان ينفق فيما جاوز ذلك وسبب
عن جابر بن جابر ولا جرم على جداره فاراد الا حزان ينصب عليه جدارا فمنعه من ذلك
صاحبه والجدار لا يحمل الحائط كيف السبيل فيه قال ان كانا مقررين بان الحائط بينهما
يقال لصاحب الجدار ان يثبت في حائطه عن الاخر ليستوي بصاحب وان
يثبت في حائطه ما يثبت من الجدران البناء الذي عليه على احد معينين اما ان
يكون في حائطه جدارا جديده وهو شعري ظالم واما ان يكون في حائطه جدارا جديده فيكون
عارية الا ترى ان دار ابن جابر واخرهما ساسا كثر فاراد الاخر ان يسحق معه فالدار
لا يتسع لشيئكما هما فانها بينهما في فلكه هذا قال الفقيه وقد روي عن ابن جابر في حائطه
ان القسمة باحده وسبب ان يجرى عن حائط كان عليه حمله لرجلين فسقط الحائط وسني

وسني احدهما ماله ونفقته ومنع صاحبه ان يضع عليه حمولته قال ان بناء بجدران صاحبه
وليس له منع صاحبه ووضع الحموله عليه ولا يجوز رجوع عليه بنصف النقيض الذي ذهبت له في بناءه
وهذا الجواب اذا كان الحائط بعد البناء لا يحمل اصله القسمة ولو قسمه فليس عليه حمله القسمة
باصله ما يقدّر ان سني فيه حائط يحمله ووضع الحموله عليه وان كان اصل الحائط يحمل القسمة
فان سني ياديه فالجواب كالاول وان سني يجرى اذ به كان له منعته حتى يصلح على سني وفكر
محمد بن سلمه في الاسباب التي يباع على ظهور التواب فاشترى رجلين من ذلك شيئا فامتنع البايع من
الحمل الى منزله اجبر على ذلك فكذلك الفرج وكذلك الحنطة اذا اشترى بها على ظهر الدابة وان
كانت صيرة فاشترى بها على ان يحملها الى منزله فالبيع فاسد وسبب ان يجرى عن رجل قال
لا حرا عرفت هذه الفسقة من الشراء فاكلها قال عليه من ان يجرى فيها ان لا يكون له مثله
وهذا اوضح لان فيه استهلاك العين قال الفقيه هذا اذا لم يجرى شيئا فيها ذلك ولا الهبة
وسبب ان يجرى عن رجل اشترى ثياب الصواعين عرض فلم يجد فيه ذهبا او فضة كان
البيع فاسدا وان كان فيه ذهبا او فضة كان البيع جائزا او لا ينبغي ان ياكل من ما باع لان
فيه منافع الناس ان يكون قد رد مناعهم او قد فسد ما سقط منه في الثياب وقال ابو يوسف
لو ان رجلا اشترى حنطة رطبة فجاءه فوجد رطبة ففقد رطبتها فلم يقبضها حتى خفت ونقصت
فلا خيار له فيها ولو اشترى رطبة فجاءه فوجد رطبة ففقد رطبتها فلم يقبضها حتى خفت ونقصت
فلا خيار له فيها فرائض فاني ان ينفقه فان كان في نفقه ضرر لم يجز على نفقه وان لم يكن
في نفقه ضرر اجبر على نفقه فان اختلفا في النفق فاني على البايع ان ينفق شيئا حتى ينظر
اليه المشتري فاذا رضى به اجبر البايع على نفقه كله وكذلك الكسرة في الحنطة واما الجزر
والبصل فعلى المشتري قلعها لانه لا سني للبايع فيه ولو ان رجلين اشترى اعبدا فاسحق نصفه
واشترى بالبايع ان سنا العبد النصف بنصف الثمن وان سنا ثركاه فان قال احدهما رضى
سليم الله الزرع بربع الثمن وبيع الاخر الزرع في بايع فولي ابن يوسف ومحمد في قياس قوله ان
حقيقة لا حزان بده وسال رجلان باكر الا سنا فقال اشترى طائفة من معلوم على ان
انقد بعضه خالا فبعضه الى التزوير فلما حملته الى منزله فاذا هو قد خسر فحمله الى منزله
البايع فاجبرته ودفعته اليه فلم يقبض ولم يخذ من حملته الى منزله فمات قال لا يلزمك
شيئا من فضل لم قال لان هذا بيع فاسد فصار كمن نصب شيئا ثم حمله الى المحضوب
منه فاني المحضوب منه ان يقبله فحمله العاصم الى منزله فصار عند لم يقبض العاصم
عندي فلكه كذا هذا قبل له لولا يكون حمله الى منزله فحمله العاصم الى منزله فصار عند
لم يقبله فحمله الى منزله فصار عند لم يقبض العاصم الى منزله فصار عند لم يقبله فحمله
الى منزله فصار عند لم يقبض العاصم الى منزله فصار عند لم يقبله فحمله الى منزله
البايع اولم يقبله فحمله الى منزله فصار عند لم يقبض العاصم الى منزله فصار عند لم يقبله فحمله
الى منزله فصار عند لم يقبض العاصم الى منزله فصار عند لم يقبله فحمله الى منزله
البايع

او بيقضها الفاضل واما انا فقول بغير ان في الوجهين جميعا فالفقير وانما يكون البيع فاسدا ان
 التبرع او اذا كان البائع والمشتري كما يعرفان وقته فاما اذا عرف البائع والمشتري الوقت الذي يقع
 الى التبرع فالبائع اجابته وسئل عن رجل باع ارضا هذه الشجرة بعينها بقرارها
 قال البيع جائز والمشتري ان يقع البائع من ثلث اعضاء هذه الشجرة فانه ملكه لان ما عدا غلط للشجرة
 ليس بملك له وسئل عن رجل باع من ثلث اعضاء هذه الشجرة فانه ملكه لان ما عدا غلط للشجرة
 ذلك عيب وقضه على ذلك ثم علم ان ما عدا ذلك ان يرد ما يردك روى ابو يوسف عن عيسى
 فمن اشترى بقره او شاة على انه بالخيار فاحتل بها قال انقطع خياره وقال ابو يوسف هو على
 خياره ما لم يشتر بثلث او بغيره فانه لو روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة عن رجل باع عبدا وله مال
 باعه مع ماله فان لم يسم ماله فالبيع فاسد قال الفقير ان كان بعض ماله دينيا على الناس وبعضه
 عينا فالبيع كله فاسد وان لم يكن ماله دينيا فان كان الشراء بدينارهم وقال الحيد دراهم فان اشتراه بالدينار
 من دراهم العبد كان البيع وان اشتراه بمثل ذلك الدراهم او باقل من ذلك لو كان ماله دنانير
 فاشتراه بالدينار وينبغي ان يتقاضي قبل ان يتفرقا ولو كان مال العبد دنانير فاشتراه بدينارهم
 او ماله دراهم واشتراه بدينار كان الشراء سوا كان الثمن قليلا او كثيرا ولو كان يتبعه ان
 يتقاضي اياه الا ان يبيع بدينارهم فان لم يتقاضي اياه حتى يتفرقا بطل البيع فانه حصة الصنفين
 فانه حصة العبد وسئل ابو جعفر عن رجل اشترى ذنبا فاقبل بعضه ثم نبت ان
 الذنوب ثم اعيد يصنع قال له ان يرد ما بقي بنفسه حصة ما اكل قال الفقير هذا قول محمد
 وفرد كذا هذا حقه فلو نظايرته في عيون المسألة بآبواب الشروع وسئل عن رجل
 قول الناس في صكك لهم وزن سبعة قال ينبغي من الدراهم التي يكونون عشرة دراهم مثا وزن
 سبعة مثا قبل يعني سبعة دنانير واصلها ان الدراهم على كانت على عهد عمر رضي الله عنه ثلثة
 مثا ثلث بعضها كل درهم اثنا عشر فيرطاطا وبعضها عشرة فيرطاطا وكان
 الدينار على نوع واحد وكان يقع بعض الناس حصى واما اختلاف في قياساتهم فبيننا وعمر
 رضي الله عنه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فمال ذلك فقال بعضهم خذوا كل نوع ثلثة فاحذروا ثلث
 العشرة وثلث العشرة وثلث اثنا عشر فذلك اربع عشرة فيرطاطا فجعل وزن الدرهم اربع عشرة
 فيرطاطا وثق وزن الدينار عشرة وثمانين فيرطاطا على حاله فيكون وزن عشرة دراهم مثا وزن
 سبعة دنانير لان عشرة دراهم كل درهم اربعة عشر فيرطاطا يكون مائة واربعين فيرطاطا وسبعة
 دنانير كل دينار عشرة وثمانين فيرطاطا يكون مائة واربعين فيرطاطا لان الحساب ياخذون الدراهم اثني
 عشر فيرطاطا لانه اقل كسرا وسئل عن رجل باع له عمارة في
 عمارة كل جوز قال ان كانت العمارة بنا او شجرة كان ثمنه ان لم يستطع تركها في الاصل
 وان كانت العمارة كرا او كرى لانه انما هو جودك ولم يكن له مال فاقام لم يخرجه وسئل
 عن رجل باع النمار قبل ان يترك قال ان كان الثمر حصر ما او تفاحا او نحو ذلك كان ثمنه
 قبل الادراك

لا يفسد ثمنه لانه فلو ترك بعضه فبجوز البيع فيما ادرك وفيما لم يدرك على ثلث الشجرة
 اذا لم يستطع الترك وهو اذا كان ابو يوسف فيمثل باع الفيلق وبعضها وود لم يصرفه فلو لم يبع
 ما حصر منه الفيلق فالبيع جائز في الكل فكذلك هذا ولو كان في النمار شجرة اثنين فان ادرك
 بعضها وباع الموجود خاصة جاز البيع فان لم يباخذها المشتري حتى خرج من ارضه ففسد البيع
 وسئل ابو القاسم عن رجل باع دارا او احد حدودها لسور فذنته من سور الجاهلية وهي
 نحر وسور المدينة كما يعرف اصلها كيف كان مملوكا او غير مملوك وهي في وسط المدينة داخلها
 وخارجها وركيزة فذكر في البيع ثلثة حدود على الصحة وذكر في الرابع دور الجمران التي ورا
 السور ولم يذكر السور في بعض الثمن وسلم الدار الى المشتري فمات البائع فادعى ورثته البائع
 ان هذا البيع فاسد وادعى المشتري ان السور مشهور بين الناس من سور الجاهلية ما الحكم فيه
 قال في هذه المسئلة حكم وفنوى فاما الفتوى في ذلك فان كان البيع وقع بينهما على اشارة
 الى الدار بالمشاهدة فغدرها فاجب عاها بجميعها فالبيع جائز فيما بينهما وبين الله تعالى واما الحكم
 في ذلك ان البيع لم يجر اذا كان مثل هذا الخارج لا يكون جائزا من حيث ان الدور وود دخله البيع
 ولا يجب ان يثبت في ذلك مشهورة الاسم وانما يعتبر الكوف في اليد

باب الرهن

عن رجل رهن شجرة الفرساد وهي مع الورق يساوي عشرين درهما قد هبت او ان الورق
 وانقص منها قال يذهب من الدين حقه الفساد وليس هذا كغيره من السعرات فان هذا يخص الخال
 قال الفقير هذا عندك بمنزلة نعيم السعرات لان الشجرة لم يثبت عن كمالها الا ان يكون نقصان الثمن
 لان النقصان يدخل في نفس الشجرة ان يثاق ورثتها ولا قال الدين على حاله وسئل عن
 رجل رهن عند رجل مضمنا وامره بالفراة فيه قال ان فراة صار عارية فان هلك المضمون والدين
 على حاله وان فرغ من فراة ثم هلك بالدين وكذلك ان رهن خانا واذن له بان يحمي في حلة
 فاصبح المضمون فله فانه يهلك على الامانة فان نزع من اصبغ فلهك بالدين وكذلك
 اذا رهن ثوبا واذن له في البس او ذلة او في الركب وسئل عن رجل اعطاه بن يوسف عن
 رجل دخل الموضوعة ونزل خانا فقال له صاحب الخان اني اذا عرفت ان نزلت ماله لم يعطني نفيا
 فدفع اليه ثيابه فقل لك عنده قال ان رهنه من ثياب الجرب البتة قال له بن يوسف وان اخذ منه لانه
 طلق الله سارفا او تحسني عليه فانه يضمن قال الفقير وعند الله لا يضمن لانه لم يكن مكرها
 بالبيع اليه وسئل عن رجل رهن له على اخو دين ودية رهنه وكفيل باذن المطلب
 ففرض الكفيل الدين وهلك الرهن فدين الرهن قال الكفيل يرجع على الكفيل عنه
 ولا سبيل له على الطالب لما اذن لان الكفيل بمنزلة الرسول ولكن المطلب هو الذي يرجع
 على الطالب وكذلك لو ان رجلا باع زبعا وشاة واخذ كفيل فادى الكفيل الثمن
 ثم هلك المبيع قبل القبض فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن المخاصمة للمشتري مع البائع

لا يفسد ما وان كان جوا او كثر او نحو ذلك لم يفسد ثمنه

فوقه الامام معاً فصوله الطائفة الاكثر جازية وان كان الزوجان سوا فصلوهم جميعاً فاسره
ولوان رجلان سوا رجلان بنوب فقال صاحب التوب ابعك خمس عشر وقال المشتري لا اعزده الا
عشرة وذهب المشتري بالتوب على هذا فان احب اليه البيع فاسد فقد اخطأ فليسعي ان يقول
ان كان المبيع في يد المشتري حين ساقوه فليبيع وحين خمسة عشر اذا ذهب به وان كان التوب
منه فليبيع قد دفعه اليه المشتري ولم يزل سباقاً فليبيع بعشره ولوان يعلو وكل رجلان
وجه امرأة على امرأة على الف درهم فوجه الوكيل امرأة على الف درهم وراد الوكيل شيئاً
من قبل نفسه هه فان قال للمتكاح جابر فقد اخطأ وان قال لا يجوز فقد اخطأ ولكن ينبغي ان يقول
ان اذا قبل نفسه شيئاً معلوماً لم تجز النكاح الا ان تجز الوكيل لانه خالفه وان كان الزيادة مجهولة
مثل كرامتها وهدى اليها هدية فان مهر مثلها اكثر من الف لم تجز الا ان تجز الزوج لان المرأة
ان يخلع مهر مثلها فيبصر النكاح باكثر من الف ولوان جارية بين رجلين كانت معلومة فادعاه احد
هما ثبت الشك منه وصارت الجارية ام ولد له والولد حر وعلى المدعي ان يحرر بشرطه
نصف قيمته الجارية وهذا لا يستكمل فان قبل هل تجز العفر وهل يجب عليه قيمة الولد فان قال يجب
العفر وقيمة الولد فقد اخطأ وان قال لا يجب فقد اخطأ وان قال يجب عليه العفر دون قيمة الولد او
قيمة الولد دون العفر فقد اخطأ ولكن ينبغي ان يقول نعم لكها عند اقل من ستة اشهر ويجب عليه نصف
قيمة الولد ولا يجب عليه شيء من العفر لان الوطى لم يكن ملكها وان ولد لاكثر من ستة اشهر وجب
نصف العفر ولم يجب عليه شيء من قيمته لان العلوق كان ملكها ولوان رجلان اقام البينة
على امرأة انه تزوجها واقامت ابنت تلك المرأة انه تزوجها فان قال المحجب ان البينة بينة الزوج فقد
اخطأ وان قال البينة بينة المرأة فقد اخطأ ولكن يقول ان لم يكن دخل بواجدة فالبينة بينة الزوج
جداً وبطلت بينة الابنت وان دخل باحدة فان كان دخل بكاه فالبينة بينة الزوج ايضا وان
دخل بالابنت فالبينة بينة الابنت وان دخل بها جميعاً فانه يقرق بينها وبينه ولوان رجلان
ادعى داراً في يدي رجلين واقام البينة بان الدار له واقام رجل اخر البينة ان ابنا له فان قال
البينة بينة المدعي الدار فقد اخطأ وان قال البينة بينة صاحب الدار فقد اخطأ وان قال لو جب
بالبينة فقد اخطأ ولكن ينبغي للقاضي ان يسأل شهود صاحب الدار كيف شهدون فان
قالوا شهدنا ان الدار والساكنة لهذا الارض لكذا والساكنة لهذا الارض لكذا والارض لكذا ولا يدرى من البنا
فما الارض وابنا للآخره ولوان رجلان تزوج امرأة ربيعة ومضى على ذلك وقت ثم قالت ان
الزوج او اخته اني ارضعت هذه الصغرة هل تجز لهذا الرجل ان يتزوج اختها فان قال نعم
فقد اخطأ وان قال لا فقد اخطأ ولكن ينبغي ان يقول ان قال قد ارضعتها بعد النكاح وصداقها
الزوج فلا بأس بان يتزوج اختها قبل ان تطلقها فان طلقها قبل ان يتزوج فهو أحسن ولا يصدق على
ابطال المهر وعليه نصف المهر للصغيرة وان قال كنت ارضعتها قبل التزوج لم تجز له ان يتزوج
اختها ما لم يطلو هذه لان افدامه على النكاح او ارضاه بصفة النكاح فتصدق اياها

في نكاح الاخت لا يجوز هو وان رجلاً تزوج امرأة ولد لاسان يقر ان الولد له اعترفوا
المولى هل يجوز النكاح فان قال نعم فقد اخطأ وان قال لا فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان دخل بها قبل
ان يبعث المولى حاز النكاح لا يخلو على العدة وان لم يدخل بها لم تجز له لانه وجب عليها
العدة والمولى حين اعترفوا فلا يبعد النكاح في العدة ولوان رجلان باع مال رجل يقر بانه
فباعه فاجاز فان قال يجوز او لا يجوز فقد اخطأ ولكن ينبغي ان يقول ان كان المبيع قايماً او المشتري
والبائع قايماً جازت بالاجازة وان كانت احدهما انشأ لم تجز هكذا ذكر ابو جعفر الطحاوي
عن اصحابنا وكذلك لو مات المالك فاجاز ورثته لم تجز ولوان رجلان باع مال رجل يقر بانه
فزوج له الوكيل كما امه ثم مات ولها الذي زوجها ولها وريثها وريثها يقر هل يجوز
ليزوج ان يراها يقول الوكيل فان قال المحجب لم تجز او لم تجز فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان كانت
المادة صحيحة او معنوية لم ينبغي ان يراها يقول الوكيل فالمرسدة في العدة القايمة وان كانت
كيرة فلا بأس بان يراها اذا كانت هي مفرقة بالنكاح ولوان مريضاً صلي بالابن فلهما
حان في حال الشبهة ظن انها موضع القيام فاستعمل بالفرقة قد ذكر بعد الفراه كيف يصنع
فان قال ينسب القيام صار قايماً او قال لم يصرف قايماً اخطأ وينبغي ان يقول ان كان هذا في الشبهة
الاول فالفرقة بغير مقام القيام ولا يرجع الى الشبهة فان كان في الشبهة الاخر رجح الى الشبهة
وهكذا في الصحيح اذا قام قبل الشبهة ولوان رجلان باع مال رجل يقر بانه فلهما
انها اثنائه فقام ثم علم انها هي الرابعة فجلس وقرأ بعض الشبهة ونكح فان قال جاز صلوة
او فسدت فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان كان الخلو سائر جميعاً قبل القيام وبعد فقد اخطأ
جازت صلوة وان كان اقل فصوله فاسدة ولوان رجلان باع مال رجل يقر بانه فلهما
ولم يدفع اليه الثمن فاشترى الوكيل وقبض العبد وادى الثمن ثم ان الوكيل لم يقر في الامر في غير
المصر الذي فيه العبد فطلب منه الثمن فاني الامر يدفع حتى يقبض العبد فان قال له ذلك او ليس
له ذلك فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان كان الامر طلب قبل ذلك فقبض العبد من المأمور والعبد
محصنهما وان المأمور ان يدفع اليه حتى يقبض الثمن فله من لا يدفع الثمن فاما محضر العبد
ثم يدفع الثمن وان لم يكن طلب من قبل دفع وليس للممران فليبيع ثم دفع الثمن فان قبل لو ان الو
كيل قبض العبد قد ذهب غير العبد عند الوكيل فاني الامور باخرة هكذا فان قال لا او قال
نعم فقد اخطأ وينبغي ان يقول ان كان الوكيل منع عن امر ثم ذهب عن العبد فالا من الخيار
ان سأل الخد للجميع الثمن وان سأل عنه وان كان الامر يطلب منه حتى ذهبت عنه فعلى الامر
ان يخله ويدفع الثمن كله واخياره ولوان رجلان اشترى داراً من رجلين فقال الشفيع اعطني
حصه فلان وسكت عن نصيب الآخر واشترىها رجل واحد فقال الشفيع اعطني نصيبها هل
يطل الشفعة فان قال بطلت شفعة او لم يطل فقد اخطأ ولكن ينبغي ان يقول ان كان حين علم
بالبيع طلب الشفعة كلها واستهدت على احد الشفعية ثم طلب هذا فله على شفعه وقال

فيه

ونفاد له امان فاحد الكل او سر كها كذا ولو قال حين سمع البيع طلبت نصيب فلان او
قال الشفعة في نصيب بطلت الشفعة في كذا وكذا شفعة له ولو ان رجلا باع عبدا لحدثها
له والاخر لغيره صفقة واحدة بامر صاحبه العبد ما حال البيع وهل للمشتري الخيار فان قال البيوع جاز
او قال باطل او قال الخيار لا يجاز له فقد اخطا وبيع ان يقول ان اجاز مولى الاخر جاز البيوع
ففيها جميعا وان لم يجز فان كان المشتري غير وفاء الشرا بذكر لزوم البيع في الواحد لخصته وان
لم يعلم وقت الشرا او علم بعد ذلك فان علم قبل القبض فله ان ينقص البيوع كله وان علم بعد قبضها
لزوم الباقي لخصته واسبيل عن يده وكل رجلا باع شرا له دارا بعينها فاشترها الموكيل وهو
شفعة له الشفعة فان قال له الشفعة قبله يقضي له بالشفعة والعهد على من قال ان الشرا
وقد اخطا الا ان يقول ان كان الامر خاصا بالبايع الى القاضي ففقد للمشتري بالشفعة على الامر وامر
المشتري بقبضها بنفسه فعهده على البايع وان كان الامر عاما فقبضها المشتري بالامر وكتب
عهده على البايع فاذا حضر الامر خاصة ففقد له بالشفعة عليه وكتب المشتري عهده بنفسه
على الامر واداسبيل عن اربعة اجزاء انفسهم لجزء الجارة الى المفزة هل يجوز الا خلاف وهل
يجب الاجرة فان قال نعم او قال لا فقد اخطا ولكن ينبغي ان يقول ان لم يوجد لجزء الجارة غيرهم لم
يجز الاجرة لان الواجب عليهم ان يحملوها وان وجد غيرهم جازت الاجرة ولهم الاجرة لان الواجب
عليهم خاصة واداسبيل عن رجل اشترى جارية بثمان مائة درهم نسبه فحدث بها عيب
عند المشتري فباعها بالبايع بثمان مائة ثم قال العيب عنها فان قال البيوع جازت فقد اخطا وان قال
فاسد فقد لعطا ولكن ينبغي ان يقول ان ذهب العيب قبل القبض بطل البيوع الثاني وان ذهب
العيب بعد ما قبضه البايع من المشتري فالبيوع جاز واداسبيل عن رجل باع عبدا على ان يبا
يع بالخيار ثلثة ايام ثم ان البايع نقض على المشتري ان كل يكون هذا الجارة منه فان قال بطل خياره
او قال هو على خياره فقد اخطا ولكن ينبغي ان يقول ان نقضا قبل ان يتفرقا فهو على خياره
وان نقضا بعد ما تفرقا بطل خياره وهذه الرواية عن الحسن بن زياد واداسبيل
عن رجل اشترى جارية على ان يامر ذوات الخيض ببيعها ان يقول ان اراد بطله ذوات الخيض
خاصت عند البايع جاز البيوع وان اراد ان ينقضه المشتري فاسيد واداسبيل
عن رجل اشترى جارية لجزء الجارة الى موضع فلم يصف الطريق ثم تركه بعد ذلك
يجب الاجرة فان قال يجب نصف الاجر او اقل من النصف او اكثر فقد اخطا ولكن ينبغي ان يقول ان
كان الطريق كله مستويا ولم تكن في اجزاء النصفين جلا فانه يقسم الاجر على كل واحد من
النصفين فيلزم حصته الذي حمله واداسبيل عن رجل باع غنما في السوق فاستعان برجل
من اهل السوق فلما كان قد طلب الرجل من البايع الاجر حمله ذلك فان قال نعم او لا فقد اخطا
ولكن ينبغي ان يقول ينظر الى اهل ذلك السوق فان كانوا لا يعينون الا بالاجر فانه
ينبغي ان يعين باجر المثل فيما اعان وان كان هذا السوق خلافه فانوته فاعانة سباعا على

واداسبيل عن رجل اوصى بان يعطى فلان عشرة دراهم من اعماله ثم مات واغتنامه
حيا لم يولد بعد ذلك اعطى مع اولادهم فان قال نعم او لا فقد اخطا وبيعي ان يقول
ان كانت البيوع باعها كانت اختيارها الى الورثة تختارون ما شاؤوا بغير ايراد
وان كانت البيوع باعها فهي له مع اولادها وان كان خروج ذلك من الثلث واداسبيل
عن رجله على رجلين دين فاحذر احدهما خمسة درهم ومن الآخر خمسة درهم وخطب بعضهما
بعض ثم توجده بعض الاربعة فخرج وكلا واحد منهما ان يرد على احدهما
فان قال نعم او لا فقد اخطا ولكن ينبغي ان يقول ان وجد درهمين او ثلثة او اربعة او خمسة لم يرد
على احدهما لان لكل واحد منهما ان يقول للبلاد درهمين وان وجد ستة منها فخرجت كان له ان يرد
على كل واحد منهما درهمان وجد سباعا فله ان يرد على كل واحد منهما درهمين وان وجد ثمانية
فله ان يرد على كل واحد منهما ثلثة وان وجد تسعة فله ان يرد على كل واحد منهما اربعة وان
وجد عشرة فله ان يرد على كل واحد منهما خمسة واداسبيل عن رجل باع جارية
حقا وحده فطلب احضارها مجلس الحاكم وهي نائمة هل يجوز احضارها فان قال نعم او لا فقد
اخطا ولكن ينبغي ان يشترط وجها الى الحاكم ولم يجز من ربه ولا نقضا فلا بد ان يحضر نائب
الحاكم اذا توجهت اليه عليها وان كانت عفيفة لا يخرج من بيتها بعث من خلفها ولا يحضرها
واداسبيل عن رجل اشترى جارية فاشترى من ماله فاشترى من ماله الجارية هل
يجب لها الاجرة فان قال لا او قال نعم فقد اخطا وبيعي ان يقول ان اراد الخبز للبيوع فله الاجرة وان
اراد الخبز لاجل لم يجب الاجرة واداسبيل عن رجله فخر فخصه غاصب هل يجوز
لمن علم بالغصب ان يتوضا في ذلك النهر فان قال لا بأس به او قال لا يجوز فقد اخطا وبيعي
ان يقول ان كان للغاصب حق له من موضع الى موضع لم يسع ان يتوضا به احد فان كان
النهر موضع لم يكره ان يتوضا منه واداسبيل عن رجل اشترى دارا
لا سكة عن نافذة وفي السكة نهر جار يهل السكة كلهم الشفعة فان قال لا او
قال نعم فقد اخطا ولكن ينبغي ان يقول ان كان هذا النهر للعامة وليس لاهل السكة ملك في
رقبة النهر وكان النهر من ماله من ماله السكة طريقا الى اقصاها وهذه السكة حكمها
حكم النافذة فلا يجب الشفعة الا ليجار وان كان النهر للعامة لغيره السكة
فان كانت الدار حتى اقصى السكة فمن كان وراء النهر فله الشفعة كما لو كان في
ريق واحد ولا شفعة للذي دون النهر فان كانت هذه الدار في اعلا السكة والنهر بينهم
فلا شفعة الا لمن جاورها بالملازمة وان كانت رقبته النهر هذه النهر ملك لاهل السكة
واما لغيرها فلا على الا اصطلاح من مالها فله شفعة عن نافذة يجب الشفعة لهم جميعا
واداسبيل عن رجل ذمي كان غنيا في بعض السنة ثم افتقر او كان فقرا واستغن
ينبغي ان يقول ان كان اكثر السنة غنيا اخذ منه جزية اغبيا وان كان اكثر السنة فقرا

ثم استعنى الخدمية جزية الفقراء واداسيل عن رجل ضرب بطن شاة او بقرة فالتفت حينا
ميتا هل يحب عليه الصغار فان قال لا يحب الصغار او قال لا يحب فقد اخطا ولا يحسن ينبغي ان يقول
ان الفتى جنتا ميتا او لم تنقص الشاة او البقرة لم يحب الجبن شي وان انقصت فعليه صرا القطر
ولما كان رجلا خذ حمار رجلا من الجفانة بجر امر صا حبه ثم استعمله ورده الى الجفانة وكان مع الحمار
حشيش فاكل الرتب الحشيش هل يضمن في استعمال الحمار خاصة فالجواب فيه انه لم يضمن الحشيش سوى
انه ساق الامم واستاق الحشيش معه ذاهبا وجابيا فلا ضمان عليه وان كان حبرا ساق الحمار ساق
الحشيش معه فهو ضامن لقيمة الحشيش واداسيل عن رجل اقر الرجل مريضه بعبد له فمضى فمضى
العبد فان قال يجوز عتقه او قال لا يجوز فقد اخطا ولكن ينبغي ان يقول على وجهين ان رده
سائر الوثنية في اقراره كان عتقه في الحشيش من ثلثه وان صدقه سائر الو
رثه فعتقه باطل في الحشيش واما فيما سبه وبين الله تعالى فان لم يكن بينهما سبب المملوك لم
يخرج من ملكه وكان عتقه من الثلث اذ مات من مرضه ذلك فان صح مرضه كان عتقه
من جميع المال وسبيل عن صبي مات اذ كان كافرا اذ كان كافر فقتله ابوه هل له ان يخرج
قال الجواب فيه انه ان كان الابن صبي الوجه ولم يخرج لم يضمن فلو اذ لم يضمن حتى يلقى وان لم
يكن كذلك الا ان اوله محسن ان احتاج الى النفقة ولا يمكن الوالد ان يخلف له نفقة كاملة
فالجواب كذلك وان لم يكن ذلك الا ان الغالب على الظن ان الخوف فلا يخرج ايضا اذ
واذ هما وان غابا حين وان كان الغالب السلامة فله الخروج واداسيل عن رجل دفع
الى صباغ ثوبا ليصبغه فحضر الصباغ وحلف ثم جاء بالتوب صبوغا فحل له الاجر فان قال نعم
او قال لا فقد اخطا ولكن ينبغي ان يقول ان صبغه قبل الجود وجب الاجر وان صبغه بعد
الجود فصاحب الثوب بالخيار ان يتاخذ الثوب فاعطاه ما زاد الصبغ فيه وان تنازك وضعه
قيمة الثوب البض وصار كمن صبغ ثوب رجل بغير امره واداسيل عن رجل دخل
بان يشتري له عبدا بعينه فاشتراه الوكيل بالبيع كما امره وقال عند الشراء يشهدوا اني اشتريه
لنفسى فان قال يجوز الشراء لنفسه او قال يجوز بشره للامير فقد اخطا ولكن يقول اذ
كان الامر حاضرا وقال ذلك جاز بشره لنفسه وان اشتره في حال عيبه يكون الشراء
للامير واداسيل عن امرأة خرجت من بيت الزوج الى منزل ابها وامها زارة فمضت هناك
ولم تنهها لها الرجوع الى منزل الزوج هل لها النفقة فادانت هناك فان قال نعم او قال لا فقد اخطا
ولكن يقول انها ان كانت هناك فمضت الى محلها محقة او خردت فلا نفقة لها ما لم ترجع فمضت الى
لا ينهها حملها بوجه الزوج فانه يؤخذ الزوج بنفقة ما قامت هذه الحالة واداسيل
عن رجل دفع الى رجل درهما وخطا وقال له اشتر لي بنصف درهم كما ونصف درهم قطنا
ولم يرد على هذا فكيف يصنع الوكيل ان كسر الدرهم ضمن وان اشترى به مكسر ضمن ولكن
لا وجه له سوى ان يقول لبايع القطر اشتر لنفسك الحما بنصف درهم ثم يشتري

هذا الوكيل من القطر والحق بدمهم واداسيل عن رجل اشترى شاة وزنها على ان
وزنه حذا فوجدها اكثر من ذلك الوزن لم يكر الزيادة وما حال البيع فان قال البيع جائز
او قال لا فالزيادة للمشتري او للبايع فقد اخطا ولكن يقول ان اشترى به بعبر جنسه كان
البيع فان وجدته زيادة على ما سقى من الوزن فهو على وجهين ان كان الشيء في بيعه
صورا فالزيادة للمشتري وهو ان يشتري ابو وقصة بعشرة دراهم على ان وزنه مائة درهم
او اشترى قميصا بعشرة دراهم على ان وزنه ثلثه امانا فاذا هو اكثر فالزيادة للمشتري وان
كان البيع شاة لا يكون في بيعه ضررا وهو ان يشتري نفرة او صغرا او لحاشا غير معمول
فالزيادة للبايع وان اشترى جنسه فهو ايضا على وجهين فان لم يكن في بيعه ضررا كان
البيع له حصته وهو ان يشتري نفرة فضة وزنها مائة درهم مائة فوجد ما يتين كان البيع
له النصف وبطلان النصف ولو اشترى ابريق فضة وزنه مائة درهم فوجد مائة فوجده وزنه ما يتين
فان قال البيع فاسد الكلا وفي النصف فهو خطأ وينبغي ان يقول له انه ان علم ان وزنه ما يتين
درهم قبل ان ينفق فافهم بالخيار ان تنازاد في الثمن مائة وجان البيع للجميع وان تناقص البيع
وعلم بعد ما نفق فافهم بالخيار ان تناقص وهو بالخيار واداسيل عن رجل سرق من
رجلين عشرة اوسرف من عشرة نفر رجل واحد درهما هل يجب عليه القطع فان قال لا او قال نعم
فقد اخطا وينبغي ان يقول ان سرق من بيت واحد دفعة واحدة واكلهم فانه يقطع
وهذه الرواية عن محمد بن الحسن واداسيل عن رجل كان له على رجل مائة درهم وعنده وود
يعنه مائة درهم فقال احملها فصاها لثمن هل يصير فصا صايد بنى هل يصير فصا صايدان
قال نعم او قال لا فقد اخطا وينبغي ان يقول ان كانت الدراهم بدينه او بدينه بدينه بدينه
على قبضها جاز وصار فصا صا وان لم يكن بدينه لم يصير فصا صا ما لم يرجع اليه وهذه
الرواية عن محمد بن الحسن واداسيل عن رجل كان له على رجل مائة درهم وعنده وود
على اجارة الابن قبله ان لم يخرج الابن ولو يرد حتى جاز الابن جنونا مطبقا ما حال النكاح
وان قال الاجاز النكاح او بطل فقد اخطا وينبغي ان يقول ان اجاز الابن النكاح بعد ما جاز
الابن جاز والا فلا لان الابن صار بحال لو استأنف العقد جاز فيجوز باجازه وبالله التوفيق

مسائل شتى متفرقة

قال محمد بن الحسن اخبرني رجلا من اصحابنا عن الحسن البصري انه سئل عن رجل اتي رجلا
اتخذ له ان يتزوج ابنته فقال سبحان الله او يكون هذا قال نعم فوصفوا له رجلا مختلا كان
فقلا ذلك فقال لا يتم ذلك شفا قال محمد بن عيسى باخذة وسبيل الواسع عن دارين
مثلا صفتين فجعل صاحب احد الدارين داره اصطبل او كان في القدر من مسكن
فان ذلك حذر على صاحب الدار الاخرى الله ان ينعجه قال ان كانت وجوه الدواب الى جدار
جداره فليس له ان ينعجه وان كانت حوافها الى الجدار فله منعها وسبيل الفقهاء ابو جعفر

مسائل
شتى

ولا يجوز بعد ذلك وسيل ابو يوسف عن عبد الله بن وهب قال سمعت ابا عبد الله
قال روى الحسن بن الحسن عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قالوا ان امرؤ فدا نفسه بخاروق
لم يخر صلواته قال ابو يوسف نقس هذا عندنا اذا كان الامام غير مستحق لذلك لفساد
فيه فاذا كان لحقهم فلا بأس وان كان هو وسيل الفقيه ابو جعفر عن النعمان بن عبد الله
قال احب الي ان يقول اعوذ بالله السميع العليم بجانة الحيا ان يقول ان الله هو السميع
العليم بعد ما تصور كانه يصير فاصلا بين النعمان وبين القرية فينبغي ان يكون النعمان موقفا
بالقرية وسيل محمد بن مسلمة عن سفيان مغيرة عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي بصير
قناثر في ثمرها بالارض باكل منها من ثمرها الطرية امرا لا قال قد سمعته ذلك من علماء السلف
ولا يتكلم عقلم ولا ورعهم ولا يعاب المنزلة تنزهه كانه هو الورع وسيل
محمد بن مسلمة عن سفيان بن عيينة عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير
قال ان كانت الشجرة قائمة في الارض قبل ان تجعل الارض ميرة وكان مالك الارض جعلها
ميرة فالشجرة على ملك رب الارض وموضعها من الارض يصنع بها صاحب الارض ما يشاء
وان كانت الارض ميرة فملكها فاجمع اهل تلك القرية والمجلة فمجلوها ميرة فصار
الارض ميرة والشجرة وموضعها من الارض على حكم القعدة وان ثبتت فيها بعد ما جعلت
الارض ميرة وان كان غير سهارجل فمير له ويتصدق بالزيادة
وان ثبتت بنفسها في حكم ذلك الى غاصي المسلمين فان رأى قلعها وانفق على الميرة فعله
وسيل ابو بكر عن عمار بن جراد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال ذلك كان الفضل ان لا يقبل هيبته وفار ابو بكر لقي رجلا با حيفة على باب بعل وكان يفرج
الباب ثم يثني ويقول من في الشهر فسئل عن ذلك فقال ان في علي صاحب ذين فذبه
عن فرض حرمه فلا تقع بطل حايطة وسيل ابو القاسم عن عبد الله بن وهب عن ابي بصير
الفرصاد وقد باع اعضاها قال ارتقاها بطلع على عوارب الجار قال يعلم بذلك لباخذ واحد
من السر ولا يكون اليوم ذلك الا مرة او مرتين وسيل ابو نصر عن زرعة بن رافع طيما او شرايا
من طريق المسلمين سبعة ذلك قال ان كان الحيتان ايام الرداغ والاول حال فرفع ذلك ثقبه
الطريق رجوت ان يكون في رعيه فحسبا كمن اناط الاذن عن الطريق وان كان ذلك فقد
ملك من الارض فصار لبعضها واحتاج رافعها الى قلع ذلك فان اضر قلعها بالمارة لم
يفعل وان سعى له ذلك فان لم يضرب بالمارة فلا بأس به وسيل ابو نصر عن عبد الله بن وهب
احد من لا يقد على استيفائه ابدعه امر بربه قال سمعت محمد بن مسلمة يقول بربه جارا
فراز يدعه عليه لانه اذا اراه من الذين فقد خلت منه من عذاب الآخرة وسيل ابو بكر
عن عبد الله بن وهب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الحبيب لا يحب عليه الجواب الا بالاستماع وكذلك التردد لا يكون الا بالاستماع فيل ان اريد لو كان

في الخبر

المردود عليه اصغر كعب يصنع قال يعني ان يريه خرب شقته وسيل الفقيه ابو جعفر
عن عبد الله بن وهب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
سوطان خلتها الاول مروى عن ابي حنيفة ان التلخ حيا ولا تلخ الاول ولو نزعها ولم يشرط
في التلخ ولكن كانت بنية ان تلخ الاول جاز في قولهم جميعا وسيل ابو بكر عن جابر بن عبد الله
قال لا اله الا الله يقول الفقاع صلى الله عليه وآله محمد قال لهر بن محمد انفاضي يقول يا محمد في ذلك ولا يجوز لانه
ياخذ بذلك الثمن وبه فانه وسيل محمد بن مسلمة عن عبد الله بن وهب عن ابي بصير عن ابي بصير
ليس بمومن وان اعمله ليس يفعده من قبل لانه عصي الله تعالى لان المؤمن لا ينبغي ان يعصي الله تعالى
فهذا مومن صالح وان وقع في قلبه انه ليس بمومن لانه عند نفسه لم يعرف الله تعالى حقا وصف
نفسه فان استقر مكانه على ذلك فهو عبد مومن وان لم يستقر على ذلك ولكنه كالحاطر يلهيه
فهذا اما الاية اذا وجد انكاره عند نفسه وسيل ابو بكر عن جابر بن عبد الله بن جعفر
الموت هل يكره ذلك قال ان كان يتم الموت ليضيق عيشه او دخله غضب او رعب او خوف او غش
ماله او خوفه لانه يكره له وان لم يضره شيئا لم يكره له فحاشا ان يقع في المعصية فلا بأس به
وسيل ابو نصر عن سفيان بن عيينة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال كان رجلا من صدقته وكان يزوره فيرى على وجهه شوكه فابته فقلعها ورمها فرائ
في المنام كانه يقول لك قلعت الشوكه زفيرين فانها كانت شوكه وكنت انسى بتسبيحها قال الفقيه
فان صارت باسنة فلا بأس بقلعها لانه يستخرج ما دانت رطبه به وعن بصير بن يحيى قال سالت شرايا
هل يسمع لهما ان يخلق راسها او يخرجه قال ان كانت فقلعت راسها ووجع فلا بأس به ولو ان رجلا
اطلع على جابر بن عبد الله عليه السلام في حلقه صاحب الدار لوصاح به ياخذ الملاء وهرب منه هل لانه
يرميه قال محمد بن الحسن لمان يد فيه قال ابو القاسم فابله عند ان الملاء يساوي عشرة دراهم
قال الفقيه واما اصحابنا المتقدمون قالهم لم يقدروا في ذلك مقدار اه وسيل ابو القاسم عن
رواة الزمان عند القنور هل ينفحه شيئا قال يرحى ان يوسه صوت القزان وامل على عز ذلك الوجه
قال الله تعالى سميع لكل خراة حيث كنت وسيل عن كل الطين قال ليس ذلك من عمل
العقلاء وسيل ابو بكر عن عبد الله بن وهب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
التي تارة طاهرها او باطنها فهو سوا قبل ليس الجسر عليه اسم الله تعالى ولا يكره ان الكيس عظم
والكا علة والخرقة يشبهان به وسيل ابو بكر عن جابر بن عبد الله بن جعفر عن ابي بصير
له اهلك او قطع يدي او قال اقطع يدي فطعته فكلها قال لا يستعجل ذلك لانه يودي ان انكفه
الا ترى ان لا يستعجله ان يقطع فطعته لغير نفسه فلك ذلك هذا وسيل بصير عن جابر بن عبد الله
البيت فاحذ منه الرجفة والزلة هل له ان يخرج الى القضا قال لا كونه ذلك بل احذ له
ان يخرج الى موضع يا من السقوط وروى خلف بن ايوب انه خرج من المسجد لزلزة وروى
عن رسول الله صلى الله عليه وآله من يحارب ما يل فاستريح المستريح وقال ابو نصر بن عيسى

وخلل الاول في قول ابو يوسف ان التلخ حيا ولا تلخ الاول ولو نزعها ولم يشرط في التلخ ولكن كانت بنية ان تلخ الاول جاز في قولهم جميعا وسيل ابو بكر عن جابر بن عبد الله بن جعفر عن ابي بصير

في الخبر

انه لم يبق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين حتى انهم اصابه الاستسقاء من قريته
والعباس وابوسفين فحملوا جملتي المنيحين على النبي صلى الله عليه وسلم فوثب اليه
العباس واخذ حنظلته وقال لي بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تبالى انا اصاب
له هذا الخبر دليل ان المنيحين اذا شربوا سوا سائر المسلمين او باطفا لهم فلا بأس لهم فاسلمين
ان يرمواهم لان العباس قال ذلك القوم وسرح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكر عليه وسجل
بعضهم ارايت لو شربوا سواي مني من الدنيا هل يجوز ان يرميهم قال يسال ذلك او لا ابر من ام
قال الفقيه هذه المسئلة لا يفتح هذه الامة بعد نبينا صلى الله عليه وسلم ولكن معنى هذا السؤال انه كان
وقع مثل هذا في زمان نبينا كيف حكمه وسجل ابو بكر عن تعلم الكلام والنظر
فيه قال لا ينبغي ان يتعلم بقر قال اجتمع عندنا في القسم الكعبي قوم للمناظرة فلما خرجوا
من عنده قال الكعبي كل واحد منكم يكفر بعضهم بعضا وكل واحد منكم يكفر من الاخر وكذلك
اذا علمهم ثم قال كل علم يورث اليك الكفر فتزكاه فقله وقال ابو نصر بلعني ان حقا
في بيوت حبيبة كان يتكلم في الكلام فيها ابو حنيفة عوذك فقال له انه قد رايتك
وانت تتكلم في الكلام فما باله تشها في عنه قال يا بني انا كنا نتكلم وكل واحد منا كان
الطير على راسه مخافة ان نزل صاحبه وانتم تتكلمون اليوم وكل واحد اراد ان نزل صاحبه واذا
اراد ان نزل صاحبه فكله اراد يكفر وراي ان يكفر صاحبه فقد كفر هو فكل ان يكفر صاحبه
وسجل محمد بن مفضل عن عمر اكل من كذا قال لا بأس به وقد روي بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اكل
يوم حنين من كذا وكرة بعضهم مخافة البطنة وروى عن ابراهيم النخعي قال كانوا يكرهون ان يمشوا
الرجل للبطنة وقال محمد بن مفضل بنظنان احدهما ان يمشوا الرجل استمر وعظم فان هذا
مكره وان ذلك يشغله عن الطاعات فاما من روى بطنا عظيما وكان ذلك خلفه من عمر بن الخطاب
الاستمن فلا شئ عليه واذا اكل الرجل الطعام مفدا رجاخته فلا بأس به وكذلك لو كان اكل
اكثر من مفدا رجاخته اذ اراد مصلحة ليدنه وروى عن اسير من اكل الوان الطعام وقال يكثر
من الطعام ثم تقيا فيجده فافهمه او مثله على وجه العلاج فلا بأس به قال الفقيه وكذلك انما روى
نه الخبر الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله تعالى يبعث الخمر السمين مضاه انه تعد
السمين نفسه فاما اذا جعله الله تعالى سميا فانه تجرد اخذ هذه الجزه وسجل محمد بن مفضل
عن رجل سببه هل ياتم قال ان كانت مثل الخطرة فلا ياتم واما اذا عزم على ذلك فانه لا ياتم
باتمه وسجل ابو بكر عن ابيان اذا عظم الفقه بعضهم بعضا او اعطى الفقيه من فقام
على الخوان قال يعجز عنه بعامل الناس وروى عن ابي جعفر انه قال لا بأس لمن سئل عن الكلام مع
مولا ومولا راكث بعد ان يطيق ذلك ولا يخل له ان تكلفه من ذلك لا لا يطيق وروى
عن ابن عمر انه كان ملكه فبلغه وجع عاصم بن عمر فخرج الى المدينة على راحلته ومعه
غلام رشيد اخذ بعذاره وسجل بعضهم عن السؤال عن اخبار المدينة المنيح وعجزه

قال كره بعضهم وخصص بعضهم وكان يبيع رختهم يسال ولا يخبره ولا كان يبعه
بن عبد الله المدي يسال ولا يخبر وكان ابراهيم النخعي يسأل ولا يخبر وكذلك ابن سيرين
وعن ابي عوف انه قال دخلت على سيرين فقال ما الخبره وسجل شيخنا ابن حكيم عن رجل
عليه دين فمضى حتى مات ابو خديجة في الغيابة قال ان كان ما يبعه او ارضه لا يوحده
به وان كان غصبه وشي ذلك حتى مات فانه ما خوذ به يوم القيامة وسجل شيخنا
عن رجل له اب وعلى الاب دين ولا يعلم به الابن مات ابوه فورثه ابنه فاكل ميراثه قال لا يوحده
بدينه وان علم به فان شئ الابن بعد ما علم حتى مات فانه لا يوحده فيه الاخرة وكذلك لو
كانت ود بعه فمضى حتى مات فانه لا يوحده به الاخرة وقال محمد بن سلمة فيمن قطع مال
رجل وطلبه بوجه من الوجوه ان الافضل ان تحمله ارايت انك لو رايت رجلا في باب الدنيا
فانقذته منها السبر كنت فكسبنا اجرا عظيما فكيف يمين انقذته وعذاب الاخرة
باب من الصلوة يسجل ابو بكر الكلاف
عن فروق دخل المصطفى بلزمه للجمعة فادنا دخل المصطفى فصار واحدا من اهل المصطفى ولا يشبه هذا
المستأجر لان المسافر اجمعه عليه الا ان يتوكل اقامة خمسة عشر يوما قال الفقيه يعني القوم
الذين دخلوا في بلدان تلك يوم الجمعة فاما اذا اراد ان يخرج من المصطفى يومه ذلك وقت
دحوك وقت الصلوة او بعد ذلك الوقت فلا صلوة عليه فلو حضر صلى مع الناس غفر له
وسجل ابو بكر عن رجل خرج الى بغداد وله بيتان في اربل فبصر فمضى الى بيتان في اربل
لا يصير مقيما اذ لم ينو الاقامة لانه لما ادرك فقد بان حكمه من حكم ابويه وسجل عن ابي
بصير في المسجد الجامع في يوم الجمعة فيقوم صف خلف الامام عند المقصورة وقام في صف
اخر المسجد عند دار البخارية واقفدوا بالامام قال ابو بكر لا يجوز صلواتهم لان الناظر اذا نظر اليهم
لا يقول انهم مقتدون بالامام وقال ابو بكر لا يسكنوا في صلواتهم فامة والمكان الذي صلى فيه العصر
يوم الجمعة يقرب دار المختلفة منقطع عن الامام قال ورايت مسجد مكة ان الامام يقوم
المقام ويقوم بعض الصفوف خلفه ويقوم بعض الصفوف الى اخر المسجد وسجل
عن رجل دخل في صلوة الظهر ثم شك في صلوة الفجر انما صلواتها اولها فمضى في صلواته
فليقن انه لم يصل ثم تعبد الظهر وقياسه فباس منه صلى وراي سرايا فمضى في صلواته فان
ظهر له بعد فراغه من الصلوة انه ما فعله ان يتوضا ويعيد الصلوة فذلك هذا وروى
عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر قال سالت شريفا الوليد عن رجل خرج للحطب فلم يجد الماء الا اذا
كان حال لو ذهب الى الماء لخرج الوقت ثم سأل ابو بكر عن رجل سبقه الخنزير
في الصلوة والماء بعيد منه وبقر به يسرا يسرح الماء او خرج الى الماء قال ان كانت مونة الخنزير
اقل ينبغي ان يسرح الماء وسجل الفقيه ابو جعفر عن العبد ان بين الادب والحقية هل
يجب غسله الوضوء قال فيه لغلاف يفرق في حال احد ما يجب غسله وقال الآخر
لا يجب

سأخبركم ثلثا يا نوحا حركتكم اني سبتم قال ان سبتم حركنا وان سبتم حركنا قال محمد وبصاخر
وهو قول ابي حنيفة وروى عن اسامة بن زيد انه لقى رجلا وهو يقول لا اله الا الله
فلم يجد فيه وقتله فحانته رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال افنكت رجلا يقول لا اله الا الله
فقال اسامة لا يزال قال كذلك حتى تميت اني لم اكن اسلمت الا ذلك الوقت فان قبل ما معني
هذا الحديث وكيف يجوز للرجل ان يمتن لنفسه الكفر الى ذلك الوقت قبل معناه انه فتن ان يكون
الخطية منه ولم يمتن ان يكون كافرا الى ذلك الوقت وسبيل ابي القاسم عن قول النبي صلى
الله عليه وسلم لليهود يا اخوة القرادة والخنازير فقال يا ابا القاسم ما كنت في شارب قبل قال
ابي القاسم لم يكن هذا القول لهم فاحسنه وانما كان عظة لهم لان صفاتهم عصوا الله تعالى
فجعلهم القرادة والخنازير بحسب ما هم فوعظهم النبي صلى الله عليه وسلم واذرهم فقال
انما حوة اوليها القوم الذين جعلهم الله تعالى القرادة والخنازير ليدكروا وينزحروا عن
المعصية لكن لا يصيبهم مثل ما اصابهم وسبيل بعضهم هل يكون للكافر حكمة فلا يعرف
لان الله تعالى قال كلاما نكذبون بالدين وان عليكم لحما وطير كراما ما بين قبل السرى يكتب قال
يكتب احدهما ويستند الآخرة وسبيل علي بن ابي طالب عن محمد بن عبد الله بن عمر ان اخرا انزل الله
تعالى من القرآن اية الربوا قال محمد بن اسامة يقول بعني اخرا ما انزل الله من الآيات اية الربوا
وقال الفقيه ابو جعفر معني قول الله تعالى فانوا سورة مثله انما اشارة الى النبي صلى الله عليه وسلم
فانوا سورة من مثله محمد صلى الله عليه وسلم ليرى الكذب فانها سورة كحاجابه محمد عليه السلام وسبيل
بعض الحكماء عن تفسير قول لا اله الا الله يعني معبود الكفار الا الله اثبات معبود المومن وقد قبل
لا اله الا الله يعني لا اله الا الله اثبات الالهية لمن يستحق الالهية
وسبيل ابو بكر عن ابي بل قول النبي صلى الله عليه وسلم في بيته قال بعني اذا جعل
فريش وثقوا عليه ولوا الالهة انقثت على خير من العجوة في حلقه او المومنين ولا يقول
ان احكامه كلها يبطل كلها جائزة وسبيل ابو نصر عن معني قول عليه السلام
ان الملايكة لن يسطروا لجنهم الطالب العلم قال محمد بن ابي بكر ان الملائكة اسراع الملائكة
له صفة ان ذال جناح يسرع في طيرانه وهكذا كمالهم العزابة
ولوا ذوق يطير لوديه كطيرت اليه حيث كان من الارض
ولكن جناحي قص عراة مودة فنان لمن سبط اليه كافيض
وانما اراد ان ذال اسراع لها من الغاية وشبهت بذلك فعل الطائر من سبط جناحه
قال الفقيه وقد قبل انه كناية عن التواضع بعني يتواضعون له كما قال الله تعالى و
اخفوا الوجع جناحك فاخفص لها جناح الذك والرحمة اراذ بكرا الجناح التواضع
فقد كان هذا في بعض الخبر على ظاهره انهم يسلطون الجناح فتم حتى يتر عليها
ان جناحهم لا حول يبر قد فيه وبين الارض لا تم خلقوا من التوروسين لهم جسم كيف

واما انهم جسم لطيف وسبيل بعضهم عن معني قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله علمه الوعد بالبر
وللعلم بالخبر فما معني الخبر قال هذا كناية عن الاجابة معني لا شئ له ولا حظ له وقال بعضهم
على ظاهره معني العار ورجم وقال بعضهم معني يبطل دعواه كانه اني الخيرة قد لا لها بطل دعواه
معني للزنا بالخيرة قد وسبيل عن معني قول النبي صلى الله عليه وسلم سيد القوم خادمهم قال معني
احد اخر لانه روي في جوارحه اعظم القوم اجرا خادمهم وسبيل عن معني قول النبي صلى الله عليه وسلم
كاد الفقر ان يكون حرا قال لان الله تعالى اذا رزق عبدا فقد يتبعني ان يعرف ان ذلك منه من
الله تعالى ان حبرا اعطاه شعرا الصالحين وهو شعرا الانبياء فاذا لم يعرف الحق وجزع فيه يخاف
ان تقع في الكفر وسبيل عن معني قول النبي صلى الله عليه وسلم العلياء خير من اليد السفلى قال لان
الرافع اذا دفع مالا فانه يقرب نفسه الى الفقه والرافع اذا قبض نفقته نفسه الى الغنى
فصار الرافع افضل من الفاضل وسبيل عن معني قول النبي صلى الله عليه وسلم ان السفلون هم الاسفلون
قال معناه ان كان الفقي مسلما فهو اسفل درجة في الجنة وان كان كافرا فهو اسفل ذلك النار وروى
ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يفتش احد على خاتمه عريته وسبيل الحسن بن علي
عن معني هذا الحديث فقال لا يفتش على خاتمه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبيل بعضهم
عن معني قول النبي صلى الله عليه وسلم ساق القوم اخرهم منزلا لان في الناس امة بنفسه تفضل وليسكن يتبعني
لا حذر ان يفتش نفسه على غيره وهذا على وجه الاستحباب كالحجاب ووجه الحجاب ولو شرب او اكل
لا يكره وسبيل عن معني قوله تعالى وانما اذنهم على صلواتهم داهون قال هو الذي يضل ولا
يلتفت لبيبا وشمالا وسبيل ابو نصر عن معني قول الله تعالى وان كان غنيا فليستعفف
وقد كان فقرا فليطلب المعروف قال يا كل اذا الطعمة الحاكم ما اذا لم يطمع ولا يفتال بعني من حال
نفسه بالمعروف ولا يبر فيه حتى لا ينجح الى مال البسر وقيل ان يا كل مقدار ما عمل له فانه
عن عمر بن الخطاب معني اسعته انه قال انما في مال الله تعالى كوصي النبي ان استغنى استعفف
وان افقر فأكثرت وقال ابو بكر يا كل بالقرض كحاج ان يا كل بالقرض بالقرض ويدفع فتمنه فكل
له هاته وروى بصير بن جحيم عن محمد بن فائدة قول الله تعالى ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسراغفنا في امرنا
وثبت اقدامنا لا تم علموا ان لا قد لا يثبت مع الذنوب وكذلك استغفر والذنوب واو لا
لرسا قال ثبت اقدامنا وسبيل ابو القاسم عن معني فاروق بن الخضر ان رضي الوالد بن
بن بديع العري قال سمعت محمد بن اسامة قال يقول قال سفيان بن عيينه معني هذا الخبر انه يقول
قيام الليل واذا وقوف خيام الليل ذلك فقد روي في عمره لان الناس في الليل سوا واذا وقوف خيام النوم
والا فبال على الصلوة فقد روي في عمره وسبيل شاذ بن حكيم عن الحديث الذي روي
ان الله تعالى خلق آدم بصورة او مثلا صورته قال نؤمن بهذا الحديث ولا نقبله قال الفقيه وهذا
امر الله تعالى وهو قوله تعالى قالوا سمعنا واطعنا كل من عند ربنا وسبيل
ابو بكر عن معني قول النبي صلى الله عليه وسلم من نظره كتاب غيره بخاذله فكما ان نظره النار قال هذا كناية

قال الحسين بن زياد وغيره ان ابا عبد الله الفقيه قال باخذ بقول ابي جعفر قال الفقيه ابو الليث نعم يعني ان كان المستفتي جاهلا فافني له مقتبان يقولان مختلفين فان كان المفتيان في العلم متوافلين باخذ بقول اهل العلم وان كان احدهما اعلم فانه باخذ بقول اهل العلم وسئل ابو نصر عن الفنون قال يلحقني عن محمد بن الحسن انه سئل عن رجل للرجل ان يفتي وان تعلم انه ليس له هذا البلد احد علم منك قال خلف ارايت ان خلفت دارك ايسر منك ان تفتي وليس هناك اعلم منك وسئل عن ابن عمر عن مسلة فقال لا أدري ثم قال ان زيد بن الحارثي اظهره الحكم حيسر اهل جهنم يقولون فانا ابن عمر هذا وقال ابو المبارك روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا يزال في ربيعتي في فوق الصداب فيفتي به قال وانا ارى محمد بن الحسين كذا وقال ابو بصير ان شاذل بن حكيم كره مرضه الذي مات ان يزلت بنا فارة بعدك ونحوه فزاد ابو حنيفة واصحابه يسبحون ان يعليه ونفتي قال نعم قلت فان اختلفوا قال ان كنت بحسن ان خذوا فاحذر كلامهم وان لم تكن بحسن ان خذوا فقول ان حنيفة الخالدة وسئل ابو نصر عن مسلة وزدت عليه ما تقول رحمك الله وقعت عندنا ربيعة كتبت كتاب ابراهيم بن سفيان وادب القاضي الخفاف وكتابي المجرد والموادير وجه هشام بن الجوزي لنا ان يفتي فيها او لا وهذه الكتب محبوبة عندك قال فاصحح اصحابنا فذلك علمي محبب مرغوب فيه مرضي به فاما فانه لا ارى ان يفتي بشي الا بقوله ولا يتخذ ان قال الناس فان كانت قسما يردنا شهر وظهور وحلف عن اصحابنا رجوت ان يسع اعتماد عليهما في التناول وسئل ابا القاسم عن عالم سجال فيقال له الجوزي هذا او لا فتحرك راسه الجوزي ان يسبح فنياه وبه علة او لم يكن به علة قال الجوزي ان يسبح فنياه وسئل عن رجل قال له عبدة مرضه وهو لا يستطيع ان يسبح الاخر انا فخر كراسه امعقوق قال لا يعقوق لان هذا افاره قال ابو بكر وان حفظ جميع فاني سبنا اصحابنا فلا بد من ان يتخذ الفنون حتى يفتي قال الفقيه لان كثيرا من المسائل اختيار اصحابنا على عادة اهل بلده ومعاملا لهم فينبغي ان ينظر الى عادة اهل بلده زمانه فيها لا يخالف الشر بجة وسئل ابو بكر الاسكافي عن فقيه بلده ليس فيها فقه منه يد يدان نحو اقال ليس بل ان نحووا المايد خلا على اهل البلد من الضبايح وسئل ابا القاسم عن العالم الذي بحث على الناس طلبه فاقوا فخرج ذلك على اصحابنا كلها من الاحكام والطب والحساب

الشوارح روى عن عيسى بن عبد المطلب

قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله قال وأما ولدك
 عن أبيه عن خذره عن الاستخارة منهم محمد بن كعب القمي وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله كان يري
 إلى المدينة فقدم المدينة يوم الاثنين لليلتين متتاليتين مع أولاد ولوفى صلى الله عليه وآله شهر ربيع
 الآخر وخمس يوم الأربعاء فوفى أبو بكر الصديق فوفى له فقامت جنازة جنازة يوم الاثنين سنة ثلثه
 عشر موفى وقت الهجرة وكانت خلافة تسعين وأربعة أشهر وأربعة أشهر وأربعة أشهر وأربعة أشهر
 وستة أشهر وأربعة أشهر وكانت خلافة عثمان ثمانية عشر سنة وأربعة عشر سنة وكانت خلافة
 علي خمس سنين وأربعة أشهر وأربعة أشهر تسعة عشر سنة وثلثه أشهر وأربعة أشهر
 سنين وأشهره وذكر الواقدي قال آخر من مات من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بالبحر
 الله بن أوفى سنة ثمانية وثمانين وأخير من مات بالمدينة سهل بن سعد سنة إحدى وتسعين
 سنة وأخير من مات بالشام وأبنة بن الأسقع سنة خمس وثمانين ثم مات عبد الله بن كعب
 سنة ثلث وثمانين وأخير من مات بالبصرة أنس بن مالك سنة إحدى وتسعين وثلثه أشهر
 أشهر من مات من الحجاز سبعة أشهر ثم مات ثمانينوا عبد الملك بن مروان وكانت خلافة ثلث عشر
 سنة ثم الوليد بن عبد الملك وكانت خلافة تسعين سنين وسبعة أشهر ثم استخلف سليمان
 بن عبد الملك ثلث سنين وأربعة أشهر ثم عثمان بن عبد العزيز رضي الله عنه سنين وخمسة أشهر
 ونصف شهره ثم يزيد بن عبد الملك ثم هشام بن عبد الملك ثم الوليد بن يزيد ثم إبراهيم
 بن الوليد ثم مروان بن محمد ثم انتقل إلى ولد العباس فبوييع عبد الله بن محمد بن
 أبي جعفر الدواني وكان أبو حنيفة بعهد الله في زمانه وكان ابن هبيرة عاملاً في جعفر وهو الذي
 طلب أبا حنيفة للقتل فلم يجبه حتى قيل بالسياط أو بالسيار رحمه الله ودفن ببغداد سنة مائة و
 خمسين وهو ابن سبعين سنة وأبو يوسف فاضي القضاة مات سنة ثلث وثمانين مائة وثمانين
 الحسين رحمه الله مات سنة تسع وثمانين وهو ابن سبع وخمسين سنة وابن أبي ليلى مات سنة ثمان
 وأربعين مائة وهو علي القضاة وأما زاعي اسمه عبد الرحمن بن عمرو مات سنة سبع وخمسين مائة
 وكان إمام أهل الشام وسنتين الثوري مات سنة ستين مائة وكان إمام أهل الكوفة وطلبوه للقتل
 فهرب إلى البصرة مات وهو منوارث ومالك بن أنس إمام أهل المدينة مات سنة إحدى وثمانين مائة
 وسنتين بن عيينة مات سنة ثمان وسبعين مائة وأبو معاذ خالد بن سليمان إمام طبرستان مات يوم
 الجمعة الرابع بقين من محرم سنة سبع وسبعين مائة وهو ابن أربعة وثمانين سنة وأبو مطيع
 الحكم بن عبد الله كان قاضياً بطبرستان بعد ابن الربيع مات ليلة السبت سنة سبع وسبعين مائة وهو
 ابن أربع وثمانين سنة وخلف بن أبي جعفر مات ليلة السبت سنة سبع وسبعين مائة وهو
 محمد بن خلف مات ابن سبع وسبعين سنة ومحمد بن حكيم كان علي قاضياً بمخوار سنة ثمان
 استقضاة من به بن الحسن بن جرجان سمى قتل ترك القضاة وهرب وهو ابن سبع وثمانين
 آخر سنة ثلث عشر وثمانين وعطاء بن يوسف مات سنة خمس وعشرين مائة وهو ابن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يتقن النظر
والتفكير في خلقه
وآياته العظيمة
التي لا يحيط بها
القلوب البصيرة
والأبصار الباصرة
فما من شيء إلا وفيه
دروس لمن يتقن النظر
والتفكير في خلقه
وآياته العظيمة
التي لا يحيط بها
القلوب البصيرة
والأبصار الباصرة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يتقن النظر
والتفكير في خلقه
وآياته العظيمة
التي لا يحيط بها
القلوب البصيرة
والأبصار الباصرة
فما من شيء إلا وفيه
دروس لمن يتقن النظر
والتفكير في خلقه
وآياته العظيمة
التي لا يحيط بها
القلوب البصيرة
والأبصار الباصرة

س

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يتقن النظر
والتفكير في خلقه
وآياته العظيمة
التي لا يحيط بها
القلوب البصيرة
والأبصار الباصرة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يتقن النظر
والتفكير في خلقه
وآياته العظيمة
التي لا يحيط بها
القلوب البصيرة
والأبصار الباصرة
فما من شيء إلا وفيه
دروس لمن يتقن النظر
والتفكير في خلقه
وآياته العظيمة
التي لا يحيط بها
القلوب البصيرة
والأبصار الباصرة



الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يتقن النظر
والتفكير في خلقه
وآياته العظيمة
التي لا يحيط بها
القلوب البصيرة
والأبصار الباصرة
فما من شيء إلا وفيه
دروس لمن يتقن النظر
والتفكير في خلقه
وآياته العظيمة
التي لا يحيط بها
القلوب البصيرة
والأبصار الباصرة

[illegible]

مروا خشتی الناس هذا والله حق يقيني

قالوا صبرنا حزيني فاصبر فقلنا لا
 الم تر ان الله مع السوء فاعله بكل ما اوتي وسليما استدار
 فمن يشئ لغيره ليري ما يسوق فلا تخذ شيبا يالي نه ففدا
 كلبها بقرط خير فضبه ووصيه تنفي الحمور الردا
 قال الصموني من طبع كوري في لبث ما في طبعه من شقا
 فاذا اقتنيت من الزجاج الله لكسرك فانك تسرون فلا تملكا
 ان الامر اذا سدت مطالبها فالصبر ينفع منها كل ما ارجى
 لاثامني وان طالت مطالبنا اذا استغنيت لصبرنا ترى في حيا
 انطق بدلا الصبر ان يحكي حاجته ومد من الترقع لا انوارا ابر

فاذا صرنا من النبي فاكس فقلنا لنبي
ان القاعة والعفاف ليعنيان عن النبي
الاول من الملوك

فمن ينسئ لفرج يروي ما يسوء فلا تخذ شيبا إلى نه فقد
المرئوا نذر الدهر مع سوء فعله بكدر ما يعطي وسل ما استدا

كل ما بها طمخ خيرة فضيلة ووصية تنفي الحمور الردا
واللهم وكن من طمع كوري في ليش ما في طمع كوري
فاذا اقتنيت من الزجاج الله لكسم فانك سترون طلائع منهدا

ان الامور اذا انسدت مطالبها فالصبر ينفع منها كلما ما ارغى
لائاسن وان طالته مطالبه اذا استغنت لصبر ان تزي فرجا
انطق بها الصبر ان يحكي حاجته ومدد القوع لاوارار ان

11

مقدمه بر ترجمه
بجاء اُخذ خیر لکلام و خیر و فاعل

صلی علیہ السلام وعلیٰ آله
فی التوحید اللہ

خليلي الاوليه فافهمه نذر وروى على وان هجرت
فان تولد يوما فلا تخضع له ولا لغيره السكون ادا الرط
فلمن كرم فذلني سوابب نصا برها حتى هي مضت وفضل
وتم غمته هاجت ما واجعت نلتني بالصبر حتى تجلت
وكانت على الاباستريح نزع فلما از صبر على انذاره

This image shows a vertical strip of aged, stained, and discolored paper, likely a book cover or endpaper. The paper is heavily worn, with significant discoloration and staining, particularly along the right edge where it appears to be part of a binding. The texture is rough and uneven, with various shades of brown and tan. There are several small, dark spots and larger, irregular stains scattered across the surface, indicating age and possible water damage or mold. The overall appearance is that of an old, weathered piece of paper.

صبر النفس عند كل ما يلزم من ان في الصبر
في الامور اخذ كيف غاها بغضها
والا فانه في الغنى

(باب في شرح التتوي)

يا حجة الله على العالمين والآن الله في قلبه
وكانت ربه والربني به فلا عتق يا
فانه كان برحوا غفر طاعة الله عليه
الملكه فضل الله سبحانه وتعالى
مغفرة محمد
فقبح عقوق
هذه الخط اعلاه
ما كان تحتها
ما ظالم افروحا العز ساعد ان كسب شينه فالله سلطان
وباحر تصاعى الاموال لجمعها انسيبت ان نور المال الجران
دع القوادع عن الدنيا وزينتها فصفو ما كدر والوصال
ان في الصبر حكمة الهام
فما تغرب اجار